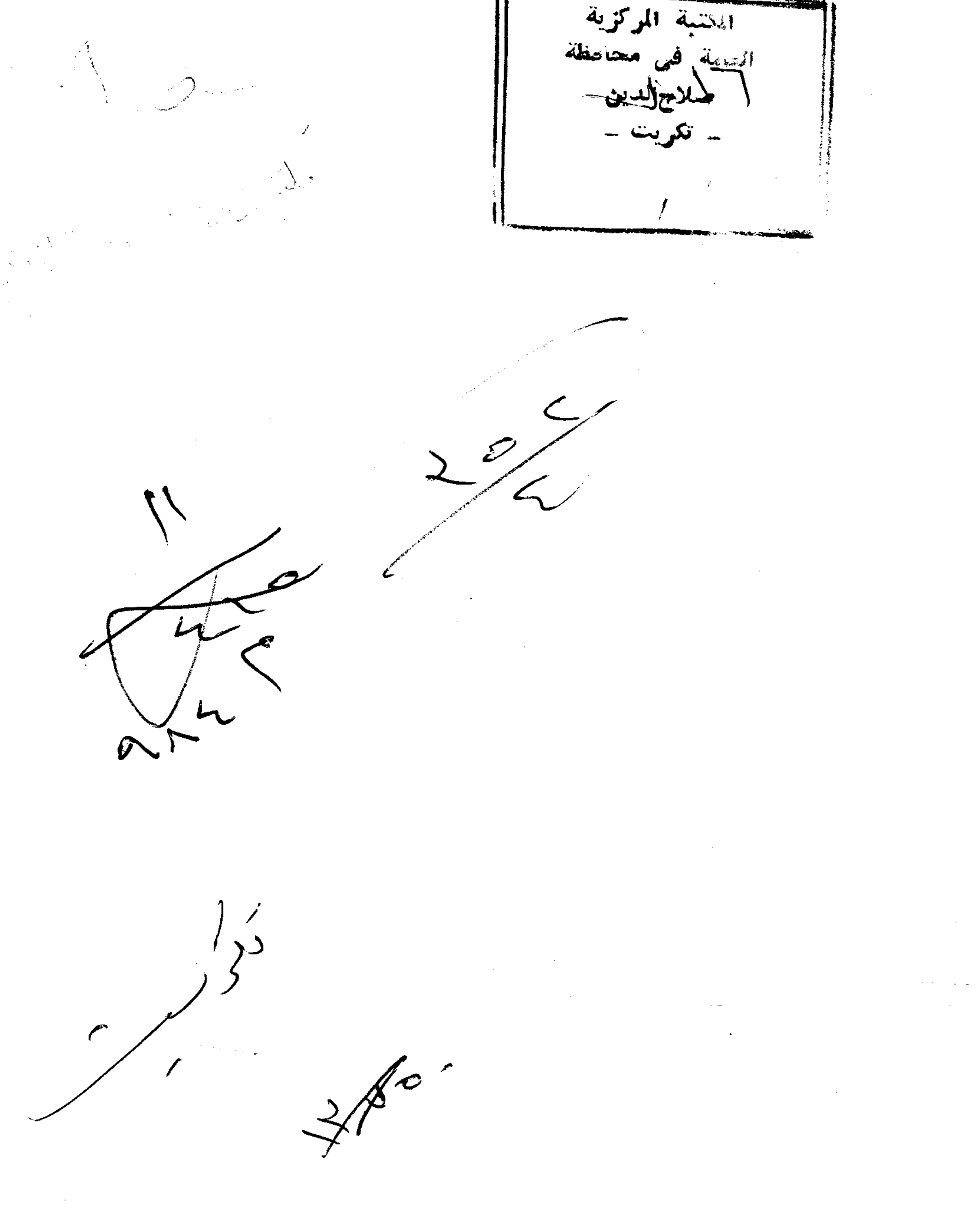

مهدي المخزومي
دكتور في الآداب
في النحو العربي
نقد وتوجيه
دار الرائد العربي
بيروت - لبنان



في النحو العربي



مهدي المخزومي
دكتور في الآداب

في النحو العربي

نقد وتوجيه



دار الرائد العربي
بيروت ـ لبنان

الطبعة الثانية
١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م

أجازت طبعه دائرة الرقابة العامة
ودائرة الشؤون الثقافية العامة
بوزارة الثقافة والاعلام العراقية

دار «الرائد العربي» - بيروت - لبنان
ص.ب : ٦٥٨٥ - تلكس : LE ٤٣٤٩٩ رائد

تصدير

مصطفى السقا

عميد كلية الآداب بجامعة الملك
سعود بالرياض

عرفت الدكتور « مهدي المخزومي » مؤلف هذا البحث منذ كان طالباً في كلية الآداب بجامعة القاهرة ، وعرفت فيه الميل الشديد والجد الخالص في دراسة اللغة العربية وقواعدها خاصة .

وقد تخرج الدكتور مهدي من قسم اللغة العربية سنة ١٩٣٤ فعاد الى وطنه « العراق » حيث عين مدرساً لقواعد اللغة العربية بالمدارس الثانوية اربع سنوات كاملة ، دلته التجربة في خلالها على جملة من الصعوبات التي تعوق الدارسين من الطلاب عن فهم تلك القواعد والإقبال على دراستها ، لصعوبة مصطلحاتها ، وكثرة المذاهب والآراء في تفسير ظواهر الإعراب فيها .

وقد اتاحت له وزارة المعارف العراقية فرصة اخرى ليعود الى القاهرة ، ويتلقى دراسته في جامعتها ، ففرغ من تلك الدراسة باعداد بحثه للماجستير ، ونوقش فيه واجيز سنة ١٩٥١ ، واستمر بعد ذلك يعد بحثه للدكتوراه ، فتم واجيز سنة ١٩٥٣ م .

كان موضوع بحثه الاول للماجستير « الخليل بن احمد الفراهيدي : اعماله ومنهجه » ، اعده باشراف استاذه المرحوم « ابراهيم مصطفى » . وكان موضوع بحثه للدكتوراه « مدرسة الكوفة النحوية ، ومناهجها في اللغة والنحو » ، اعده باشرافي . وقد وفق الدكتور « مهدي » في اختياره موضوعي البحثين توفيقاً

كبيراً جداً ، إذ اتاحا له الوقوف على المنبعين الاصليين ، اللذين تفجرت منهما الدراسات اللغوية والنحوية ، منذ نشأة التأليف فيهما ، كما وقف على منهجين مختلفين اختلافاً كثيراً في مقاييسهما لتفسير الظواهر اللغوية والنحوية ، اول المنهجين منهج علماء البصرة ، ورأسهم الخليل بن احمد الفراهيدي الازدي ، (١٠٠ - ١٧٥ هـ) وهم يعتمدون على القياس العقلي ، ويفسرون الظواهر غالباً تفسيراً عقلياً محضاً ، بدون نظر الى طبيعة اللغة ، ويتكلفون الحدود والرسوم والقضايا المنطقية في تعبيرهم ، وثاني المنهجين منهج علماء الكوفة ورأسهم علي بن حمزة الكسائي النحوي ، شيخ القراء في مدينة السلام (توفي عام ١٨٩) وهؤلاء لا يسرفون في القياس اسراف علماء البصرة ، وانما يعولون على ما سمع من العرب وهو كثير عندهم دون افراط في القياس . كما انهم يفسرون الظواهر الإعرابية تفسيراً ادنى الى طبيعة اللغة ، لا الى الاقيسة المنطقية .

وقد تميز المذهبان والمنهجان بعضهما عن بعض ، واصطرعا ، وتعصب اتباع كل مذهب لآراء رئيسهم الاول ، ونرى مثالا من ذلك الاصطراع في المناظرة التي جمعت بين سيبويه البصري وعلي بن حمزة الكسائي في مجلس البرامكة ببغداد ، وقد أثبتها ابو البركات بن الانباري في آخر كتابه « الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين » ، كما نرى صورة اخرى للجدال بين الفريقين ، فيما وقع بين ابي العباس محمد بن يزيد المبرد البصري (٢١٠ - ٢٨٦) ، وابي العباس احمد بن يحيى ثعلب الكوفة (٢٠٠ - ٢٩١) ، تلميذ الفراء . في مجالسهما العلمية ببغداد. وقد كسبت العربية من وراء ذلك الحجاج والنقاش احتجاجات لطيفة ودراسات خصبة انتفع بها المؤلفون في كتبهم ، لتبيين الفروق بين المذهبين ، مدة تربى على على قرنين ، لكن المذهب البصري تغلب اخيراً على المذهب الكوفي ، لا لأنه اقوى المذهبين ، بل لانه كان اكثر انصاراً ، وايسر طريقاً لطلاب اللغة ودارسي

النحو ، لكثرة المؤلفات فيه ، ولان الاساس الاول الذي قام عليه المذهب ، هو « الكتاب » الذي ألفه سيبويه من محاضرات استاذه الخليل وامثاله من كبار النحويين البصريين السابقين ، كعيسى بن عمر ، ويونس بن حبيب ، وغيرهما ، فكان « الكتاب » ثروة منظمة ضخمة للدارسين ، في اللغة والاصوات والنحو والتصريف ، ولم يكن للكوفيين مثل هذه الثروة التي انبثقت منها الدراسات اللغوية جمعاء ، بل كان الكوفيون يتمرسون بكتاب سيبويه ، ويدرسونه أولا ، ثم يخالفونه ويفرغون عليه قواعدهم وآراءهم ، ولم يكن لشيخهم الاول (الكسائي) غير رسالة صغيرة في النحو ، لم يُعْن بدرسها إلا المغاربة والاندلسيون حتى إذا جاء شيخهم الثاني (يحيى بن زياد الفراء، توفي سنة ٢٠٧ هـ) نمت الدراسات الكوفية عنده في كتابه « معاني القرآن » وهو اشبه بتفسير للقرآن ، بثت فيه آراء الكوفيين اللغوية والنحوية ولم يكن كتاباً مستقلاً بالدراسات النحوية ، مثل كتاب سيبويه.

وحين اراد الدكتور « مهدي المخزومي » ان يكتب بحثيه المشار اليهما للماجستير والدكتوراه عول على المصدرين الاساسيين الكبيرين « الكتاب » لسيبويه و «معاني القرآن » للفراء ، وضم اليهما مجموعة من الآراء للمتقدمين مبثوثة في معاجم اللغة ، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي ، وشرح المفصل للزمخشري ، والإنصاف لابن الانباري ، والرد على النحاة لابن مضاء القرطبي ، وما وجده من ذلك في كتب المتأخرين ، كالمغنى لابن هشام ، وهمع الهوامع للسيوطي ، وشروح ألفية ابن مالك ، وهي كثيرة.

ولما انتهى من بحث الدكتوراه واجيز عليه ، عكف على دراسة مادة النحو جميعها ، في كتب المتقدمين والمتأخرين ، وعاد الى التدريس بكلية الآداب العراقية ، فهدته التجارب مرة ثانية الى ان هناك فروقاً كثيرة بين نحو القدماء المؤسسين للنحو ، ونحو المتأخرين اصحاب المتون والشروح والحواشي ، لا في المصطلحات وحدها ، بل في

تطوير مادة النحو تطويراً آلياً ، طبقت فيه القواعد المنطقية والآراء الفلسفية على مادة النحو ، فمثلت في الصورة التي نراها في كتب المتأخرين من التزام الحدود والتعاريف الدقيقة الغامضة ، على حين لم يكن القدماء ، يحفلون بذلك كله ،وانما كانوا يحرصون على المثال وحده ، يجعلونه فارقاً بين معنى ومعنى ، كما يجعلونه الطريق لتصور الموضوع ، دون إلحاح على ما يندرج تحته او يخرج عنه من صور التعبير والموافقة والمخالفة .

ومن تلك الفروق بين نحو القدماء ونحو المتأخرين ، ان القارىء لا يحس الا اثراً خفيفاً جداً لنظرية العامل في كتب القدماء ، اما المتأخرون فقد فتنوا بتلك النظرية وطبقوها في جميع ابواب النحو ، بل اخترعوا ابواباً لم يأبه لها اكثر النحاة القدماء ، اقتضاها الإلحاح في تطبيق نظرية العامل ، كباب التنازع والاشتغال ، اللذين لا يخلو منهما كتاب من كتب المتأخرين ، وفيهما من صور التعبير الفاسد ما لم تعرفه العربية على لسان اي عربي فصيح او غير فصيح .

وقد اولع النحاة بنظرية العامل ولوعاً شديداً ، فجعلوا لكل اثر اعرابي في تركيب الجملة عاملا مؤثراً فيه من فعل او اسم او حرف ، وجعلوا لتلك العوامل قدرة على احداث الآثار الاعرابية كالمؤثرات الطبيعية الحقيقية في المادة ، مع ان الالفاظ اللغوية لا قدرة لها في انفسها على احداث اي اثر في الكلام ، قياساً وتشبيهاً لها بالعوامل الطبيعية ، واذا لم يجدوا العامل المؤثر في بعض اجزاء الجملة اخترعوا عاملا وهمياً ، وسموه مضمراً او محذوفاً او مقدراً ، كالعامل في المبتدأ ، والفعل المضارع المجرد .

ومما تورط فيه النحاة قداماهم ومحدثوهم الا فريقاً من اهل الكوفة ، تعليل الاحكام النحوية بالعلل الفلسفية ، مثل قولهم : ان الفاعل يجب ان يتأخر عن الفعل لان الفعل عامل فيه ، والمؤثر يجب ان يتقدم على المتأثر به ، وهذا حكم عقلي لا لغوي ،

والفاعل في النحو ما وقع منه الحدث وهو الفعل ، سواء تقدم في الجملة على الفعل او تأخر عنه . وقد تتبع الدكتور مهدي تلك العيوب التي وقعت في ابواب او مسائل من النحو ، واحصى الكثير منها ، وتوفر عليها درساً وتحليلا وموازنة بين المذاهب والآراء ، وخرج من تلك الدراسة بملاحظات وآراء قيمة وهداه البحث العلمي الدقيق الى ان كثيراً من مظاهر الإعراب ومشكلاته يمكن حلها على اساس لغوي خالص ، لا اثر للتكلف فيه ، ولا ضرورة الى التماس علة فلسفية له : فالفاعل مثلا والمبتدأ مرفوعان ، لأنهما مسند اليهما شيء في الجملة ، ولا عمل لشيء فيهما ، والضمة في العربية عَلَم الإسناد في مرفوعات الاسماء . وخبر المبتدأ مرفوع لانه هو المبتدأ ، فاذا كان غير المبتدأ احياناً نصب ، كالظرف الواقع خبراً في نحو المسجد امامك . ولا عمل للمبتدأ في الخبر ، ولا للابتداء ، ولا للمبتدأ والابتداء معاً ، كما قيل . والفعل المضارع يرفع غالباً اذا كان زمنه حالياً ، فاذا كان زمنه مستقبلا نصب للفرق ، لا بعمل الادوات الناصبة . والفتحة في آخر المضارع علم الاستقبال . والاسم المنصوب على الاشتغال مقدماً منصوب بالفعل الذي نصب ضميره الراجع اليه ، لا بفعل آخر محذوف ، يفسره ما بعده ، لانه لا مانع لغوياً يمنع الفعل ان يؤثر في الاسم السابق وضميره معاً ، لانهما شيء واحد في المعنى .

وهكذا وجد الدكتور مهدي لكثير من مشكلات النحو حلولاً سهلة خالية من التعسف الذي ارتكبه النحاة في سبيل طرد نظرية العامل ، قياساً على العوامل الطبيعية ، فألزموا الناس قواعد هي من نتاج النظر العقلي وحده ، واهملت الحلول اللغوية ، التي هي اجدر بالرعاية في المباحث اللغوية ، ولذلك تعقدت مسائل النحو وصعبت على المتعاطين لها ، وخصوصاً المبتدئين والشداة من طلاب العلم الذين لم تستحصف ملكاتهم وعقولهم ، ولم تواتهم الفرص للاطلاع على كلام العرب ، وكلام ائمة النحو السابقين ، كالخليل وسيبويه من البصريين ، والكسائي والفراء من

الكوفيين .

ولا يلتزم الاستاذ مهدي في حل مشكلات النحو مذهباً معيناً من مذاهب النحويين وانما يضع المذاهب كلها امام نظره ، ويتخير منها ما كان اقرب الى طبيعة اللغة ، سواء كان القائل به بصرياً او كوفياً او بغدادياً او اندلسياً ، وسواء كان صاحب الرأي المختار متقدماً او متأخراً ، لا يهمه من كل اولئك الا الرأي الصالح لان يعمل به في سهولة لا يخالطها تكلف ، بشرط الا تجافيه طبيعة اللغة .

من اجل هذا كله وضع الدكتور مهدي المخزومي كتابه هذا « نقد وتوجيه في النحو العربي »وهو حلقة اولى تتبعها حلقات كثيرة اخرى في سلسلة عمله الذي وقف عليه حياته ، لتخليص النحو العربي من الشوائب التي علقت به ، من جراء اختلاط مباحثه بمباحث المنطق والفلسفة ، والنظريات غير الاصلية في المباحث اللغوية،وهي مبثوثة في بعض كتب المتقدمين ، واكثر كتب المتأخرين .

ومباحث هذا الكتاب وماسيتلوها من اعمال للدكتور المخزومي ، تعتبر بحق تطويراً جديداً وتوجيهاً حديثاً للدراسات النحوية وان شئت فقل انها هي التطوير الحقيقي الذي سيبقى اثره ، وهي تتم ما بدأه ابن مضاء اللخمي القرطبي من مباحث قيمة في كتابه « الرد على النحاة » الذي نشره الدكتور شوقي ضيف منذ سنتين ، كما تعد استمراراً لمنهج تطوير النحو ، الذي وضعه الاستاذ المرحوم « ابراهيم مصطفى » في كتابه « إحياء النحو » الذي قرأه النحاة وقدروا ما فيه .

ومباحث الدكتور مهدي المخزومي التي نقدمها اليوم الى جمهور قراء العربية ، تعد من امتع الدراسات العلمية ، فانها قائمة على اساس علمي متين ، وكل تطوير لا يقوم على اساس علمي ، فان مصيره الاخفاق المحقق ، وكم شهدنا في جيلنا مشروعات كثيرة ، رسمت لتهذيب مادة النحو المدرسي وألفت لها لجان اجتمعت

طويلا ثم انفضت ، ولم تكن لها نتائج مطلقاً ، او كان لبعضها نتائج هزيلة في المصطلحات وحدها ، دون ان تمس جوهر النحو ، كتسمية الفاعل او المبتدأ مسنداً اليه وتسمية الفعل وخبر المبتدأ « مسنداً » . ولم تقل الكلمة الاخيرة في منهج تطوير النحو قبل ظهور هذا الكتاب الذي بين ايدينا ، ولعله يسد هذا الفراغ ويحقق الامل الذي يصبوا الى تحقيقه النحاة وغير النحاة من ادباء هذا الجيل ، لانه يقوم على الاسس العلمية السليمة ، التي من اول قواعدها قراءة النحو القديم في جميع نصوصه ومذاهبه ، واستصفاء خير عناصره ، وتقديمها الى الطلاب والدارسين في اسلوب واضح ، وترتيب محكم يعلق بالنفوس ، ويستقر في العقول .

وكل مزايا البحث العلمي الامين قد اجتمعت للدكتور المخزومي حين وضع هذا الكتاب واعتقد اننا اذا قرأنا النحو القديم كما قرأه الدكتور المخزومي فاننا سنكون قادرين على ان نضع خطة شاملة موفقة لتهذيب النحو العربي وتنقيحه ، واقراره على القواعد المحكمة ، التي لا يتناولها التغيير والتبديل ، كلما قامت في النفوس شهوة للتغيير .

وقد اخبرني الدكتور المخزومي مؤلف هذا الكتاب انه رسم منهج كتاب جديد للنحو المدرسي مهذب جامع لاصوله وابوابه ، تطبيقاً على ما رسمه في كتابه « نقد وتوجيه » . وسيكون الكتاب خالياً من النظريات التعسفية وما بني عليها من ابواب معقدة ، كنظرية العامل ، وبابي الاشتغال والتنازع ، ونائب الفاعل ، وامثال تلك الابواب التي وجد لها المؤلف حلولا لغوية سهلة لا تحتاج الى النظر الفلسفي ، ولا القياس المنطقي ، وانما انتزعها من الطبيعة اللغوية وحدها .

واذ اكتب هذه الكلمة في تصدير هذا البحث ، فاني متفائل تفاؤلا عظيما ، بأن صفوة العلماء والباحثين ، المبرئين من الاحقاد ، سيفرحون بهذا الكتاب ، ويقبلون عليه دارسين محللين ناقدين نقداً علمياً خالصاً لوجه العلم ، وسيجدون فيه المفاتيح

لحل كثير من المشكلات النحوية التي تعرض للطلاب في اثناء دراستهم لمادة النحو، حين لا يجدون شفاء لما يحيك بصدورهم من شك او تردد في قبول كلام النحاة .

وكان من سعد الطالع ، ان اجتمعت مواد هذا الكتاب في صورتها الاخيرة للدكتور مهدي المخزومي ، حين اطمأن استاذاً لمادة النحو واللغويات في مدينة « الرياض » قاعدة المملكة العربية السعودية ، وحين اخذ يبث آراءه الجديدة في نقد النحو وتوجيهه بين طلاب جامعة الملك سعود .

ولعل هذا البحث يعد اول بحث لغوي جامعي في تلك الجامعة الفتية ،وستتلوه بحوث اخرى كثيرة ، دعماً للدراسات اللغوية الحديثة ، التي كان منبعها الاول ، ومادتها الاصلية جزيرة العرب وحدها .

وفق الله العاملين الذين لا يألون جهداً في رفع مستوى التعليم بالجامعةالسعودية باصطفاء العلماء ذوي المكانة الذين يوجهون الشباب فيها الى المستوى العلمي والثقافي العالي ، وبنشر البحوث الجديدة التي تخرجها قرائح الاساتـــذة العلماء والطلاب الاذكياء .

١٦ من المحرم ١٣٨٤ هـ

٢٧ من مايو ١٩٦٤ م

مقدّمة

كانت الحاجة الى صيانة القرآن من التصحيف ، والتحريف ، واللحن مبعث الاعمال القرآنية ، التي كانت موضع اهتمام المسلمين منذ ان اتصل العرب بغيرهم في المصرين الاسلاميين الكبيرين : الكوفة والبصرة .

وكانت الاعمال القرآنية متعددة الجوانب ، متنوعة الاهداف ، ولكنها مجتمعة كانت تهدف الى غرض واحد هو حماية كتاب الله مما اخذ يتعرض له من اخطار .

وكان النحو احد هذه الاعمال ، بدأ اول ما بدأ بضبط اواخر الكلم في الآيات ، بالنقط الذي توصل اليه ابو الاسود الدؤلي ، عند منتصف القرن الاول للهجرة .

ولكن الدرس النحوي اخذ يستقل تدريجاً ، واتسع موضوعه ، وغرضه ، ووجد له دارسون مختصون ارادوا الى ان تكون اللغة كلها ميدان هذا الدرس الجديد ، وطفقوا يدرسون النحو لذاته ، لا لانه عمل من الاعمال القرآنية .

ومضى هؤلاء الدارسون يستقرئون اللغة ، ويلاحظون الاساليب ، ويراقبون الكلام في الاستعمال ، وهدفهم هو الابقاء على اللغة بعيدة عن عوامل الانحراف ، والحفاظ عليها صافية ، نقية من اللحن .

وجاء عصر الخليل بن احمد الفراهيدي في القرن الثاني للهجرة ، فاذا بهذه الدراسة ناضجة مكتملة ، منهجاً واصولاً ومسائل ، وقد بلغت ذروتها على يد الخليل بما قدم لها من اعمال .

وقد ساعد الخليل على ان يمضي بهذه الدراسة شوطاً بعيداً في النضج والاكتمال ما تيسر له ولمعاصريه من مصادر لغوية منقولة من شعر وخطب وامثال ، ومن مصادر حية كانت بوادي نجد والحجاز وتهامة تحفل بها ، أعني العرب الفصحاء الذين ما تزال لغتهم الى ذلك العهد صافية نقية من الشوائب ، وكان الى جانب ذلك ، وفوق ذلك كتاب الله الذي حفظ العربية من التغير والانحراف زماناً طويلا ، وأبقاها حية في لغة الادب شعراً ونثراً .

وجاء سيبويه ، وهو تلميذ الخليل ، الذي كان اميناً في نقله عنه ، ضابطاً لما اخذه عنه ، فأراد هو وتلاميذه من بعده تقعيد هذه الدراسة ، وإحكام اصولها ، فترحضوا في استخدام مصطلحات ليست من اللغة في شيء ، كالعامل والمعمول ، والناصب والجازم والجار ، وغيرها ، مما مهد السبيل للفلسفة الكلامية ولمنطق اليونان ، بما لهما من قياسات ومصطلحات وتوجيهات ، ان ينفذا الى هذا الدرس اللغوي ، وتتم لهما السيطرة ، ويكون لهما الغلبة عليه .

من هنا اخذ النحو ينحرف عن طريقه . وبدأ يتحول شيئاً فشيئاً الى درس ملفق غريب ، ليس فيه من سمات الدرس اللغوي إلا مظهره وشكله . ودب الى هذا الدرس جدب اودى بحيويته وقدرته على تأدية وظيفته ، وصار درساً في الجدل يعرض النحاة فيه قدرتهم على التحليل العقلي ، بما كانوا يفترضون من مشكلات

وما يقترحون لها من حلول . أما الجدوى من دراسة النحو ، واما وظيفة النحو في الكلام ، فأمر له المنزلة الثانية من عنايتهم واهتمامهم .

وكثرت الكتب المؤلفة في هذا الدرس الغريب موسوعات ومختصرات ومتوناً وشروحاً ، ولكنها لم تخط خطوة في تطوير النحو ، لأنها لم تكن إلا تكراراً واجتراراً ، وضج الدارسون في مختلف العصور ، وندت منهم صيحات برمة بما آل اليه النحو ، فلم يعرها النحاة اسماعهم ، وظلوا سادرين ، لا يلوون على شيء .

ثم كان العصر الحديث بكل ما فيه من جديد ، مبعث محاولات لإصلاح النحو وإحيائه ، وكان خير هذه المحاولات ما قام بـه المرحوم الاستاذ ابراهيم مصطفى في (إحياء النحو) ، وكان عمله هذا هو البادرة الاولى للعمل الجاد في اصلاح ما افسدته القرون .

وظهرت محاولات لتيسير النحو في كتب مدرسية ، الا انها لم تقدم جديداً ، ولم تفعل شيئاً يعيد الى هذا الدرس قوته وحيويته ، لأنها لم تصحح وضعاً ، ولم تجدد منهجاً ، ولم تأت بجديد الا اصلاحاً في المظهر ، وأناقة في الإخراج ، امـا القواعد فهي هي ، واما الموضوعات فكما ورثناها ، حتى الامثلة ، لم يصبها من التجديد الا نصيب ضئيل .

فالتيسير اذن ليس اختصاراً ، ولا حذفاً للشروح والتعليقات ، ولكنه عرض جديد لموضوعات النحو ييسر للناشئين اخذها واستيعابها وتمثلها ، ولن يكون التيسير وافياً بهذا ما لم يسبقه اصلاح شامل لمنهج هذا الدرس وموضوعاته ، اصولا ومسائل ، ولن يتم هذا -- فيما أرى -- الا بتحقيق هاتين الخطوتين :

الاولى : ان نخلص الدرس النحوي مما علق به من شوائب جرهـا عليه منهج دخيل ، هو منهج الفلسفة الذي حمل معه الى هذا الدرس فكرة (العامل) .

والثانية : ان نحدد موضوع الدرس اللغوي ، ونعين نقطة البدء به ، ليكون الدارسون على هدى من امر ما يبحثون فيه .

وقد قام هذا البحث على هذا ، فهو نقد لأعمال النحاة ، ومناقشة لاحكامهم التي اقاموها على اساس من فكرة العامل ، وهو توجيه للنحو الى الوجهة التي ازعم انها منه ، ومن طبيعته .

فقد حاولت في هذه الفصول – ما وسعني ذلك – ان اخلص الدرس النحوي من سيطرة المنهج الفلسفي عليه ، وان اسلب العامل النحوي قدرته على العمل ، وكان النحاة – رحمهم الله – قد جعلوا من هذا المنهج منطلقاً لأعمالهم ، ومن هذا العامل محوراً لدراستهم ، وكان اصرارهم على هذا قد اوقعهم في مشكلات كثيرة اتعبوا انفسهم في محاولة التغلب عليها ، واتعبوا بها الدارسين .

واذا بطلت فكرة العامل بطل كل ما كان يبنى عليه من تقديرات متمحلة لم تكن لتكون لولا التمسك بها ، وبطل كل ما عقدوا من ابواب اساسها القول بالعامل ، كباب التنازع ، وباب الاشتغال ، ثم بطل كل ما انتهوا اليه من احكام ، كالقول بالالغاء والتعليق ، والقول بوجوب تأخير الفاعل عن الفعل ، والقول باعمال (ليس) ، واخواتها النافيات اعمال افعال الكينونة ، وبحمل (إن) واخواتها على الفعل في الاعمال نصباً ورفعاً ، والالتزام بالحدود المنطقية التي تكلفوها في هذا الدرس ، واصروا على تطبيقها على تعريفات الموضوعات النحوية ، فأوجبوا ان تكون جامعة مانعة ، الى غير ذلك من احكام عقلية لا تنطبق بحال على اصول اللغة .

وقد حاولت في هذا البحث ان احدد موضوع الدرس النحوي ، وان اعيد الى النحو ما فقده ، وما اقتطع منه من دراسة ادوات التعبير ، التي كان النحاة قد

قد اسقطوها من حسابهم ، وقطعوها تقطيعاً ، فأكدتُ على اهمية الجملة في هـذا الدرس ، لأنها موضوعه الذي يبحث فيه ، ونقطة الانطلاق عند البدء به ، لأن النحو نظم وتأليف . ولم تكن الكلمة المفردة ، لتكون موضوعاً له بحال ، فلها مجال آخر ، ومتخصصون آخرون .

وكان النحاة – في عدم تحديدهم موضوع دراستهم – قد خاطوا خاطاً عجيباً ، فقد ادخلوا في هذا الباب ما ليس منه ، واخرجوا من ذلك الباب ما هو منه ، ما كان ينبغي ان يكون مجمعاً ، وجمعوا ما كان ينبغي ان يكون مفرقاً ،واهملوا مـن موضوعات الدرس اللاصقة بـه ما لا ينبغي ان يهملوه . كأحوال المسند اليه واحوال المسند ، واحوال متعلقات الفعل ، وكأحوال التقديم ، وما يهدف اليه هذا التقديم من اغراض ، ثم كون المسند فعلا او اسماً ، وما يعني كونه كذلك ، ثم الذكر والإضمار اللذين يعرضان لاجزاء الجملة وغيرها ، مما يكشف عن اسرار التأليف ، وعن حركات الكلمات ضمن الجمل ، وما تتمخض عنه مـن دلالات . . كل اولئك مما لم يوف حقه في الدرس النحوي ، وهو منه ، ولم يلتفت النحاة الى صلته بموضوع دراستهم .

والدرس النحوي – كما ينبغي ان يكون – انما يعالج موضوعين مهمين ، لا ينبغي ان يفرط الدارسون في واحد منهما ، لانهما معاً يمثلان وحدة دراسية لا تجزئة فيها .

١) الموضوع الاول : الجملة من حيث تأليفها ونظامها ، ومن حيث طبيعتها ، ومن حيث اجزاؤها ، ومن حيث ما يطرأ على اجزائها في اثناء التأليف من تقديم وتأخير ، ومن إظهار وإضمار .

٢) والموضوع الثاني : ما يعرض للجملة من معان عامة تؤديها ادوات التعبير التي تستخدم لهذا الغرض ، كالتوكيد وادواته ، والنفي وادواته ، والاستفهام

وادواته ، الى غير ذلك من المعاني العامة التي يعبر عنها بالادوات ، والتي تمليها على المتكلمين مقتضيات الخطاب ، ومناسبات القول .

على هذا الاساس بنيت نقدي اعمال النحـــاة ، ومناقشتي احكامهم ، وعليه حاولت توجـيه الدرس النحوي الى الوجهة اللغويـة التي اراهـــا اشبه بطبيعته ، ومن الله استمد العون .

مهدي المخزومي

مـدخل

ليس من وظيفة النحوي الذي يريد ان يعالج نحواً للغة من اللغات أن يفرض على المتكلمين قاعدة ، او يخطىء لهم اسلوباً ، لأن النحو دراسة وصفية تطبيقية ، لاتتعدى ذلك بحال .

النحو عارضة لغوية تخضع لما تخضع له اللغة من عوامل الحياة والتطور ، فالنحو متطور أبداً ، لأن اللغة متطورة أبداً ، والنحوي الحق هو ذلك الذي يجري وراء اللغة يتتبع مسيرتها ، ويفقه اساليبها ، ووظيفة النحوي ان يسجل لنا ملاحظاته ، ونتائج اختباراته في صورة اصول وقواعد تمليها عليه طبيعة هـذه اللغة ، واستعمالات اصحابها ، وان يصف لنا مثلا ما يطرأ على الكلمة ، او الجملة واوضاعها المختلفة ، فاذا قال النحوي مثلا : ان الفاعل مرفوع كان يستند في استنباط هذا الاصل الى استقراء واع ، وملاحظة دقيقة ، ونظر صائب في الاساليب ، وليس له ان يفلسف ذلك ، أو يبنيه على حكم من احكام العقل ، لأن اللغة ظاهرة اجتماعية تخضع لما يخضع له المجتمع من احكام تستند الى عقل المجتمع نفسه ، وقد لايتفق مع ما يعرفه

منطق العقل والفلسفة .

ليس من المنطق في شيء ان يختص المسند اليه ، مثلا ، بالرفع ، والمضاف اليه بالخفض ، لأن في ذلك ترجيحاً بلا مرجح ، كما يقول منطق العقل ، فاختصاص المسند اليه بالرفع دون غيره من انواع الاعراب يوضح لنا المسألة ، ويضع النحوي على المحك ، ويبطل ما ظن النحاة الاولون - رحمهم الله - من صواب منهجهم ، واستمساكهم بالاستنتاج العقلي ، والتعليل ، والتقدير ، والتأويل ، ويلغي كل ما ألزموا به أنفسهم من مقياس ينبني على ادراك العلة .

ولا اريد هنا الى ان ابطل القياس ، أو أنعى على النحاة تمسكهم به ، لأن القياس هو الطريق الطبيعية التي يسلكها الدارس لاستنباط حكم لغوي او نحوي .

القياس هو حمل مجهول على معلوم ، وحمل ما لم يسمع على ما سمع ، وحمل ما يجد من تعبير على ما اختزنته الذاكرة ، وحفظته ووعته من تعبيرات واساليب كانت قد عرفت ، او سمعت . وهذا القياس - كما قلت - هو الطريق الطبيعية لنمو مادة اللغة واتساعها .

قد يعرض للمتكلم ، مثلا ، فعل ثلاثي لم يقف على شكله ، ولم يدر أهو مفتوح العين ام مكسورها ام مضمومها ، ولم يسمعه مضبوطاً ، ولكنه يعرف مصدر هذا الفعل ، فهنا يمكن الالتجاء الى القياس ، الى قياس هذا الفعل على فعل مصدره كمصدر هذا الفعل المجهول شكله وضبطه .

وقد يحتاج الى تسمية ما يجد في حياته من مسميات لها اسماء اجنبية ، اويحتاج الى اشتقاق من كلمة اجنبية ، فيلجأ الى القياس اتباعاً للعرب في تعريب الدخيل قديماً ، ومحاكاة لهم في طريقتهم في التعريب ، فاذا فعل المتكلم ذلك كان قياسه صحيحاً ، لأنه لم يتخط اسلوب العرب في ذلك .

واذ رأى المجمع اللغوي في القاهرة ما خلفه تطور الحياة من توسع ، ومن

حدوث امور جديدة لم يألفها العرب اخذ بالقياس في مسائل رأى الحاجة اليها ماسة ملحة ، ولم يتعد المجمع في هذا حدود ما ألفه العرب من أساليب ، ولكنه احيا ما اماته اللغويون المحافظون من اساليب عربية كانت اللغة قد طفقت تتوسع فيها ، كالاشتقاق وغيره من موضوعات تتعلق بالمصادر الصناعية ، واسماء الآلة ، وتعدي الفعل ، وغيرها [1] .

وقد شهد النحو نحاة بنوا منهجهم في دراسة النحو على القياس ، ودعوا لانتهاجه ، وكان منهم من صاحب النحو منذ نشأته ، كعبد الله بن ابي اسحاق الذي روى من ارخ له « انه كان شديد التجريد للقياس » ، وكغيره من كبار النحاة الاولين ، كعيسى بن عمر ، والخليل بن احمد ، ويونس بن حبيب ، وسيبويه والكسائي والفراء . وقد نسبت كتب الطبقات الى الكسائي انه كان يقول : « انما النحو قياس يتبع » ، ولابي عثمان المازني ، وهو من اصحاب سيبويه انه كان يقول : « ما قيس على كلام العرب فهو من كلام العرب ، ألا ترى انك لم تسمع انت ولا غيرك اسم كل فاعل ولا مفعول ، وانما سمعت بعضها فقست عليه غيره » .

ويتقدم النحو في مسيرته فيشهد نحاة ساروا بالقياس شوطاً بعيداً ، حتى اصبح وكأنه هو النحو ، والنحو وكأنه هو التفنن في تطبيق القياس . وكان في مقدمة هؤلاء القياسيين ابو علي الفارسي (توفي ٣٧٧) الذي يروي ياقوت عنه : انه كان يقول : « لأن اخطىء في خمسين مسألة مما بابه الرواية احب الي من ان اخطىء في مسألة واحدة قياسية » ، وتلميذه ابو الفتح بن جني .

وكان النحاة على تفاوت في اصطناعهم القياس ، فمنهم من كان يتوسع فيه ، ويقيس على كل ما وصل اليه ، ومنهم من كان يتحرج ويتشدد ، فلا يقيس إلا

---

١ راجع المجلد الاول والمجلد الثاني من مجلة المجمع .

على ما كان يرى انه غالب وكثير وكان هذا من اهم مـــا يفرق بين مدرستي الكوفة والبصرة ، فتلك تسلك مسلك المترخص في القيـــاس ، وهذه تنهج نهج المتحرج .

وكان النحاة ايضاً على تفاوت فيما يأخذون به من قياس ، فقد يكون قياساً مبنياً على اساس التشابه بين المقيس والمقيس عليه ، وقد يكون قياساً مبنياً عـلى اشتراك المقيس والمقيس عليه في علة ظنوا ان الحكم النحوي قائم عليها . ومن هنا أسهبوا في الكلام على العلل ، زعماً منهم ان العرب كانوا يبنون عليها احكام لغتهم ، وغلوا في ذلك غلواً جعلهم يبعدون في فلسفة القياس وانواعـــه النظرية ، وحشوا كلامهم في اللغة والنحو بضروب من البحث الفلسفي ، ودخلوا في جـــدل طويل انتهى بالدرس النحوي الى ان يكون في الموضع الذي وضعوه فيه .

القياس الذي يجب ان يتبع في دراسة اللغة والنحو هو القياس القائم على اساس من المشابهة ، ومحا كاة المسموع والمعروف من كلام العرب واساليبهم ، كما كان الخليل بن احمـــد يفعل ، وكما كان الفراء يفعل ايضاً في تناولهما مسائل النحو ، وقياسهما ما لم يعرف على ما عرف مما سمعاه من العرب في اتصالهما بالعرب الموثوق بفصاحتهم .

كان الخليل بن احمد اذا تناول مسألة واراد القياس عليها ، او قياسها على غيرها نحا نحواً لغوياً مقبولا في نظر الدرس اللغوي ولم يفلسف المسألة ، او يتكلف تعليلا عقلياً ، وانما يستعرض في ذهنه استعمالات العرب واساليبهم ، فاذا ساعده ذلك على حمل هذه المسألة عليها فعل .

كذهابه الى قياس جزم الفعل : « وأكنْ » في قوله تعالى : « لولا أخرتني الى اجل قريب فأصدق وأكن من الصالحين » على جر (سابق) في قول زهير :

بدا لي اني لست مدرك ما مضى ولا سابقٍ شيئاً اذا كان جائيا

فقد لاحظ ان بينهما شبهاً استراح به الى قياس اولهما على الثاني ، وذلك ان في كل منهما عطفاً على ما لم يشركه في اعرابه ، بالرغم مما بين المسألتين من تفاوت ، لأن كلا منهما يتصل بموضوع لا علاقه للآخر به ، فالآية من باب الجزم ، والبيت من باب الخفض ، فقد كان يعلل جزم الفعل بتوهم ان ما قبله ، وهو جواب طلب يجيء مجزوماً في كثير من الحالات، كما كان يعالل جر (سابق) بتوهم انه معطوف على ما يكثر اتصاله بالباء [1] . فتفسيره الجزم في الفعل مقيس على تفسيره الخفض في الاسم وهو شبه يجعل من المسألتين مسألة واحدة .

وذهابه الى تركيب (لن) من لا وأن ، حاملا اياها على كلمات اخرى تشبهها في احتوائها الهمزة التي يستثقلها اكثر العرب ، ويميلون الى التخفف منها . وكان الخليل يقول في ذلك : « لن اصلها : لا ان ، ولكنهم حذفوا لكثرته في كلامهم، كما قالوا : ويْلمه ، يريدون : وي لأمه ، وكما قالوا: يومئذٍ » [2] .

وكان الفراء ،وهو اشبه الدارسين بالخليل دقة في الملاحظة ، وسعة في الاطلاع، واستيعاباً لموضوع دراسته ـ يتناول القياس تناول الخليل اياه ، بانياً اياه على ما يحس به من شبه بين المسألتين ، او بين الموضوعين ، دون ان يتكلف استنتاجاً ، او يتمحل في استنباط .

كذهابه الى تسكين المضارع في قوله تعالى : « انلزمْكموها » قياساً على تسكين (يخبِّرْنا) في قول الشاعر :

ونــاع يخبِّرْنا بمهلك سيّد   تقطّع من وجد عليه الانامل

لأنهما يتشابهان في طروء حركتين متواليتين متخالفتين ؛ الاولى : كسرة ، والثانية :ضمة،وهم يستثقلون ضمة قبلها كسرة «لان مخرجيهما مئونة على اللسان والشفتين،

---

[1] الكتاب ج ١ ص ٤٥٢

[2] « ج ١ ص ٤٠٧

تنضم الرفعة بها ، فتثقل الضمة ، ويمال احد الشدقين الى الكسرة ، فترى ذلك ثقيلا »[1] ، وحمل عليه ما توالت فيه كسرتان ، فقد فسر ذهاب احدى الكسرتين بذهاب الضمة في المثالين السابقين ، وذلك كقول الشاعر :

اذا اعوججن قلت صاحِبْ قوِّم

يريد : صاحبي .

ووجه الشبه بين هذا وذاك الاستثقال الذي يحس به المتكلم عند ارادة النطق بها ، وما يزال به حتى يتغلب عليه باسقاط احدى الحركتين .

وذهابه الى ان (لَهنّك) اصلها : «واللهِ إنك» ، كما روي عن ابي ادهم الكلابي : لَهِ ربي لاقول ذلك ، بقصر اللام ، ثم حذف حرف الجر ، كما يقال : اللهِ لافعلنَّ ، وحذفت لام التعريف ايضاً ، كما يقال . الحصاد والحصد ، قال :

ألا لا بارك اللهُ في سهيل اذا ما الله بارك في الرجال

ثم حذفت همزة إنك »[2] .

ولا بد للدارس المحدث ان يبدأ بالدرس من اول ، من حيث درس الخليل ، ودرس الفراء ، وبين يديه اقوال الخليل في الكتاب ، واقوال الفراء في (معاني القرآن) ، واليهما يرجع الفضل في ارساء هذا الدرس على اساس متين من فقه اللغة ، واستقراء لاساليب العرب في محادثاتهم ومخاطباتهم . اما من جاء بعدهما فقد مشوا على اثرهما ، ولم يأتوا بجديد .

والحق ان اللغة العربية تدرس الى اليوم – على تلك الاسس التي اجتهد القدماء في بنائها وفي مقدمتهم الفراهيدي والفراء ، ولم يضف اليها جديد سوى مناقشات مدرسية لا يستفاد منها في المباحث اللغوية الجديدة .

---

١ معاني القرآن، الورقة ٧٩ من مخطوطة دار الكتب في القاهرة .
٢ شرح الكافية للرضى ، ج ٢ ص ٣٤٧ .

إن ما جاء به الخليل والفراء ليس من النحو الخالص ، وانما كان درساً شاملا لفروع الدراسة النحوية واللغوية ، ولم يكن (الكتاب) ليكون كتاباً في النحو الخالص ، ولكنه كان يتناول بالدرس مسائل لغوية وصرفية بالاضافة الى مسائل النحو ، وكذلك (معاني القرآن) ، فما جاء فيه من آراء في اللغة والنحو ليس من النحو الخالص ، ولكنه خليط من هذا وذاك .

ولم يكن في وسع الخليل والفراء ، او في وسع تلاميذهما ان يفعلوا اكثر مما فعلوا ، وان كان ما فعلوه عظيما يدعو الى التقدير والاعجاب ، ولم يكن في وسعهم كذلك ان يجددوا لنا موضوعات الدراسات اللغوية المختلفة التي تناولوها مجتمعة متشابكة ، وذلك لأن الدراسة اللغوية والنحوية انما كانت في بداية نشأتها وفي اول عهدها بالحياة ، ولم تكن البيئات العربية الاسلامية ذات تاريخ بعيد في البحث العلمي ، ولا كان لها عهد بمناهج البحث ، فلم يستطع القدماء ان يدركوا ما يجب الاخذ به من منهج يلائم كل درس على حدة ، بل كانوا في الواقع بصدد اخراج هذه الدراسات التي دعت الحاجة اليها ان تكون في متناول الدارسين .

وكان لا بد للقدماء من ان يدرسوا وفق منهج معين ، فتناولوا الدرس اللغوي في منهج كان في متناول ايديهم ، مألوفاً لهم ، وقد سبق اليه دارسون آخرون ، وكان هذا هو المنهج الكلامي ، فلم يجدوا بدأً من ان يدرسوا النحو فيه . وساعد على ذلك ان كان من النحاة الاولين من له اتصال بالمنهج الكلامي ، وملابسة له ، وان اغرى المنهج الكلامي الدارسين فغلبوه على دراسة اللغة والنحو ، وتسللت اليها مصطلحات الكلام ومبادئه واصوله ، وظن المتأخرون ان ليس في الامكان ابدع مما كان ، فغلوا في ذلك غلواً كبيراً ، واخذوا يعالجون مسائل اللغة والنحو معالجة خرجت بهما عن حدودهما ، واغلقت من دونهما نوافذ الحياة ، فعادا وكأنهما من فروع الفلسفة ، او من مباحث المنطق ، لا ذوق فيها ولا حياة .

وكان الدارسون في عصور العربية المختلفة ينوءون بما آل اليه الدرس اللغوي والنحوي من جمود وجفاف ، وكانوا يعانون منه معاناة مضنية ، ولم يكن هذا ادعاء او زعماً مختلقاً ، ولكنه واقع الامر ، وواقع ما خلفت لنا تلك العصور من آثار نحوية تشير في وضوح إلى ما كان تحمّله النحو من حَمَلَتِه من جور وارهاق ، وواقع ما ند هنا وهناك من صيحات تنم على ما كان الدارسون يحسون به ويجأرون بالشكوى منه .

كان ابو علي الفارسي – احد نحاة القرن الرابع البارزين – شديد الضيق بما كان يلمسه من مبالغة بعض الدارسين من النحاة في فلسفة النحو ومنطقته ، وفي الاسلوب العقلي الذي درجوا عليه في دراسة النحو ، وكان كثير البرم بما كان يصدر عن ابي الحسن الرمّانيّ بوجه خاص ، وكان الرمّاني يعاصره ، وكان ينهج في نحوه منهج المتكلمين والمناطقة ، وقد استمع اليه مرة يملي على اصحابه ما لم يألفه ابو علي ، فقال : « ان كان النحو ما يقوله الرماني فليس معنا منه شيء ، وان كان ما نقوله فليس معه منه شيء » [1] .

لا اريد هنا الى ان اقف عند ظاهر مقالة الفارسي في الرماني ، فأنتقص نحوه ، فهو نحوي بارز ، اخذ النحو عن ابي بكر بن السراج ، وابي اسحاق الزجاج ، وهما من انبه شيوخ العصر في النحو ، ولا احسب ابا علي يريد الى انتقاصه في النحو ، لانه يعرف منزلته ، ولكن حكمه هذا انما ينصب على منهجه في النحو ، واسلوبه في تناول موضوعاته ، وهو ما اريد الى الافادة منه في تصوير ما آل اليه النحو عند امثال ابي الحسن الرماني من النحاة المناطقة .

---

١ نزهة الالباء ص ٣٩٠ .

لقد اصبحت الحاجة ماسة الى نحو جديد ، خلو مما علق به في تاريخه الطويل من شوائب ليست منه ، مدروس وفق منهج يلائمه ، مبرأ من هذه التعليلات الفلسفية التي اصطنعها القوم ، والتي اتت على حيوية هـذا الدرس اللغوي ، فعصفت بهـا ، وانتهى الامر بهذا الدرس الى ان يكون مصدر برم وضيق لا حد لهما .

واصبحت الحاجة ماسة الى تفريق الموضوعات التي تناولها الخليل والفراء ومن عاصرهما مختلطة متشابكة ، والى ان يعرف الدارس موضع قدمه ، ليكون درسه اوضح حدوداً ، واعم فائـدة ، والى ان ينبري لكل موضوع دارسون مختصون ، يتناول كل فريق منهم موضوعه باحاطة وعمق ، لكي يتعاون الدارسون جميعاً في تقديم ما يحصلون عليه ، ليتم للدارسين بحث لغوي ناضج .

ان موضوعات العربية مختلفة ، بعضها يعتمد على بعض ، فالدراسة الصوتية ، والدراسة الصرفية والمعجمية ، والدراسة النحوية كلها موضوعات لغوية تهدف الى ناحية تطبيقية تفيد منها الاجيال فيما تقرأ وفيما تقول وفيما تكتب .

والدراسة الصوتية هي الدراسة اللغوية الاولى التي يعنى بها اللغويون ، وبها يعرف الدارس كثيراً من الظواهر اللغوية التي تدرس في كتب النحو ، من ابدال واعلال ، وادغام ، الى غيرها من ظواهر لغوية لا تفهم فهما مستوعباً الا اذا اخذت الدراسة الصوتية لها مكاناً في دراسة العربية .

ويليها بالترتيب الطبيعي دراسة ما يسمى بالصرف ، وما يندرج فيه من اشتقاق ، ونحت ، وتركيب . ولم يدرس الصرف دراسة واعية ، لأن دراسة الصوت كانت قد سقطت من حساب الدارسين ، وان بدأهـا الخليل والفراء وتلاميذهما ، والتفتوا الى شدة اتصالها بالدرس الصرفي والدرس النحوي ، ولذلك كانوا يفسرون بها بعض الظواهر اللغوية التي تعرض لهم في اثناء دراستهم النحو .

ولم يدرك الخلف ما بين الدراستين من اتصال وثيق ، فأهملوا الدرس الصوتي ، وصرفوا جهودهم الى دراسة الكلمة وما يعرض لها ، فلم يتح لهم فهم الظواهر اللغوية فهما يحل ما كانوا يواجهون من مشكلات .

ويليهما مرتبة دراسة التأليف او الاعراب ، او ما اصطلح عليه بالنحو ، وهي دراسة تختلف عن تينك الدراستين في مجالها وفي موضوعها ، ولكنها لا تستغني عنهما .

ان موضوع الدرس الصوتي هو الصوت اللغوي ، اعني انه يتناول الصوت من حيث مخرجه ، ومن حيث صفته ، ومن حيث امتزاجه بغيره من الاصوات.

وموضوع الدرس الصرفي هو الكلمة المفردة ، وهو يبحث فيها من حيث بنيتها ومن حيث زنتها ، ومن حيث اشتقاقها ، ومن حيث تجردها وزيادتها ، الى غير ذلك مما يتعلق بالكلمة .

وموضوع الدرس النحوي هو الكلمة مؤلفة من غيرها ، او هو الجملة وتدرس الجملة فيه من حيث نوعها ، ومن حيث ما يطرأ لاركانها من تقديم وتأخير ، او ذكر وحذف ، او اضمار واظهار ، ومن حيث ما يطرأ عليها – اي الجملة – من استفهام او نفي ، او توكيد . كل هذا مما يرتبط ارتباطاً بموضوع الدرس النحوي ، اعني الجملة – ارتباطاً وثيقاً ، لا يصح اغفاله ، او اهماله .

ومن اجل ان طبقات النحويين الذين جاؤوا بعد الخليل والفراء لم يدركوا موضوع دراستهم ، ولا عرفوا حدود تخصصهم ، فاتهم كثير من الاصول التي هي من صلب موضوع الدراسة ، ولم يلتفتوا الى اهميتها ، والى عمق الصلة بينها وبينه ، واقتصروا في دراستهم على ما شغفوا به من فكرة العمل والعامل ، وقصروها على ما كانوا يلاحظون من تأثير لبعض الكلمات في بعض ، كتأثير الحرف في الاسم والفعل ، فيما كانوا يزعمون ، وتأثير الفعل في الاسم ، وتأثير الاسم في الاسم ، ولا يمثل ذلك الا جانباً ضئيلا من جوانب الدرس النحوي الحق ، الذي استأثر به

دارسون آخرون سموا بعلماء المعاني ، وهم النحاة الحقيقيون فيما ازعم ، وهم الذين دفعوا بالدرس النحوي الى امـــام ، وقدموا للدارسين فيه نتائج طيبة خليقة بأن يستفاد منها .

لقد صنفت الكتب ، ووضعت المطولات والمختصرات والمتون ، وتعـددت الشروح والتعليقات ، وتألفت لما كانوا يسمونه بالنحو مكتبة ضخمة قل ان يتاح لغير النحو مثلها . ولكنها كلها تدور في حلقة مفرغة لا اول لها ولا آخر .

يحظى كتاب منها بالشهرة ، فيتسابق الدارسون في شرحه ،والتعليق عليه،ثم في اختصاره ووضع المتون له ، ثم تشرح هذه المتون ، ويعلق على شروحها ، وتعود الدورة ثانية من حيث بدأت . وليس نادراً ان تسمع او تقرأ ان كتاباً في النحو قد اجتمع عليه دارسون كثيرون من مختلف العصور يشرحونه ويلخصونه،ويحاول الدارس ان يحصي الشروح والتلخيصات ، فيصعب ذلك عليه ، لكثرتها .

ومن خير الامثلة على هذا ما تحقق لكتاب سيبويه قديماً ، ولالفية ابن مالك حديثاً . وخير الكتاب عندهم من جاء بتعليلات وتخريجات لم يلتفت اليها من سبقه ، وخير الكتب ما احتوى مستدركات لم يحتو مثلها كتب سبقته ممـــا لا صلة له له بالدرس اللغوي بحال .

كل هذا – فيما اظن – انما نتج عن جهل القوم بموضوع دراستهم ، وبما كان يجب ان يسلكوه من نهج يلائم طبيعة موضوعها ، ولو كانوا عرفوا هذا وذاك اذن لتغيرت ملامح الدرس النحوي ، ولكان النحو خلقاً آخر .

وفي هدى ما تقدم من تفريق موضوعات الدرس اللغوي ، وتمييز بعضها مـن بعض ، اصبحت سبل البحث النحوي واضحة ، واصبح النحاة على هدى من امرهم في عزل ما لم يكن من صلب هذا البحث عن دراستهم ، وضم ما كان من صلبه اليها .

ولما كان موضوع الدرس النحوي هو الجملة صدرت هذه الفصول بفصل في الجملة، تثبيتاً لوجهة النظر هذه ، واشعاراً بأهمية الجملة في الدرس النحوى الحديث .

وبعد ، فهذه فصول حاولتْ في تواضع ان تعيد الى هذا الدرس اعتباره ،وان تخلصه مما علق به من شوائب ، وما اقتحمه من دخيل . ولا ازعم انهـــا حلت مشكلات النحو ، او رسمت له المنهج كما ينبغي ان يرسم ، فما زالت معـــالجات نظرية ، واصولا تحتاج الى ما يوضح سبيلها الى المسائل بالتطبيق .

الجُملة

الجملة هي الصورة اللفظية الصغرى للكلام المفيد في اية لغة من اللغات ، وهي المركب الذي يبين المتكلم به ان صورة ذهنية كانت قد تألفت اجزاؤها في ذهنه ، ثم هي الوسيلة التي تنقل ما جال في ذهن المتكلم الى ذهن السامع .

والجملة التامة التي تعبر عن ابسط الصور الذهنية التامة التي يصح السكوت عليها ، تتألف من ثلاثة عناصر رئيسية ، هي : (١) المسند اليه ، او المتحدث عنه ، او المبني عليه . و (٢) المسند الذي يبنى على المسند اليه ، ويتحدث به عنه . و (٣) الإسناد ، او ارتباط المسند بالمسند اليه .

فقولنا : « هبَّ النسيم » جملة تامة ، تعبر عما تم في الذهن من صورة تامة قوامها : المسند اليه ، وهو (النسيم) ، والمسند ، وهو (هبَّ) ثم اسناد الهبوب الى النسيم . والإسناد عملية ذهنية تعمل على ربط المسند بالمسند اليه ، كما عملت هنا على ربط الهبوب بالنسيم .

وليس في العربية غالباً من لفظ يدل على (الإسناد) ، كما في غيرها من اللغات

الهندية الاوربية ، مثل (أَسْتْ) في الفارسية ، و (is) في الانكليزيــة ، و (est) في الفرنسية ، و (ist) في الألمانية ، وغيرها ، ولكن الجملة العربية – فيما يبدو – كانت تتضمن في استعمالاتها القديمة شيئاً من هذا ، معبراً عنه (١) بفعل الكينونة ، ولكنه انقرض في الاستعمال الشائع ، وبقي له آثار احتفظت بها بعض الشواهد التي يستشهد بها النحاة على زيادة (كان) كقول الشاعرة :

انت تكون ماجد نبيل   اذا تهب شمأل بليل

فالكلمة (تكون) عند النحاة زائدة هنا ، لأنها لم تجر جريان (كان) في الاستعمال من رفع الاسم ونصب الخبر ، وهي – فيما ازعم – فعل الكينونة الذي يدل على الاسناد .

وكقول الشاعر :

وما كل من يبدي البشاشة كائناً   اخاك اذا لم تلفه لـك منجدا

فكائناً هنا – فيما ازعم – استعملت لتؤدي الغرض الذي اشرت اليه ، وليس لوجودها فائدة اخرى ، وان جرت مجرى (كان) في نصبها الخبر : (اخاك) ، ولو قيل : وما كل من يبدي البشاشة اخوك او اخ لك لما فقد الكلام شيئاً من معناه او دلالته .

واذ اخذت العربية تستغني عن استخدام فعل الكينونة للدلالة على تحقق الاسناد استعاضت عنه (٢) باستعمال الضمير : (هو) الذي يسميه البصريون فصلا ، ويسميه الكوفيون (عماداً) ، وذلك في الجمل الاسمية غالباً ، وفي الجمل الاسمية التي يكون المسند اليه والمسند فيها معرفة ، كقولهم : محمد الشاعرُ ، وخالد الفقيهُ وهاتان الجملتان تامتان ، مستوفيتان كل المتطلبات التي يقتضيها الإسناد ، ولكن الامر فيها قد يكتنفه اللبس فيظن ان (الشاعر) و (الفقيه) نعتان لا مسندان ، فاذا جيء بهذا الضمير زال اللبس ، وكان الكلام نصاً في الإسناد .

وقد جاء الاستعمالان في القرآن الكريم ، في قوله تعالى : « يا ايها الناس انتم الفقراء الى الله ، والله هو الغني الحميد » ، وفي قوله تعالى : « ومن يبخل فانما يبخل على نفسه ، والله الغني وانتم الفقراء » .

ولكن الجملة العربية في اكثر حالاتها تتضمن شيئاً آخر يشير الى الإسناد دائماً، شيئاً ألحق بالمسند اليه ، وألصق به ، وهو صوت الضمة في (النسيم) ، وفي (محمد وخالد) في المثالين الآنفي الذكر ،وقد ألحق به ليكون علماً على كونه مسنداًاليه وقد ثبت بالاستقراء ان الضمة دائماً علم الإسناد ، تلحق المسند اليه ، او صفةالمسند اليه التابعة له .

والجملة في اقصر صورها هي اقل قدر من الكلام يفيد السامع معنى مستقلا بنفسه ، وليس لازماً ان تحتوي العناصر المطلوبة كلها ، قد تخلو الجملة من المسنداليه لفظاً ، او من المسند ، لوضوحه وسهولة تقديره ، كخلوها من المسند اليه في نحو قول المستهل : « الهلال والله » ، ومن المسند في نحو قولك : خرجت فاذا السبع ، او نحو قولك : (زيد) في جواب من قال لك : من كان معك امس ، ونحو قولهم : لولا علي لهلك عمر .

وقد تخلو الجملة من المسند اليه ، لأن المتكلم لم يعن بذكره ، او لأن الكلام لا يهدف الى الاشارة اليه ، كما اذا قيل : جلس في الغرفة ، فالغرض من هذا الكلام الاخبار عن حدوث جلوس في الغرفة ، ولم يكن من اغراضه تعيين من جلس ، اوبالإشارة اليه ، فالجملة هذه فعلية ، لا ذكر للمسند اليه فيها ، ولا اشارة اليه .

ومع ان الجملة هي الوحدة الكلامية الصغرى ، وان لها اهمية كبيرة في التعبير والإفصاح والتفاهم ، كان حظها من عناية النحاة قليلا جداً ، بل لم يعرضوا لها إلا حين يريدون ان يبحثوا في موضوع آخر ؛ ولم يعنوا بالبحث فيها إلافي ثنايا الفصول

والابواب ، ولم يشيروا اليها إلا حين يضطرون الى الاشارة اليها حين يعرضون للخبر الجملة ، والنعت الجملة ، والحال الجملة، وموضوع الشرط الذي ينبني على جملتين: جملة الشرط ، وجملة الجواب ، وغيرها من موضوعات متفرقة هنا وهناك ، ولا اعرف احداً من النحاة عني بالجملة وانواعها واقسامها قبل ابن هشام في مغني اللبيب .

لعل لذلك سبباً هو انهم انما عنوا بظاهرة الإعراب وتفسيرها ، وفكرة العمل والعامل ، ولا يظهر في الجملة اثر العامل ، كما يظهر في الكلمات العربية المعربة ، ولذلك كان البحث في تقسيم الكلمة الى اسم ، وفعل ، وحرف ، والى المعرب والمبني ، والى غير ذلك اساس علمهم ومباحثهم .

ومن هنا اصاب هذه الدراسة الجمود ، وحرمت مصادر حيويتها ، وكان النحوي او من سمي بهذا الاسم ابعد الدارسين اللغويين عن فقه اللغة ونحوها واساليبها ، لأن دراسة الاساليب لا تتم بمثل ما دأبوا عليه ، ولا يتم الوصول اليها بالعكوف على ملاحظة اواخر الكلمات بناء واعراباً .

واذا قصر النحاة اهتمامهم على الكلمات بوصفها معمولات ، وعلى آثار العوامل فيها ، كانوا يتخبطون في تناول هذه الدراسة بالبحث، فلم يعرفوا موضوع دراستهم معرفة تدفعهم الى توسيع دائرة البحث ، بحيث تضم اليها دراسة الجملة ، واحوالها المختلفة ، ودراسة الاساليب التي لاغنى عنها في دراسة اية لغة ، كأسلوب الاستفهام واسلوب النفي ، واسلوب التوكيد ، وغيرها مما يتوقف معرفته على معرفة الجملة ، لأنه من عوارضها . والنحاة – كما نعلم ، لم يكن لديهم اية فكرة عن اسلوب الاستفهام مثلا ، ولم يفردوا له باباً على حدة ، ولكنهم بحثوا في الاستفهام بحثاً عابراً مفرقاً ، لا يمكن ان يصل بنا الى معرفة الاستفهام بوصفه اسلوباً لغوياً .

واذ وصل بنا الكلام الى هذا الحد كان لا بد لنا من ان نصحح نهج القدماء،

ونعيد الى هذه الدراسة اعتبارها الذي جار عليه تعنت النحاة وتمحلهم وجهلهم موضوع دراستهم ، وانتهاجهم منهجاً غريباً بعيداً كل البعد عن منهج هذه الدراسة .

لعل الرجوع الى اقدم الكتب التي ألفت في هذه الدراسة ، اعني كتاب سيبويه وكتاب معاني القرآن للفراء يوضح لنا الفرق بين نهج النحاة الاوائل ، ونهج النحاة المناطقة الذين ابعدوا في تجميد هذه الدراسة الحية ، واثقالها بالقيود .

ومن الطريف ما ذهب اليه السكاكي من « ان علم النحو هو ان تنحو معرفة كيفية التركيب فيما بين الكلم » [1] . فهو يرمي بهذا التعريف إلى شمول موضوع هذه الدراسة الكلمة والكلام ، ولا يعني الكلمة المعجمية ، او الكلمة التي يبحث في احوال اشتقاقها ، او الكلمة من حيث ما يطرأ عليها من تغيير في حركات اواخرها مما كان معقد دراسة القوم .

ينبغي ان يكون موضوع هذه الدراسة اعم ، ومجال البحث فيها اوسع ، بحيث يشمل ما جاء في كتب النحاة من دراسات تتصل بأحوال الجملة ، وما يعرض لها من تقديم بعض اجزائها ، وتأخيره ، او ذكره وحذفه ، ومن نفيها واثباتها ، ومما يطرأ عليها من استفهام او توكيد ، او غير ذلك .

وبالرغم من ان علماء العربية كانوا قد فرقوا بين اختصاص النحاة ، واختصاص اهل المعاني فاننا نرى الاختصاص واحداً ، والتفرقة بين صحة الكلام وفصاحته مبنياً على اعتبارات عقلية محضة .

ولن تتبين لنا خطوط احدى الدراسات اللغوية الا بتحديد الحدود التي تقف عندها ، وعلوم العربية تختلف باختلاف موضوعاتها التي تتناولها بالدرس .

يبدأ الدرس اللغوي بدراسة الاصوات اللغوية ، ويتناول في هذه الدراسة :

مراحل الدرس اللغوي

---

[1] مفتاح العلوم، ص ٤١ .

(١) مخارج الحروف .

(٢) وصفاتها .

(٣) وتآلفها بعضها مع بعض .

ولن تكون هذه الدراسة مجدية لو اقتصر الدارس على دراسة المخارج وحدها ، او معرفة الصفات وحدها ، فثمرة هذه الدراسة هي هذه النتائج العلمية التي تتمخض عنها مراقبة تآلفها بعضها مع بعض، وملاحظة ما ينشأ من هذا التآلف من ظواهر لغوية درج النحاة على دراستها على انها قواعد مستقلة ، منفصلة عن دراسة الاصوات كظاهرة الادغام ، وظاهرة الابدال ، وظاهرة الاعلال وغيرها .

فاذا انتهى الدارس من دراسة الاصوات ، مخارجها وصفاتها ، وعلاقة بعضها ببعض ، كان الدارس اللغوي قد انتهى من مرحلته الاولى ، ليؤذن بمرحلة جديدة لها مختصون آخرون ، ودارسون جدد ، هؤلاء الدارسون لا يعنون بدراسة الصوت ، لأن دراسته قد استوفيت ، ولكنهم يعنون بالكلمة من حيث دلالتها على معناها، ومن حيث بناؤها وزنتها ، ومن حيث ارتجالها واشتقاقها ، ويعنون بالكلمة ليرسموا خطوط مسيرتها في مسالك الاستعمال ، ويعنون بها من حيث ما طرأ عليها من زيادة اقتضتها حاجة جديدة، ومطلب جديد من مطالب التفاهم . وهنا يتعاون المعجمي والصرفي ، وان كان لكل مجاله ووجهته ، وعلى هذه الكلمة المفردة يقتصر جهد المعجمي والصرفي ، وعندها ينتهي شوط كل واحد منهما .

ثم ينتقل الدرس اللغوي الى مرحلة جديدة ، لا تعنى بالاصوات وخواصها وتمازجها ، ولا بالكلمة المفردة وبنائها وما يعرض لها من تغير في داخلها اواشتقاق، وانما تعنى بالكلمة مؤلفة مع غيرها في اصغر صورة من صور التعبير ، وهي الجملة،

وحدة الكلام الصغرى ، والمركب الذي يحمل في ثناياه فكرة تامة ، والذي بـه يعبر المتكلم عما ينشأ في نفسه من افكار ، وبه تنقل هذه الافكار الى السامــع او المخاطب .

هذا المركب التام هو موضوع دراسة جديدة يبحث فيه مـن حيث كونه الاساس الذي ينبني عليه الحديث ، واذا تناول الكلمة بالبحث فانما يتناولها مـن حيث هي مؤلفة مع غيرها ، ومن حيث كونها مسنداً اليه ، او مسنداً ، ومن حيث كونها منسوباً اليها نسبة لا تعبر عن فكرة تامة ، ولا يصح الاكتفاء بها ، او السكوت عليها ، وهي النسبة التي يسميها النحاة بالاضافة .

واذا كان موضوع هذه الدراسة الجديدة هو الجملة فهذه الدراسة اذن تعنى بكل ما يطرأ على الجملة من طوارىء ، تعنى بأحوال اجزائها الرئيسة وغير الرئيسة من حيث تقديم بعضها على بعض ، وتأخير بعضها عن بعض ، ومن حيث ذكره وحذفه ، ومن حيث التصريح به او اضماره ، كما تعنى بأحوال الجملة بوصفها كلا من حيث كونها في سياق نفي او استفهام ، او توكيد ، او شرط ، او غير ذلك.
ان هذه الدراسة هي دراسة النحو ، وموضوعها الذي اشرت اليه هو موضوع تخصص النحوي .

واذ تأيد لك ان موضوع هذه الدراسة هو الجملة ظهر لك مدى تخبط النحـاة ، ومدى ما اصيبت به هذه الدراسة الخصبة من جدب ، ومدى ما جنوا به عليها من تشتيت اوصالها ، وتقطيع موضوعاتها ، وفصل بعضها عن بعض ، ارضاء لمـا كانوا يطمحون اليه من خلط منهجين لاصلة لاحدهما بالآخر ، منهج فلسفي كلامي ومنهج لغوي نحوي .

وبما ضيع النحاة من فرص ، او بما اضطرهم المنهج الخطأ الى تضييعه ، وصلت الينا الدراسة النحوية كسيحة هزيلة ، لا تشرح غامضاً ، ولا تفسر اسلوباً ، ولا تتصل باللغة بأية صلة اذا اغضينا عن بعض اللمحات والخواطر التي عرض لها دارسون نابهون ، امثال ابن جني ، والشيخ الرضي شارح الكافية ، وابن هشام .

الجملة العربية

داب النحاة القدماء على تقسيم الجملة الى جملة اسمية ، وجملة فعلية ، وهو تقسيم صحيح يقره الواقع اللغوي ، ولكنهم بنوا دراساتهم اللغوية على غير منهجها ، فلم يوفقوا الى تحديد الفعلية والاسمية تحديداً يتفق مع طبيعة اللغة ، فالجملة الاسمية عندهم هي التي تبدأ بالاسم ، والجملة الفعلية هي التي تبدأ بالفعل ، او كما قال ابن هشام : « الاسمية هي التي صدرها اسم ، كزيد قائم ، وهيهات العقيق ، وقائم الزيدان عند من جوزه ، وهو الاخفش والكوفيون . والفعلية هي التي صدرها فعل ، كقام زيد ، وضُرِبَ اللصُّ ، وكان زيد قائماً ، وظننته قائماً ، ويقوم زيد ، وقم »[1]

وهو تحديد ساذج ، يقوم على اساس من التفريق اللفظي المحض ، فجملة (طلع البدر) جملة فعلية ، وجملة (البدر طلع) او جملة (البدر طالع) او جملة (طالع

[1] ابن هشام في (مغني اللبيب) ج٢ ، ص ٤٠ ، المطبعة الازهرية .

البدر) جملة اسمية .

ويؤخذ بعد هذا على مقالة ابن هشام انه اعتبر الجملة الاسمية اساساً للجمل العربية ، ولهذا قدم ذكرها على حد مأخذه ومأخذ غيره في معالجة مثل هذه الامور ، وهو مبني على اساس ان الاسم اصل ، والفعل فرع ، لأن الاسم – كما يرى هو ، وكما يرى البصريون – اصل المشتقات ، لأن من المقرر عندهم ان المصدر – وهو اسم – اصل المشتقات جميعاً .

ويؤخذ عليه ايضاً هذا الارتباك في الامثلة التي جاء بها نماذج للجمل الاسمية ، فهيهات عنده اسم ، لأنه يسمى عنده : اسم فعل ، وهو بعيد عن الاسمية ، لا يقبل اية علامة من العلامات الموضوعة للاسماء مما جمعه ابن مالك في قوله :

بالجر والتنوين والندا وال ومسند للاسم تمييز حصل

فلا هو بالمنوّن ، ولا بالمجرور ، ولا بالمنادى ، ولا بالمتصل بأل ، ولا بالمسند اليه أبداً .

ويؤخذ عليه شيء آخر لا ينبغي لمثله ان يقع فيه ، وهو ان (هيهات) في رأي مدرسة الكوفة فعل حقيقي كسائر الافعال .

اما تمثيله للاسمية بقوله : (قائم الزيدان) فغير موفق فيه ، لأنها ليست بالجملة الاسمية في الواقع ، لأن المسند اليه فيها فاعل لا مبتدأ ، وان قيل في إعرابه : انه فاعل سد مسد الخبر ، لان كونه فاعلا ينفي ان تكون الجملة اسمية .

ليس صحيحاً ما ذهب اليه ابن هشام ، وذهب اليه البصريون من قبل ، من ان الاسم اصل للفعل ، وان المصدر اصل المشتقات ، فالفعل في اللغات السامية، ومنها العربية هو كل شيء ، فهو اساس التعبير ، واعتبار المصدر اصلا للمشتقات او للاشتقاق مخالفاً لاصله .

ان فيما ذهب اليه ابن هشام ، وذهب اليه البصريون من قبل ، من ان الاسم

اصل للفعل ، وان المصدر اصل الاشتقاق - مجالا للنظر ، فالفعل في اللغات السامية ، ومنها العربية ، هو كل شيء ، فهو اساس التعبير ، واعتبار المصدر اصلا للمشتقات يجعل اصل الاشتقاق في العربية مخالفاً لاصله في سائر اللغات السامية . وما اعتبار المصدر اصلا للمشتقات عند البصريين - فيما يرى الدارسون المحدثون - الا مظهر من مظاهر التأثير الآري في العربية ، لان المصدر في الآرية ، او في اللغات الهندية الاوروبية هو اصل المشتقات جميعاً [1] .

*

ومن اجل تصحيح ما وقع فيه القدماء من تعسف وارتباك ، وتمشيا مع ما يقتضيه الاسلوب اللغوي يحسن بنا ان نعيد النظر في تحديد الفعلية والاسمية في الجمل ، وان نحاول الوصول الى تفريق يُدخل في كلا القسمين ما هو منه ، ويخرج من كليهما ما ليس منه .

الجملة الفعلية هي الجملة التي يدل فيها المسند على التجدد ، او التي يتصف فيها المسند اليه بالمسند اتصافاً متجدداً ، وبعبارة أوضح ، هي التي يكون فيها المسند فعلا لان الدلالة على التجدد انما تستمد من الافعال وحدها ، وقد جاء في التلخيص عند ذكر احوال المسند : « اما كونه - يعني المسند - فعلا فللتقييد بأحد الازمنة الثلاثة على احضر وجه مع افادة التجديد » [2] .

وقال الجرجاني : « ان موضوع الاسم على ان يثبت به المعنى للشيء من غير ان يقتضي تجدده شيئاً بعد شيء ، واما الفعل فموضوعه على ان يقتضي تجدد المعنى المثبت به شيئاً فشيئاً ، بل يكون المعنى فيه كالمعنى في قولك : زيد طويل ، وعمرو قصير ، فكما لا يقصد هنا الى ان نجعل الطول والقصر يتجدد ، ويحدث ، بل

---

١ ولغنسون في تاريخ اللغات السامية ، ص ١٤ ، ١٥ .

٢ الخطيب القزويني في (تلخيص المفتاح) ، ص ٤٧ .

توجبها وتثبتها ، وتقضي بوجودهما على الاطلاق ، كذلك لا تتعرض في قولك : زيد منطلق لاكثر من اثباته لزيد . واما الفعل فانه يقصد فيه الى ذلك ، فاذا قلت : زيد هو ذا ينطلق فقد زعمت ان الانطلاق يقع منه جزءاً فجزاً ، وجعلته يزاوله ويزجّيه ، وان شئت ان تحس الفرق بينهما من حيث يلطف فتأمل هذا البيت :

لا يألف الدرهم المضروب صرتنا　　لكن يمر عليها وهو منطلق

هذا هو الحسن اللائق بالمعنى ، ولو قلته بالفعل : لكن يمر عليها وهو ينطلق ، لم يحسن »[1] .

اما الجملة الاسمية فهي التي يدل فيها المسند على الدوام والثبوت ، او التي يتصف فيها المسند اليه بالمسند اتصافاً ثابتاً غير متجدد ، او بعبارة اوضح : هي التي يكون فيها المسند اسماً ، على ما بينه الجرجاني فيما اقتبسنا من كلامه هنا .

ومعنى هذا ان كلا من قولنا : طلع البدر ، والبدر طلع ، جملة فعلية . اما الجملة الاولى فالامر فيها واضح ، وليس لنا فيه خلاف مع القدماء ، واما الجملة الثانية فاسمية في نظر القدماء ، وفعلية في نظرنا ، لانه لم يطرأ عليها جديد الا تقديم المسند اليه ، وتقديم المسند اليه لا يغير من طبيعة الجملة ، لانه انما قدم للاهتمام به .

ان القول بأن جملة (البدر طلع) فعلية ، يجنبنا الوقوع في كثير من المشكلات التي اوقع النحاة القدماء انفسهم فيها ، او اوقعهم فيها منهجهم الفلسفي . ان القول بأنها اسمية يحملنا على الذهاب الى اعتبار الاسم المتقدم مبتدأ لا فاعلا ، واذا اصبح مبتدأ خلا الفعل من الفاعل ، واضطر الدارس الى تقدير فاعل ، وقد قدروه ضميراً يعود على المبتدأ ، ويحملنا على اعتبار هذه الجملة البسيطة جملة مركبة ، فقد اصبحت

---

[1] عبد القاهر الجرجاني في (دلائل الإعجاز) ص١٣٣ ، ١٣٤ ، مطبعة المنار – مصر .

بعد ذلك الاعتبار ، وهذا التقدير ، مكونة من جملتين ، المسند اليه في الاولى هو البدر ، والمسند اليه في الثانية هو الضمير العائد على المبتدأ ، ويحملنا على ان نرجع ثانية فنحوله من كونه مبتدأ الى كونه فاعلا اذا دخلت عليه احدى ادوات الشرط كأن يقال : اذا البدر طلع كان كذا وكذا ، وذلـــك لان (اذا) في الشرط لا يليها الا جملة فعلية ، ويكون (البدر) حينئذ فاعلا ولكن لا للفعل الملفوظ به ، ولكنه فاعل للفعل الذي يدل عليه الفعل الملفوظ به ، ويكون هـذا الفعل واجب الحذف ، لا يذكر في حال ، ولو ذكر فقيل : اذا طلع البدر طلع كان كذا وكذا ، لكان من سخيفه ومرذوله ، واللغة العربية ودارسوها في غنى عن هذه العمليات الذهنية المعقدة التي لم توضح معنى ولا فسرت اسلوباً .

والذي دعاهم الى هذه التخريجات والتأويلات في المثال السابق هو ما ألزموا به انفسهم ، وألزموا به دراستهم من منهج ليس مـن طبيعة اللغة في شيء ، فجملة : البدر طلع ، هي الجملة الفعلية : طلع البدر نفسها ، ولم يطرأ عليها تغيير سوى تقديم المسند اليه الذي نسميه في الجملة الفعلية فاعلا ، ولكنهم منعوا تقديم الفـــاعل ، وانكروا على من يرى جواز تقديمه ، واتهموه بالجهل بالعربية ، او بافساد النحو ، وذهبوا في تعليل منع تقديم الفاعل مذاهب شتى ، فقد علل ابن الانباري ذلك بأن « الفـــاعل ينزل منزلة الجزء من الكلمة وهي الفعل » [1] ، واستدل لتصحيح رأيه باستدلالات متكلفة سيطر عليها المنهج العقلي سيطرة ابعدت الدرس النحوي عن جو البحث اللغوي . وقال ابن يعيش مثل مقالته وعلل وجوب تأخير الفاعل عن الفعل بقوله : « انما وجب تقديم خبر الفاعل ــ يعني الفعل - لامر وراء كونه خبراً ، وهو : كونه عاملا ، ورتبة العامل ان يكون قبل المعمول ، وكونـه

---

١ ابو البركات ابن الانباري في (اسرار العربية) ص ٣٥ ، ٣٦ ــ طبعة ليدن .

عاملا فيه سبب اوجب تقديمه »[1] ، قائساً العامل في النحو على العلة في الفلسفة ، فكما لا يجوز تقديم المعلول على العلة ، لان رتبة العلة ان تكون قبل المعلول ، كذلك لا يجوز تقديم المعمول على العامل لان رتبة العامل ان يكون قبل المعمول .

*

ان القول بأن جملة « البدر طلع » فعلية يبعدنا عن هذه التأويلات والتقديرات التي لا طائل تحتها ، لان اعتبارها فعلية يجعل (البدر) فاعلا تقدم او تأخر، وليس بممتنع ان يتقدم الفاعل ، كما تصور النحاة المناطقة، وخاصة اذا عرفنا ان الكوفيين كانوا يذهبون الى جواز تقدم الفاعل ، وانهم انما ذهبوا الى هذا ، لانهم عثروا من الشواهد على ما يؤيد مذهبهم ، فقد رووا قول الزباء :

ما للجمال مشيُها وئيدا   اجندلا يحملن ام حديدا

وحين واجهوا به البصريين لم يستطيعوا رده ، ولكنهم تحيلوا على تأويله تأويلا لا حاجة بنا الى ذكره هنا .

فاعتبار (البدر) فاعلا وهو مقدم ، يغنينا عن تقدير ضمير ، ويغنينا عن كل تقدير وتأويل اذا اقترنت الجملة بأداة الشرط ، لان الجملة ما تزال فعلية وان تقدم المسند اليه فيها، وانها سياق ملائم للشرط ، وبهذا نتجنب الوقوع في تأويلات وتقديرات لا فائدة منها .

فطبيعة الجملة الاسمية اذن تختلف عن طبيعة الجملة الفعلية ، وما دمنا نواجه جملتين ذواتي طبيعتين مختلفتين يحسن بنا ان نفرق بين المسند اليه في الاولى ، والمسند اليه في الثانية ،فنسمي الاول مبتدأ ، ونسمي الثاني : فاعلا ، سواء أ كان الفعل في الجملة الفعلية مبنياً للمعلوم ام مبنياً للمجهول .

---

[1] ابن يعيش ، شرح المفصل ، ج ١ ، ص ٧٤

غير ان المسند اليه في الجملة الفعلية عند قدماء النحاة ، نوعان :

(١) فاعل .

(٢) ونائب عن الفاعل .

فالفاعل عندهم انما يكون في الجملة الفعلية التي بني الفعل فيها للمعلوم، والنائب عن الفاعل عندهم انما يكون في الجملة الفعلية التي بني الفعل فيها للمجهول ، ويبنى الفعل للمجهول بضم اوله ، وكسر ما قبل آخره اذا كان الفعل ماضياً ، نحو : حُرِثت الارض ، واستُقدِم الحاكم . وبضم اوله وفتح ما قبل آخره اذا كان الفعل مضارعاً ، نحو : تُحرَث الارض ، ويُستَقدَم الحاكم .

ولكننا نخالف القدماء ، فنزعم ان المسند اليه في كل منهما نوع واحد ، وذلك لان كلا منهما مرفوع ، ولان كلا منهما مسند اليه ، ولان كلا منهما يستدعي تأنيث الفعل اذا كان مؤنثاً ، وهم يصرحون في اثناء البحث في النائب عن الفاعل أن جميع ما يذكر للفاعل من احكام تنطبق على النائب عن الفاعل . والفرق بين الفاعل والنائب عنه انما يكون في بناء فعله ، كما بينا الآن .

والنحاة مع تمييزهم بين موضوعين من حقهما ان يكونا موضوعاً واحداً، يميزون بين نوعين من الفاعل ، فيعرفون الفاعل بأنه : « عبارة عن اسم صريح او مؤول به اسند اليه فعل او مؤول به مقدم عليه بالاصالة واقعاً منه ، او قائماً به »[١] ؛ وهم في هذا يدركون ان هناك فرقاً بين فاعل يصدر الفعل عنه مختاراً مريداً ، وفاعل لا اختيار له ولا ارادة ، ولكنه يتلبس بالفعل ويتصف به ، ومثلوا للاول بمثل قولهم : سافر زيد وزيد هنا مختار في ان يفعل الفعل ، او لا يفعله . ومثلوا للثاني بمثل قولهم : انكسر الابريق ، فالابريق غير مختار في الانكسار ، ولا مريد له ، ولكنه يتلبس به تلبساً

---

١ ابن هشام في (قطر الندى) ، ص ٢٩١ ، ٢٩٢ طبعة القدس .

قسرياً ، وادراكهم هذا الفرق سليم ، وليتهم درسوا الموضوعين جميعاً : الفاعل والنائب عن الفاعل ، في هذا الضوء ، ولو درسوهما كذلك اذن لانتهوا الى نتيجة سليمة ، ولجنبوا الدارسين متاعب هم في غنى عنها ؛ ولقدموا لهم موضوعاً واحداً بدلاً من موضوعين .

ولم أعن ان النحاة كلهم كانوا قد فرقوا بين موضوعين من حقهما ان يكونا موضوعاً واحداً ، فلم يبد من معالجة سيبويه موضوع الفاعل انه فرق مثل هذا التفريق. فقد قال في معرض الحديث عن الفاعل والنائب عن الفاعل : « هذا باب الفاعل الذي لم يتعد فعله الى مفعول ؛ والمفعول الذي لم يتعد اليه فعل فاعل ؛ ولا تعدى فعله الى مفعول آخر ؛ فالفاعل والمفعول في هذا سواء ؛ يرتفع المفعول كما يرتفع الفاعل ؛ لانك لم تشغل الفعل بغيره ؛ وفرغته له ؛ كما فعلت ذلك بالفاعل » [١] .

ونقل الرضي في شرحه على الكافية : « ان ما يسمى بالنائب عن الفاعل عند عبد القاهر والزمخشري فاعل اصطلاحاً » [٢] .

فذهابنا الى التسوية بين الفاعل والنائب عن الفاعل مبني على اساس من فهم لطبيعة التركيب ؛ ومن استناد الى نقول عن اساتيذ كان النحاة الآخرون قد استمدوا منهم اصول دراستهم ؛ وكانوا عيالاً عليهم .

واذ فرغنا من تقسيم الجملة الى فعلية واسمية ، مستهدين في تقسيمنا هذا الطبيعة اللغوية ؛ وانتهينا الى ان المسند اليه في الجملة يسمى فاعلا سواء أكان الفعل مبنياً للمعلوم - على حد تعبيرهم - ام مبنياً للمجهول ، تخلصنا من افراد باب مستقل لما يسمونه النائب عن الفاعل ؛ فالنائب عن الفاعل في رأينا فاعل ايضاً ، وهو فاعل لم يصدر عنه الفعل بل تلبس بـه تلبساً ، وهو فاعل لغوياً يترتب عليه كل

---

١ الكتاب ، ج ١ ، ص ١٤ .

٢ الرضي في شرح الكافية ، ج ١ ، ص ٧١ .

ما يترتب على الفاعل من كونه مسنداً اليه ، وكونه مرفوعاً ، وكونه يقتضي تأنيث الفعل إذا كان مؤنثاً ، وهو فاعل من النوع الثاني الذي اشاروا اليه في تعريف الفاعل ، هو فاعل قام بالفعل ، وتلبس به ، ولم يفعله .

وإذا أردنا ان نوازن بين مثالين ، بين قولنا : انكسر الزجاج ، وقولنا : كُسِرَ الزجاج ، ظهر لنا ان المسند اليه في كل منهما فاعل ، فلم نكد نحس بالفرق بينهما ، فكلاهما مما لا إرادة له ولا اختيار ، وكلاهما مما قام بالفعل قياماً اضطرارياً ، وكلاهما من وجهة نظر المنطق قد وقع عليه الفعل ، ولكنهم مع ذلك يسمون المسند اليه في الجملة الاولى فاعلا ، ويسمونه في الجملة الثانية نائباً عن الفاعل ، وهي تسمية فرضها المنهج العقلي عليهم فرضاً ، اما المنهج اللغوي فيسوي بينهما ، لأن كلا منهما مسند اليه .

فاذا أردنا ان ندرس الجملة الفعلية دراسة جديدة في ضوء المنهج اللغوي وجب علينا ان نغض النظر عـن كل ما قدموه من اعتبارات لا تمت الى الطبيعة اللغوية بصلة ، وان ننسى انهم فصلوا القول في بابين هما في الواقع اللغوي باب واحد .

الجملة الفعلية هي ما كان المسند فيها فعلا ، سواء اتقدم المسند اليه ام تأخر ، تغيرت صورة الفعل فيها ام لم تتغير . فقولنا : طلع البدر ، والبدر طلع ، وانكسر الزجاج ، وكُسِرَ الزجاج ، كلها من الجمل الفعلية ، والمسند اليه في كل منها فاعل .

إلا ان الفاعلين في الجملة الفعلية ضربان : ضرب يفعل الفعل عن ارادة واختيار ، كقولنا : سافر خالد ، وخالد سافر . وضرب يتلبس بالفعل تلبساً ، وليس له في الفعل ارادة ، ولا اختيار ، كقولنا : انكسر الزجاج ، وكُسِرَ الزجاج . وما دام الفاعلون ضربين فلا بد من تغيير صورة الفعل تغييراً يعبر عن الفرق بين هذين الضربين ، فالفعل الذي يسميه النحاة مبنياً للمعلوم هو في رأينا فعل الفاعل المختار ، والفعل الذي يسمونه مبنياً للمجهول هو في رأينا فعل الفاعل الذي لا اختيار له .

وقياس بناء هذا الفعل عندنا ما قرروه في الفعل المبني للمجهول . اما البناء السماعي الذي لا يقاس عليه ، لأن العرب لم يتوسعوا فيه ، ولم يطبقوه على كل ما فعل فهو بناء انفعل وافتعل واشباههما.

ومما يؤيد رأينا في عدم الفرق بين قولنا : انفعل ، وفُعِلَ. ، ان العربية حين تطورت الى لهجات عامية متفرقة ، وحين اتخذت هذه اللهجات اسلوباً جديـــداً ، ونحوا جديداً ، نسيت ما كان النحاة يسمونه مبنياً للمجهول ، واستعاضت عنـه بصيغة انفعل ،وافتعل ،فالمصريون حين يريدون الى القول بأن فلاناً قُتِلَ ، يقولون : اتْقتَل ، والعراقيون يقولون : انقِتَل ، وهو احساس عميق منهم ان النائب عن الفاعل انما هو فاعل مطاوع ، ولذلك استخدموا بناء فعل المطاوعة[1].

ومما يؤيد رأينا ايضاً ما نلاحظه في ابنية الافعال السريانية ، فأبنية الافعـال الدالة على بناء ما لم يسم فاعله ، او الفعل المبني للمجهول تشبه – الى حد كبير – ابنية الافعال العربية الدالة على المطاوعة ، وفي اللغة السريانية للفعل المبني للمجهول اربعة اوزان :

١) إتْفِعِل – إتْقِتِل ، بمعنى قُتِل .

٢) إتْفَعَل – إتْقَتَل ، بمعنى قُتِل .

٣) إتْتَفْعَل – إتْتَقْتَل ، بمعنى قُتِل .

٤) إشْتَفْعَل – إشْتَقْتَل ، بمعنى قُتِل .

وواضح جداً ما بين البناءين الاولين ، وبناء (افتعل) العربي ، كامتنع ، من شبه كبير ، وان اختلف عنه بمكان التاء ، فالتاء في الفعل السرياني قبل فاء الفعل ، وفي الفعل العربي بعدها ، ولا يغير مثل هذا الاختلاف ما بين البناءين مـن شبه

---

١ المفصل في قواعد اللغة السريانية ، ص ٥٩ .

ما دام لكلتا اللغتين الساميتين سبيلها الخاصة في البناء والتركيب .

وفي الانكليزية نوعان من الافعال كالنوعين اللذين سبق القول فيهما في هذه المقالة ، يسمى النوع الاول : *The Active voice* ويسمى النوع الثاني : *The Passive voice*

مثال الاول قولهم : *Tom went to visit Unle John*

ومثال الثاني قولهم : *Tom was Thanked by Uncle John*

والفرق بين الجملتين واضح ، لان المسند اليه في الجملة الاولى كان قد فعل الفعل واحدثه ، والمسند اليه في الثانية كان تلقى الفعل من غيره دون ان يكون له يد فيه .

الجُملة عِند ابن هشام

اقسام الجملة عند ابن هشام ثلاثة لا اثنان ، وقد مر بنا قسمان ، همـا الجملة الفعلية ، والجملة الاسمية . اما القسم الثالث الذي عرض له ابن هشام فهو ما سماه بالجملة الظرفية ، وهي الجملة المصدرة بظرف او مجرور ، نحو : أعندك زيد ؟ و :أفي الدار زيد ؟ اذا قدرت زيداً فاعلا بالظرف والجار والمجرور ، لابالإستقرار المحذوف ، ولا مبتدأ مخبر عنه بهما » [1] .

فالجملة الظرفية عند ابن هشام تقوم على اساس ان يكون الظرف او الجار والمجرور طرف اسناد ، وان يتقدم على المسند اليه ، وان يعتمد عـلى شيء ، كالاستفهام والنفي وغيرهما . ومؤدى هذا أن الظرف او المجرور اذا تأخر عن المسند اليه ، نحو : « زيد عندنا » كانت الجملة عنده اسمية ، وانه اذا لم يعتمد على نفي او استفهام -- كما دل عليه تمثيله -- لم يصح جعل المرفوع فاعلا به ، وانما يعرب مبتدأ مؤخراً .

---

١ ابن هشام -- مغني اللبيب ، ج ٢ ، ص ٤٠ المطبعة الازهرية .

ان تقدير ان يكون (زيد) فاعلا بالظرف مبني على ان الظرف – فيما اورد من امثلة – قـــد ناب مناب الفعل ، اذ تضمن معنى الاستقرار او الكينونة ، ويشترط هو كما اشترط من سبقه من البصريين – ان يقع الظرف في سياق نفي او استفهام ، ليتوافر للظرف سياق فعلي يصح معه ان ينوب عن الفعل ، كما اشترط هو ، او اشترطوا ذلك في الوصف الذي سد فاعله مسد خبره ، نحو: أقائم الزيدان؟ وما قائم العمران ، وذلك لأن (قائم) في نظر البصريين اسم ، فاذا تصدر الجملة لم يعرب المرفوع بعده فاعلا ، لأنه لا يصح – وهو لم يعتمد على شيء – ان يعرب مبتدأ . اما الكوفيون فلم يشترطوا فيه ذلك ، لان (قائم) عنـدهم فعل دائم ، يتضمن معنى الفعل ، ويؤدي مؤداه ، فلا يزيده وقوعـــه في سيـاق النفي او الاستفهام شيئاً .

ويحمل الظرف المتقدم عند الكوفيين عـــلى الوصف ، او الفعل الدائم ، كما يسمونه ، فالظرف المتقدم يقوم مقام الفعل قياماً يمتنع معه ذكر الفعل ، فاذا كان الامر كذلك نزل منزلة الفعل ، واعرب المرفوع بعده فاعلا ، سواء أكان معتمداً على شيء ، ام واقعاً في سياق نفي او استفهام ، ام لم يكن كذلك . وينبني رأي الكوفيين في هذا على رأيهم في امتناع تقديم الخـــبر ، سواء أكان مفرداً ام جملة [1] .

هذا ما ذكره ابن هشام ، وما ذكره مستقى من آراء شيوخه واصحابه ، ومن احكام سابقة تتعلق بالوصف المتقدم على المبتدأ . ولنا فيما قاله رأي آخر ، لا يقره فيما ذهب اليه ، لأن الجملة الظرفية التي عدهـــا قسما ثالثاً ان كان الظرف معتمداً فجدير بها ان تكون من قبيل الجملة الفعلية ، وان لم يكن معتمداً فهي من الجملة

---

[1] المسألة التاسعة من كتاب (الانصاف) ، الرضي في شرح الكافية ، ج ١ ، ص ٩٤ ، شرح المفصل ج١ ، ص ٩٢ .

الاسمية ، فلا حاجة بنا الى تكثير الاقسام .

*

وقد نص ابن هشام بعد ذلك على ان العبرة في تسمية الجملة بصدرها المسند او المسند اليه ، ولا عبرة بما تقدم عليها من الحروف « فالجملة من نحو : كيف جاء زيد ، ومن نحو : فأي آيات الله تنكرون ، ومن نحو : فريقاً كذبتم وفريقاً تقتلون فعلية ، لأن هذه الاسماء في نية التأخير ، وكذا الجملة في نحو : يا عبدالله، ونحو قوله تعالى : « وان احد من المشركين استجارك ... » وقوله تعالى : « والانعام خلقها » ، وقوله تعالى : « والليل اذا يغشى » ، لأن صدورها في الاصل افعال ، والتقدير : ادعو زيداً ، وان استجارك احد ، وخلق الانعام ، واقسم والليل »[1] .

ان ابن هشام على حق في اعتبار الجملة الاولى والجملة الثانية والجملة الثالثة جملا فعلية ، لأن الاساس الذي اثبتناه للجملة الفعلية ينطبق عليها ، غير ان ابن هشام لم يذهب الى فعليتها في ضوء ما ذكرنا بل في ضوء ما ذكر هو . لأنها كلها مصدرة بالفعل ، وكون الجملة مصدرة به هو اساس فعلية الجمل عنده ، وقد مرت بنا مناقشة هذا الرأي ، فلا حاجة بنا الى اعادتها .

اما الامثلة الاخرى فقد تنكب السبيل في معالجتها ، وتمحل في تأويلها تمحلا تسمت به دراسة البصريين ، ولا بد من مناقشتها واحدة واحدة .

١) يا عبد الله :

عدها ابن هشام من الجملة الفعلية ، لأن (يا) عنده نابت مناب فعل قدروه (أدعو) اي انهم عدّوا (يا عبد الله) من الجمل الفعلية الإسنادية .

---

١ ابن هشام – مغنى اللبيب ، ج ٢ ،ص ٠ ٤ المطبعة الازهرية .

ان لنا فيا ذكره اكثر من مناقشة ، لأننا لا نتفق معه في اعتباره مثل هذا التركيب جملة فعلية ، ولا في تقدير الفعل . والمسألة لا تعالج على هذا النحو ، ولا يكفي خداع الظاهر فيها ، ووجاهة التقدير في الظاهر ، لأن النداء اسلوب خاص يؤدي وظيفته بمركب لفظي خاص ، وله دلالة خاصة يحس بها المتكلم والسامع ، ولن يؤدى هذا الاسلوب بغير هذا اللفظ ، ولا بالاستعانة بغير ادوات النداء . يدل على هذا ان حذف الاداة من النداء واقامة الفعل الذي قدروه مقامه يذهب بالدلالة المقصودة من اسلوب النـــداء ، ويعود الكلام بعد التقدير وله طبيعة اخرى ودلالة اخرى ، ويتحول الكلام به من كونه انشاء الى كونه خبراً ، ومن كونه يؤدي وظيفة لغوية خاصة الى كلام يؤدي وظيفة لغوية اخرى ، ولا اشك ان احداً يحس بقولهم : ادعو عبد الله احساسه بقولهم : يا عبد الله .

وقد عرض الدكتور عبد الرحمن ايوب لرأي النحاة هذا ، وخالفهم فيه ، ولم ير رأيهم ، لأنه يرى أن « يا عبد الله » جملة ليست بفعلية ولا اسمية ، لأن الجملة الفعلية او الاسمية انما تنبني على الاسناد ، فهما جملتان اسناديتان . اما مثل (يا عبد الله) فمن الجمل غير الاسنادية على حد تعبيره [1] .

ونحن اذ نتفق مع الدكتور في مخالفته القدماء نختلف معه في تسمية مثل هذا التعبير جملة ، لأن الجملة انما تقوم على اساس من اسناد يؤدي الى احداث فكرة تامة ، ولا يقوم مثل قولهم : (يا عبد الله) على مثل ذلك الاساس ، ولا يؤدي مثل تلك الفكرة ، ولان مثل قولهم : يا عبد الله لا يعدو ان يكون اداة للتنبيه ، ولفت نظر المنادى ، ولا يختلف عن امثاله من الادوات التي تؤدي ما يؤديه مثل هذا التعبير من وظيفة ، مثل (ألا) التي للتنبيه ، و (ها) التي للتنبيه ايضاً ، وغيرهما إلا

---

[1] دراسات نقدية في النحو العربي، ج ١، ص ١٢٩ .

في انه مركب لفظي لا يرتفع الى منزلة الجملة ، ولا يصح تسميته بالجملة ايضاً .

٢) « وان احد من المشركين استجارك فأجره » :

عدها ابن هشام في الجملة الفعلية ، وهو على حق في ذلك ، الا انه كان على خطأ في اجتهاده ، كما اخطأ شيوخه واصحابه ، بحدوهم ، ويحدوه الى مثله نهج عقيم لا يلائم مثل هذه الدراسة . ومذهب البصريين في مثل هذه الآية قائم على تخريجات متكلفة ، وتأويلات لا يحتملها النص ، وقد سبق ان فصلنا القول في مثلها ، وانتهينا الى انها جملة فعلية حقاً ليس فيها تقدير محذوف ، وان المرفوع فيها فاعل للفعل المذكور ، إلا انه قدم على الفعل للاهتمام به ، وكل ما حظي من اجزاء الجملة بشيء من الاهتمام قدم ، ولا ضير من تقديم الفاعل ، كما لا ضير من تقديم المفعول ، وما اوردوه من تفسيرات لوجوب تأخير الفاعل عن الفعل غير مقبول ، وما يؤيده اعتبار لغوي ، ولا صلة له بطبيعة الدرس النحوي بحال .

٣) « والانعام خلقها » :

عدها ابن هشام في الجمل الفعلية ، وهو على حق ايضاً ، لان (الانعام) مفعول للفعل ، وتقديم المفعول لا يغير طبيعة الجملة ، ولكننا نخالفه في تقدير فعل ، لان الانعام مفعول للفعل المذكور ، وقد منع ابن هشام من هذا انه لا يتصوران تكون (الانعام) مفعولا للفعل المذكور ، لان الفعل المذكور قد اكتفى بالضمير ، ولا يتعدى الفعل المتعدي الى واحد الى الاسم الظاهر وضميره . ومن رأينا ان الضمير لا يصلح ان يكون مفعولاً ، لانه كناية عنه واشارة اليه وان المفعول هو (الانعام) وقد قدم للاهتمام به ايضاً .

ونحن اذ نذهب الى مثل هذا الرأي لم نأت ببدعة ، ولم نغير اسلوباً ، وخاصة اذا عرفنا ان هناك مدرسة نحوية اخرى كانت قد اجازت تعدية الفعل المتعدي الى مفعول واحد الى الاسم الظاهر وضميره ، وهي مدرسة الكوفة ، فقد ذهب

الكسائي والفراء ، وهما من انبه الدارسين الكوفيين ، وعلى آرائها وآراء الفراء بوجه خاص قامت هذه المدرسة — ذهبا الى ان الاسم المنصوب في مثل : « زيداً ضربته ، وزيداً مررت به ، وزيداً ضربت غلامه ، وزيداً حبست به » منصوب بالفعل المتأخر ، وان الفعل المذكور عامل فيه وفي ضميره ، او بعبارة اخرى اقرب الى التعبير اللغوي : متعد اليه والى ضميره ، « وانما جاز عندهما ان يعمل الفعل الطالب لمفعول واحد في ذلك المفعول وفي ضميره معاً في حالة واحدة ، لأن الضمير في المعنى هو الظاهر »[1] .

٤) « والليل اذا يغشى » :

عدها ابن هشام في الجمل الفعلية ، وقدر للآية فعلا مستفاداً من سياق القسم ، ومن دلالة واو القسم ، وهو : (أقسم) ، وجعل التقدير : أقسم والليل اذا يغشى ، وكان التقدير ثقيلا بادي التكلف ، وذلك لأن الآية او ما يشبهها من الكلام لا نحتاج الى مثله ، والقسم كالنداء اسلوب خاص ، واذا استسيغ تقدير فعل قبل الباء المستعملة في القسم لم يستسغ تقديره مع الواو .

١ الرضى ، شرح الكافية ، ج ١ ، ص ١٦٢ ، ١٦٣ .

جُمْلة الشَّرط

الشرط اسلوب لغوي ينبني بالتحليل العقلي على جزءين . الاول منزل منزلة السبب ، والثاني منزل منزلة المسبب ، يتحقق الثاني اذا تحقق الاول ، وينعدم الثاني اذا انعدم الاول ، لأن وجود الثاني معلق على وجود الاول ، نحو : إن جاء خالد ذهبت معه . ففي هذه الجملة شيئان ، ثانيهما معلق على الاول في وجوده وتحققه فان جاء خالد تحقق الذهاب معه ، وإن لم يجىء لم يكن ذهاب .

وقد عرض النحاة لاسلوب الشرط حين تناولوا الجزم بوصفه إعراباً ، وبوصفه اثرا لاحد العوامل ، وقرروا انه انما يقوم على جملتين ، سموا الاولى : جملة الشرط ، وسموا الثانية : جملة الجواب .

واذ خص ابن هشام الجملة بشيء من الاهتمام عرض لجملة الشرط على النحو الذي سبقه القدماء اليه ، وقد شطر جملة الشرط شطرين ، وافاض في الحديث عن جملة الجواب ، فعرض لها اكثر من مرة ، عرض لها حين استعرض الجمل التي لا محل لها من الإعراب ، وعرض لها حين استعرض الجمل التي لها محل من الإعراب ، وهي

عنده من الطائفة الاولى :

١) حين تقع جواباً لشرط غير جازم ، نحو : لو كانت الشمس طالعة كان النهار موجوداً ، لان الاعراب المتصور في هذا الكلام هو الجزم ، والجزم اثر من آثار ادوات الجزم، واذ كانت جملة (كان النهار موجوداً) جواباً لشرط غير جازم لم يكن لها محل من الاعراب .

٢) وحين تقع جواباً لشرط جازم ولم تقترن بالفاء ولا باذا الفجائية ، نحو قولهم : ان تذهب يذهب خالد معك . فهذه الجملة لا محل لها من الإعراب ، لان تأثير الاداة الجازمة : (إن) لم يتسلط على الجملة كلها ، وانما اقتصر على الفعل وحده ، وهو جزء من الجملة ، فلم يكن للجملة بمجموعها محل من الاعراب .

وهي عنده من الطائفة الثانية حين تقع جواباً لشرط جازم ، وتقترن بالفاء او باذا الفجائية ، نحو قولنا : ان تذهب فسيذهب خالد معك ،فجملة (فسيذهب خالد معك) عنده جملة لها محل من الاعراب ، لان الجزم لم يتسلط على الفعل وحده بسبب اقترانه بالسين ، ولكنه تسلط على الجملة كلها ، فمحل الجملة بمجموعها الجزم ، وهو اعراب .

وهذا فيما ارى من النظر العقلي المحض ، وكان ينبغي ان يعالج الشرط على انه جملة واحدة ، لا جملتان ، فليست جملة الشرط – بجزءيها المتصورين – إلا جملة واحدة تعبر عن فكرة تامة واحدة ، وليست جملة الشرط بجزءيها إلا وحدة كلامية يعبر بها عن وحدة من الافكار استحدثت بها .

ليست جملة الشرط جملتين إلا بالنظر العقلي ، والتحليل المنطقي . اما بالنظر اللغوي فجملتا الشرط جملة واحدة ، وتعبير لا يقبل الانشطار ، لان الجزءين المعقولين فيها انما يعبران معاً عن فكرة واحدة ، لانك اذا اقتصرت على واحدة منهما اخللت بالافصاح عما يجول في ذهنك ، وقصرت عن نقل ما يجول فيه الى

ذهن السامع .

واذا كان الامر كذلك فمن فضول القول ان نطيل الكلام في بيان ما له محل من الاعراب منها ، او ما ليس له محل منه ، ومن التصعيب على الدارسين عقد فصول وابواب لا تفسر اسلوباً ، ولا توضح مبهمامنه ، واذن ليس هناك في الاعتبار اللغوي جملة اسمها جملة الشرط ، واخرى اسمها جملة الجواب او الجزاء ، وانما هناك جملة واحدة هي جملة الشرط .

الجُمَل والإعراب

عرض ابن هشام للجملة من حيث المحل من الاعراب ، وقسم الجمل طائفتين :

١) الطائفة الاولى : الجمل التي لا محل لهـا من الاعراب ، وهي عنده سبع جمل :

١ ــ الجملة الابتدائية ، او المستأنفة ، نحو قولك ابتداء : زيد قائم ،و كقوله تعالى : « قل سأتلو عليكم منه ذكرا ، انا مكّنّا له في الارض » .

٢ ــ الجملة المعترضة بين الشيئين ، نحو قوله :

وفيهن ، والايام يعثرن بالفتى ،   نوادب لا يمللنه ونوائح .

وقوله :

شجاك ، اظن ، ربع الظاعنينا.

وقوله :

وإني لرامٍ نظرة قِبَل الـتي   لعلي، وان شطت نواها، ازورها.

٣ ــ الجملة التفسيرية ، نحو قوله تعـالى مـن سورة الانبياء : « وأسروا

النجوى الذين ظلموا **هل هذا الا بشر مثلكم »** ، وقوله تعالى : « هل ادلكم على **تجارة** تنجيكم من عذاب أليم **تؤمنون بالله »** .

٤ ـ الجملة المجاب بها القسم ، نحو قوله تعالى : « والقرآن الحكيم انك لمن المرسلين » .

٥ ـ الجملة الواقعة جواباً لشرط غير جازم مطلقاً ، او جازم ولم يقترن بالفاء ولا باذا الفجائية ، نحو قولنا : لو كانت الشمس طالعة لكان النهار موجوداً ، وقولنا : ان تطلع الشمس يكن النهار موجوداً .

٦ ـ الجملة الواقعة صلة لاسم او حرف ، نحو : جاء الذي قام ابوه ،واعجبني أن قمت .

٧ ـ الجملة التابعة لما لا محل له من الاعراب ، نحو : ما قام زيد ، ولم يقم عمرو .

٢) والطائفة الثانية : الجمل التي لها محل من الاعراب ، وهي عنده سبع جمل ايضاً :

١ ـ الجملة الواقعة خبراً ، نحو : زيدٌ اضربه .

٢ ـ الجملة الواقعة حالا ، نحو قوله تعالى : « ولا تمنن تستكثر » :

٣ ـ الجملة الواقعة مفعولا ، نحو قوله تعالى : « قال : اني عبد الله » .

٤ ـ الجملة المضاف اليها ، نحو قوله تعالى : « والسلام علي يوم **ولدت »**. وقوله تعالى « وأنذر الناس يوم يأتيهم العذاب » .

٥ ـ الجملة الواقعة بعد الفاء واذا الفجائية ، جواباً لشرط جازم ، نحو : ان تقم فسأقوم ، ونحو قوله تعالى : « من يضلل الله فلا هادي له » .

٦ ـ الجملة التابعة لمفرد ، نحو قوله تعالى : من قبل ان يأتي يوم لا بيع فيه » ، ونحو قوله تعالى : خذ من اموالهم صدقة تطهرهم » .

٧ – الجملة التابعة لجملة لها محل من الاعراب ، ويرى ابن هشام انها تقع في بابي النسق والبدل ، نحو : زيد قام ابوه ، وقعد اخوه ، ومثل لها بقوله تعالى : « واتقوا الذي امدكم بما تعلمون ، امدكم بأنعام وبنين وجنات وعيون » . وقول الشاعر :

اقول له ارحل لا تقيمنّ عندنا والا تكن في السر والجهر مسلما.

*

اذا نظرنا فيما قرره ابن هشام في تناوله هاتين الطائفتين من الجمل بدا لنا انه لم يتناول الجمل من حيث وظيفتها اللغوية ، ولا من حيث علاقتها اللغوية بما قبلها وبما بعدها ، وانما تناولها في هدى فكرة العامل التي سيطرت على اذهان النحاة ، ومنهم ابن هشام نفسه ، وبهدى هذه الفكرة امكن تصور الجمل التي لا محل لها من الإعراب والتي لها محل من الاعراب .

ان الدرس اللغوي يقتضيهم ان يبحثوا في الجمل من حيث انها تجمع بين وظيفتين لغويتين ، الوظيفة العامة التي تشترك فيها الجمل جميعاً مما ليس له محل من الاعراب ، وما له محل منه ، وهي نقل ما يستحدث في ذهن المتكلم من افكار الى السامع ، والوظيفة الخاصة ، كأن يكون لها محل من الاعراب ، فتستعمل مسنداً او نعتاً او حالا مبينة لهيئة صاحبها ، او موضحة لجمل قبلها ، او لشيء مبهم ورد فيها ، فيؤتى بها لتفسيرها ، او لتوضيح ما انبهم فيها ، كقوله تعالى : « واتقوا الذي امدكم بما تعلمون ، امدكم بأنعام وبنين وجنات وعيون » ، فالنحاة يعربون قوله تعالى : امدكم بأنعام وبنين الخ . . بدلا من الجملة السابقة ، [1] مع انها بيان لما اجمل في قوله تعالى : « بما تعلمون » .

---

[1] ابن هشام، مغنى اللبيب ، ج٢ ، ص ٦٥ .

بمثل هذه الاعتبارات اللغوية يجب ان يتشبث الدارس ، وان يجعلها محور دراسته ، اما ان هذه الجملة في محل رفع او في محل نصب او في محل جر او في محل جزم ، فهو ابعد ما يكون عن الهدف اللغوي الذي من اجل الوصول اليه تألفت الجمل .

يكفي الدارس حين تعترضه جملة ، كقولنا : محمد ابوه فقيه ، ان يقول في اعرابها : ان (محمد) مسند اليه او مبتدأ ، وان عبارة (ابوه فقيه) حديث عن المسند اليه واخبار عنه . وان يقول في اعراب مثل قولنا : نزل الضيف من على فرسه وهو يتهلل فرحاً : ان عبارة (وهو يتهلل فرحاً) جيء بها لتأدية وظيفة لغوية خاصة هي بيان هيئة الضيف ساعة نزوله من على ظهر فرسه . وان يقول في إعراب مثل قولنا : جاءنا رجل يتوكأ على عصا . ان عبارة (يتوكأ على عصا) جيء بها لتخصيص النكرة ، وهي هذا الجائي المجهول ، او هي نعت له منحه شيئاً من التوضيح او التخصيص ، الى غير ذلك من المواضع التي تؤدي فيها بعض الجمل الوظيفتين العامة والخاصة .

وقد حاولنا فيما سبق ان نهدم فكرة العامل في النحو ، وان نسلب الفعل الذي هو اقوى العوامل عندهم قدرته على العمل ، وعلى الرفع والنصب ، فاذا افلحنا في هذه المحاولة تهافتت العوامل الاخرى التي حملت على الفعل في العمل حملا ، لمشابهتها اياه في المعنى ، كإنّ وأنّ وكأنّ وليت ولعل ولكن ، التي يسمونها الحروف المشبهات بالفعل ، او لاحتوائها لفظه ومعناه كاسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة باسم الفاعل وافعل في التفضيل .

واذا لم يعد للفعل مثل تلك القوة المنسوبة اليه توهما فما اجدرنا ان ننزع من ادوات ، كإن في الشرط مثلا ما نسب اليها من قدرة على العمل ، وما اسند اليها من جزم .

وبهذا يبطل ما تصوره ابن هشام ومن سبقه من النحاة ان الجملة المقترنة بالفاء او اذا الفجائية الواقعة جواباً لشرط جازم ، لها محل من الاعراب ، مع ان (إن) لا تجزم جملة ، وانما تجزم – كما زعموا – فعلا ، ولن تقع الجملة موقع الفعل في حال ، فليس صحيحاً اذن ان يقال : انها في محل جزم .

يضاف الى هذه المحاولة الضعيفة ما يبدو جلياً من تمحله في معالجة هذه الجمل ، وفي التمثيل لها بأمثلة اوردها شواهد على صحة تقسيماته او وجاهتها .

من ذلك انه عرض في الطائفة الاولى لجملة قال عنها انهالامحل لها من الاعراب ، وهي الجملة التابعة – كما قال – لما لا محل له ، ومثل لها بقوله : ما قام زيد ، ولم يقم عمرو . المفهوم من كون الشيء تابعاً لشيء آخر انه يشاركه فيما هو من خصائصه ، والتبعية في كلام النحاة تعني التبعية في الاعراب ، والمفروض ان الجملة التي زعم انها تابعة كانت منسوقة على جملة ابتدائية لا محل لها من الاعراب ، فلا معنى لتبعيتها ، وكان الاولى جعلها من امثلة الجمل الابتدائية او المستأنفة ، او تسميتها بالجملة المنسوقة على ما لا محل له من الاعراب .

ومن ذلك انه ذكر من الطائفة الثانية نوعاً من الجمل قال عنها : انها تابعة لما له محل من الاعراب ، وهي الجملة السابعة ، ومثل لها بقوله تعالى : « واتقوا الذي امدكم بما تعلمون ، امدكم بأنعام وبنين ، وجنات وعيون » ، وبقول الشاعر :

اقول له ارحل لا تقيمن عندنا وإلا فكن في السر والجهر مسلما

فارضاً ان قوله تعالى : « امدكم بأنعام وبنين ، وجنات وعيون » بدل من الجملة التي سبقتها ، وان جملة : (لا تقيمن عندنا) بدل من قوله : (ارحل) ، وهو تمثيل واهن متهافت ، وذلك :

١) لان قوله تعالى : « امدكم بأنعام وبنين » اذا كان بدلا من قوله تعالى : « امدكم بما تعلمون » فينبغي ان يمثل به لما لا محل له من الاعراب ، لانه بدل من

جملة لا محل لها من الاعراب ، لانه صلة للموصول : (الذي) . وان كان بدلا من الجملة السابقة كلها فلا محل له من الاعراب ايضاً ، لانه يكون حينئذ بدلا من جملة مستأنفة ، والجملة المستأنفة لا محل لها من الاعراب .

٢) ولان عبارة (لا تقيمن عندنا) في الواقع ليست بدلا ، لانها ليست هي المقصودة بالحكم – على حد البدل – ولكن مضمونها – فيما يظهر – توكيد لمضمون قوله : (ارحل) في عبارة ابين واوضح ، فهي بعطف البيان اشبه .

٣) ولان قوله تعالى : « امدكم بأنعـــام وبنين » فيما يبدو ، تبيين وتوضيح للابهام المتضمن في (ما) في قوله تعالى: « بما تعلمون » . واذا اراد ان يعربهابدلا من (ما) لزم ان يقول بجواز ابدال الجملة من المفرد ، ولا اظنه قال بمثله ، او عناه في هذا المكان ، وكان جديراً به ان يجعلها مثالا للجملة التفسيرية التي مثل لها بقوله تعالى : « واسروا النجوى الذين ظلموا هل هذا إلا بشر مثلكم » ، لانها بها اشبه وألصق .

الإعـــراب

إن موضوع الدرس النحوي هو الجملة وما يعرض لها من ظروف قولية ، ومـا يعرض لاجزائها في اثناء الاستعمال وفي ثنايا التأليف من عوارض ، فقد تقع الجملة في سياق نفي او استفهام او توكيد ، وقد يعرض على اجزائها عوارض مختلفة ؛ مـن تقديم وتأخير ، ومن ذكر وحذف ، ومن اضمار واظهار ، ومـن معان اعرابية كالفاعلية والمفعولية . كل هذا يقع في حدود الدرس النحوي وفي دائرته ، الا ان اهتمام النحاة يكاد يكون مقصوراً على بعض هذه الجوانب ، اما الجوانب الاخرى فلا يقفون عندها إلا لماماً .

واكثر ما كانوا يهتمون بـه هو التغير الذي لاحظوه في اواخر الكلم في ثنايا الجملة ، وكان هذا التغير يلفت اذهانهم، فأقبلوا عليه تعليلا وتفسيراً في هدى الفكرة التي رأوها اساساً ينبني عليه الدرس النحوي ، اعني فكرة العمل وفكرة العامل ، فكانوا اذا عرضوا لتقديم جزء من الجملة على جزء ، او ذكر جزء وحذف آخر ، عرضوا له بقدر ما له من علاقة بالعامل ، كتناولهم تأخير الفاعل عن الفعل، وتقديمه

عليه ، وتقديم المفعول على الفاعل ، او على الفعل والفاعل جميعاً ، وتقديم الحال على صاحبها ، والمستثنى على المستثنى منه ، ولم يعيروا الدوافع اللغوية التي اقتضت ذلك كله شيئاً من اهتمامهم. لذلك لم يمنحوا الدرس النحوي جديداً ، ولم يقدموا للدارسين من بعدهم ما يفسر لهم الظواهر اللغوية التي تقتضيها ظروف القول ، وعلاقة المتكلم بالسامعين او المخاطبين ، ولذلك كانت المسائل النحوية تدور في حلقة مفرغة لا اول لها ولا آخر ، ولذلك ايضاً اصاب هذه الدراسة جدب وعقم ، واصبح الدرس النحوي وما حشوه من تعليل وتأول غاية يقف عندها الطالب ، لا وسيلة لتفسير ما يدور على الألسنة ، وما يطرأ على الكلام من تغير ، وما يجره الاستعمال ومقتضيات القول على الكلام من ضروب التغير والتقلب مما يلاحظه الدارس وهو يتتبع اساليب العرب في كلامهم وطرائقهم في التأليف .

ولا ضير في الاهتمام بالإعراب وعلاماته على انه جانب من جوانب الدرس النحوي لا على انه النحو كله ، كما يفهم من اصرار النحاة على حصر العناية به .

واذا كان النظر العقلي يتلمس طريقه الى البحث اللغوي حثيثاً ، ثم ينتهي به الامر الى السيطرة على اذهان الدارسين كان الحديث عن الاعراب عند النحاة مظهراً من مظاهر النشاط العقلي ، وكان الإعراب عندهم اثراً من آثار العوامل التي اكسبها النظر العقلي مظهر العلة وقوة السبب ، ولذلك كانوا يتحدثون عن الفعل وعن العوامل الاخرى تحدثهم عن قوى الطبيعة وقوانينها الصارمة ، وكان ذلك كله مما حرف النحو عن وجهته ، وحمله على سلوك نهج ليس من طبيعته .

يعرف النحاة الاعراب بأنه : « اختلاف اواخر الكلم باختلاف العوامل لفظاً او تقديراً »[1] .

---

[1] ابن الانباري — اسرار العربية ، ص ١٠ (ليدن) .

او بأنه « اثر ظاهر او مقدر يجلبه العامل في آخر المعرب »[١] .

ويعرفون المعرب :

بأنه « ما سلم من شبه الحرف »[٢] .

او بأنه : « ما يتغير آخره بسبب ما يدخل عليه من العوامل »[٣] .

وهي تعريفات تشعر بالاتجاه الفلسفي الذي اخذ به النحاة المتأخرون ، مبنية على افتراض ان يكون هناك عامل له ما للعلة او السبب من تأثير ، وان الحركات آثار للعوامل المختلفة . يدل على هذا تعريفهم العامل ، فهو عندهم : ما كان معه جهة مقتضية لذلك الاثر »[٤] .

الاعراب فيما نرى ، بيان ما للكلمة او الجملة من وظيفة لغوية ، او من قيمة نحوية ، ككونها مسنداً اليه ، او مضافاً اليه ، او فاعلا ، او مفعولا ، او حالا ، او غير ذلك من الوظائف التي تؤديها الكلمات في ثنايا الجمل ، وتؤديها الجمل في ثنايا الكلام ايضاً .

وللاعراب علامات تدل عليه ، وهي الحركات ، والحركات في العربية ثلاث : الضمة ، والكسرة ، والفتحة . وقد اعتدت العربية بالضمة والكسرة اعتداداً خاصاً ، فجعلت الضمة علماً للاسناد ، والكسرة علماً للاضافة ، اما الفتحة فعلم لما ليس باسناد ولا اضافة ، ويندرج فيه موضوعات كثيرة يتميز بعضها من بعض بما تؤديه الكلمة المنصوبة من وظيفة لغوية .

ومن خصائص العربية ان الكلمة فيها تحمل معها ما يدل على قيمتها النحوية ،

---

١ ابن الناظم – شرح الفية ابن مالك ، ص ١٠ « النجف » ١٣٤٢ هـ

٢ ابن الناظم – شرح ألفية ابن مالك ، ص ٨ « »

٣ ابن هشام – قطر الندى ص ٢٤، ٢٥ « القدس » ١٣٢ هـ

٤ ابن الناظم – شرح ألفية ابن مالك ، ص ١٠ .

وان لها من اجل ذلك حرية اوسع في التقديم والتأخير. وليس من شأن النحوي ان يتتبع هذه العلامات ، ويتقصى اصولها في تاريخ اللغة الطويل ، فلمثل هذا دارسون مختصون ولمثله حقل آخر من الدراسة اللغوية . كل ما يقوم به النحوي هو ان يستقرىء اللغة في الاستعمال ، فيستخلص ما يستطيع استخلاصه من مبادىء واصول عامة ، وان يدون بعد الاستقراء الفاحص : ان العربية كانت قد اتخذت من الضمة علامة لكون الكلمة مسنداً اليه ، او صفة للمسند اليه ، ومن الكسرة علامة لكونها مضافاً اليه ، او تابعة للمضاف اليه ، ومن الفتحة علامة لكونها ليست بمسند اليه ، ولا بمضاف اليه ، ولكن الكلمة المفتوحة جزء مهم في الجملة يؤدي وظيفة لغوية مهمة ايضاً .

وليس في العربية غير هذه الحركات الثلاث دوال على المعاني الاعرابية ، وقد اعترضت سبيل النحاة علامات ظنوا انها مستقلة عنها ، ورأوها تقوم مقام الحركات في الاعراب عن كون الكلمة مسنداً اليه ، او مضافاً اليه ، او خارجاً عن نطاق الاسناد والاضافة . كالواو في (اخوك) ومثيلاتها ، وفي (زيدون) ، والالف في (اخاك) ومثيلاتها ، والياء في (الزيدَيْنِ) مثنى ، وفي (الزيدينَ) جمعاً .

والواقع انه ليس بين الحركات وهذه الاحرف من فرق الا في الكم الصوتي ، اما في الكيف فهي هي ، لا فرق بين هذي وتلك ، فالحركات اصوات مد قصيرة والاحرف اصوات مد طويلة ، وان الواو التي زعموا انها علامة رفع فرعية ليست الى ضمة ممطولة ، والياء التي ظنوا انها علامة جر فرعية ليست سوى كسرة ممطولة ، وكذلك الالف ، ليست الا فتحة ممطولة .

وكان الخليل بن احمد يقول : « الفتحة من الالف ، والكسرة من الياء ، والضمة من الواو ، فكل واحدة شيء مما ذكرت لك » .

وهذه المعاني الاعرابية ، او القيم النحوية المدلول عليها بالضمة والكسرة انما تكون في الاسماء وحدها . اما الافعال فلا تؤدي احدى هذه الوظائف ، ولا تعبر

عن معنى من المعاني الاعرابية المعروفة، فلايكون الفعل مسنداً اليه ، ولا مضافاً اليه ، اعني ان الكلمات التي تتغير اواخرهـــا بتغير القيم النحوية ، هي الاسماء لا الافعال ولا الادوات .

وفي ضوء هذا نستطيع ان نقسم الكلمات قسمين رئيسيين : المعرب والمبني ، والمعرب : هو الاسم . اما المبني فهو الفعل والاشارة والاداة . وليس معنى ان يقصر الاعراب على الاسماء الا يكون من الاسماء بناء لا يتغير بتغير ما يطرأ عليه من معان اعرابية ، فهناك عوارض تعرض للاسم فيصبح الاسم بها ملازماً حالة واحدة، كأن يكون الاسم مختوماً بألف، او مركباً جارياً مجرى القوالب الثابتة، كمركبات الاعداد ، نحو: احـــد عشر الى تسعة عشر . وليس معنى ان تكون الضمة علما للاسناد ان يكون كل مضموم مسنداً اليه ، فقـد يضم آخر الكلمة وهي لا تعبر عن المعنى الاعرابي المدلول عليه بالضمة ، وقد يكسر آخر الكلمة ولا تدل على المعنى الاعرابي المدلول عليه بالكسرة، كما يضم المنادى في نحو : يا محمـدُ ، ويا رجلُ وكما يكسر العلم المبني على (فعال) كحذام وقطام .

الرفـــــع

الضمة علم الاسناد ، دالة على ان الكلمة مسند اليه ، او تابع للمسند اليه ،وهي في العربية تؤدي الى ما يؤديه الفعل المساعد في غير العربية ، وتدل عـــلى تحقق النسبة بين المسند اليه والمسند ، او تحقق الارتباط بين هذين الركنين . وليس في العربية من علم للاسناد غير الضمة . اما الواو في الاسماء الخمسة ، او الواو في جمع المذكر السالم فليست بعلامة مستقلة ، وانما هي ضمة ممطولة ، لأن الضمة من الواو ، والفتحة من الالف ، والكسرة من الياء .

والقول بأن الضمة علم الأسناد لا يشير بحال الى العامل ، ولا يزعم وجوده والواقع ان الضمة ليست اثراً لعامل لفظي ، ولا معنوي ، وانما هي مظهر مـن مظاهر العربية في توزيع الوظائف اللغوية ، او القيم النحوية .

المرفوعات في العربية ــ كما قرر النحاة ــ كثيرة ؛ منها : المبتدأ ، ومنهـا : الخبر ، ومنها : الفاعل ، ومنها : النائب عن الفاعل ، ومنها : اسم كان ، ومنها : خبر (إنّ) ، ومنها : التوابع الاربعة التي تتبع واحداً مما ذكر من موضوعات

الرفع .

وقد اطالوا الكلام في كل موضوع على حدة ، وذهبوا في تقريره كل مذهب، واثقلوا في تفصيلاتهم وتقديراتهم ، وتأويلاتهم على الدارس حتى اصبح ينوء بها . ولم يكونوا ليفردوها على النحو الذي فعلوا لولا تمسكهم بفكرة العامل ، ومحاولتهم اخضاع اللغة لاوضاع منطقية عقلية ، مما ادى بهم الى نسبة كل موضوع لغوي على حدة الى عامل مفلسف خاص ، فقالوا : ان المبتدأ مرفوع بالابتداء ، والفاعل مرفوع بالفعل ، واسم كان مرفوع بكان ، وخبر (إنّ) مرفوع بان التي اشبهت الفعل في معناه وعدد حروفه فعملت عمله ، الى غير ذلك من مزاعم اذا حققنا النظر فيها رأيناهم قد تمحلوا في معالجتها تمحلا عجيباً ، ورأيناهم قد اطالوا القول في موضوعات هي في الواقع موضوع واحد ، فالمبتدأ والفاعل وما يسمونه بالنائب عن الفاعل ، واسم كان موضوع واحد ، ورأيناهم قد ادخلوا في الموضوع ما ليس منه ، كخبر المبتدأ وخبر (إنّ) ، والتابع للمبتدأ او الفاعل او ما يسمونه بالنائب عن الفاعل .

ان كلا من المبتدأ والفاعل و (النائب عن الفاعل) يقوم مقام الفاعل عندهم في جميع احكامه من كونه مرفوعاً ، ومن مطابقة الفعل اياه في النوع والعدد، فجميع هذه الموضوعات انما جيء بها ليتحدث عنها بحديث ، او ليسند اليها ، فهي جميعاً مسند اليه ، وهي اذن موضوع واحد .

وان كلا من خبر المبتدأ ، وخبر (إنّ) والتوابع للمسند اليه ينبغي ان تدرس في باب واحد ، لأنها في واقعها توابع للمسند اليه ، وأنها رفعت لأنها صفات تابعات له ، مكملات اياه ، لا لأنها موضوعات مستقلة مرفوعة أصالة .

إن المرفوعات في العربية – كما ينبغي ان تعالج – نوعان : مرفوع أصالة ، ومرفوع تبعاً .

اما المرفوعات أصالة فموضوعان ، هما :

١) **الفاعل** في الجملة الفعلية ، ويشمل الفاعل الذي يفعل الفعل ويحدثه ، والفاعل الذي يقوم بالفعل ، ويتسلمه من الفاعل الحقيقي ، نحو : اكرم خالد اخاه ، وأُكْرِمَ اخو خالد . والضمة فيهما تؤكد انهما بمنزلة موضوع واحد ، بل هما موضوع واحد له دلالة اعرابية واحدة ، لا دلالتان .

قال الدكتور عبد الرحمن محمد أيوب مقرراً ان في قولهم : ضَرَبَ محمداً (يعني ضرب فلانٌ محمداً ، والتمثيل ضعيف كما ترى) ، انضرب محمدٌ ، ضُرِبَ محمدٌ ، « اختلفت العلامة الإعرابية مع اتحاد الدلالة » [١] . وهو في زعمه هذا لا يختلف عن النحاة في مزاعمهم من ان النائب عن الفاعل مفعول به في الاصل ، كما انه لم يوفق الى ادراك ان الفاعل في الجملة ليس هو الفاعل الحقيقي ، او المحدث الاصل ، وانما هو الذي يسند اليه فعل ، او يبنى عليه فعل ، او يتحدث عنه بفعل ، الى غير ذلك من التعبيرات . وما يسمونه نائباً عن الفاعل مسند اليه ، وان لم يكن هو المحدث الفعل ، فدلالة قولهم : « ضرب محمداً » اي ضرب فلان محمداً تختلف عن دلالة قولهم : (ضُرِبَ محمدٌ) ، لأن (محمداً) في الجملة الاولى لم يسند اليه ، ولم يتحدث عنه ، وإنما كان الحديث عن (فلان) ، وان (محمدٌ) في الجملة الثانية قد جيء به ليبنى عليه الفعل ، او ليتحدث عنه بالفعل ، فهو فاعل ، لأنه مسند اليه في جملة فعلية ، وما يدل عليه الفاعل يختلف عما يدل عليه المفعول ، فلا اتحاد في الدلالة ، كما زعم .

كذلك لم يوفق الدكتور الى الصواب اذ قرر « عدم وجود تلازم بين وجود العلامة الإعرابية وبين الحاجة الى تمييز المعاني المركبة » [٢] ، لأن تقريره هذا مبني على ما قرره اولا ، وما لم يوفق فيه الى الصواب ايضاً ، من ان مايسمونه النائب عن

---

١ دراسات نقدية في النحو العربي ، ص ٣٢ .

٢ المصدر نفسه ، ص ٣٣ .

الفاعل هو مفعول به في الاصل . واكبر الظن ان التلازم المشار اليه متحقق ، فالضمة في الفاعل وما يسمونه بالنائب عن الفاعل تدل على ما تم بينهما وبين الفعل من اسناد ، والضمة علم الاسناد ، وان ما انتهى اليه من انه « اذا انعدم التلازم انعدمت السببية » [1] ، نتيجة مستخلصة من مقدمات غير صحيحة .

٢) **المبتدأ** ، وهو المسند اليه في الجملة الاسمية ، نحو : خالد اخوك ، ومحمد في البيت . وليس من المبتدأ ما كان مسنداً اليه في جملة فعلية ، كما زعم النحاة في نحو قولنا : محمد سافر ، او يسافر ، وكما زعم الدكتور عبد الرحمن ايضاً ، وهو بصدد التفريق بين نحو قولهم : محمدٌ ضرب ، وضرب محمد ، من ان الوظيفة اللغوية فيهما كانت قد اختلفت من مبتدأ الى فاعل مع اتحاد العلامة الإعرابية « واذا كان من الصحيح ان المفعول قد تميز عن الفاعل بالحالة الإعرابية ، فان المبتدأ قد تميز عن الفاعل بمكانه في التركيب » [2] ، لأن المبتدأ لا يتميز عن الفاعل بمكانه وانما يتميز بما هو اعمق من هذا وادق ، يتميز بأنه يتصف بالمسند اتصافاً ثابتاً ، ولا يتحقق هذا إلا اذا كان المسند اسماً جامداً ، او وصفاً دالاً على الدوام ، وان الفاعل – وهو مسند اليه ايضاً – انما يتصف بالمسند اتصافاً متجدداً ، ولا يتحقق هذا إلا بكون المسند فعلا ، او وصفاً دالاً على التجدد.

*

واما المرفوعات تبعاً فموضوعات :

١) **خبر المبتدأ** . نحو (اخوك) في قولنا : خالدٌ اخوك ، و(قائم) في قولنا: بكرٌ قائم ، ولم يكن ليكون مرفوعاً إلا لأنه وصف المسند اليه او المبتدأ ، وعلى هذا بنى الكوفيون رأيهم في ارتفاع الخبر ، فهو مرفوع اذا كان عين المبتدأ ،

---

١ دراسات نقدية في النحو العربي ، ص ٣٣ .
٢ المصدر نفسه ، ص ٣٢، ٣٣ .

كقائم واخوك في قولنا : بكر قائم ، وعمرو اخوك ، وهو منصوب اذا لم يكن عينه ، نحو : محمد عندك ، او امامك . فحيث لم يكن (عندك) او (امامك) هو المبتدأ ، أو وصفاً مطابقاً للمبتدأ ، نصبا .

٢) **خبر إن**، وهو في حقيقته خبر المبتدأ ، وما قيل في خبر المبتدأ يقال فيه ، فلم يكن رفعه لأنه خبر ، بل لأنه وصف مطابق للمبتدأ ، ولم يكن مرتفعاً بإن، لأنها ليست عاملة بحال .

٣) **النعت** ، نحو (العاقل) في قولنا : الرجل العاقل في مأمن من الوقوع في المزالق . فالعاقل مرفوع ، ورفعه ليس لشيء الا لانه نعت للمبتدأ ، وصفة له ، والنعت في حقيقته صفة مطابقة للمنعوت في جميع خصائصه ، في النوع ، والعدد ، والتحديد ، والاعراب ، فما يترتب على المنعوت من احكام يترتب على النعت ايضاً، لانه مثله .

٤) **عطف البيان** ، وما يسمونه بالبدل المطابق ، نحو قولنا : (عمر) في نحو : جاء ابو حفص عمر ، فعمر مرفوع ، لانه يؤدي هنا ما أداه النعت من توضيح المنعوت وتبيينه ، فهو مثله ، فله احكامه .

اما غير هذه الموضوعات مما اعتبره النحاة من التوابع ، كالمنسوق والبدل والتوكيد فليس تابعاً ، ولم يرتفع حين يجاء به مرتفعاً لانه تابع، بل لانه مسنداليه .

اما المنسوق ، او المعطوف بالحرف فهومسند اليه ثان استغنى عن اعادة المسند بالواو الدالة على ان ما بعدها يشرك ما قبلها في الحكم ، كقولنا : سافر عمرو وبكر ، فعمر مرفوع اصالة ، لانه فاعل اسند اليه فعل ، اما بكر فمرفوع اصالة ايضاً ، لانه فاعل ايضاً ، ولانه مسند اليه فعل هو (سافر) ، وكأننا قلنا : سافر عمرو ، سافربكر ،ولكننا اكتفينابالواوعن اعادة الفعل او تكراره ، وهي الواو الدالة نصاً على ان (سافر) شركة بين عمرو وبكر .

واما البدل فهو مرفوع اصالة ايضاً ، وليس تابعاً ، كما زعم النحاة ، والنحاة مع انهم يقولون بتبعية البدل لا يفتأون يعرّفونه : بأنه المقصود بالحكم . قال ابن مالك :

التابع المقصود بالحكم بلا واسطة هو المسمّى بدلا

فالبدل اذن هو : التابع المقصود بالحكم بلا واسطة ، لان كونه مقصوداً بالحكم يشير الى انه هو الفاعل ، وهو المسند اليه الذي جيء به ليتحدث عنه او يسند اليه .

واما التوكيد ، فهو نوعان ، كما قالوا : لفظي ومعنوي ، اما اللفظي فهو مبني على اعادة اللفظ المرفوع ، فلم يكن مرفوعاً تبعاً ، لان اللفظ الثاني هو اللفظ الاول وانما كرر توكيداً وتثبيتاً له في ذهن السامع ، وهو اذ كرر كرر مع جميع خصائصه ، ومنها الرفع . واما المعنوي فيتحقق بذكر كلمات معينة ، نحو : النفس والعين ، وكلا وكلتا وغيرها ، وهي انما تتضمن معنى المؤكد ، بل تؤدي مثل ما يؤديه التوكيد اللفظي ، ولكن لا بلفظ المؤكد ، بل بلفظ يتضمن معناه ، ويحمل في ثناياه جميع خصائصه ، فهو انما يرفع ، لانه هو المسند اليه نفسه ، لا لانه تابع للمسند اليه .

الخفض

الخفض علم الاضافة ، والكسرة تدل على ان ما لحقته مضاف اليه ، او تابع للمضاف اليه ، وهو مبدأ لغوي صحيح مسند الى استقراء المخفوضات في العربية ، فحيث وجد الارتباط بين كلمتين ، اعني الارتباط الذي يتمثل بنسبة لا تعبر عن فكرة تامة وجد الخفض .

اما النحاة – والبصريون منهم خاصة – فيرون ان الكسرة انما هي اثر لاحد حروف الجر اينما كانت ، سواء ا كانت في المجرور بحرف ام في المضاف اليه،وذلك لانهم آمنوا بفكرة العامل ، وبأن كل حركة في الاسماء ، او في الافعال انما هي اثر من آثار العوامل ، وان حروف الجر هي العوامل ، وهي التي ينسب اليهاالجر في الاسماء ، لانها مختصة بها ، فهي عاملة فيها ، فاذا سئلوا عن الجر في المضاف اليه قالوا : انه اثر لحروف الجر ايضاً ،الا انها مقدرة ، فكل مضاف اليه مجرورعندهم بحرف جر مقدر . والحروف المقدرة في الاضافة ثلاثة :

١) اللام ، وهي مقدرة في كل اضافة تدل على تملك المضاف اليه للمضاف حقيقة

او مجازاً ، نحو : هذا كتاب الرجل ، وهذا باب الدار .

٢) و « مِنْ » ، وهي مقدرة في كل اضافة كان المضاف فيها من جنس المضاف اليه ، او كان المضاف اليه فيها جنساً للمضاف ، نحو : هذا خاتم حديدٍ ، وسوار فضةٍ . والتقدير عندهم : هذا خاتم من حديد ، وسوار من فضة .

٣) و « في » ، وهي مقدرة في كل اضافة كان المضاف اليه فيها ظرفاً للمضاف كقوله تعالى : « بل مكر الليل » ، والتقدير عندهم : بل مكرٌ في الليل .

تكلفوا هذه التأويلات تشبثاً منهم بالعامل ، لانهم لا يتصورون ان حركة من الحركات لا تنتسب الى عامل من العوامل المقررة لديهم ، وما دام هناك كسرة فلا بد مِن البحث عن مسبب لها ، وقد سبق ان قرروا ان الحرف اذا اختص عمل فيما اختص به ، وحروف الجر مختصة بالاسماء فهي عاملة فيها .

ومهما يكن من امر ، فالكسرة – كما يدل عليه الاسلوب – علم الاضافة ، فكل اسم مكسور مضاف اليه ، ولكننا نواجه مسألة الجر بعد الحروف التي سميت بحروف الجر ، وهذه المسألة تحتاج الى وقفة لتفسيرها .

حروف الجر تعقبها اسماء مجرورة لا شك في ذلك ، فهل الجر بها كما زعم النحاة؟ الواقع ان حروف الجر ليست عاملة ، كما انه ليس في اللغة عامل ، كما تصور النحاة وقرروا ، فلا الفعل وما لا يشبهه ولا الحروف المختصة بقادرة ان تعمل ، ولا هي بعلل واسباب ، كما ان الحركات ليست آثاراً لها ، وانما هي اعلام لغوية لوظائف لغوية ، او معان اعرابية ، او قيم نحوية تؤديها الكلمة في ثنايا الجملة ، والجملة احياناً في ثنايا الكلام .

ولكي نفسر الجر بعد الحروف نسلك احدى طريقين :

الاولى : ان حروف الجر استعملت واسطة للاضافة ، وواسطة لاضافة ما لا يمكن اضافته مباشرة ، فاذا قلنا : سافرت من الكوفة الى البصرة كانت (من)

و (الى) واسطتين لاضافة (سافرت) الى الكوفة والبصرة ، لأن (سافرت) ببنائها وهيئتها مما لا يضاف ابداً ، كما استعين بأنْ في ان يوضع الفعل في موضع فاعل ، كقولنا : اعجبني ان تقرأ ، او موضع مبتدأ ، كقوله تعالى : « وان تصوموا خير لكم » مما زعموا انه مصدر مؤول من (ان) والفعل ، وكما استعين بالفاء في احلال الجملة التي لا تصلح جواباً للشرط محل جملة الجواب ، كقوله تعالى « ان يسرق فقد سرق اخ له من قبل » .

ولنا من تسمية الكوفيين هذه الحروف مُنْطَلَقٌ الى مثل هذا ، فانهم يصطلحون على هذه الحروف بحروف الاضافة ، ولم يسموها حروف الجر كما سماها البصريون .

وهذا هو معنى ما ذهب اليه سيبويه من ان « الجر انما يكون في كل اسم مضاف اليه » [1] ، ومن ان الباء وما اشبهها يضاف بها الى الاسم ما قبله [2].

وما ذهب اليه ابن الحاجب من ان « المضاف اليه : كل اسم نسب اليه شيء بواسطة حرف جر لفظاً او تقديراً » [3] .

وما ذهب اليه الشيخ الرضي من ان « المجرور بحرف جر ظاهر مضاف اليه ، وقد سماه سيبويه ايضاً مضافاً اليه ، لكنه خلاف المشهور الآن من اصطلاح القوم ، فانه اذا اطلق لفظ المضاف اليه اريد به ما انجر باضافة اسم اليه بحذف التنوين من الاول للاضافة ، واما من حيث اللغة فلا شك ان زيداً في مررت بزيدٍ مضاف اليه اذ اضيف اليه المرور بواسطة حرف الجر » [4] .

---

١ الكتاب ، ج ١ ،ص ٢٩٠ .

٢ المصدر نفسه .

٣ شرح الرضي على الكافية – المتن – ج ١ ،ص ٢٧٣ .

٤ المصدر نفسه .

وهذا هو معنى ما يريد اليه صاحب « الهداية في النحو » من ان « حروف الجر وضعت لإفضاء فعل وشبهه او معنى فعل الى ما يليه ، نحو : مررت بزيد ، وانا مار بزيد ، وهذا في الدار ابوك ، اي الذي اشير اليه فيها »[1] .

وهو ما يريد اليه شارح الانموذج في النحو ، حين عرض لهذه الحروف وتسميتها بحروف الاضافة ، من قوله : « لانها تضيف ، اي تنسب معنى الفعل او شبهه ، وتجره الى مدخولها ، نحو : مررت بزيد ، فان الباء تنسب معنى المرور وتجره الى مدخولها »[2] .

والثانية : ان حروف الجر وسائر الحروف العربية الاخرى لم تكن حروفاً بادىء ذي بدء ، ولكنها استعملت اسماء ، او افعالا دالات على معان تامة مستقلة ثم تعرضت لتأثيرات الاستعمال فأفرغت من معانيها ، « فالادوات النحوية التي تستعملها اللغات ليست الا بقايا من كلمات مستقلة قديمة افرغت من معناها الحقيقي ، واستعملت مجرد موضحات ، اي مجرد رموز »[3] .

ومثلها الافعال التي تسمى بالافعال المساعدة ، نحو do في قولهم : Do you see ? « هل ترى » ؟ او : I.do not see « لا أرى » . ونحو : wil فانها تستعمل اسماً بمعنى ارادة او رغبة ، وتستعمل اداة تخلص الفعل المضارع ، او الفعل غير التام Im Perfect للمستقبل ، نحو : wil go .

فقد افرغت الافعال المساعدة من معانيها ، واستعملت استعمال الادوات التي ليس لها معان تامة مستقلة ، وان بقي لمعانيها القديمة اثر واضح في الاستعمال .

وقد جرى في العربية ما جرى في غيرها من افراغ ، ففيها ادوات للاضافة

---

١ جامع المقدمات ، ص ٢٠٨ ، طبعة طهران ١٣٠٥ هـ

٢ جامع المقدمات ، ص ٢٨٥ « « « «

٣ فندريس – اللغة ، ص ٢١٦ ، « ترجمة القصاص والدواخلي » .

افرغت من معانيها القديمة افراغاً تاماً ، كالباء ، وفي ومِنْ وغيرهن . وفيها ادوات افرغت من معانيها ، وما زالت تستعمل استعمالها القديم، مثل علي ، وعن مثلا .

فـ (على) مثلا ما تزال تستعمل فعلا ، وترسم : (علا) ، وتستعمل اسماً بمعنى (فوق) ، كقولنا : نزل الفارس من على فرسه ، و كقول امرىء القيس :

مِكَرٍّ مِفَرٍّ مقبلٍ مدبرٍ معاً ‏ ‏ ‏ ‏ ‏ ‏ ‏ ‏ كجلمود صخر حطّه السيل من علِ

اي : من فوق . إلى جانب استعمالها اداة للاضافة في مثل قولهم : صعدت على السطح .

و (عن) ايضاً ما يزال لاستعمالها القديم اثر في بعض النصوص ، فهي تستعمل اسماً بمعنى ناحية او جانب ، وقد وردت الشواهد المسموعة بذلك، كقول الشاعر :

ولقد اراني للرماح دريئة ‏ ‏ ‏ ‏ ‏ ‏ ‏ ‏ من عن يميني تارة وامامي .

اي : من ناحية يميني ، او من جانب يميني . الى جانب استعمالها اداة للاضافة ، كقولنا : رميت السهم عن القوس ، وصدرت الإبل عن المورد .

فاذا كانت هذه الادوات في الاصل اسماء كانت مضافة الى ما بعدها ، وكان ما بعدها مجروراً بالإضافة ، وكانت الكسرة علماً للاضافة ، لا اثراً من آثار العوامل . فالمبدأ مستقيم ، والقاعدة عامة .

النّصب

ليست الفتحة علماً لشيء خاص ، ولكنها علم كون الكلمة خارجة عن نطاق الاسناد ، او الاضافة ، ويندرج في هذا موضوعات كثيرة ؛ كالحال ، والتمييز ، والمفاعيل ، وغيرها .

والفتحة هي الحركة الخفيفة المستحبة التي يهرع اليها العربي ما وجد الى الخفة سبيلا ، وهو رأي الخليل في كثير من المنصوبات ، كالمنادى المضاف ، وما يسمونه بالشبيه بالمضاف ، وما يسمونه بالنكرة المقصودة ، فقد كان الخليل يقول : « انهم نصبوا المضاف ، نحو : يا عبد الله ، ويا اخانا ، والنكرة حين قالوا : يا رجلا صالحاً ، حين طال الكلام ، كما نصبوا هو قبلَكَ ، وهو بعدك »[1] . وعلى هذا بنى رأيه في فتح الجزء الاول من المركب ، نحو : احدَ عشرَ الى تسعة عشر ، ونحو : صباحَ مساءَ ، وبينَ وبينَ ، وشذر مذر ، وفتح الحرف الذي تليه الهاء في التأنيث ، كفاطمة ، وكاتبة وامثالها .

---

[1] الكتاب ج ١ ، ص ٣٠٣ .

اما عند النحاة – والبصريين خاصة – فالفتحة اثر للعامل كالحركتين الاخريين فهي منسوبة اليه ابدا ، ولذلك عزوا فتحة المنادى المنصوب الى عامل تكلفوا في تقديره ، فقالوا : هو (أدعو) ، قامت (يا) مقامه ، ونابت عنه ، ولذلك ايضاً عزوا فتحة المنصوب على الاختصاص الى فعل واجب الحذف ، هو : (اخصّ) نحو قوله ﷺ : « نحن معاشر الانبياء لا نورث » . ولذلك عزوا ايضاً الفتحة في المفعول معه ، وفي الظرف المنصوب الواقع خبراً ، وفي المفاعيل كلها ، وفي المستثنى بالا ، الى عوامل لفظية من فعل وغيره .

وذلك لان منهج الفلسفة كان المنهج الذي استأنسوا به في دراسة اللغة والنحو ، وقد سيطر هذا المنهج على اذهانهم بحيث جعلوا كل حركة في اي موضوع اثراً لعامل ، وانزلوا العامل النحوي المزعوم منزلة العلة والسبب ، غير ناظرين الى مقتضيات الاسلوب والاعتبارات اللغوية الاخرى .

وهذا لا ينطبق على ما ترك الخليل والفراء ومن في طبقتهما من آثار لدراسة لغوية بعيدة عن اسلوب الفلاسفة ، فلهما تفسيرات لكثير من المنصوبات خالية من اي اثر للمنهج الدخيل .

كان الخليل يعتل لنصب المستثنى بالا بأنه « انما نصب المستثنى هنا لانه مخرج مما ادخلت فيه غيره »[1] . ولم ينسب نصبه الى فعل ، او عامل سبقه .

وكان يمل على سيبويه ابواباً من المنصوبات يعتل لنصبها بمثل ما اعتل لنصب المستثنى بالا ، كباب « ما ينتصب لانه قبيح ان يكون صفة » نحو : هذا راقودٌ خلاً ، وعليه نحيٌ سمنا . وكباب « ينتصب على انه ليس من اسم ما قبله ولا هو هو » ، نحو : هو جاري بيتَ بيتَ . وكالباب الذي عقده لما « ينتصب على انه ليس من

[1] الكتاب ج ١ ، ص ٣٦٩ .

الاول ولا هو هو »[1] ، نحو : هذا عربي محضاً ، وكقوله عند الانتهاء من هذه الابواب في اجمال تفسيره النصب فيها : « اعلم ان جميع ما ينتصب في هذا الباب ينتصب على انه ليس من اسم الاول ، ولا هو هو »[2] .

ويعني بقوله : ليس من اسم الاول ولا هو هو ، ما كان يعنيه بقوله في تفسير نصب المستثنى : « لانه مخرج مما ادخلت فيه غيره »، اي ان هذا المنصوب لاعلاقة له بما قبله في حكم او معنى اختص به الاول ، ولم تصدر عنه اشارة الى عامل من العوامل التي نسب اليها المتأخرون النصب في كل هذه المنصوبات .

وكان الفراء يعتل لنصب الظرف الواقع خبراً ، ونصب ما يسمى بالمفعول معه ، ونصب الفعل المضارع المتصل به فاء السبب ، او الواو الدالة على المصاحبة المسبوقتان بنفي او طلب على النحو الذي اعتل الخليل به لنصب الموضوعات اللغوية المنصوبة ، فقد كان الفراء ينصب الفعل المضارع بعد الفاء والواو المشار اليهما بالصرف والصرف عنده : « ان تأتي بالواو معطوفة على كلام في اوله حادثة لا تستقيم اعادتها على ما عطف عليها ، فاذا كان كذلك فهو الصرف ، كقول الشاعر :

لا تنه عن خلق وتأتيَ مثله   عار عليك اذا فعلت عظيم

ألا ترى انه لا يجوز اعادة (لا) في (تأتي مثله) ، فلذلك سمي صرفاً ، اذا كان معطوفاً ، ولم يستقم ان يعاد فيه الحادث الذي قبله » .

وارى ان عمل الفراء هنا يشبه ما انتهى اليه الخليل في نصب المستثنى بالا ، وليس في كلامه هنا ، كما ليس في كلام الخليل هناك ما يدل على انهما كانا يقولان بالعامل الذي قال به المتأخرون ، او يلتزمان به ، كما التزم به المتأخرون .

---

١ الكتاب ، ج ١ ،ص ٣٧٤ .   ٢ الكتاب ، ج ١ ،ص ٣٧٥ .

والمنصوبات في العربية موضوعات كثيرة ، بعضها يؤدي وظيفة لغوية، وبعضه لا يؤدي مثل هذه الوظيفة ، ولكنه منصوب لأن الفتحة في درج الكلام اخف من غيرها من الحركات .

فمن الاول : يؤدي وظيفة

١) المفاعيل ، وهي المفعول به ، والمفعول فيه ، والمفعول معه ، والمفعول لأجله ، والمفعول المطلق .

٢) والحال ، وهي المعبرة عن هيئة الفاعل حين احدث الفعل ، او المفعول به حين تلقى الفعل عن الفاعل ، نحو جلس الشيخ مبتسما ، ورأيت الشيخ معتماً .

٣) والتمييز ، وهو المبين مبهما سبق ذكره ، سواء أكان المبهم مفرداً ، نحو : عندي عشرون درهماً ، او نسبة ، نحو قوله تعالى : « واشتعل الرأس شيبا » .

٤) والمستثنى بالا ، وهو ما يدل على ما خرج مما دخل فيه الجماعة ، او ما هو مخرج مما ادخلت فيه غيره على حد تعبير الخليل .

٥) والتوابع للمنصوبات ، وهي انما نصبت ، لأنها من المتبوعات هي هي .

ومن الثاني : المناديات المنصوبات ، ولم تؤد المناديات اية وظيفة لغوية ، ولم تنصب إلا لأن الفتحة اخف ما يستعان به على تحريكها في درج الكلام ، كما فطن الخليل له في المنادى المضاف والشبيه بالمضاف ، ، والنكرة غير المقصودة .

*

وهناك موضوعات منصوبة وكان حقها ألا تنصب ، لانها مسند اليه ، او مضاف اليه .

اما ما كان منصوباً ،وهو مسند اليه ، فهو التالي لإنّ ، وأن ،وليت،ولعلّ ، ولكنّ ، وكأنّ . ان الاسم بعدها مسند اليه قطعاً ، وحق المسند اليه ان يكون رفعاً ، وقد جاء مرفوعاً في الصحيح من كلام العرب في الاختيار والاضطرار ،

كقوله تعالى « ان هذان لساحران » ، وقوله تعالى «ان الذين آمنوا والذين هادوا والصابئون والنصارى » ، فقد عطف (الصابئون) ، وهو رفع ، على اسم ان قبل ان تستكمل الجملة . وقول بشر بن ابي خازم :

وإلا فاعلموا أنّا وانتم بغاة ما بقينا في شقاق [1]

فقد عطف (انتم) ، وهو ضمير رفع على اسم (إنّ) .

وقد نقل سيبويه عن الخليل انه روى « أن ناساً يقولون : ان بك زيدٌ مأخوذٌ » [2] . وروى ثعلب عن الكسائي والفراء انهما حكيا جميعاً انهم يقولون « إن فيك زيد لراغب » [3] .

وكان الفراء يعرب (الصابئون) في الآية السابقة عطفاً على اسم (إن) وهو : (الذين) ، وكان الكسائي يجيز مثل قولهم : إن عبد الله وزيدٌ قائمان .

ومع ان اسم (إن) حقه الرفع فقد جاءمنصوباً في نطاق واسعمن الاستعمال، فما تفسير نصبه ؟

هناك لنصبه تفسيرات :

١) ما ذهب اليه النحاة ، وخير من يمثل وجهة نظرهم ابو البركات بنالانباري . قال ابن الانباري « إن قال قائل : لِمَ اعملت هذه الاحرف ؟ قيل : لأنها اشبهت الفعل ، ووجه الشبه بينها من خمسة اوجه :

الوجه الاول : انها مبنية على الفتح ، كما ان الفعل الماضي مبني على الفتح .

والوجه الثاني : انها على ثلاثة احرف ، كما ان الفعل على ثلاثة احرف .

والوجه الثالث : انها تلزم الاسماء ، كما ان الفعل يلزم الاسماء .

---

١ الكتاب ج ١ ،ص ٢٩٠ .

٢ « ح ١ ،ص ٢٨١ .

٣ مجالس ثعلب ، ج ١ ، ص ٨١ .

والوجه الرابع : انها تدخل عليها نون الوقاية ، كما تدخل على الفعل ، نحو : انني ، و كأنني ، ولكنني .

والوجه الخامس : ان فيها معاني الافعال ، فمعنى (إنّ ، وأنّ) : حققت ، ومعنى (كأنّ) : شبهت . ومعنى (لكنّ) : استدركت . ومعنى (ليت) : تمنيت . ومعنى (لعلّ) : ترجيت . فلما اشبهت هذه الحروف الفعل من هذه الاوجه الخمسة وجب ان تعمل عمله » [1] .

فهي اذن عاملة لأنها اشبهت الفعل الذي هو اقوى العوامل ، اشبهته في بنائها ، وعدد حروفها ، ولزومها الاسم ، واقترانها بنون الوقاية حين تتصل بها ياء المتكلم ، وتضمنها معاني الافعال .

واذ عملت هذه الادوات عندهم اغنتهم عن ان يتعبوا انفسهم في تفسير اسلوب ، او مراقبة استعمال ، او تعليل ظاهرة . وقد خدعهم ظاهر قول الخليل في تفسير النصب بعدها ، فقالوا باعمالها ، فقد « زعم الخليل انها عملت عملين : الرفع والنصب كما عملت كان الرفع والنصب ، حين قلت : كان اخاك زيد ، الا انه ليس لك ان تقول : كأن اخوك عبد الله ، تريد : كأن عبد الله اخوك ، لانها لا تصرف تصرف الافعال ، ولا يضمر فيها المرفوع ، كما يضمر في (كان) ، كما فرقوا بين (ليس) و (ما) فلم يجروها مجراها ، ولكن قيل هي بمنزلة الافعال فيما بعدها ، وليست بأفعال » [2] .

٢) ما ذهب اليه الاستاذ ابراهيم مصطفى . من ان نصب الاسم بعد (إنّ) على التوهم ، وذلك انهم توهموا أن حقه النصب حين لاحظوا ان اسمها اذا كان ضميرا جيء به ضمير نصب ، لان (إن) اداة « ومن اسلوب العرب ان الاداة اذا دخلت

---

١ ابن الانباري – اسرار العربية ، ص ٦١ (ليدن) .
٢ الكتاب ، ج ١ ، ص ٢٨٠ .

على الضمير مال حسهم اللغوي الى ان يصلوا بينهما ، فيستبدلون بضمير الرفع ضمير النصب ، لان ضمير الرفع لا يوصَل الا بالفعل ، ولان الضمير المتصل اكثر في لسانهم ، وهم احب استعمالا له من المنفصل »[1] .

٣) وما يبدو لي من الوقوف على اقوال القدماء ، ومن الامثلة التي وردت في الصحيح من كلام العرب ، مما اثبته ، ومن غيره : أن (إنّ) واسمها بمنزلة الكلمة الواحدة في الاستعمال ، وحق الاسم بعدها ان يرتفع ، لانه مسند اليه ، ولهذا جاء الاسم رفعاً في قوله تعالى : « ان هذان لساحران » ، وعطف على الاسم بمرفوع في قوله تعالى : « ان الذين آمنوا والذين هادوا والصابئون والنصارى » ، وفي قول الشاعر : « والا فاعلموا أنا وانتم » ، وقولهم : « وانك وزيدٌ ذاهبان »[2] واكد الاسم بمرفوع في قولهم : « انهم اجمعون ذاهبون »[3] . ولم يكن سيبويه على حق حين عد هذا غلطاً ، او ظن « ان ناساً من العرب يغلطون » حين يقولون مثل هذا ، فالامثلة كثيرة من القرآن ، والشعر ، وكلام العرب .

ويؤيد ما ذهبت اليه من أن (إن واسمها) بمنزلة المركب : أن الاسم اذا فصل عن (إن) جاز ارتفاعه ، وقد ورد الاسم مفصولا عنها مرفوعاً فيما رواه الخليل من « أن ناساً يقولون : إن بك زيدٌ مأخوذ » ، وفيما حكاه الكسائي والفراء من قولهم : ان فيك زيد لراغب . وقد عللا رفع الاسم بفصله عن (إن) وتباعده عنها ، « وقالا : بطلت (إن) لما تباعدت »[4] .

وقد جرى اسم (إن) في فصله مجرى المركبات ، وكما يبطل التركيب اذا

---

١ ابراهيم مصطفى – احياء النحو ، ص ٦٨ ، ٦٩ .

٢ الكتاب ، ج ١ ، ص ٢٩٠ .

٣ المصدر السابق .

٤ مجالس ثعلب ، ج ١ ، ص ٨١ .

تباعد جزء المركب ، يبطل التركيب ايضاً اذا تباعد الاسم عن (إن) . وانما جاز الفعل بالظرف والجار والمجرور ، نحو : ان عندك كتاباً ، وان لي كتاباً وبقاء التركيب ، لان العرب قد ترخصوا فيهما وفي القسم ايضاً ما لم يترخصوا في سواها ، ولهذا لم يكن للاسم من وجه الا الرفع اذا فصل عن (إن) بالخبر غير الظرف والجار والمجرور ، كما مر من قول الخليل : « الا انه ليس لك ان تقول : كأن اخوكَ عبدَ الله ، تريد : كأنَ عبد الله اخوك » .

واما ما كان منصوباً وهو مضاف اليه ، فهو الاسم الذي لا يدخله التنوين ، او ما يدعى بالممنوع من الصرف ، وقد ذهب النحاة في تعليله مذهبين :

١) مذهب القدماء ، ويمثله رأي ابن الانباري ايضاً خير تمثيل . قال : « فان قيل : لِمَ منع مالا ينصرف من التنوين والجر ؟ قيل : لوجهين :

احدهما : انه انما منع من التنوين ، لانه علامة التصرف ، فلما وجد ما يوجب منع التصرف وجب ان يحذف ، ومنع الجر تبعاً له .

والوجه الثاني : انه انما منع الجر اصلا لا تبعاً ، لانه انما منع من الصرف ، لانه اشبه الفعل ، والفعل ليس فيه جر ، ولا تنوين ، فكذلك ايضاً ما اشبهه »[١].

وشبه هذا الاسم بالفعل ليس من ابتداع ابن الانباري ، وانما يرجع النحاة في القول به الى كلام سيبويه في قوله : « وجميع ما لا ينصرف اذا ادخل عليه الالف واللام ، او اضيف انجر ، لانها اسماء ادخل عليها ما يدخل على المنصرف وادخل فيها المجرور ، كما يدخل في المنصرف ، ولا يكون ذلك في الافعال ، وامنوا التنوين ، فجميع ما يترك صرفه مضارع به الفعل ، لانه انما فعل ذلك به ، لانه

١ ابن الانباري – اسرار العربية ، ص ١٢١ (ليدن) .

ليس له تمكن غيره ، كما ان الفعل ليس له تمكن الاسم » [1] .

والى كلام الخليل فيما يرويه سيبويه عنه . قال سيبويه: « قلت : فما باله – يعني باب افعل – اذا كان صفة وهو نكرة ؟ فقال – يعني الخليل – : لان الصفات اقرب الى الافعال ، فاستثقلوا التنوين فيه ، كما استثقلوه في الافعال ، وارادوا ان يكون في الاستثقال كالفعل ، اذ كان مثله في البناء والزيادة وضارعه » [2] .

ان مسألة الشبه بالفعل مسألة تقوم على الافتعال ، وتشير الى ما ارتكبه النحاة من تمحل ، لانه اذا كان لبناء (افعل) علم او صفة شبه بالفعل من حيث الزنة والزيادة ، فليس هناك اي شبه به في : « عمر ، وفاطمة ، وماجد » وغيرها مما لا ينصرف ، وليس له زنة الفعل ، ومسألة ثقل الاسم لان فيه علتين كالعلمية والعدل مثلا ، لا تقل عن مسألة الشبه بالفعل تمحلا وافتعالاً .

٢) مذهب الاستاذ ابراهيم مصطفى ، ورأيه في نصب ما لا ينصرف مضافاً اليه ، وفي ضم المنادى مفرداً معرفة مبني على اساس اتقاء الشبهة بياء المتكلم ، وقد ألزمهم اتقاء هذه الشبهة ان يضموا المنادى ، وان يفتحوا الممنوع من الصرف وهو مضاف اليه ، وذلك « ان هذا الاسم لما حرم التنوين اشبه في حال الكسر المضاف الى ياء المتكلم اذا حذفت ياؤه ، وحذفها كثير جداً في لغة العرب ، فأغفلوا الإعراب بالكسرة ، والتجئوا الى الفتح ما دامت هذه الشبهة ، حتى اذا امنوها بأي وسيلة عادوا الى اظهار الكسرة ، وذلك اذا بدئت الكلمة بأل ، او اتبعت بالاضافة او اعيد تنوينها لسبب ما فليس مع واحد من هذه الاشياء الثلاثة شبهة بالاضافة الى ياء المتكلم » [3] .

---

١ الكتاب ، ج ١ ، ص ١٤ .

٢ الكتاب ، ج ٢ ، ص ٢٠ ٣ ابراهيم مصطفى ، احياء النحو ، ص ١١٢ .

وهذا مذهب جدير بأن يؤخذ به ، ويتعلق بأسبابه ، مذهب مبني على اساس من فهم اساليب العرب في كلامهم ، وتجنب لكل ما يقوم على تمحل او افتعال مما رأينا في كلام سيبويه ، وفي كلام ابن الانباري ، ومما تمسك به النحاة المتأخرون .

ويبدو ان اساس هذا المذهب قديم ، وان من الدارسين قبله من قال به او تمثله ، فقد ذكر السيوطي فيما ذكر من اختلاف القوم في تعليل جر الممنوع من الصرف بالفتحة انه « اختلف ، لِمَ منع منها — يعني الكسرة — ؟ فقيل : لشبه الفعل ، كما منع التنوين ، وقيل : لئلا يتوهم انه مضاف الى ياء المتكلم ، وانها حذفت واجتزىء بالكسرة ، وقيل : لئلا يتوهم انه مبني ، لان الكسرة لا تكون اعراباً الا مع التنوين ، او الالف واللام ، او الاضافة ، فلما منع الكسر حمل جره على نصبه فجر بالفتحة » [1] .

فالرأي القائل باتقاء التوهم في الاضافة الى ياء المتكلم رأي مقبول ، لانه مبني على فهم ما للعربية من دقة في التفريق بين الاساليب ، وما بها من حرص على اتقاء الشبهات في التعبيرات المختلفة ، فلما احتملت العربية حدوث مثل ذلك التوهم اضطرت الى الخروج عما اخذت به على نفسها من جعل الكسرة علماً للاضافة ،والى تقبل ان يكون الممنوع من الصرف بالفتحة بدلاً من الكسرة حين الإضافة ، ما دامت الكسرة فيه تؤدي الى مثل هذا الارتباك الذي احست به فاجتنبته .

وهناك موضوعات اخرى شذت عن المبادىء التي اتبعتها العربية ، كما شذ الممنوع من الصرف ، وهي : المثنى ، وجمع المذكر السالم ، والمجموع بالالف والتاء .

اما المثنى فقد جرت العربية — في اوسع استعمالاتها — على رفعه بالالف ،

---

[1] السيوطي ، همع الهوامع ، ج ١ ، ص ٢٤ .

ونصبه وخفضه بالياء . اما رفعه بالالف فلأن الالف هنا جاءت لبيان معنى قصد اليه قصداً ، وهو الدلالة على التثنية ، وليست الالف هنا علامة للرفع ، لان الضمة وحدها هي علم الرفع ، واذا اريد رفعه بالضمة فلا بد من ازالة الالف ، وبازالتها يذهب المعنى ، ويضيع القصد ، فتركت الكلمة – وهي مسند اليها – بلا علامة تدل على الاسناد ، واستعملت المثنى ببنائه هذا في حالة كونه مسنداً اليه . واذا اريد الى ان يكون مضافاً اليه استعين بالياء ، وهي من الكسرة لانها مطل لها ، وابقيت الفتحة الدالة على الف الاثنين قبلها ، واستطاعت هنا ان تجمع بين الدلالة على التثنية ، والدلالة على الإضافة ، ولم يستطع فعل شيء في النصب فاستعانت ببناء المثنى المضاف اليه للتعبير عن كونه نصباً .

ولو ارادت العربية الى اغفال الاعراب فيه للاحتفاظ بدلالة التثنية لما كان عليها من بأس ، ويبدو انها كانت في استعمالاتها القديمة تعالج المثنى خلواً من علامات الاعراب ، فقد روى النحاة لغة كانت تستعمل المثنى بالالف في جميع حالاته الاعرابية ، واوردوا لنا شواهد ، منها قوله :

ان اباها وابا اباها قد بلغا بالمجد غايتاها

فاستعمل (غايتاها) بالالف مع انه نصب .

ونبه الاشموني الى لغة اخرى في المثنى وما ألحق به « وهي لزوم الالف رفعاً ونصباً وجراً ، وهي لغة بني الحارث بن كعب ، وقبائل اخرى »[1] ، واستشهد لها بقول الشاعر :

فأطرق اطراق الشجاع ولو رأى مساغاً لناباه الشجاع لصمما

فقد استعمل (ناباه) بالالف وهو مضاف اليه ، اي مسبوق بلام الاضافة ،

[1] شرح الاشموني على ألفية ابن مالك ج١ ،ص ٨٩.

مما يدل على ان استعمال المثنى بالالف لم يكن شاذاً ، ولا نادراً ، فقد كان ذلك لغة بني الحارث بن كعب ، وكان لغة قبائل اخرى ايضاً .

*

واما جمع المذكر السالم ، فالواو التي هي مطل للضمة فيه علم الجمع وعلم الاسناد ، وهو جار على الاصل في الاعراب ، والياء التي هي مطل للكسرة فيه علم الاضافة ، وهو جار على الاصل ايضاً ، ولم يعبئوا بالنصب « ولم يقصد الى ان يجعل له علامة خاصة » [1] ، لانه اذا اريد الى ان يجعل نصباً ، واتي له بالفتحة اشتبه بالمثنى ، ولا تقدم العربية على مثل هذه الشبهة ، وان ادى ذلك الى التفريط بالحركة ، ولهذا اغفل الفتح فيه ، وجعلت الصيغة المستعملة في الاضافة صيغة المنصوب .

واما المجموع بالالف والتاء فجار على الاصل حين يكون مسنداً اليه ، اي يرفع بالضمة التي هي علم الاسناد ، وكذلك حين يكون مضافاً اليه . اما الفتح فقد اغفل فيه ايضاً « كما اغفل في جمع المذكر السالم ، وكانت المماثلة في الجمعية داعية الى المشابهة في مسلك الاعراب » [2] ، وليس نادراً في العربية حمل النظير على النظير .

*

هذه الموضوعات المنصوبة التي استعرضناها كان القدماء قد عرضوا لها ايضاً بشيء من التفصيل ، ولكنهم كانوا ينظرون اليها على انها معمولات تقع في نفوذ الفعل ، يتصرف بها تصرف العلة بالمعلول ، فلا اهمية للغرض الذي يؤتى بالمنصوب من اجله ، ولا الوظيفة اللغوية التي يؤديها في الكلام ، ولكن الاهمية كل الاهمية ان يبحث فيما يتعدى له الفعل فينصبه ، او ينصب ضميره ، وما يحجبه عن العمل

---

١ ابراهيم مصطفى، احياء النحو، ص١١١

٢ المصدر السابق ، ص ١١١ .

فيه فيشل تصرفه ، فيعلق عن العمل .

هذه الشئون التي تتعلق بالفعل بوصفه عاملا هي التي يعنى بها النحاة حين يتناولون المنصوبات بالدرس . ومن اجل ما للمنصوبات من اهمية ثانوية ، لانها لا تؤلف ركناً من اركان الاسناد – ذهب النحاة الى تسميتها بالفضلات ، مقابلة لها بالمرفوعات التي ينبني عليها الاسناد ، والتي سموها بالعُمَد .

ولكن تسمية المنصوبات بالفضلات يشعر بتفاهتها في الكلام ، وقلة شأنها في تأدية المقاصد والاغراض . ويؤيد هذا الاشعار ما في اقوالهم المنثورة هنا وهناك في ابواب النحو ، مما يؤكد قلة ما تحظى به المنصوبات من اهتمام .

فابن مالك يقول في باب المفعول به :

وحذف فضلة اجز ان لم يضر   كحذف ما سيق جواباً او حصر

فلا يهم عنده اسقاط المنصوب ما لم يقع جواباً لمن قال : من ضربت ؟ وما لم يكن محصوراً ، نحو : ما ضربت إلا زيداً . فالمفعول به مما يجوز الاستغناء عنه في جميع الظروف والاحوال الا الحالين اللتين اشار اليهما . وهو في هذا يبدو وكأنه بعيد كل البعد عن فهم الظروف القولية ومقتضيات الاحوال .

وابنه شارح ألفيته يرى هذا الرأي ايضاً ، فيقول : « المفعول من غير باب ظن فضلة ، فحذفه جائز ان لم يعرض مانع » [1] ، والمانع عنده هو المانع الذي صرح به ابن مالك في ارجوزته .

والاشموني شارح الفية ابن مالك يقول معللا حذف ضمير المفعول من الفعل الاول اذا اعمل الثاني في باب التنازع : « لانه حينئذ فضلة ، فلا حاجة الى اضماره قبل الذكر » [2] .

---

١ شرح ابن الناظم ، ص ١٠٣ .

٢ شرح الاشموني ، ج٢ ، ص ١٠٤ .

والسيوطي يقول عند تناوله هذا الموضوع نفسه : « ويحذف الضمير غير المرفوع ، فلا يضمر في الاول لكونه فضلة »[1] .

والاشموني ايضاً حين يتناول (الحال) بالدرس يقول : « المراد بالفضلة ما يستغنى عنه من حيث هو هو ، وقد يجب ذكره لعارض كونه ساداً مسد عمدة ، كضربي العبد مسيئاً ، او لتوقف المعنى عليه ، كقوله :

انما الميت من يعيش كئيباً كاسفاً باله قليل الرجاء »[2]

فالحال عنده فضلة مما يستغنى عنه في الكلام الا في حالتين ذكرهما، اما ما عدا هاتين الحالتين فأنت بالخيار ، ان شئت حذفته ، وان شئت ابقيت عليه .

وابن يعيش في باب الفاعل يقول : « اعلم انه قدم الكلام في الاعراب على المرفوعات ، لانها اللوازم للجملة والعمدة فيها ، والتي لا تخلو منها ، وما عداها فضلة يستقل الكلام دونها »[3] .

فمعالجتهم هذه الموضوعات ، كما تدل عليها اقوالهم معالجة منطقية بحتة ، لا اثر فيها لفقه لغوي ، ولا المام بأساليب الكلام ، لانهم يسقطون الحال من الحساب ما لم تكن سادة مسد الخبر ، وما لم تكن صحة المعنى تتوقف على ذكرها. ويسقطون من الحساب ايضاً المفعول به ، لانه فضلة يستقل الكلام دونه ، ما لم يكن جواباً لسؤال او محصوراً ، ويجيزون حذفه اذا كان ضميراً يعود على متأخر لفظاً ورتبة كما نصوا عليه في الباب الذي سموه باب التنازع ، اذا اعمل الثاني ، نحو قولهم : ضربت واكرمني زيد ، فالفعل الاول يقتضي مفعولا ، و (زيد) المتنازع لا يكونه ، لانه فاعل للفعل الثاني ، وقد منعوا ان نضمر المفعول ، فنقول: ضربته

---

١ همع الهوامع، ج٢، ص ١١٠ .
٢ حاشية الصبان على شرح الاشموني، ج٢، ص١٦٩ .
٣ شرح المفصل، ج١، ص ٧٤ .

واكرمني زيد ، واوجبوا ان نحذفه استغناء عنه ، لانه فضلة ، فنقول : ضربت واكرمني زيد ، وذلك لاننا اذا اضمرنا لزم عود الضمير على متأخر لفظاً ورتبة ، ولم يبيحوا ذلـــك الا لضمير الرفع لانــــه عمدة في الكلام ، وذلـــك نحو : يحسنان ويسيء ابناك ، فقد اعمل الثاني عند البصريين ، وبقي الاول يحتاج الى فاعل . فاضطروا الى اضماره ، وذلك لانه فاعل ، والفاعل عمدة لا يجوز حذفه بحال .

فهم اذن انما كانوا يقصدون الى تسمية المفعول به وسائر المنصوبات بالفضلات قصداً واعياً ، وكانوا قد رتبوا على هذه التسمية احكاماً صرحوا بها ، مـــن نحو جواز حذف المفعول مطلقاً .

لقد كانوا في هذا مدفوعين بما كان يمليه عليهم عرفانهم بالقضية المنطقية المؤلفة من موضوع ومحمول ، وهما عمدة القضية وركناها ، فاذا سقط احدهما سقط البناء كله ، اما ما عداهما فهو زائد ، ان شئت حذفته ، وان شئت استغنيت عنه .

اذا كان هذا حكم القضية في المنطق فلن يصلح ان يكون حكمها للجملة ، فالجملة اساس التعبير ، وهي مصدر التفاهم ، وهي خاضعة لظروف القول ، وللعلاقة بين المتكلم والمخاطب . فالمسألة هنا اكثر تعقيداً ، واجزاء الجملة حتى ما كان منها (فضلة) قد يكون عمدة في التفاهم ، لا يتم التفاهم الا به ، لأن فائدة الخبر او الحديث لا تنبني على الجملة الصغرى وحدها ، وانما تقوم في كثير من الاحيان على ما تمليه ظروف القول .

قد يكون بالمخاطب حاجة الى معرفة امور زائدة عـلى اصل البناء ، وتكون فائدة الخبر حينئذ قائمة على هذا الزائد ، فاذا ترك ذكره ذهبت الفائدة ، واصبح الخبر خلواً مما يتطلبه المخاطب .

فاذا اقتضت ظروف القول ان يذكر الحال مثلا ، لان ما عداه غير مطلوب ولا منتظر فان ذكره سيكون عمدة لا اختيار للمتكلم في ذكره او حذفه ، لأنه

ركن مهم من اركان الخبر ، لا من اركان الجملة ، والخبر غير الجملة ، لانـه كما ينبني على الجملة الصغرى ينبني عـلى لواحق وتكملات غير ركنيها الاساسيين ، وحينئذ لا بد مـن ذكر ما تتوقف عليه فائـدة الخبر ، وهو الحال هنا ، وان قال النحاة المناطقة عنه : انه فضلة يستقل الكلام دونه ، فليست الحال فضلة ابداً ، بل قد تكون عمدة الكلام واساساً تقوم عليه الفائدة المتوخاة من الخبر ، فلو لم يكن ذكر (الحال) مما يتوقف عليه فائدة الخبر ، او كان غير مطلوب ولا متوقع لم يجز ذكره ، لان في ذكره تطويلا يأباه الكلام الصحيح او الفصيح.

واذا اقتضت ظروف القول ان يذكر المفعول مثلاً فلا بد من ذكره ، والا عاد الخبر او الكلام خلواً من الفائدة ، فلو كان المخاطب مثلا يعلم انك اعطيت ، ولكنه لا يعلم مـن اعطيت وما اعطيت ، ثم قلت : اعطيت ، وسكت كان كلامك ناقصاً ، ومخاطبك منتظراً تعريفه بما يجهل ، ولن يصح كلامك الا اذا قلت : اعطيت زيداً درهماً .

ولو كان المخاطب يعلم انك قد احدثت الاعطاء ، ويعرف من اعطيته ايضاً ، ولكنه يجهل ماذا اعطيت ثم قلت : اعطيت زيداً ، وسكت كان الكلام ناقصاً ، والخبر خلواً من الفائدة ، ولن يصح الكلام الا اذا قلت : اعطيت درهماً .

هذه كلها تفسر لك متطلبات الظروف المحيطة بالمتكلم والمخاطب ، وما تقتضيه من تفاهم ، وهي متطلبات تمليها ظروف القول على المتكلم املاء . وملاحظة هـذه المتطلبات والظروف المحيطة بالكلام هو الحكَمُ فيما يعد عمدة او فضلة ، فالعمدة هي ما تتطلبه ظروف القول ، وتقتضيه ، والفضلة هي ما لا تتطلبه ولا تقتضيه ، وهذا هو نحو القرآن الكريم ، ونحو اللغة التي نزل بهـا . وفي القرآن وفي اللغة شعراً ونثراً وحديثاً من هذا النحو امثلة لا تقع تحت حصر .

فقوله تعالى : « واما من اعطى واتقى » تضمن فعلين متعديين : اولهـما :

يتعدى الى مفعولين ، وثانيهما : يتعدى الى مفعول واحد ، ولكن الفعلين وردا خلواً من المفاعيل ، لا لأنها فضلة يستقل الكلام دونها ، ولكن لان ظروف القول لا تتطلبها ، ولان القصد هو الحديث عن الفعل لا المفعول . ومثله قوله تعالى : « فقولا له قولاً ليناً لعله يتذكر او يخشى » ، وقوله تعالى : « ان هم الا يظنون » وقوله تعالى : « فلو شاء الله لهداكم اجمعين » .

ويرى الزمخشري في تفسير قوله تعالى : « ولما ورد ماء مدين وجد عليه أمة من الناس يسقون ووجد من دونهم امرأتين تذودان . قال : ما خطبكما ؟ قالتا: لا نسقي حتى يصدر الرعاء وابونا شيخ كبير » : ان حذف المفعولات هنا انما تم لأن الغرض هو الفعل لا المفعول .

وفي مقابل هذا افعال لا تحصى ، ذكرت معها مفعولاتها وما يتعلق بها من غير المفعولات ، كقوله تعالى : « ويطعمون الطعام على حبه مسكيناً ويتيما واسيرا انما نطعمكم لوجه الله لا نريد منكم جزاء ولا شكورا » لان ظروف القول تقتضي مثل هذا البيان ، ومثل هذا التفصيل .

وجاء في الكلام من هذا قول العرب : « من يسمع يخل » . وقول الشاعر :

يعطي ويمنع لا بخلا ولا كرما

وقول ابي الطيب :

لولا المشقة ساد الناس كلهم   الجود يفقر والاقدام قتّال

ان مراعاة هذه المتطلبات هي ما يجب ان يصدر النحاة عنه في احكامهم ومقرراتهم ، لان هذا هو موضوع دراستهم ، لان ذلك كله مما يتصل بدراسة الجملة التي يجب ان تكون محور الدرس النحوي بكل ما يعرض لها ، او لاجزائها من احوال تتعلق بالذكر والحذف ، او بالاظهار والاضمار ، او بالتقديم والتأخير ، او غير ذلك مما يدخل في نطاق البحث في الجملة .

وهذا مما افاض في الحديث عنه نحاة حقيقيون هم اهل المعاني في ابواب الذكر والحذف ، كالجرجاني في (دلائل الاعجاز) ، والسكاكي في (مفتاح العلوم) ، والخطيب في (الايضاح) ، والتفتازاني في شروحه على التلخيص . ولم اجد من النحاة من عالج هذه الموضوعات على هذا النحو ، لأنهم كانوا مناطقة اظهر منهم نحاة ، ولعل ابن هشام في (مغني اللبيب) ، وفي استعراضه ابواب الذكر والحذف كان مثالا قريباً للنحاة الذين بنوا درسهم على الاستقراء وتقصي الامثلة لتثبيت موضوع من هذه الموضوعات ، والاكتفاء بوصف ما كان يقع تحت يديه من ظواهر ، كظاهرة الحذف مثلا ، دون ان يبدو على معالجته هذه الموضوعات اثر للتكلف والتمحل ، فقد قال عند عرضه لحذف المفعول : « يكثر بعد (لو شئت) ، نحو : « فلو شاء الله لهدا كم اجمعين » اي فلو شاء هدايتكم ، وبعد نفي العلم ونحوه ، نحو : « ألا انهم هم السفهاء ولكن لا يعلمون » اي انهم سفهاء » [١] .

ولكن ابن هشام – مع هذا – كان مقيداً بما خلفه السلف ، فلم يتعد حدوده ، ولم يبعد في تفسير هذه الموضوعات كما فعل اهل المعاني ، ظناً منه ان مجال النحوي يقصر عن تجاوز تلك الحدود المرسومة ، وان عمله ينتهي عند هذا الحد .

ولا يتعارض هذا مع ما كنا انتهينا اليه من ان الفتحة علم كون المنصوب ليس بمسند اليه ، ولا مضاف اليه ، لان كون المنصوب خارجاً عن نطاق احدهما لا يعني ان يكون فضلة يستقل الكلام دونه .

ان المنصوبات في واقعها اللغوي جيء بها لتؤدي وظائف لغوية خاصة ، كبيان هيئة الفاعل او المفعول ، وكشف ابهام وغموض يكتنف جزءاً من اجزاء الجملة ، او اتصاف المسند اليه بالمسند ، وتأكيد قيام الفاعل بالفعل ، او احداثه اياه ، وتعليل قيامه به الى غير ذلك من الوظائف التي تؤديها المنصوبات من حال وتمييز

---

١ (مغني اللبيب) ج٢ ، ص ٦٣٣

ومفعول مطلق ، ومفعول لاجله ، وغيرها .

واذا كان لا بد ان يكون للمنصوبات عنوان يدل عليها ، ويجمع شتاتها ، كما فعل القدماء من تسميتها بالفضلات ، فليكن لنا مما اصطلح عليه المعاينون من عبارة (متعلقات الفعل) ، أو مما انتهت اليه لجنة التبسيط في القاهرة من عبارة (التكملات)[1] ، ما نأخذ به ، ونعنون به المنصوبات ، الا انه يبدو لي : ان المعاينين اكثر توفيقاً ، لان المنصوبات كلها موضوعات يتعلق معناها بالفعل غالباً ، ولان اطلاق التكملة على المنصوب لا يخلو مما في مصطلح النحاة من حس واشعار ، فالمنصوب قد يكون قوام المعنى ، لا شيئاً على حرف المعنى وهامشه ، وقد يكون عمدة واساساً لا تكملة .

[1] راجع اقتراحات اللجنة التي الفتها وزارة المعارف في مصر ، في النحو والصرف .

الفِعْـــــل

الفعل احد اقسام الكلمة الرئيسة التي يتألف منها الكلام ، وهو كذلك عند القدماء ، وعند المحدثين ، ولكن القدماء يعنون بالفعل من جانب ضيق محدود .

الجانب الذي عني القدماء بمعالجته هو ما للفعل – كما كانوا يتصورون – من على العمل فيما يليه من فاعل ، أو مفعول ، أو ظرف ، أو غيرها . وهو عندهم أقوى العوامل ، بحيث يعمل متقدماً او متأخراً ، ويعمل مذكوراً ومحذوفاً ، ويعمل رفعاً ونصباً ، وهو من القوة بحيث اعار القدرة على العمل اسماء وحروفاً ، لانها تضمنت معناه ، كاسم الفاعل واسم المفعول ، والصفة المشبهة باسم الفاعل ، وأفعل في التفضيل ، أو أشبهته في المعنى واللفظ ، كإنّ وأنّ وكأنّ ، وليت ، ولعلّ ولكنّ .

والفعل عند المحدثين مهم ايضاً ، ولكن أهميته تقوم على ما يؤديه من وظائف لغوية متعددة الجوانب ، فالفعل عندهم مصدر الاشتقاق ، وهو عندهم يعبر عن الاحداث وازمانها ، وهو عندهم اهم مقومات الجملة ، لان الاسناد مستمد منه ،

ولانه شائع الاستعمال في العربية ، وموضع اهتمام المتكلمين ، ولان العقلية العربية تقتضي « ان تكون الجملة الفعلية الاصل ، والغالب الكثير في التعبير ، لان العربي جرت سليقته ، ودفعته فطرته الى الاهتمام بالحدث في الاحوال العادية الكثيرة »[1].

وقد عرف القدماء من النحاة الفعل عدة تعريفات تختلف باختلاف وجهات النظر عندهم ، فالفعل عند سيبويه : « امثلة اخذت من لفظ احداث الاسماء »[2] ، وهو يعني ان الافعال أبنية اخذت من المصادر ، لان الاحداث هي المصادر .

وهو عند بعض النحويين – فيما نقل الزجاجي : « ما كان صفة غير موصوف نحو قولك : هذا رجل يقوم ، فيقوم : صفة لرجل ، ولا يجوز ان تصف (يقوم) بشيء »[3].

وهو عند الزجاجي : « ما دل على حدث وزمان ماض او مستقبل ، نحو : قام ، يقوم ، وقعد يقعد ، وما اشبه ذلك »[4] .

والافعال عنده : « عبارة عن حركات الفاعلين ، وليست في الحقيقة افعالاً للفاعلين ، وانما هي عبارة عن أفعالهم ، وأفعال المعبرين عن تلك الافعال »[5].

وقد رفض الزجاجي في تعريفه الفعل دلالته على الحال ، لان « فعل الحال في الحقيقة مستقبل ، لانه يكون أولاً ، فكل جزء خرج منه الى الوجود صار في حيز المضي ، فلهذه العلة جاء فعل الحال بلفظ المستقبل ، نحو قولك : زيد يقوم الآن ، ويقوم غداً »[6] .

---

١ علي الجارم في بحث له قدمه لمجمع اللغة العربية في القاهرة : مجلة المجمع ، ج ٧ ، ص ٣١٧ ، ١٩٥٣ .

٢ الكتاب ، ج١ ، ص ٢ .

٣و ٤ الزجاجي – الايضاح في علل النحو ، ص ٥٢ ، ٥٣ .

٥ الزجاجي – الايضاح في علل النحو ، ص ٥٣ .

٦ الزجاجي – الايضاح ص ٨٧ .

والفعل عند ابن الحاجب – ولا أعرف الرضي شارح كتابيه رأياً يخالفه – : ما دل على معنى في نفسه مقترن بأحد الازمنة الثلاثة ، وهو عند الزمخشري [1] « ما دل على اقتران حدث بزمان » [2] .

وخلاصة هذه التعريفات : ان الافعال ابنية تدل على الاحداث مقترنة بالزمان ، وهو صحيح إذا أخذت المرحلة التطورية الاخيرة للفعل بنظر الاعتبار ، المرحلة التي استند اليها الدارسون الاولون في استنباط الاصول والقواعد .

---

١ الرضي – شرح الكافية ، ج٢ ، ص٢٢٣ .
٢ ابن يعيش – شرح المفصل ، ج٧ ، ص٢ .

مَصــدَرُ الاشــتِقاق

لقد كانت مسألة الاصل في الاشتقاق موضوع جدال بين البصريين والكوفيين ، فالبصريون يرون ان الاسم هو الاصل ، والفعل فرع عليه ، والكوفيون يخالفونهم في هذا ، ويرون أن الفعل هو الاصل ، والاسم فرع عليه ، وقد اوضحت المسألة الثامنة والعشرون من كتاب « الإنصاف » هذا الخلاف .

وخلاصة احتجاج البصريين : « ان المصدر يدل على زمان مطلق ، والفعل يدل على زمان معين ، فكما أن المطلق أصل للمقيد ، فكذلك المصدر أصل للفعل » [1] .

أو أن « المصدر الحدث ، لانه الحدث الذي أحدثه زيد ، ثم حدث عنه ، والفعل حديث عنه ، والحدث سابق للحديث عنه » [2] .

وخلاصة احتجاج الكوفيين : « أن المصدر يصح لصحة الفعل ، ويعتل لاعتلاله ، ألا ترى انك تقول : قـاوم قواماً ، فيصبح المصدر لصحة الفعل ، وتقول : قـام

---

١ ابن الانباري – الانصاف ، المسألة الثامنة والعشرون .

٢ الزجاجي – الايضاح ص ٥٧ .

قياماً ، فيعتل لاعتلاله ، فلما صح لصحته ، واعتل لاعتلاله دل على انه فرع عليه » .

واذا انعمنا النظر في الاحتجاجين جميعاً رأينا الفريقين يتشبثان في الاحتجاج لرأيهما بما لا صلة له بهذه الدراسة ، ورأيناهما يعربان في احتجاجهما عـــن جهل بالمنهج اللغوي الذي يجب ان يصدر عنه كل دارس لغوي .

كان البصريون يصدرون في رأيهم هذا عن رأي سيبويه الذي اثبتناه هنا من ان الفعل « امثلة اخذت من لفظ احداث الاسماء » ، وكان الكوفيون في رأيهم هذا – ولم اقف على قول لأحد شيوخهم الاقدمين فيه – يصدرون عـــن مأخذ يشبه مأخذ البصريين ، ولعل ابا البركات بن الانباري كان قد نسب اليهم مثل هـــذا الاحتجاج وهو يهدف الى ان ينتهي بترجيح رأي اصحابه وشيوخه ، فقد كان من اشد المتحمسين لهم ولمذهبهم في النحو على الحق والباطل ، كما تدل عليه محاولاته في كتابه الذي سماه بالإنصاف بين المذهبين .

وبالرغم من ان الكوفيين لم يكن لهم رأي واضح ، في اصل الاشتقاق ، فيما اعلم ، كان رأيهم هذا الذي اثبته ابن الانباري لهم في كتابه (الانصاف) هو الرأي الذى يميل اليه المحدثون ، وان لم يصح ما دون لهم من احتجاج ، لأن كون الفعل هو الاصل في الاشتقاق هو ما كان عليه اكثر المحدثين ، مستأنسين بنتائج الدرس اللغوي (المقارن) ، وبما تيسر لهم الوقوف عليه مـــن معرفة بالفصائل اللغوية المختلفة .

قال الدكتور ولغنسون في معرض الحديث عما تتميز به اللغات السامية مـــن اللغات الهندية الاوروبية : « ان اغلب الكلمات يرجع اشتقاقه الى اصل ذي ثلاثة احرف (لبعضها اصل ذو حرف) ، وهـــذا الاصل فعل ، يضاف الى اوله او آخره حرف او اكثر ، فتتكون من الكلمة الواحدة صور مختلفة تدل على معان

مختلفة »[1].

ويرى الدكتور ولغنسون خطأ الرأي القائل بأن المصدر هو الاصل في الاشتقاق، وهو الرأي الذي بدأبه سيبويه واحتذاه فيه البصريون من بعده، وذلك « لانه يجعل اصل الاشتقاق مخالفاً لاصله في جميع اخواتها الساميات »[2]. ويرى ان هذا الرأي انما تسرب الى النحاة البصريين من الفرس الذين درسوا النحو العربي بعقليتهم الآرية، « والاصل في الاشتقاق عند الآريين ان يكون من مصدر اسمي »[3].

ولن يضير هذا الرأي ما لاحظه بعض الدارسين من ان هناك طائفة من الافعال ترجع الى اصل جامد، كَرَأَسَ المأخوذ من (الرأس) ، و (كَبَدَه) اذا اصاب كبده، المأخوذ من (الكبد)، اقول : لن يضير هذا الرأي هذه الملاحظة، لأن جمهرة الاسماء في العربية لها طابع فعلي، او لأن العقلية الفعلية كانت قد سادت على اللغات السامية، فكان لأغلب الكلمات في الساميات مظهر فعلي، على ما يتضح من كلام الدكتور ولغنسون المثبت في كتابه (تاريخ اللغات السامية) .

على ان اشتقاق بعض الافعال من بعض الاسماء الجامدة لا يعني ان الكثرة الكاثرة منها مشتقة من الاسماء الجامدة، يضاف الى ذلك ان التمثيل برَأَسَ، وكَبَدَ، وهما مشتقان من الرأس والكبد لا يثبت صحة الزعم بأن المصدر هو اصل المشتقات، لأن المسألة المبحوث فيها انما تتعلق بكون احداث الاسماء على حد تعبير سيبويه، اصلا للمشتقات، كالذهاب والاياب، والقعود والجلوس، وغيرها، ومثل هذه الاسماء لا يصح ان تكون مصدر المشتقات ومنها الافعال كما يزعم البصريون، لأنها انما تعبر عن احداث احدثها الفاعلون، والتعبير عن هذه الاحداث

---

[1] ولغنسون، تاريخ اللغات السامية، ص ١٤ .

[2] و[3] المصدر نفسه .

بألفاظ تدل عليها مرحلة متأخرة – فيما اظن – عن استعمال ابنية الافعال ، وصيغتها الزمنية المختلفة .

ومن العسير جداً ان نظفر بالدليل القاطع على ترجيح احد الرأيين على الآخر لأن ذلك يستلزم الالمام الكافي بتاريخ الفعل في لغة من اللغات ، او بتاريخه في العربية ، وهو مطلب عسير جداً ، فلم يبق امام الدارس الا القرائن ، والقرائن مما ذكرناه ومما لم نذكره انما تدل على ان الفعل هو مصدر اشتقاق اغلب الكلمات .

أصـــل الأفعـــال

كما يعسر البت في اصل المشتقات يعسر البت في اصل الافعال ايضاً . وكل ما انتهى اليه الدارسون المحدثون فهو محض افتراضات استعانوا في اثباتها ببعض القرائن من هنا وهناك ، فمن رأي الاستاذ كراوس : ان صيغة الفعل الدائم مصدر تكوين صيغة الفعل الماضي. وانه لا فرق بين قولنا : زيد َفرِحٌ ، وزيد َفرِحَ إلا بالحركة ، وان الاتصال بين البناءين وثيق جداً ، الا ان البناء الاول يثبت حقيقة الاطلاق من غير نظر الى الزمان ، والبناء الثاني يدل على الزمن الماضي . والاتصال بين (َفعِلَ) و (َفعِلٌ) يجعلنا نفكر في نشأة الفعل ، ثم انتهى الاستاذ كراوس الى ان التطور ادى الى ان يصبح (زيدٌ َفرِحٌ) عبارة عن الماضي بعد تغيير حركة الصفة. فالجملة: (زيد فرحٌ) اقدم من الجملة (زيدٌ َفرِحَ) اي ان الا *Permansive* وهو ما يسمى عند البصريين باسم الفاعل ، وعند الكوفيين بالدائم ، يتقدم على الماضي زمنياً ومنطقياً ، وبهذا يرى الاستاذ كراوس

انه فتح الباب – على حد تعبيره – لفهم نشأة الماضي [1] .

ومن رأيه ورأي غيره من اللغويين المحدثين : ان صيغة الامر هي الصيغة القديمة للفعل العربي ، فمن (قُمْ ، وعُدْ ، وزِدْ ، وبعْ) اشتق يقوم ويعود ويزيد ويبيع ، وان الحروف التي زيدت في اول الفعل المضارع : الهمزة والنون والتاء والياء ، كانت زيادتها سابقة زيادة الحروف التي في آخره ، مثل الواو والنون،والياء في (يقومون ، وتقومين ،ويقمن) [2] .

ولكن ! ايؤدي هذا بنا الى القول بأن صيغة الامر هي اصل اشتقاق الافعال ؟

اكبر الظن انه ليس هناك من دليل يؤيد هذا الزعم ، وكل ما هناك افتراض ان صيغة الامر كانت تستعمل ، وليس معها صيغة اخرى ، ثم اخذت الصيغ الاخرى تظهر شيئاً فشيئاً دون ان تترك عند ظهورها ، او في اثناء عملية الظهور اثراً يدل عليها يمكن تتبعه والوصول منه الى مصدر الافعال الذي اشتقت منه ، وليس من الممكن نشدان ذلك الاثر ، لان ذلك كان قد حدث في ثنايا قرون متطاولة لعلها كانت تسبق التاريخ .

ان صيغة الامر في (قم ودع وبع وزن وزد) تتضمن الاصول الرئيسة للافعال الماضية والمضارعة : قام وودع وباع ووزن وزاد ، ويقوم ويدع ويبيع ويزن ويزيد ، خلواً من الحروف الاخرى التي ظهرت في صيغتي الماضي والمضارع ، ولعل هذا هو ما دفع بالدارسين الى القول بأن صيغة الامر ، او صيغة تشبهها كانت اول صيغة فعلية شهدتها العربية في تاريخها القديم .

---

١ محاضرات الاستاذ بول كراوس في جامعة القاهرة عام ١٩٤٣ .

٢ ولفنسون – تاريخ اللغات السامية ، ص ١٥ .

وقد نسمح لانفسنا ان نفترض ان اصل (اقوم وتقوم) انما هو : انا قم ،وانت قم ، وفي هدى من سيرة الكلمات في تطورها وتقلبها في الاستعمال ودورانها على الالسنة ، وتعرضها للرغبة في التخفيف في كل ما يكثر استعماله منها ، ويطول ترداده على السنة المتكلمين ـ اتخذت هذه العبارات شكلا جديداً يقوم على التصاق الضمير بمادة الفعل القديم ، وحذف ما امكن حذفه من حروف ، ومطل ماامكن مطله من حركات ، فكان منها : اقوم وتقوم ، لان الضمير الذي يعبر به عن المتكلم هو الالف من (انا) ، والتاء من (انت) ، اما (ان) فهي مما كذبه الضمير ، على حد تعبير ابي الحسن بن كيسان [1] ، او هي اسم اشارة ، كما يرى برجستراسر [2] .

اما النحاة العرب فلهم في اصل الافعال آراء مختلفة ، فبعضهم يرى ان الفعل الماضي هو الاصل ، لانه لا زيادة فيه ، والفعل المضارع فرع عليه ، لانه يتسم بالزيادة في اوله ، زيادة الهمزة والنون والتاء والياء ، والاصل هو المجرد .

وبعضهم يرى ان فعل الحال هو الاصل « لان الاصل في الفعل ان يكون خبرا ، والاصل في الخبر ان يكون صدقاً ، وفعل الحال ممكن الاشارة اليه ، فيتحقق وجوده ، فيصدق الخبر عنه ، ولان فعل الحال مشار اليه فله حظ من الوجود » [3] ، ويرى اصحاب هذا الرأي ان ترتيب الافعال في الوجود : الحال ثم المستقبل ثم الماضي ، لان الاقرب الى الحال في الترتيب : المستقبل ، وتاليه

---

١ حاشية الصبان على شرح الاشموني ، ج ١ ، ص ١٢٧ .

٢ برجستراسر – التطور النحوي للغة العربية ، ص ٢٦،٨٤ .

٣ السيوطي – الاشباه والنظائر ، ج ٢ ، ص ٩ .

الماضي [1] .

وبعضهم يرى ان فعل المستقبل هو الاصل . وصاحب هذا الرأي – فيما يروي السيرافي في شرح الكتاب هو : ابو اسحاق ابراهيم بن السري الزجاج ، ويؤيد هذه الرواية – ولم اقف على رأي الزجاج – ان تلميذه ابا القاسم الزجاجي كان قد ذهب اليه ، ودافع عنه ، واورد احتجاجه له في كتابه : « الايضاح في علل النحو » .

قال الزجاجي : « اعلم ان اسبق الافعال في التقدم الفعل المستقبل ، لان الشيء لم يكن ثم كان ، والعدم سابق للوجود ، فهو في التقدم منتظر ، ثم يصير في الحال ثم ماضياً ، فيخبر عنه بالمضي . فأسبق الافعال في المرتبة : المستقبل ، ثم فعل الحال ، ثم الماضي » [2] .

وذكر ابو البقاء العكبري في (اللباب) – فيما يروي السيوطي عنه – ما يشبه ما اورده الزجاجي في كتابه . قال العكبري : « وقال قوم : الاصل هو المستقبل ، لانه يخبر به عن المعدوم ، ثم يخرج الفعل الى الوجود ، فيخبر عنه بعد وجوده » [3] .

اما فعل الامر فهو عند النحاة العرب احدث وجوداً من الفعل المضارع ، لانه عند البصريين مشتق من الفعل المضارع بعد حذف حرف المضارعة ، وزيادة همزة وصل اذا كان الحرف الذي يلي حرف المضارعة ساكناً ، ليستعين المتكلم بها على النطق بالساكن ، لان السنة العرب لا تنطلق بالساكن ابتداء [4] – على حد تعبير الخليل ، ولانه عند الكوفيين ليس بمشتق منه ليكون قسيما له وللفعل

---

١ الزجاجي – الايضاح في علل النحو ، هامش ص ٨٥ .

٢ الزجاجي – الايضاح في علل النحو ، ص ٨٥ .

٣ الاشباه والنظائر ، ج ٢ ، ص ٩ .

٤ الجزء المطبوع من كتاب العين ، ص ٢ .

الماضي ، ولكنه مقتطع من الفعل المضارع المجزوم بلام الامر للمواجه ، فهو اذن منه عندهم .

واذا انعمنا النظر فيما اوردوا من تعليلات واحتجاجات رأينا ما جاءوا بـــه تخرصاً ومحض افتراء ، لا يقوم على اساس من فقه اللغة وتاريخها وحركة تطورها ، ورأيناهم يصدرون عـــن تمحلات عقلية لا يصح ان يكون مثلهـــا سنداً لدرس لغوي .

أقسام الفعل في العربيّة

« لما كانت الافعال مساوقة للزمان ، والزمان من مقومات الافعال ، توجد عند وجوده ، وتنعدم عند عدمه ، انقسمت بأقسام الزمان ، ولما كان الزمان ثلاثة : ماض ، وحاضر ، ومستقبل ، وذلك من قبل ان الازمنة حركات الفلك ، فمنها حركة مضت ، ومنها حركة لم تأت بعد ، ومنها حركة تفصل بين الماضية والآتية كانت الافعال كذلك ماض ومستقبل وحاضر . فالماضي ما عدم بعد وجوده ، فيقع الاخبار عنه في زمان بعد زمان وجوده ، وهو المراد بقوله : الدال على اقتران حدث بزمان قبل زمانك ، اي قبل زمان اخبارك ، ويريد بالاقتران وقت وجود الحدث لا وقت الحديث عنه ، ولولا ذلك لكان الحد فاسداً . . . والمستقبل ما لم يكن له وجود بعد ، بل يكون زمان الاخبار عنه قبل زمان وجوده . واما الحاضر فهو الذي يصل اليه المستقبل ، ويسري منه الماضي ، فيكون الإخبار عنه هو زمان وجوده »[1] .

---

[1] ابن يعيش ، شرح المفصل ، ج٢ ، ص ٤ .

لقد وضع ابن يعيش اقسام الزمان الفلسفي اساساً لتقسيم الفعل ، فالفعل ثلاثة اقسام ، لان اقسام الزمان ثلاثة : حركة مضت ، وحركة لم تأت بعد ، وحركة تفصل بين الماضية والآتية ، وكأنه يريد ان يربط كل قسم من اقسام الافعال بقسم من اقسام الزمان ، فالفعل الماضي للزمان الماضي ، والفعل المضارع للزمان المستقبل ، وفعل الامر للزمان الحاضر .

ولكن ابن يعيش فشل في تطبيق ما اثبت وقرر ، فبعد ان انتهى من تقسيم الزمان طوى صفحة ، واخذ يقسم الفعل الى ماض ومضارع وامر ، ولم يحاول تطبيق ما قرره على اقسام الفعل الثلاثة .

ولعل من المفيد ان نعرض لكلام سيبويه في تقسيم الفعل ، فقد اعفى نفسه من هذا التكلف ، وراح يقسم الفعل بحسب دلالته على الزمان ، قال : «واما الفعل فأمثلة اخذت من لفظ احداث الاسماء ، وبنيت لما مضى ، ولما يكون ولم يقع ، وما هو كائن لم ينقطع ، فأما بناء ما مضى فذهب وسمع ومكُث وحمُد . واما بناء ما لم يقع فانه قولك آمراً : اذهب واقتل واضرب ، ومخبراً : يقتل ويذهب ويضرب ، ويُقتَل ويُضرَب ، وكذلك بناء ما لم ينقطع وهو كائن اذا اخبرت »[1] .

فسيبويه هنا بالرغم من تصوره اقسام الزمان الثلاثة لم يتكلف ان يقسم الفعل ثلاثة اقسام لتكون اقسامه على مثال حركات الفلك ، فقد خص الفعل الماضي بالزمان الماضي ، اما الحاضر والمستقبل فقد اشترك فيهما الفعل المضارع وفعل الامر ، فللدلالة على الحال يستعمل الفعل المضارع مخبراً به ، وللدلالة على الاستقبال يستعمل الفعل المضارع مخبراً به ، وفعل الامر مأموراً به .

---

١ سيبويه ، الكتاب ، ج ١ ، ص ٢ .

ان تقسيم النحاة الفعل على اساس حركات الفلك بتخصيص كل قسم منه بقسم من اقسام الزمان جعلهم يواجهون صعوبات كثيرة في تفسير استعمالات الفعل في غير ما خصوه به من زمان معين ، كاستعمال الفعل المضارع بمعنى الماضي بعد (لم) و (لما) ، نحو : لم يسافر خالد امس ، ولما يسافر خالد ، واستعمال الماضي في المستقبل بعد (إذا) وغيرها من ادوات الشرط ، نحو قوله تعالى : « إذا جاء نصر الله والفتح » ، واستعمال الماضي استعمال الامثال لا للدلالة على الزمان الماضي او على زمان معين ، بل للدلالة على انه كان قد حدث ويمكن ان يحدث ، كقولهم : روت الرواة ، واتفق النحاة ، واستعمال الماضي للدلالة على ان الحدث وقع في اثناء الكلام ، نحو : نشدتك الله ، وعزت عليك لما فعلت كذا ، الى غير ذلك من الاستعمالات التي واجهوها ، وكان عسيراً عليهم ان يوفقوا بينها وبين ما زعموا لأقسام الفعل الثلاثة من ازمنة خاصة بها .

الزمان في الافعال ملحوظ ، ودلالتها على الزمان من مقوماتها ، ولكن الزمان فيها زمان نحوي وظيفته التفريق بين ابنية الافعال ، لا الدلالة على حركات الفلك من مضي وحضور واستقبال ، ولو كان النحاة قد قسموا الافعال بحسب ما لها من صيغ او ابنية ، ثم شرعوا بملاحظة دلالتها على الزمان من خلال الاستعمالات المختلفة لكان البحث اجدى على العربية ، ولكان وصفاً لما هو كائن ، لا توجيهاً الى ما ينبغي ان يكون عقلا ومنطقاً .

*

واقسام الفعل مختلف فيها بين البصريين والكوفيين ، فأقسامه عند البصريين ثلاثة :

١ ــ الفعل الماضي .

٢ ــ والفعل المضارع .

٣ ـ وفعل الامر .

واقسامه عند الكوفيين ثلاثة ايضاً ، هي :

١ ـ الفعل الماضي .

٢ ـ والفعل المضارع .

٣ ـ والفعل الدائم .

واصل الافعال عند البصريين هو : الفعل الماضي ، نحو : جلس وكتب ، ومن الفعل الماضي اشتق الفعل المضارع بزيادة احد احرف (نأيت) من أوله ، نحو نجلس واجلس ، ويجلس ، وتجلس ، ومن الفعل المضارع اشتق فعل الامر بعد حذف حرف المضارعة ، وزيادة همزة وصل من اوله بعد حذف حرف المضارعة ساكناً ، نحو : اجلس ، اكتب .

وكانت تسمية الفعل الماضي بهذا الاسم مبنية على مقالتهم بدلالته على الزمان لماضي . اما الفعل المضارع فتسميته لا تشعر بالزمان ، ولكنها تشعر بأنه معرب لانه ضارع الاسماء في حركاته وسكناته ، ويعنون بالاسماء اسماء الفاعلين ، وذلك لمشابهة المضارع اسم الفاعل في تحرك اوله وسكون ثانيه ، وتحرك ثالثه ، او لأنه يقوم مقام الاسم في الاعراب بوقوعه خبراً او حالا او نعتاً او غير ذلك ، وهي تسمية متكلفة لا سند لها . وقد ادى شبهه بالاسم الى جعله معرباً دون قسيميه لآخرين ، لأنها لا يضارعان الاسم فوجب لهما البناء .

اما الكوفيون فلا اعرف لهم رأياً في اصل الافعال ، كما لم اقف على قول لأحدهم يسمى الفعل المضارع بهذا الاسم ، فالتسمية بصرية في اكبر الظن ، والكوفيون اذا عبروا عنه قالوا : بناء (يفعل) ، او (يفعل) .

غير ان الكوفيين كانوا كالبصريين يرون ان الفعل المضارع معرب ، وألحقوا به فعل الامر فهو معرب عندهم ايضاً ، لان فعل الامر عندهم مقتطع من الفعل

المضارع المجزوم . وذلك ان اصل (افعَلْ) عندهم : لتفعلْ ، بلام الامر ، ثم حذفت لام الامر ، وتاء المضارعة ، لكثرة الاستعمال ودوران البناء في الكلام ، فكان فعل الامر ، فان كانت فاء الفعل ساكنة استعين بهمزة الوصل لتصل بالمتكلم الى النطق بالساكن ابتداء ، نحو : اجْلِسْ ، وان كانت متحركة استغني عن الهمزة ، نحو : دَحْرِجْ ، وتَقَدَّمْ . ثم استغني ببناء (افعل) عن بناء (لتفعَلْ) الدال على امر المواجَه ، وفقد هذا البناء الا في امثلة ظلت محفوظة دون ان يقاس عليها ، كقوله تعالى : « فبذلك فلتفرحوا » ، وقوله ﷺ : « لتأخذوا مصافّكم ، او لتقوموا الى مصافكم » ، و « لتزرّه ولو بشوكة » [1] .

ففعل الامر عندهم اذن مقتطع من الفعل المضارع ، وليس قسما له او للفعل الماضي ، ولا قسما مستقلا من اقسام الفعل ، فهم متفقون مع البصريين في فعلين اثنين فقط ، هما : الفعل الماضي ، والفعل المضارع ، اما القسم الثالث عندهم فهو الفعل الدائم ، وهو البناء الذي يدل بنفسه على ثبوت او دوام ، واذا استعمل استعمال الفعل دل على الماضي والمستقبل .

يدل على الماضي اذا كان مضافاً غير منوّن ، نحو : انا كاتب رسالةٍ ، ومعناه : انا كتبت رسالة . ويدل على المستقبل اذا كان منوناً ، نحو : انا كاتبٌ رسالةً . ومعناه سأكتب رسالة .

كان الفراء يقول ، في تفسير قوله تعالى من سورة الانبياء : « كل نفسٍ ذائقة الموت » . ولو نونت في (ذائقة) ونصبت الموت كان صواباً ، واكثر ما تختار العرب التنوين والنصب في المستقبل ، فاذا كان معناه ماضياً لم يكادوا يقولون إلا بالاضافة . فأما المستقبل فقولك : انا صائمٌ يوم الخميس ، اذا كان خميساً

---

١ الانصاف ، المسألة الثانية والسبعون .

مستقبلا فان اخبرت عن صوم يوم خميس ماضٍ قلت : انا صائم يومِ الخميس . فهذا وجه العمل »[1] .

وحدث المرزباني « عمن سمع الكسائي يقول : اجتمعت وابو يوسف القاضي عند هارون الرشيد ، فجعل ابو يوسف يذم النحو ويقول : ما النحو ! ! فقلت واردت ان اعلمه فضل النحو : ما تقول في رجلٍ قال لرجل : انا قاتلُ غلامِك ، وقال له آخر : انا قاتلٌ غلامك ، ايهما كنت تأخذ به ؟ قال : آخذهما جميعاً ، فقال له هارون : اخطأت ، وكان له علم بالعربية ، فاستحيى ، وقال : كيف ذلك ؟ فقال : الذي يؤخذ بقتل الغلام هو الذي قال : انا قاتلُ غلامِك بالاضافة ، لانه فعل ماض . فأما الذي قال : انا قاتلٌ غلامَك بلا اضافة فانه لا يؤخذ ، لانه مستقبل ، لم يكن بعد ، كما قال الله تعالى : « ولا تقولنَّ لشيء اني فاعلٌ ذلك غداً الا ان يشاء الله » ، فلولا ان التنوين مستقبل ما جاز فيه (غدا) »[2] .

ومن اجل ان بناء « فاعل » و « مفعول » بناء فعلٍ عندهم ، هو الفعل الدائم ، لم يشترطوا لاكتفائه بالفاعل عن الخبر وقوعه في سياق نفي او استفهام ، نحو : اقائم المحمدان . وهو عندهم بمنزلة قولنا : سيقوم المحمدان .

ان بناء (فاعل) في الواقع يتضمن معنى الفعل ، ويستعمل استعماله حتى عند البصريين ، فقد اعربوا (المحمدان) في قولنا : اقائم المحمدان ؟ فاعلا ، ولم يعربوه مبتدأ ، لان (قائم) عندهم في مثل هذا التركيب يقوم مقام الفعل من جميع الوجوه ، ويدل على ما يدل عليه الفعل من جميع الوجوه ايضاً ، ولكنهم يشترطون اعتماده على نفي او استفهام ليقربوه من الفعلية ، لأن وقوعه في مثل هذا السياق

---

١ معاني القرآن – كلام الفراء في تفسير قوله تعالى : « كل نفس ذائقة الموت » (ورقة ١١٦) من مخطوطة دار الكتب .

٢ الاشباه والنظائر ، ج٣ ، ص٢٢٣ ، ٢٢٤ .

يقوي شبهه بالفعل ، ويقربه من الفعلية .

ومع شعور البصريين بفعلية (قائم) في قولنا : اقائم المحمدان ؟ ما يزالون يعربونه مبتدأ وهو اعراب غريب حقاً . لان المبتدأ مسند اليه او مبني عليه و(قائم) لا يصح ان يكون كذلك ، لانه في واقعه مسند ومبني علـــى المسند اليه ، ولم يتجشموا هذا الا اعتزازاً بالعامل ، وتحيلاً في تفسير الرفع في (قائم) ،فهو مبتدأ، لأنه مرفوع ، ولم يعربوه خبراً مقدماً ، لانه موضوع في موضع الفعل، ومستعمل استعماله .

وليت البصريين كانوا قد فطنوا الى ان الرفع في (قائم) هنا لا يختلف عـن الرفع في (يقوم) اذا قيل : يقوم الزيدان ، ولا اظن احداً منهم يعرب (يقوم) مبتدأ في هذا المثال ، كما يعرب (قائم) في ذلك المثال مبتدأ .

ولعل الذي دفعهم الى ذلك ما في (قائم) من تنوين هو عنـدهم من علامـات الاسماء ، ولكنهم نسوا كما نسوا اشياء كثيرة ان التنوين الذي تختص به الاسمـاء انما هو تنوين التنكير ، و (قائم) في ذلك المثال لا يكون نكرة ، كما لا يكون معرفة ، لانـــه بمنزلة الفعل المضارع ، والفعل المضارع ، بل كل فعل لا يوصف بتعريف او تنكير . اما مثل هذا التنوين فوظيفته – كما قـال الفراء – تخصيص الفعل الدائم ، وهو (فاعل) و (مفعول) بالزمان المستقبل .

*

ويؤيد الكوفيين في ذهابهم الى فعلية (فاعل) و (مفعول) :

١ – استعمال البناءين استعمال الافعال في إلحاقها بالفاعل والمفعول ،وبالنائب عن الفاعل .

٢ – وتضمنها معنى الفعل تضمناً كاملا .

٣ – ودلالتها على الزمان ، كما حدث به الفراء في تفسير قوله تعالى : « كل

نفس ذائقة الموت » . ومما سمعناه من نقاش بين الكسائي وابي يوسف في مجلس هارون الرشيد .

٤ – ووجود مثل هذا الفعل في لغة سامية قريبة الصلةبالعربية،وهي الاكدية، وللفعل في الاكدية ثلاثة ازمنة اصيلة : الماضي،والمستقبل،والمستمر Permansive او الدائم على حد تعبير الفراء .

رأي

ان تقسيم الفعل الى ماض ومضارع ودائم تقسيم يؤيده الاستعمال ، وتؤيده النصوص اللغوية التي صدر عنها الكوفيون في مقالتهم بالفعل الدائم ، كما يؤيده مذهب البصريين انفسهم في اجراء (فاعل) ، و (مفعول) مجرى الفعل بكل ما له من خصائص اذا وقعا في سياق نفي او استفهام ، او بتعبير آخر اذا دنوا من الفعلية بوقوعها في مثل هذا السياق الذي يقع الفعل فيه غالباً .

فليكن لنا اذن من الجرأة ما يحملنا على تثبيت هذا التقسيم واقراره في مقالاتنا وكتبنا ، والكتب المقررة لتلاميذنا في مراحل التدريس المختلفة ، ولن نغير فيهذا اسلوباً ، ولن نشوه في هذا تعبيراً ، فقد ترددت ألسنة المعربين بهذا التقسيم اكثر من قرنين من الزمان في مدارس بغداد وحلقات مساجدها، ومجالس الدرس الخاصة فيها ، وتأثر بها دارسون انتشروا في كثير من الاقطار التي عنيت بمثل هذه الدراسة .

الافعال اذن ثلاثة : الفعل الماضي والفعل المضارع والفعل الدائم ، او بعبارة اقرب الى التعبير اللغوي : بناء (فَعَلَ) ، وبناء (يَفْعل) ، وبناء (فاعل) .

بقي علينا ان نعرض لفعل الامر ، وقد سبق للنحاة القدماء من مدرسة البصرة ومدرسة الكوفة ان عرضوا له ، واختلفوا في امره ، فهو قسيم للماضي والمضارع

عند البصريين ، وهو معرب عند الكوفيين .

وقد سبق لنا في هذه المقالة ان ايدنا الكوفيين في عدم النظر اليه قسما للفعل الماضي والفعل المضارع ، ولكننا لا نتحمس لتخريجات الكوفيين في طريقة اقتطاعه من الفعل المضارع ، ولا لذهابهم الى انه معرب مجزوم ، فليس بناء (افعل) مأخوذاً من الفعل المضارع ، او متأخراً في وجوده عنه ، كما يفهم من كلام الكوفيين ، او من اقوالهم المنقولة الينا على لسان ابن الانباري في معالجته هذا الموضوع في (انصافه) . وليس في الفعل اعراب كاعراب الاسماء .

اكبر الظن ان بناء (افعلْ) ليس بفعل ، كما يفهم من هذه الكلمة ، لان الفعل يتميز بشيئين : اولهما : انه مقترن بالدلالة على الزمان ، وثانيهما : انه يبنى على المسند اليه ، ويحمل عليه .

وبناء (افعل) خلو من هاتين الميزتين ، فلا دلالة له على الزمان بصيغته ، ولا اسناد فيه . اما كونه خلواً من الزمن فلأن المدلول عليه بالفعل هو الزمن الذي يتلبس فيه الفاعل بالفعل ، ولا دلالة له على شيء من هذا . ان الذي يدل عليه هو طلب الفعل حسب ، فليس هناك من فعل ، ولا زمان يتلبس فيه الفاعل بالفعل .

واما كونه خلواً من الاسناد فان اسناده المزعوم انما يقتصر على الف الاثنين او واو الجماعة او نون النسوة ، او ياء المخاطبة ، او الضمير المستتر في (افعل) المقدر بأنت كما يزعمون . ولا اسناد في رأينا الى مثل هذه الكنايات ، لأنها ليست اسماء او ضمائر كما يزعم النحاة ، بل هي كنايات او اشارات تشير الى جنس المخاطب او عدده . وكان النحاة قد صرحوا بغير موضع بحرفية الواو في مثل قوله تعالى : « واسروا النجوى الذين ظلموا » ، وفي مثل قول العرب : « أكلوني البراغيث » . اذ اعربوا الاسم الموصول في الآية ، والبراغيث في المثال فاعلين ، كما انهم يؤكدون

حرفية ألف الاثنين ، وواو الجمع في المثنى وجمع المذكر السالم .

فاذا كانت هـــذه الادوات التي تتصل ببناء (افعل) او فعل الامر – كما يقولون – حروفاً لا ضمائر لم يكن في بناء (افعل) اسناد ، وليس من شأنه ان يكون فيه اسناد ، لأنه لا يشير الى تلبس الفاعل بالفعل في حال ، وكل ما يشير اليه ، او يدل عليه هو طلب الفعل من المواجَه بالطلب او الامر .

الأفعال العربية في الاستعمال

لا نريد هنا ان نعالج الافعال من حيث نشأتها وتطورها ، وانما نريد ان ندرسها كما وصلت الينا ، ونراقب استعمالاتها ودلالاتها ، وكل ما يجدر القيام به هو الاستفادة من النتائج التي توصل اليها المعنيون بدراسة تاريخ اللغات ، والقوانين العامة التي تخضع هي لأحكامها ، ومقابلتها بعضها ببعض .

والنحوي المتتبع للأفعال العربية ، ولأساليب العرب واستعمالاتهم يرى ان هناك ثلاثة ابنية اقترنت بالدلالة على الزمان : هي بناء « فعل » ، وبناء «يفعل» ، وبناء « فاعل » ، وهي ابنية الافعال العربية .

١ ــ بناء (فَعَلَ) ... ويراد به الفعل الماضي مطلقاً ، مجرداً كان او مزيداً:

يرى الدارس ان بناء فعل يستعمل ويراد منه دلالات . منها :

أ ــ الدلالة على ان العمل تم في زمان ماض مطلق ، مثل قولهم : دخل الزائرون ، وجلسوا في اماكنهم . وهو الاستعمال الاصل ، والدلالة الاساس في بناء (فعل) .

ب – او الدلالة على ان العمل كان قد تحقق في الماضي ، واستمر تحققه الى اللحظة التي دار فيها الكلام ، وذلك كقوله تعالى : « واذكروا نعمتي التي انعمت عليكم » .

ج – او الدلالة على ان العمل كان قد حدث ، وحدث كثيراً ويمكن ان يحدث كثيراً ايضاً ،وذلك حين يراد الى اجراء بناء (فَعَلَ)مجرى الامثال ، كقولنا :روت الرواة ، واتفق المفسرون ، واتفق النحاة ، الى غير ذلك .

د – او الدلالة على ان العمل قد تم في اثناء الكلام، ولم ينجز إلا بالكلام نفسه . ويندرج فيه ألفاظ العقود ، وعبارات القسم ، كقولهم : بعتك ، وزوجتك ، ونشدتك الله .

هـ – او الدلالة على ان العمل كأنه قد وقع ، لأن وقوعه امر محقق . ويكثر بناء (فَعَل) بهذا المعنى في الوعد والوعيد والمعاهدات ، كقول القائل : « فأعطنا الامان على خلتين : اما انك قبلت ماأتيناك به ، واما سترت وامسكت عن اذانا حتى نخرج من بلادك .

وكقول جعفر بن يحيى في احد توقيعاته : قد كثر شاكوك،وقل شاكروك، فاما اعتدلت ، وإما اعتزلت » .

ويكثر ورود بناء (فَعَلَ) بعد (اذا) في الشرط ، كقوله تعالى : « فاذا جاءتهم الحسنة قالوا : لنا هذه » ، وكقوله تعالى : « اذا جاء نصر الله والفتح » ، لأن اصل (اذا) الجزم بوقوع الشرط [1] ، فاستعمل الشرط بلفظ الماضي ، لأنه كأنه كان قد وقع .

هذه الدلالات المختلفة التي اشرنااليها هنا وغيرها ان هي إلا مخلفات حية لاستعمال

---

[1] تلخيص المفتاح، باب احوال المسند .

بناء (فَعَلَ) قبل ان يحدد الاستعمال الحديث موضعه الخاص به ، ويقصر دلالته على حصول الحدث قبل زمن التكلم ، واقتران الدلالة على الزمان الماضي به .

اما ما ذكرناه من دلالات فقد بقي لها في الاستعمال آثار واضحة حين يخرج به المتكلم الى غرض من الاغراض التي تقتضيها حال خاصة ، وظرف قولي خاص .

٢ – بناء (يَفْعل) ، ويراد به المضارع مطلقاً ايضاً .

ويرى الدارس ان بناء (يفعل) يستعمل ويراد منه دلالات ، منها :

أ – ان يدل على العمل الذي لا يحدث في زمن خاص ، ولكنه يحدث في كل وقت ، ولا يلاحظ فيه وقت معين ، ولكنه يدل على الدوام ، كقولهم : الانسان يدبِّر والله يقدِّر . وتقدرون فتضحك الاقدار ، بالبرّ يستعبد الحر .

ب – او ان يدل على العمل الذي بدأ حدوثه في زمن التكلم ، ولمّا يتم بعد ، نحو : الله يعلم ما تعملون .

ج – او ان يدل على العمل الذي يكون مستقبلا بالنسبة الى ما حدث في الزمن الماضي الذي سبق زمان التكلم، كقولهم : ذهب خالد الى جاره يعوده . واقبل عصام يضحك . وكقوله تعالى : « فجاءته احداهما تمشي على استحياء » ، وقوله تعالى : « وجاءوا اباهم عشاء يبكون» ، وقوله تعالى : « وزلزلوا حتى يقول الرسول » .

هـ – او ان يدل على نفي الحدوث في الزمان الماضي ، وذلك في كل مضارع مسبوق بلم ، نحو : لم يف خالد بوعده ، ولم تصل إلي رسالتك .

و – او ان يدل على نفي حدوث الفعل نفياً مستمراً الى زمن التكلم ، وذلك في كل فعل مضارع مسبوق بلما ، كقوله تعالى : « لمّا يقض

ما أمره » .

فالزمن في الفعل المضارع في ضوء استعمالاته مختلف ، وليس عنصراً يميزه عن غيره من الافعال ، بل قد يقال : انه لا يعبر في نفسه عن فكرة الزمن ، ولكنه يدل احياناً على ان العمل قد ابتدأ ، او على ان العمل لم يتم ، او على ان العمل مستمر الحدوث في الماضي والحاضر والمستقبل [1] .

كان هذا شأنه حين كان ولم يكن معه فعل آخر – كما زعم بول كراوس –، وحين وجد بناء (فَعَلَ) طرد بناء (يَفْعل) الى المستقبل . واذ اقترن وجوده بما يستقبل من الزمان اصبح وكأن الزمن الآتي جزء من دلالته .

٣ – بناء (فاعل) ، ويراد به الفعل الدائم عند الكوفيين .

ويرى الدارس ان هذا البناء في استعمالاته انما يدل على الثبوت والدوام ، اذا استعمل وحده ، غير متصل بشيء بعده ، نحو : خالد قائم . وهو من اجل هذا يستعمل استعمال الاسماء الجامدة التي لا تقترن بزمان معين ابداً ، والجملة من اجل هذا معدودة في الجمل الاسمية ، لأن الجملة الاسمية – كما زعمنا – هي ما كان المسند فيها دالاً على الدوام والثبوت ، او ما كان اتصاف المسند اليه فيها بالمسند اتصافاً ثابتاً غير متجدد .

اما اذا وليه شيء فله حكم آخر ، ويصبح الزمان من مستلزماته ، كما ذهب الفراء اليه في تفسير قوله تعالى من سورة الانبياء : « كل نفس ذائقة الموت » ، وكما ذهب اليه الكسائي في مناقشته ابا يوسف في مجلس هارون الرشيد من تفريق بين قولهم : انا قاتلُ غلامِك – بالاضافة – وانا قاتلٌ غلامك – بالتنوين – من ان الدائم يعني الفعل الدائم ، اذا كان مضافاً نحو : انا صائمُ يومِ الخميس ، دلّ على صيام ماض ، واذا كان منوناً ، نحو : انا صائمٌ يومَ الخميس ، دل على توقع صيام في المستقبل .

---

[1] بول كراوس في محاضراته عام ١٩٤٣ . ووليم رايت ، نحو اللغة العربية ، ج٢ ، ص ١٨ .

والفعل الدائم في مثل هذا الموضع يجري مجرى الافعال في دلالتها على الزمان، وفي دلالتها على التجدد والحدوث . والجملتان المذكورتان معدودتان في الجمل الفعلية، لأن الجملة الفعلية – كما نزعم – ما كان المسند فيها دالاً على التجدد ، او كان اتصاف المسند اليه فيها بالمسند اتصافاً متجدداً شيئاً فشيئاً . فالمثال الاول بمنزلة قولنا : صمت يوم الخميس ، والمثال الثاني بمنزلة قولنا : سأصوم يوم الخميس .

فلس كل بناء على مثال (فاعل) فعلا، لأن استعمال هذا المثال يختلف اختلافاً كبيراً ، كما اوضحنا هنا ، في حيث يستعمل استعمال الاسماء حيناً ، اذا استعمل ولم يله شيء ، ويستعمل استعمال الافعال حيناً آخر ، اذا استعمل وقد وليه شيء.

ان اسقاط مثل هذا البناء من الافعال في اعتبار البصريين ليس له ما يؤيده في دراستهم، وفي اقوالهم ، لانهم يتفقون مع الكوفيين على فعلية بناء (فاعل) في استعمال شائع ، يتردد على الالسنة كثيراً ، وذلك : اذا اعتمد هذا البناء على استفهام او نفي ، نحو : اقائمٌ الزيدان ؟ وماقائم الزيدان ، لأنهم يعربون المرفوع بعده فاعلا . ولم يحالفهم التوفيق في محاولة للتوفيق بين ذهابهم الى جريان هذا البناء مجرى الافعال ، اذا وقع في سياق استفهام او نفي ، وذهابهم الى اسمية هذا البناء ، بحجة ما يلحقه من تنوين في بعض الاستعمالات . وقد بينا ان هذا التنوين ليس هو تنوين التنكير الذي هو من علامات الاسماء ، ولكنه تنوين خاص يلحق هذا البناء اذا اريد له ان يدل على المستقبل .

حركات أواخر الأفعال

وبما لفت اذهان النحاة من قبل هذه الحركات المتعاقبة على اواخر الافعال في العربية ، كما لفت انتباههم حركات اواخر الاسماء ، وقد انتهوا الى ان الحركات في الاسماء آثار لعوامل ، لان للاسماء دلالات على معان اعرابية هي مـــن نتاج (العامل) ، من فعل او اسم او حرف ، كالفاعلية والمفعولية وغيرهمـــا . فاذا انتبهوا الى اختلاف الحركات في اواخر الافعال حملوها على حركات اواخر الاسماء ، ولكنهم رأوا ان الافعال لا تخضع لما خضعت له الاسماء ، لأنها ابعد ما تكون عن ان تتحمل امثال هذه المعاني الاعرابية .

وعثروا على بغيتهم في ادوات رأوا ان الفعل قد يتأثر بها في بعض ابنيته وبعض صوره . رأوا ان الفعل الماضي يلازم حالة واحدة مهما تكن الادوات التي تسبقه ، وان فعل الامر كالفعل الماضي لا يتأثر بالاداة ، او لا تتقدم عليه اداة . اما الفعل المضارع فيختلف حاله ، يتأثر بلم واخواتها فينجزم آخره بها ، ويتأثر بأن واخواتها فينتصب بعدها ، فهو اذن كالاسم تتعاقب على آخره الحركات بتعاقب العوامل ،

وهو اذن معرب ، وراحوا يعللون اعرابه تعليلا غريباً سنعرض له في هذا الفصل .

وعلى اساس من هـــذا قسموا الفعل في العربية الى معرب ومبني ، وقصروا الإعراب على الفعل المضارع ، ومنحوا البناء الفعل الماضي وفعل الامر ، ثم راحوا يفرقون بين الحركات المختلفة التي تتعاقب على آخر الماضي وآخر الامر ، والحركات التي تتعاقب على آخر الفعل المضارع ، ولقبوا الاولى بألقاب، ولقبوا الثانية بألقاب اخرى ، فحالات الفعل الماضي وفعل الامر فتح وضم وسكون ، وحالات الفعل المضارع : نصب ورفع وجزم :

مثال (فَعَلَ) : يفتح آخره ، ويضم ، ويسكن ، نحو : كتب ، واكتبوا، وكتبْت .

ومثال (افعلْ) : يفتح آخره ، ويضم ، ويسكن،نحو : اكتبنّ ،واكتبوا، واكتبْ .

ومثال (يَفْعل) : ينصب ، ويرفع ، ويجزم، نحو : لن يكتبَ ،ويكتبُ، ولم يكتبْ .

هذه الابنية الثلاثة هي ابنية الافعال المعروفة عند البصريين ، وهي – مضافاً اليها الفعل الدائم « فاعل ، ومفعول » – ابنية الافعال عند الكوفيين ، الا ان بناء (افعَلْ) عندهم ليس قسما قائمـاً بنفسه ولكنه مقتطع من (يفعل) المجزوم بلام الامر للمواجه ، اي : لتفعَلْ .

والمعرب من هذه الابنية هو بناء (يَفْعَل) ، وقد ذهب الى اعرابه البصريون والكوفيون جميعاً ، لان آخره يتغير بحسب العوامل ، والعوامل التي تؤثر فيه ، وتغير حركات آخره هي : النواصب والجوازم ، ولا يبنى عندهم – جميعاً – إلا اذا اتصل آخره بنون النسوة ، فيبنى على السكون ، نحو : الامهـــات يرضعن اولادهن ، او بنون التوكيد ثقيلة او خفيفة ، فيبنى على الفتح ، نحو قوله تعالى :

« تالله لاكيدنّ اصنامكم » ، ونحو قولنا : والله لانجزَنّ ما طلبت .

كان البصريون والكوفيون يذهبون الى تفسير اعرابه مذهبين مختلفين :

فمذهب البصريين ، ويمثله رأي سيبويه : ان (يفعل) ضارع اسم الفاعل في قبوله لام الابتداء كما في قولنا : ان عبد الله ليفعل ، وهو يوافق قولنا : ان عبد الله لفاعل ، وفي اجتماعهما في المعنى ، فمعنى (يفعل) و (فاعل) واحد [1] . واذا كان (فاعل) معرباً كان فعل المضارعة معرباً ايضاً .

وتوجه المتأخرون في سرد أوجه الشبه بين (يفعل) والاسم ، فأوصلها ابن الانباري الى خمسة اوجه :

« الوجه الاول : ان يكون شائعاً فيتخصص ، كما ان الاسم يكون شائعاً فيتخصص ، ألا ترى انك تقول : يقوم ، فيصلح للحال والاستقبال ، فاذا ادخلت عليه السين او سوف اختص بالاستقبال ، كما انك تقول : رجل ، فيصلح لجميع الرجال ، فاذا ادخلت عليه الالف واللام اختص برجل بعينه ، فلما اختص هذا الفعل بعد شياعه ، كما ان الاسم اختص بعد شياعه فقد شابهه في هذا الوجه .

والوجه الثاني : انه يدخل عليه لام الابتداء ، كما يدخل على الاسم ، الا ترى انك تقول : ان زيداً ليقوم ، كما تقول : ان زيداً لقائم . ولام الابتداء تختص بالاسماء ، فلما دخلت على هذا الفعل دل على مشابهة بينهما . والذي يدل على ذلك ان فعل الامر والفعل الماضي لما بعدا عن شبه الاسم لم تدخل هذه اللام عليهما . الا ترى انك لو قلت : لَأكرمْ زيداً يا عمرو ، او ان زيداً لقام لكان خلفاً من الكلام .

---

[1] الكتاب ، ج ١ ، ص ٣ .

والوجه الثالث : ان هذا الفعل يشترك فيه الحال والاستقبال ، فأشبه الاسماء المشتركة ، كالعين ينطلق على العين الباصرة ، وعلى عين الماء ، وعلى غير ذلك .

والوجه الرابع : ان يكون صفة ، كما يكون الاسم كذلك ، تقول : مررت برجل يضرب ، كما تقول : مررت برجل ضارب ، فقد قام (يضرب) مقام ضارب .

والوجه الخامس : هو ان الفعل المضارع يجري على اسم الفاعل في حركاته وسكونه ، الا ترى ان (يضرب) على وزن ضارب في حركاته وسكونه ، ولهذا يعمل اسم الفاعل عمل الفعل ، فلما اشبه الفعل المضارع الاسم من هذه الاوجه استحق جملة الاعراب الذي هو الرفع والنصب والجزم »[1] .

ومذهب الكوفيين : انه انما اعرب ، لانه دخله المعاني المختلفة ، والاوقات الطويلة[2] ، ويعنون بالمعاني المختلفة : انه يدل على الزمن الحاضر والزمن المستقبل ، وبالاوقات الطويلة : انه يدل فيما يدل عليه من زمان على المستقبل ، وهو زمن مستطيل مع الدهر .

ولم اعثر – فيما استطعت الوقوف عليه من اقوال الشيوخ الكوفيين - على مثل هذا القول الذي اثبته ابن الانباري في مسائل الخلاف .

وكلا التفسيرين يقوم على افتعال السبب في اعرابه ، والافتعال في تفسير البصريين اظهر :

١ - فلم يخالف سيبويه التوفيق في ذهابه الى ان سبب اعرابه هو كينونته في موضع الاسم ، كوقوعه خبراً في قولك : زيد يقول ذاك ، لان الخبر ليس هو الفعل المضارع وحده ، وانما هو الجملة ، والجملة يخبر بها ، وينعت ، وتقع حالا

---

١ ابن الانباري – اسرار العربية ، ص ٣ (ليدن) .

٢ ابن الانباري ، الانصاف ، المسأله الثالثة والسبعون .

ومفعولا ، وليس هذا موضع البحث فيه .

٢ – وكان تعليل البصريين لاعرابه بتعليلهم رفعه ، كما سيأتي ، فقد عللوا اعرابه بأمور ذكروها ثانية في تعليل رفعه ، وذلك هو وقوعه موقع الاسم . في كونه يأتي خبراً ، ونعتاً ، وغيرهما ، وذلك يشعر بضعف الحجة ، وافتعال العلل .

*

هذا واوجه الاعراب في مثال (يفعل) عندهم هي : الرفع ، والنصب ، والجزم .

رفع (يَفْعَل):

واختلف البصريون والكوفيون في علة رفعه، فذهب سيبويه ، وتبعه البصريون الى انه انما رفع لوقوعه موقع الاسم ، يقع مبتدأ ، ويقع خبراً ، ويقع نعتاً، ويقع حالاً ، كما يقع الاسم كذلك ، فقد عقد سيبويه في الكتاب باباً لوجه دخول الرفع في الافعال المضارعة للاسماء ، قال فيه : « اعلم انها اذا كانت في موضع اسم مبتدأ، و اسم مبني على مبتدأ ، او في موضع اسم مرفوع غير مبتدأ ، ولا مبني على مبتدأ ، او في موضع اسم مجرور او منصوب فانها مرتفعة ، وكينونتها في هذه المواضع ألزمها الرفع ، وهي سبب دخول الرفع فيها ، وعلته ان ما عمل في الاسماء لم يعمل في هذه الافعال على حد عمله في الاسماء ، كما ان ما يعمل في الافعال فيجزمها ، وينصبها لا يعمل في الاسماء ، وكينونتها في موضع الاسماء ترفعها ، كما ترفع الاسم كينونته مبتدأ ، فأما ما كان في موضع المبتدأ فقولك : يقول زيد ذاك ، واما ما كان في موضع المبني على المبتدأ ، فقولك : زيد يقول ذاك ، واما ما كان في موضع غير المبتدأ ، ولا المبني عليه فقولك : مررت برجل يقول ذاك ،

وهذا يوم آتيك ، وهذا زيد يقول ذاك ، وهذا رجل يقول ذاك ، وحسبته ينطلق ، فهكذا هذا وما اشبهه »[١] .

وذهب الفراء ، وتبعه الكوفيون ، الى انه انما رفع لتجرده من الناصب والجازم ، وهو التفسير الذي دأب عليه المعربون ، كما يقول ابن هشام ، فعامل الرفع عند الكوفيين معنوي ، وهو تجرده من الناصب والجازم ، وهو عند البصريين معنوي ايضاً ، وهو وقوعه موقع الاسم .

نصب (يَفْعل) :

واما نصب الفعل المضارع فيرى الكوفيون انه بعامل لفظي وبعامل معنوي ، اما العامل اللفظي فهو : أن ولن وإذن ، وكي ، وحتى واللام. واما العامل المعنوي فهو : الصرف . وذلك بعد الفاء والواو وأو ، نحو : لا تكسل فتندمَ ، لا تنه عن خلق وتأتيَ مثله ، كسرت كعوبها او تستقيم ، وهو رأي الفراء .

ويرى البصريون غير الخليل ان الفعل المضارع انما ينصب بأن ، ولن ، وإذن ، وكي ، واذا نصب بعد غير هذه الادوات فهو منصوب بأنْ ، مضمرة جوازاً او وجوباً ، كما هو معروف من مذهبهم .

ويرى الخليل – فيما رواه ابو عبيدة عنه ، ونقله عنه السيرافي في شرحه كتاب سيبويه – انه انما ينصب بأنْ وحدها ، ولا ناصب له سواها ، و (أن) تنصبه مفردة ، نحو : عجبت ان تقول هذا ، ومركبة في: لن ، واذن ، ومذكورة في هذه المواضع ، او مضمرة بعد اللام ، وكي ، وحتى ، ولام الجحد ، والواو ، والفاء ، واو . وكان الخليل لهذا يسمي (أنْ) ام الباب .

---

١ الكتاب ،ج١،ص ٤٠٩ .

جزم (يَفْعَل) :

واما جزم الفعل المضارع فبأدوات الجزم عند الكوفيين والبصريين جميعاً ، وأدوات الجزم هي : لم ، ولما ، ولام الامر و (لا) في النهي وأدوات الشرط ، إلا ان الكوفيين كانوا قد خالفوا البصريين فذهبوا الى قصر تأثير ادوات الشرط على افعال الشرط وحدها . اما افعال الجواب فمجزومة بالجوار . واما البصريون فذهب اكثرهم الى ان الجازم لهما جميعاً هو أداة الشرط . وذهب بعضهم الى انه حرف الشرط ، وفعل الشرط ، وذهب آخرون الى ان حرف الشرط يجزم فعل الشرط ، وفعل الشرط يجزم فعل الجواب ، وذهب المازني منهم الى انه مبني على الوقف [1] .

*

اكبر الظن ان اختلاف اواخر الافعال المضارعة غير الملحقة بنون التوكيد ، او نون النسوة ، او المسبوقة بأدوات الشرط ، وقد اثبت من اجله رأي ابي عثمان المازني لوجاهته – لا يعني اعرابه ، لأن هذه الاوجه المختلفة انما جاءت لتشير الى معان غير اعرابية تعاقبت عليه ، وتعاقب الحركات على آخر الفعل المضارع كتعاقبها على آخر الفعل الماضي فانه يفتح آخره ، نحو : كَتَبَ ، ويضم ، نحو : كتبوا ، ويسكن ، نحو : كتبت ، ولم يقل احد من النحاة انه معرب . وكتعاقبها في (حيث) واشباهها ، وحيث هذه تبنى على الضم ، والفتح ، والكسر ، وقد رويت الاوجه الثلاثة كلها ، رواها الكسائي وغيره ، ولم يقل احد انها معربة .

واكبر الظن ان رفع الفعل المضارع ليس لكينونته في موضع الاسم ، كما زعم سيبويه فيما مر من كلامه ، ولا لتجرده من الناصب والجازم ، كما زعم الفراء ، وان

---

[1] المسألة الرابعة والثانون من مسائل الخلاف ، لابن الانباري .

نصبه ليس بتأثير أن ، او لن ، او إذن ، او كي ، او غيرها، لأنها ادوات اختصت به فعملت فيه ، كما زعم النحاة . وان جزمه ليس بتأثير كَمْ ، او لما ،اوغيرهما ، لاختصاصها به ، كما زعموا ايضاً . . .

وانما كان ذلك كله من اجل تمييز زمن الفعل المضارع وتخصيصه ، فبناؤه مجرداً من الادوات يستعمل في الحال والمستقبل ، ولا دلالة له على احدهما ، فاذا اريد له أن يدل على الزمن الماضي اتصل في النفي بلم، او لمّا ، وسكن آخره . اما استعماله ماضياً في الاثبات فلم يبق له اثر ، وقد زال من الاستعمال بعد شياع بناء (فعل) ، واختصاصه بالماضي . فقولنا : لم يفعل ، انما يدل على نفي وقوع الحدث في الزمان الماضي ، وقولنا : لمّا يفعلْ ، إنما يدل على نفي وقوع الحدث في الزمان الماضي اللاصق بالحال .

واذا اريد له ان يخلص للمستقبل سبقته : أنْ ولنْ وإذنْ ، وقد قالوا : إنّ (أن) تخلص الفعل المضارع للمستقبل ، و (لن) تنفي المضارع في المستقبل ، و (إذن) تتصدر جواباً يدل على المستقبل . . . او لحقته لواحق اخرى ، كالسين وسوف .

اما بناء يفعل مجرداً من ادوات تعين على الدلالة على الماضي ، او ادوات تعين على الدلالة على المستقبل فهو بين الحال والمستقبل ، لا نص فيه على احدهما .

فتغير آخر الفعل المضارع لم يكن بسبب من طروء معان اعرابية ، ولا بسبب من وجود عوامل ناصبة ، او عوامل جازمة ، ليصح ان يقال : انه معرب ، كما دأب النحاة عليه ، وكما خدعتهم فكرة العمل ، فتوهموا ان حركات آخره آثار لعوامل لفظية او معنوية .

كانت مقالة البصريين ببناء الفعل الماضي وفعل الامر مبنية على اساس من فهم واعٍ لطبيعة الفعل ، ولإباء الفعل من حيث هيئته ودلالته ان يتحمل معنى من

المعاني الإعرابية ، كما يتحمله الاسم ، وكان غريباً ان يتوهموا في (يفعل) ما لم يتوهموا في (فَعَلَ) و (افعلْ) ، وان يذهبوا الى اعراب يفعل دون غيره ، وهو بناء فعلي في معناه وفي دلالته ، فكان جديراً بهم ان يسوّوا بينه وبين (فَعَل) و (افعلْ) ، فيقولوا ببنائه . اما تصور انه يشبه الاسم فيحمل عليه في اعرابه فليس له اساس ، اللهم الا الايمان بفكرة العامل ، والانخداع بالتغير اللفظي حين تسبقه ادوات مختصة به لا تدخل على غيره ، كالادوات التي سموها بالجازمة ، والادوات التي سموها بالناصبة ، مهملين ما جيء بهذه الادوات من اجله ، من وظائف لغوية لا يؤديها غيرها ، كالنفي في (لم) ، والوصل في (أن) ، ونحو ذلك مما للأدوات الاخرى من وظائف مماثلة ، اهملوا ذلك ، وهو من صلب تخصصهم ، وقوام دراستهم ، وتشبثوا بفكرة العامل ، وما تجره على الدرس النحوي الحي من آثار الجمود .

اما ما حسب ابن الانباري انه جاء بما لم يجيء به الاوائل من وجوه ظن انها تصحح رأيه في اعراب (يفعل) فايغال في التكلف ، ودفع لهذا الدرس شوطاً بعيداً في مجاهل ومتاهات لا آخر لها .

ومما استند اليه ابن الانباري من وجوهه المخترعة في اعراب (يفعل) ما رآه من اتصال اللام في قولهم : إن زيدا ليقوم ، وهي انما تختص بالاسماء ، وتدخل عليها في قولهم : إن زيداً لقائم ، وهو وهمٌ لا يقوم على اساس من واقع ، لأن هذه اللام ليست مما يختص بالاسماء بدليل دخولها على (يفعل) ايضاً ، ولأنها سميت بلام الابتداء خطأ ، لأنهم رأوها تدخل على المسند اليه في الجملة الاسمية وهو المبتدأ . وذلك لانها هي اللام التي تصاحب القسم وتليه ، سواء أكانت الجملة المجاب بها القسم اسمية ام فعلية ، ولذلك كان الكوفيون في تسميتهم اياها بلام القسم على صواب .

اما ان (يفعل) يبتدأ بها ، كقولهم : يقول زيد ذاك، على حد تمثيل سيبويه، ومحاكاة ابن الانباري اياه ، فليست (يفعل) وحدها التي يبتدأ بها ، ففَعَلَ ، وافعلْ يبتدأ بهما ايضاً ، فيقال : قال زيد ذاك ، وقل يا زيد ذاك .

واما ان (يفعل) يخبر بها ، او ينعت بها ، او تقع حالا ، او ما شابه ذلك من احوال تعرض على (يفعل) في اثناء التأليف فليس مما يرجح رأي سيبويه ومن تابعه في رأيه ، لان الفعل الماضي تعرض عليه امثال هذه الاحوال ايضاً . فوقوعه خبراً نحو : زيد قال ذاك ، ووقوعه نعتاً ، نحو : زارنا رجل فعل كذا وكذا ، ووقوعه حالاً نحو : ما رأيت محمداً إلا قال كذا وكذا ، وهكذا .. ومع هذا لم يقل سيبويه ولا غيره إنَّ (فَعَلَ) معرب ، او يقع موقع الاسم .

فاذا لم يكن هذا الشبه يؤدي ببناء (فَعَلَ) الى الاعراب ، فلا يمكن الاستناد اليه في اعراب (يفعل) ، دون غيره من ابنية الافعال .

الأفعال الخمسة :

يفعلان ، تفعلان ، يفعلون ، تفعلون ، تفعلين .

وكما شذ عما قرر في اعراب الاسماء : المثنى ، وجمع المذكر السالم ، والمجموع بالالف والتاء ، والممنوع من الصرف ، شذت امثلة من الفعل المضارع عما قرر له من مبدأ عام ايضاً ، وهي الامثلة التي يسميها النحاة بالافعال الخمسة ، وهي افعال ألحق بها ما يدل على نوع الفاعل او عدده ، فلم يظهر فيها ما يظهر في (يفعل) المجردة من علامات العدد والنوع .

وانما شذت هذه الامثلة ، لان العربية كانت قد حرصت على بيان النوع او العدد ، وكانت هذه الامثلة في الافعال بمنزلة المثنى وجمع المذكر السالم في الاسماء، وكما كان بناء المثنى بالالف علم كونه مسنداً اليه بعد ان فاتها اظهار الضمة ، كأنَّ

(يفعلان) ومثيلاتها علماً للفعل المضارع المرفوع الذي يدل على زمان عـــام لا تخصيص فيه .

ومن مظاهر حرص العربية على اظهار النوع او العدد انها جاءت بالنون لاشباع الالف والواو والياء ، او لتحقيقها ، واتقاء لما قد يطرأ عليها بالاستعمال حين تقع متطرفة من حذف تفوت معه الدلالة على ما حرصت على اظهاره فان موقع الصوت في آخر الكلمة يعرضه للانحراف وللحذف ايضاً ، واكثر ما يحدث هذا لأصوات اللين ، سواء أكانت قصيرة ام طويلة . اما القصيرة فقد تخلت عنها العربية اخيراً في لهجاتها الحديثة ، ولم يبق لها اثر فيها . واما الطويلة فقدت تأثر ايضاً . وانك لواجد من هذا التأثر امثلة كثيرة في اللهجات الحديثة ، ومنها العراقية ، فتأثر الواو في (ابُ محمد) ، و (أخُ علي) بالاستعمال في تقصيرها واضح ، وتقوية الواو في قول القائل : (إجَوْ ، وراحَوْ) بتحريك ما قبلها بالفتحة للابقاء عليها واضحة ايضاً . على ان العربية كانت قد تعرضت لمثل هذا وهي ما تزال في مرحلة القوة والنضج ، وفي المرحلة التي كانت تلتزم فيها بالاعراب ، فقد روى ابن الانباري : « ان من العرب من يجتزىء بالضمة عن الواو ، فيقول في قاموا : قامُ ، وفي كانوا : كانُ ، قال الشاعر :

فلو أن الاطبّا كانُ حولي وكان مع الاطباء الشفاء »[1]

إلى غير ذلك من الامثلة الكثيرة التي يتبين فيها تأثير الاستعمال في المتطرف من اصوات اللين تبيناً ظاهراً .

فالنون في (يفعلان) وما على مثالها اذن للحفاظ على عـــلم التثنية والجمع والتأنيث ، ولا مناص من المحافظة عليها واثباتها ، فلو حذفت النون لتعرض ذلك

---

[1] ابن الانباري، اسرار العربية، ص ١٢٥ (ليدن) .

كله للحذف او التغيير ، فتضيع الدلالة عليه ، فالنون إذن في هذه الامثلة انما هي لوقاية الالف والواو والياء من الحذف ، او التقصير ، لا للدلالة على انهـــا معربة مرفوعة .

اما في حالة الجزم فتنتفي فائدة النون ، وتنتفي شبهة ان الفـعل للمفرد ، لأن الفعل اذا كان للمفرد لم تضم فيه لام الفعل ، فضمها دليل واضح على ان الفاعل جماعة لا مفرد ، لان حق اللام ، لو كان الفاعل مفرداً ، ان تسكن ، وما دامت اللام مضمومة دل ذلك على انها متبوعة بعلم الجمع .

اما النصب فيها فقـد حمل على الجزم ، وحمل النصب هنا على الجزم كحمله على الجر في المثنى وجمع المذكر السالم من الاسماء مما سبق بيانه .

ففي اعراب هذه الامثلة يكتفى بالاشارة الى ما لفاعله من صفة العـدد ، او النوع . اما الزمان فيشار اليه بلَمْ ، وأنْ اللتين سبق بهما ، فقـد خص الاستعمال (يفعل) بالماضي بعد (لم) و (لمّا) وبالمستقبل بعد (أن) ، و (لن) و(إذن)، فلم تفت الدلالة على الزمان حيث فات الإبقاء على الحركات .

*

اما مثال (افعل) فمبني عند البصريين ، لانه لم يضارع فاعلا ، ومعرب عند الكوفيين ، لانهم يرون انه مقتطع من الفعل المضارع المجزوم ، والمضارع المجزوم معرب عندهم ، فبناء (افعل) معرب عندهم ايضاً .

ان القول ببنائه ، وبناء (فَعَلَ) وجيه مقبول ، ولكن وجاهته وقبوله لم يستندا الى ما عللوا به بناءهما من انهما لم يضارعا فاعلا ، وانما يستندان الى ان الفعل اي فعل لا تتعاقب عليه المعاني الاعرابية ، او القيم النحوية التي تتعاقب على الاسماء

---

١ الكتاب ج ١ ، ص ٣٠٣ .

وقد وهم الكوفيون اذ قالوا باعراب (افعل) ، كما وهموا ووهم البصريون اذ قالوا باعراب (يفعل) .

مثال (فاعل) :

واما مثال فاعل فهو احد اقسام الفعل ، وهو الفعل الدائم الذي لا دلالة له على زمان معين اذا لم يوصل بصلة من مضاف اليه ، او مفعول ، ومن حقه ان يبنى ، لانه فعل ، الا ان بناءه يختلف عن بناء الماضي والمضارع ، فهو يشبه الاسماء من حيث اقترانه بالالف واللام التي لا تختلف في اللفظ عن اداة التعريف في الاسماء وان اختلفت عنها في المعنى ، وهو ملحق بالتنوينية التي لا تختلف عن تنوينية الاسماء النكرات ، وان اختلفت عنها في الدلالة ، لان تنوينية الاسماء علم التنكير ، وتنوينته علم لزمان معين هو المستقبل ، كما مر من نص نقلناه عن الفراء .

ان وضعاً كهذا حمل العربية ان تحمله على الاسماء في تحريك آخره ، وان خالف الاسماء في معناه فمعناه معنى (يفعل) ، ودلالته على الزمان كدلالة (يفعل) ، فقد وقع موقع المضاف اليه في مثل قولنا : عجبت له من ماهر في صنعته ، فقد جر بالاضافة بعد (مِنْ) ، وان كان المجرور الحقيقي هو الذات ، ولو صرحت بالذات فقلت : عجبت له من رجل ماهر لكان حمل جره على الجوار مقبولاً ، وقد وقع موقع المفعول في مثل قولنا : رأيت ماهراً في صنعته فقد نصب لانه مفعول في الظاهر ، ولو قلنا : رأيت رجلا ماهراً في صنعته لكان نصبه على الجوار لا على المفعولية .

اما قولنا : اقائم الرجلان ؟ او قائم الرجلان فرفعه لا يعني شيئاً ، ولا دلالة

له على معنى اعرابي يقتضي الرفع ، ولهذا كان من السخف القول بأنه مرفوع على الابتداء ، كما زعم البصريون ، وانه مبتدأ سد فاعله مسد خبره ، لانه لا يكون مبتدأ بحال ، لانه اذا كان مبتدأ كان مسنداً اليه ، ولا يصح القول بأنه مسنداليه، لانه مسندٌ أبداً ، والمسند اليه هو ما بعده من مرفوع .

الصّيَغ الزمَنية في العرَبيَّة

لم يحظ الفعل في الدرس النحوي بعناية النحاة ، ولم يدرس في تفصيل يكشف للدارسين ما له من دور كبير في الكلام بوصفه اهم ركن من اركان الجملة ، وماله من صيغ وابنية زمنية ، وما له من دلالات على زمن الحدث او تمامه ، او عدم تمامه .

وقد كان ملاحظاً ان للاسم عند النحاة منزلة خاصة تفوق ما لأجزاء الكلام الاخرى ، بل تفوق ما للفعل من منزلة واهمية . فالنحاة يقدمون الاسم في الذكر حين يعرضون لاقسام الكلمة ، ويبدأون في كتبهم بأبوابه وفصوله . وكان النحاة قد اشبعوه بحثاً ودرساً من حيث اعرابه وبناؤه ، ومن حيث ما يعرض له في اثناء التأليف من تغيير في حركات آخره ، ومن حيث ما يتحمل من معان اعرابية من فاعلية ومفعولية وغيرهما .

اما الفعل فلم يتناولوه إلا فيما يتعلق بكونه يؤثر في الاسم ، ويعمل فيه ، لانه اقوى العوامل ، ولانه الاصل في العمل ، ولانه هو الذي يرفع وينصب . وجل

اهتمامهم كان ينصبُّ على الرفع والنصب ، وعلى المرفوعات والمنصوبات .

واذا انعمت النظر فيما كتبوا ، وفيما تناولوا من موضوعات تتصل بالفعل رأيت انهم انما يتناولون الفعل بالقدر الذي يمس جانب التأثير المزعوم المتصور فيه ، وهو جانب لا صلة له بالبحث النحوي ، ولا يمس في كثير او قليل منزلة الفعل في الجملة ، وما يؤديه من دلالات ووظائف .

وبالغوا في اندفاعهم نحو هذا الاتجاه ، حتى عاد النحو وكأنه درس في العامل وتأثيره ، ولذلك كان من اصول النحو عندهم : البحث في العامل ، وفي تأثيره ، وفي ذكره وحذفه وتقديره ، وفي تعليقه عن العمل ، وفي الغاء عمله ، وفي اجتماع العاملين ، وتنازعهما المعمول . وقد افردت للعامل رسائل وكتب ، منها :

كتاب « العوامل » لأبي علي الفارسي (توفي عام ٣٧٧ للهجرة) .

وكتاب « العوامل المئة » للشيخ عبد القاهر الجرجاني ، (توفي عام ٤٧١ للهجرة) .

وقد الف ابو البركات بن الانباري (توفي عام ٥٧٧ للهجرة) ، كتاباً سماه : « اسرار العربية » ، ورسالتين ؛ سمى الاولى منها : « الإغراب في جدل الإعراب » وسمى الثانية : « لمع الادلة » ، وقد حشاه ، وحشاهما بالتعليلات والقياسات المنطقية ، وبالمصطلحات الكلامية التي لا تصل لها بالدرس اللغوي او النحوي .

وابرز ما يوضح اتجاه الدرس النحوي عند هؤلاء عمل ابي الفتح بن جني في كتابه « الخصائص » ، وانه ليكفي ان تتصفح فهرس موضوعاته ليبعث في نفسك الدهشة والعجب من ابعاد القوم في فلسفة الدرس النحوي ، وفيما تحملوه من تكلف وتمحل ، فقد عقد ابن جني في « خصائصه » ابواباً كثيرة للعامل ، وما يتعلق به من مناقشات ومجادلات ، وابواباً كثيرة اخرى للبحث في العلة ، وعلة العلة ، واجتماع العلتين ، وتخصيص العلل ، والعلل الموجبة ، والعلل المجوزة ، وحكم المعلول بعلتين وغيرها ، إذ كان

للعامل عنده ، وعند غيره من البصريين من التأثير ما للعلة والسبب .

وهم في هذا انما يعنون الفعل ، لان الفعل في مقدمة العوامل ، بل هو المصدر الذي تستمد منه القوة عوامل اخرى اشبهته فعملت عمله ، ولكنهم - مع هذه العناية ، والاستفاضة في الكلام على الفعل بوصفه عاملا - كانوا ابعد ما يكونون عن دراسة الفعل ، وعن معالجة جوانبه الحيوية في الكلام من دلالات ووظائف .

ولا أعني بذلك انهم كانوا يجهلون ما كان للفعل من حس واقتران بالزمان ، فقد بحثوا في هذا بالاسلوب الذي بحثوا به في غير الفعل تكلفاً وابعاداً . فهم اذ تكلموا على الزمن تكلموا عليه . وكأنه مدلول عليه بصيغة الفعل دلالة مستقلة منفصلة عن ملاحظة العلاقة بين مدلول الفعل وملابسات القول ، والاحداث التي تحيط بالمتكلم .

فقد مر بنا تقسيم سيبويه الفعل بقوله : « وبنيت (يعني ابنية الافعال) لما مضى ، ولما يكون ولم يقع ، وما هو كائن لم ينقطع » فكأن بناء (فَعَلَ) للماضي وحده ، والحاضر والمستقبل شركة بين (يفعل) و (افعلْ) . وهو تقسيم مجرد من كل ملاحظة لملابسات القول ، ولدوران هذه الابنية في الاستعمالات القديمة ، في القرآن ، وفي الحديث ، وفي لغة العرب شعراً وخطابة وحديثاً .

ومر بنا ايضاً ما نص عليه ابن يعيش ، وهو ابعد عن ملاحظة الاستعمال من سيبويه - من ان تقسيم الفعل الى ثلاثة اقسام انما تم ، لان الافعال مساوقة للزمان ، ولما كان الزمان ثلاثة اقسام ؛ حركة ماضية ، وحركة آتية ، وحركة بين الماضية والآتية ، اي الماضي والمستقبل والحاضر - كان الفعل ايضاً ثلاثة اقسام .

ومر بنا ايضاً الاشارة الى ان ابن يعيش كان قد فشل في تطبيق اقسام الزمان ، ولا بد ان يفشل في هذا ، لان الاستعمالات التي جرت ، وما تزال جارية تخالف ما قرره كل المخالفة ، لان كل فعل من الافعال الثلاثة في دورانه وتقلبه في الاستعمال

– وقد عرضنا لهذا في الفصل الخاص باستعمالات الافعال – له دلالات تخالف ما نص عليه ابن يعيش ، فالفعل الماضي مثلا – كما تدل عليه التسمية – ينبغي ألا يستعمل إلا في الماضي ، ولكن واقعه في الاستعمال يخالف ذلك ، فقد اثبتنا الامثلة الكثيرة التي تبين ما له من دلالات لا تقتصر على وقوع الحدث في الزمان الماضي ، ولكن دلالته هذه كانت فيما مثلنا احدى دلالاته الكثيرة . فقد دل في بعض استعمالاته على وقوع الحدث حال زمن التكلم ، كما في قول البائع : بعتك ، والمشتري : قبلت . مع ان الفعل في اعرابه : فعل ماض ، وهم يعرفون الماضي بأنه ما دل على حدث مضى قبل زمن التكلم .

والفعل المضارع ، وقد عرفوه بأنه الفعل الذي بني لما يكون ولم يقع ، أي للمستقبل ، يعبر به عن غير الماضي من مستقبل او حاضر ، ولكن دلالته هذه هي احدى دلالاته الكثيرة ، فقد مر بنا التمثيل لدلالته على وقوع الحدث في الماضي اذا اقترن بلَمْ ، في مثل قولنا : لم يكتب زيد ، ولم يكتب عمرو ، ولدلالته على ان الحدث يقع في الماضي والحاضر والمستقبل ، في نحو قولهم : «وتقدرون فتضحك الاقدار » .

فالنحاة اذن كانوا قد بنوا تقسيمهم الفعل ، واختلاف صيغه على اقسام الزمان ، وخصوا كل صيغة بزمان معين ، فاذا حاولوا تطبيق صيغ الفعل على اقسام الزمان واجهتهم امثلة لا تقع تحت حصر تستعصي على التطبيق ، فاضطروا الى التأويل والاعتذار عن هذا الاستعمال ، او ذاك باجابات تنطوي على كثير من التمحل والتكلف ، والتوجيه البعيد عن طبيعة اللغة .

*

يرى بعض فقهاء اللغة المحدثين من المستشرقين والمعنيين بالدراسات (المقارنة) ان الزمان ليس شيئاً اصيلا ، وان اقتران الفعل العربي به حديث النشأة ، بعد أن

وجدت صيغة (فَعَلَ) المتطورة عن صيغة (فَعِلٌ) ، وهي الصيغة التي يسمونها Permansive ، او الفعل الدائم في تعبير الكوفيين ، والتي يعدونها اقدموجودا من الفعل الماضي [1] .

ربما كان هذا حقاً ، ولكنه ليس مما اتسمت به العربية وحدها ، فهناك من اللغات الحية ما لم يختلف قديمها عن قديم العربية ، وليس من الضروري ان تعبر صيغة (يفعل) ، او صيغة الحاضر عن حدث وقع في الزمن الحاضر ، ولا من الضروري ان تعبر صيغة الماضي عن حدث وقع في الزمن الماضي ، وليس الزمان هو الصورة الوحيدة التي يعبر عنها بصيغة الفعل ، فان الصيغة قد تدل على محض تمام الفعل ، او عدم تمامه ، وليس في هذه الدلالة نص على الزمان وان كان الزمان من مستلزماته .

ويرى وليم رايت « ان الصيغ الزمنية للفعل العربي صيغتان اثنتان فقط . احداهما تعبر عن حدث تم وكمل من حيث صلته بغيره من الاعمال ، والاخرى تعبر عن حدث لم يتم ، حدث ابتدىء به واتصل احداثه ، ولم ينته بعد .

ومؤدى هذا ان العربية اذا ارادت التعبير عن الماضي المطلق ، والماضي التام ، والماضي غير التام ، لم تجد من الابنية الا بناء (فعل) للتعبير عما لا يعبر عنه في الانكليزية الا بعدة صيغ ، واذا ارادت التعبير عن المستقبل باختلاف مجالاته الزمنية لم تجد الا بناء (يفعل) للتعبير عن الحاضر والمستقبل .

وهذا يعني ان العربية قد اهملت المجالات الزمنية التي يتضمنها الزمن الواحد ، كالماضي مثلا ، ولم يكن لديها من الابنية ما تعبر به عن تلك المجالات .

وقد صرح (رايت) بهذا في قوله: «ان كلمتي (ماض) و (مستقبل) ، وهما الكلمتان

---

١ تاريخ اللغات السامية «ولفنسون» ص ١٦ . محاضرات «بول كراوس» عام ١٩٤٣ .

اللتان اطلقتها كتب النحو القديمة على هاتين الصيغتين لا تنطبقان انطباقاً دقيقاً على الافكار التي تتضمنها . ان الماضي السامي ، او المضارع السامي ليس له في حدذاته اية صلة بالعلاقات الزمنية عند المتكلم (او المفكر، او الكاتب) كما انـه ليس له صلة بغيره من الاحداث التي تقاربه في الموقع . ان هذه العلاقات (الزمنية) نفسها هي التي تحدد المجال الزمني الذي يقع فيه الفعل التام وغير التام في السامية (سواء ا كان ذلك الزمن ماضياً ، ام حاضراً ، ام مستقبلا) ، كما نستطيع عـــن طريق هذه العلاقات التعبير عنها بأزمنتنا (في الانـكليزية) سواء أ كان ذلك عـن طريق الماضي ، او التام ، او الماضي التام ، او المستقبل التام ، او عن طريق المضارع ، او غير التام او المستقبل . ولم ينجح النحاة العرب انفسهم في ان يتبنوا هذه النقطة الهامة في وضوح ، ولكنهم علقوا اهمية لا ضرورة لها على فكرة الزمن (في ذاتها) وارتباطه بأشكال الفعل ، وذلك بتقسيمهم الزمن الى الماضي والحاضر والمستقبل، ثم خصوا الفعل الماضي بفكرة الزمن الماضي ، والفعل المضارع بفكرتي الزمن الحاضر والمستقبل » [1] .

ويبدو ان (رايت) كان ينظر الى تقسيم سيبويه ، وتقسيم ابن يعيش اللذين مر بنا ذكرهما ، وانه على حق في ملاحظته ان النحاة لم يعيروا دلالة الفعل عـلى الزمن ما ينبغي ان تعار ، لان النحاة لم يقسموا الفعل بحسب ما يدل هو عليه من مجالات زمنية مختلفة ، ولم يجعلوه ثلاثة اقسام الا لأن الزمان ثلاثة اقسام ، حركة ماضية ، وحركة آتـــية ، وحركة تفصل بين الماضية والآتية عـــلى حد تعبـير ابن يعيش .

والنحاة ــ بعد ان انتهوا من تقسيم الفعل على مثال تقسيم الزمان ــ لم ينجحوا

---

1 *W. Wright , A Grammar ot the Arabic lanquaqe . Vol , I . P , 51*

في تطبيق اقسام الفعل على اقسام الزمان ، فقد خصوا الفعل الماضي بالزمن الماضي واطلقوا المضارع للحال والاستقبال جميعاً ، فلم يكن تقسيم الفعل بعدئذ جارياً على تقسيم الزمان ، لان المفترض ان يكون لكل قسم من اقسام الزمان قسم من اقسام الفعل يدل عليه ، وهو ما لم ينجحوا في تطبيقه .

وكانوا وهم يقررون هذا بعيدين عن ادراك ما يدل عليه بناء (فعل) من دلالات مختلفة كانت الدلالة على وقوع الحدث في الماضي واحدة منها ، ولم ينجحوا في تصور ان الزمن النحوي ليس كالزمن الفلسفي يدل على المضي والحضور والاستقبال ، ولكنه صيغ تدل على وقوع احداث في مجالات زمنية مختلفة ، ترتبط ارتباطاً كلياً بالعلاقات الزمنية عند المتكلم ، او بغيرها من الاحداث التي تقاربها في الموقع ، هذه العلاقات التي تحدد المجال الزمني الذي يقع فيه الفعل الماضي او صيغة (فعل) . ولو كان النحاة قد نجحوا في تصور ذلك لكان عملهم اقرب الى طبيعة اللغة ، وألصق بدراسة النحو .

ولو ذهبوا هذا المذهب ، وقيدوا انفسهم بحدود تخصصهم ، وصّافين ، لا يفرضون علي الاستعمال شروطاً يضعونها هم لما اضطروا الى التمحل في الاعتذار عن استعمالات لصيغ زمنية لا تخضع لتقسيمهم الفعل الملاحظ فيه تقسيم الزمان ، اعني الاستعمالات التي ورثتها الافعال من مراحلها التاريخية البعيدة قبل ان تأخذ الدلالة على الزمن الخاص سبيلها اليها .

واذ رأى (رايت) ما قصر فيه جهد النحاة في ملاحظة الافعال في الاستعمالات ظن هذا هو واقع اللغة ، وواقع استعمالات الفعل العربي ، وفاته ما فات القدماء ايضاً من نظر الى تعبيرات مختلفة طواها اهمال النحاة وخلطهم فيها ، فقرر في عجل ان (فعل) و (يفعل) هما سبيل العربية الوحيدة في التعبير عما يعبر عنه لعدة صيغ في غير العربية ، ومنها الانكليزية .

ربما كان (رايت) على حق ايضاً ، اذ كان يعني الفعل العربي القديم الذي لم يعهد فيه غير تينك الصيغتين البسيطتين ؛ صيغة (فعل) ، وصيغة (يفعل) اللتين كانتا تستعملان ليعبر بهما عن وقوع الاحداث في ازمان مختلفة ، كما تؤيده الاستعمالات المختلفة التي مر ذكرها .

وهذا مظهر من مظاهر الفعل في مرحلته القديمة ، وليس سمة خاصة بالعربية كما ينص عليه كلام (رايت) ، فقد لاحظ الدارسون الانكليز ان الانكليزية القديمة كانت تقتصر على صيغة الحاضر البسيط ، وصيغة الماضي البسيط ، وكانت هاتان الصيغتان وحدهما تستخدمان للتعبير عن جميع الافكار المتنوعة التي ينطوي عليها الحاضر والماضي والمستقبل ، الازمنة التي يعبر عنها الآن بنظام محكم من الصيغ التي اخذت تتطور منذ القديم .

وهكذا كانت العربية في قديمها ، لا تجد للتعبير عن الازمنة المختلفة الا صيغتين اثنتين ، هما : صيغة (فعل) وصيغة (يفعل) ، ولكنها لم تكتف بهما ، ولم تجمد عليهما ، فقد اخذت تتطور ، وتتطور اساليبها وابنيتها ومركباتها ، فاستحدثت صيغاً جديدة ، لم تكن معهودة من قبل في العربية القديمة ، وطفقت تخصص صيغة (فعل) – في اكثر استعمالاتها – بالدلالة على وقوع حدث في الماضي ، وتطرد صيغة «يفعل» – في اكثر استعمالاتها – الى الحاضر او المستقبل ، واستعانت ببعض الافعال والادوات تلحقها بصيغتي «فعل» و«يفعل» لتدلا مع ما لحقهما على ما أرادت العربية الى التعبير عنه في بناء مركب اتصلت اجزاؤه ، وتعاونت على ابراز مثل هذه الدلالة الجديدة ، ووجدت صيغ مركبة شاعت في الاستعمال ، ورددتها ألسنة المتكلمين وحفظتها النصوص التي انحدرت الينا عنهم ، امثال :

١ – قد فَعَلَ .   ٢ – كان قد فعل .   ٣ – كان فعل .

ومر النحاة بها في عجل ، ولم يطيلوا الوقوف عندها ، او يلاحظوا جدواها ،

او يلتفتوا الى ما كانت العربية ترمي اليه من استحداث مثل هذه الابنية الزمنية ، ولم يدركوا ما كان بين صيغة (فعل) وما اتصل به في الاستعمال من تلازم جعل من الصيغة وسابقته مركباً بمنزلة الكلمة الواحدة ذات الدلالة الواحدة ، فاذا مر بهم مثل قول المتنبي :

قد كان شاهد دفني قبل قولهم　　　جماعة ثم ماتوا قبل من دفنوا

ظنوا ان في قوله (كان شاهد) فعلين مستقلا احدهما عن الآخر ، وربما ذهبوا الى تحميل هذا المركب ما لا يحتمل ، وربما تناولوا الجزء الاول : (كان) كما يتناولونها بالدرس حين يعرضون لنواسخ احكام المبتدأ والخبر ، وربما سمحوا قليلا فذهبوا الى زيادة كان توكيداً وتقريراً لدلالة (فعل) على الزمان الماضي ، ولم يلحظوا اثر الاستعمال في تلازمها وجعلها مركباً له دلالة واحدة ، ويعبر جزآه معاً عن وقوع الحدث ، وهو هنا (المشاهدة) في الماضي البعيد .

ولم يكن مثل هذا المركب الزمني ليكون لو ان دلالته لا تتعدى ما تدل عليه صيغة (فعل) المفردة ، وليس من منطق اللغة ان تقترن هذه الكلمات بصيغة (فعل) من دون ان يكون لها دلالة اخرى تضيفها الى دلالة (فعل) المجردة المفردة ، فلا بد انها انما الحقت بها كالجزء منها لتحدد دلالتها ، او تخصصها ، او لتضيف اليها دلالة جديدة .

ومن المفيد هنا ان نعرض لما نقله الجرجاني عن ابن الانباري ، من قوله : « ركب الكندي المفلسف الى ابي العباس ، وقال له : اني لاجد في كلام العرب حشواً ، فقال له ابو العباس : في اي موضع وجدت ذلك ؟ فقال : اجد العرب يقولون : عبد الله قائم ، ثم يقولون : ان عبد الله قائم ، ثم يقولون : ان عبد الله لقائم ، فالالفاظ متكررة ، والمعنى واحد . فقال ابو العباس : بل المعاني مختلفة لاختلاف الالفاظ ، فقولهم : عبد الله قائم ، اخبار عن قيامه ، وقولهم: ان عبدالله

قائم ، جواب عن سؤال سائل ، وقولهم : ان عبد الله لقائم ، جواب عن انكار منكر قيامه ، فقد تكررت الالفاظ لتكرر المعاني » .

فاذا زعم دارس ان تلك السوابق التي لحقت (فعل) خلو من الدلالة كانت حشواً لا جدوى منه ، وتطويلا لا نفع فيه ، ولكنها انتهت الينا في نصوص غاية في الصحة ونقاء الكلم وفصاحتها ، كالقرآن الكريم والشعر العربي الصحيح ، والنصوص الصحيحة الفصيحة التي وصلت الينا عن الفصحاء في خطب وامثال واحاديث .

اكبر الظن ان هذه المركبات استحدثت لتعبر عن الحدث تعبيراً يختلف تحديداً او تخصيصاً عما يعبر عنه بناء (فَعَلَ) المفرد وحده . فقد ألحقت العربية (قد) ببناء (إفعل) ليدل المركب منها على معنى زائد على ما يدل عليه البناء المطلق نفسه من تأكيد وقوع الحدث وإزالة الشك في وقوعه ، وهو ما عبر عنه النحو بالتحقيق ، كقوله تعالى : « قد افلح من زكاها » ، وقوله تعالى : « ولقد ارسلنا رسلا من قبلك » ، وقوله تعالى : « ولقد صبحهم بكرة عذاب مستقر » .

وقد ألحقت العربية (قد) ببناء (يفعل) ايضاً : (قد يفعل) للدلالة على التقليل ، نحو قولهم : قد يصدق الكذوب ، وقد يجود البخيل [1] ، او للدلالة على التكثير ، لتكون بمنزلة (ربما) كقول الهذلي :

قد اترك القرن مصفراً انامله كأنّ اثوابه مجّت بفرصاد

أو للدلالة على التوكيد ، نحو قوله تعالى : « قد يعلم ما انتم عليه » . يقول الزمخشري ، فيما نقل اليه هشام عنه : « دخلت (قد) لتوكيد العلم ، ويرجع ذلك الى توكيد الوعيد » [2] .

---

١ (مغني اللبيب) ج١، ص ١٣٨

٢ مغني اللبيب ، ج١، ١٣٩ .

ولكن لهذا المركب ، اعني (قد فعل) في الاستعمالات دلالة اخرى غير ما ذكرت ، وهي الدلالة على وقوع الحدث في زمان قريب من الحاضر .

قال سيبويه في باب (نفي الفعل) : « اذا قال : (فعل) فان نفيه : (لم يفعل) ، واذا قال : (قد فعل) فان نفيه (لما يفعل) [1] .

وقال ايضاً : « واما (قد) فجواب لقوله : لما يفعل ، فتقول : قد فعل » [2] .

وكان النحاة قد نصوا على ما نريد ان نعرض له هنا من أن (لمّا) أداة نفي تدخل على الفعل المضارع ، لتدل معه على معنى يختلف عن معناه حين تدخل عليه (لم) . فلَمْ .. تدخل على الفعل المضارع لتنفي حصول مضمونه في الماضي ، اما (لمّا) فتدخل عليه لتنفي حصوله في الماضي ايضاً ، ولكنها تشير الى ان هذا النفي مستمر بلا انقطاع الى زمن التكلم ، وهو الحاضر .

وقال ابن عصفور ، فيما نقله ابن هشام عنه : «ان القسم اذا اجيب بماض متصرف مثبت ، فان كان قريباً من الحال جيء باللام و (قد) جميعاً ، نحو : « تالله لقد آثرك علينا » ، وان كان بعيداً جيء باللام وحدها ، كقوله :

حلفت لها بالله حلفة فاجر لناموا فما ان من حديث ولا صالي » [3]

على ان ابن هشام نفسه كان قد نص على دلالة (قد فعل) على الماضي القريب من الحال بقوله : « الثاني » – يعني المعنى الثاني من معاني (قد) – : تقريب الماضي من الحال ، نقول : قام زيد ، فيحتمل الماضي القريب والبعيد ، فان قلت : قد قام اختص بالقريب » [4] .

---

١ الكتاب ، ج١ ، ص٤٦٠ .
٢ الكتاب ، ج ٢ ، ص ٣٠٧ .
٣ مغني اللبيب ،ج ١،ص ١٣٩ .
٤ مغني اللبيب ، ج١، ص١٣٧ .

ولا يعوز الدارس تعبيرات اخرى تدل في وضوح على ان (قد فعل) انما يدل على حدوث الفعل في الماضي القريب من الحال ، فقد تسمع مـــن يقول : تحرك القطار ، اذا كان تحركه في الزمن المتصل بالإخبار ، وكثيراً ما يقول المصلي ، او يسمع المقيم في الصلاة يقول : قد قامت الصلاة ، وهو يعني ان موعد قيامها قد حل في وقت قريب من الآن .

وقد ذكر (رايت) في حديثه عن صيغة (قد فعل) : ان من دلالاتها ان تدل على وقوع الحدث « تماماً قبل زمن التكلم قليلا » ، ومثّل لذلك بقول القائل : قد ذكرنا وزارة جـــدهم خالد بن برمك في ايام المنصور ، ونذكر هنـــا وزارة الباقين [1] .

كل هذا يدل دلالة ظاهرة على ان العربية كانت تقصد الى التمييز بين قولهم : (فعل) وقولهم : (قد فعل) وقولهم : (كان قد فعل ، وقد كان فعل ، وكان فعل) .

فالنحاة اذن كانوا يدركون ما للفعل من دلالة عـلى الزمان ، ولكن منحاهم الفلسفي باعد بينهم وبين ان يستخلصوا دلالته الزمنية من واقـعه في الاستعمالات المختلفة ، لا من منحاهم الفلسفي او معالجتهم المنطقية حـين راحوا يقسمون الفعل على مثال تقسيم الزمان ، لأن الفعل مساوق للزمان ، ولما كان الزمان ثلاثـــة اقسام : ماض وحاضر ومستقبل كان الفعل ثلاثة اقسام ايضاً ، فعلا خاصاً بالزمان الماضي ، وفعلا خاصاً بالزمان الحاضر ، وفعلا خاصاً بالزمان المستقبل .

قالوا هذا ومضوا دون ان يؤيدوه باستقراء شامل لاستعمالات الفعل ، وتقص

---

1 *W. Wright, A Grammar of the Arabic language .*
Vol . 2 P, 3 1951

لدلالاته المختلفة ، فخذلهم منطق الفلسفة في تطبيق ما قرروه على واقع الفعل ، ووضعهم ازاء مشكلات لم يكن لهم قِبَل بحلها ، او الاعتذار عما يتعارض منها مع ما قرروه .

وقد رأينا ان الفعل الماضي ، او بناء (فعل) لا يقتصر على الدلالة على الزمان الماضي ، كما يفهم من تقسيمهم الفعل ، وان الفعل المضارع ليس خالصاً للمستقبل ، او الحاضر . فقد يدل الفعل الماضي على وقوع الحدث في غير الزمان الماضي ، او لا يدل على زمان حقيقي ، كالفعل الماضي بعد (اذا) و (لو) في الشرط ، نحو قوله تعالى : « اذا جاء نصر الله والفتح » ، وقولنا : لو كان الامر كذا لكان كذا ، وقد يدل على ان الحدث الذي يعبر به عن وقوعه لا يقع في زمان بعينه ، ولكنه مؤهل للوقوع في جميع الازمان ، الماضي والحاضر والمستقبل .

ورأينا ايضاً ان الفعل المضارع لا يقتصر على الدلالة على الحال او الاستقبال ، ولكنه يدل على الماضي اذا سبقته (لم) او (لمّا) في النهي ، وهو في كثير من الاستعمالات لا يدل على زمان البتة ، وكل ما يدل عليه هو ان الحدث الذي يعبر بالمضارع عنه لم ينته ، او لم يتم .

كل ذلك لانهم لم ينهجوا في دراستهم النحو منهجاً لغوياً ، ولم يدركوا ان الاحكام النحوية لا تستنبط من خارج الدرس النحوي ، ولكنها تستنبط من الدرس النحوي نفسه ، ومن الاستعمالات التي توجه النحو توجيهاً لغوياً لا ينبني على منطق العقل .

وقد رأيناهم كيف كانوا يعالجون موضوع النائب عن الفاعل . كانوا يعالجونه كغيره من موضوعات هذا الدرس على اساس من ادراك عقلي للفاعل الاصل الذي ينبغي ان يصدر الفعل عنه ، كما في قولنا : كُسِرَتِ الجرّة . فالجرة ليست هي الفاعل بنظر العقل ، لانها ليست مما يصدر عنه فعل من الافعال ، فلا بد ان يكون

الفاعل الاصل قد حذف ، فخلا الكلام من الفاعل ، والكلام لا يستقيم بدونه ، فأنيبت الجرة عنه ، واعطيت احكامه ، لأن للنائب ما للمنوب عنه من احكام .

ولكن الفاعل هو ما يسند اليه الفعل ، وقد اسند الفعل في هـــذه الجملة الى (الجرة) ، فهي الفاعل اذن وهي فاعل لغوي لا فاعل فلسفي .

ولو ادرك النحاة هـــذا لمـا ورطوا انفسهم في القول بأحكام اخرى تتعلق بتفسيرهم الفاعل من وجوب تأخيره عن الفعل ، وما يستتبع ذلك من مشكلات ، وما نتج عنه من معارضات ومناقشات .

وكان عليهم ان يفرقوا بين فاعل فلسفي لا يكون فاعلا الا اذا اقر العـقل قيامه بالفعل ، او صدور الفعل عنه ، وفاعل لغوي كل ما يؤهله لأن يكون فاعلا وقوعه موقع المسند اليه في الكلام ، واسناد الفعل اليه ، وقد تم ذلك كله لما سموه بالنائب عن الفاعل فينبغي ان يكون هو الفاعل .

كذلك كان عليهم هنا ان يفرقوا بين زمانين ؛ زمان فلسفي يقوم على اساس حركات الفلك ، وينقسم الى ماض وحاضر ومستقبل ، وزمـان نحوي لا يقوم على مثل هذا الاساس ، ولكنه يقوم على اساس من تفريق لأبنية الفعل وصيغه . فصيغة (فعل) هي صيغة الماضي ، وان لم يعبر بهـــا عن فكرة المضي ، وصيغة (يفعل) هي صيغة الحاضر ، وان يلحظ فيها فكرة الحضور ، ولو درس الفعل على هذا النحو لكان عمل النحاة اقرب الى طبيعة الدرس النحوي .

بعد هذا نستطيع ان نصنف الصيغ الزمنية في العربية بانين تصنيفها على اساس من ملاحظتها في الاستعمال فيما انتهى الينا من نصوص موثوق بصحتها ، وفصاحـة قائليها :

الماضي

١) صيغة (فَعَلَ) وما على مثالها :

تستعمل للتعبير عن :

١ - وقوع الحدث في زمان ماض مطلق ، نحو : اقلعت السفينة ، وسافر خالد .

٢ - ان الحدث كان قد وقع ووقع كثيراً ، ويمكن ان يقع كثيراً ، نحو : اتفق المفسرون ، اجمع النحاة البصريون ، روت الرواة .

٣ - وقوع الحدث في اثناء الكلام ، ولم يتم إلا بالكلام نفسه ، ويندرج فيه ألفاظ العقود ، وعبارات القسم ، نحو قولهم : بعتك ،زوجتك . ونحو قولهم : نشدتك الله ، عزمت عليك الا فعلت كذا وكذا .

٤ - ان الحدث كان كأنه قد وقع ، لأن وقوعه امر محقق ، ويكثر ذلك في الوعد والوعيد والمعاهدات ، كقول جعفر بن يحيى : « قد كثر شاكوك ، وقل شاكروك فاما اعتدلت واما اعتزلت » . وكقول من قال : « فأعطنا الامان على خلتين ؛ اما انك قبلت ما اتيناك به ، واما سترت وامسكت عن اذانا حتى نخرج من بلادك » .

٥ - الدعاء نحو قولنا : رحمه الله ، وفقك الله ، جزاك الله خيراً . او اللعن ، نحو : لعن الله فلانا ، واخزاه الله .

اما نفي (فعل) في الزمان الماضي فبلم يفعل ، نحو : لم تقلع السفينة ، ولم يسافر خالد ، واما نفيها في الدعاء فبلا ، نحو : لا اخزاه الله ، ولا وفقه الله.

٢- صيغة (قد فعل) ، وما على مثالها :

تستعمل للتعبير عن وقوع حدث في زمان ماض قريب من الحال ، نحوقولنا: قد اقبل خالد من سفره ،ونحو قول المقيم : قد قامت الصلاة ، ونحو قوله تعالى:

« قد سمع الله قول التي تجادلك في زوجها » .

ونفيه انما يكون بـ (لمَّا يفعل) نحو : لما يقبل خالد من سفره . قال سيبويه في باب نفي الفعل : « اذا قال : فَعلَ فان نفيه لم (يفعل) ، واذاقال (قدفعل) فان نفيه (لما يَفْعَلْ » .

٣) صيغة (كان فعل ، كان قد فعل ، قد كان فعل) وما على مثالهن، تستعمل للتعبير عن وقوع حدث في زمان ماض بعيد ، كقول زفر بن الحارث :

وكنا حسبنا كل بيضاء شحمة ليالي لاقينا جذام وحميرا

وقول ابي تمام :

قد كان بوأه الخليفة جانباً من قبله حرماً على الاقدار

وقدل ابي الطيب :

قد كان شاهد دفني قبل قولهم جماعة ثم ماتوا قبل من دفنوا

وقول البحتري :

وكانت قد اغبرت رباها واظلمت جوانب قطريها وبان اختلالها

وقول الجاحظ : « وكنت جمعت رءوس افاعٍ كن عندي لأرمي بها » .

ونفي هذا (لم يكن يفعل) ، نحو : لم نكن حسبنا ، لم يكن بوّأه الخليفة جانباً ، لم يكن شاهد دفني الخ .. لم تكن قد اغبرت رباها ، لم اكن جمعت . الى غير ذلك .

الحاضر

١) صيغة (يفعل) البسيطة ، وما على مثالها :

تستعمل للتعبير :

١ – عن وقوع الحدث في الحاضر ، نحو : افهم ما تقول ، اظنك صادقاً، اعلم انك مسافر ، يعتقد محمدٌ ان اخاه سيعود من سفره .

ونفيه : (ما يفعل) أو (ليس يفعل) نحو : ما أظنك صادقاً ، ما اعلم انك مسافر ، ما يعتقد محمد ان اخاه سيعود من سفره . او لست اظنك صادقاً ،ولست اعلم انك مسافر ، وليس يعتقد محمد ان اخاه سيعود من سفره .

٢ – عن وقوع الحدث في المستقبل ، كقوله تعالى : « واتقوا يوماً لا تجزي نفس عن نفس شيئاً » ، وقوله تعالى : « فالله يحكم بينهم يوم القيامة »

ونفيه (لا يفعل) . قال الزمخشري : « لا » لنفي المستقبل في قولك: لا يفعل. قال سيبويه : واما (لا) فتكون نفياً لقول القائل : هو يفعل ، ولم يقع الفعل » [١] .

٣ – عن حقيقة ثابتة ، نحو : تدور الارض حول الشمس ، يهل الهلال من المغرب ، وتطلع الشمس من المشرق .

٤ – عن عادة تعودها شخص نحو : ينام خالد مبكراً ، يدخن عمرو بعدطعام العشاء .

٥ – عن تقليد سار عليه مجتمع او شعب ، نحو : يضفر البدو شعورهم ، يخرج المصريون الى القرافة في الاعياد .

٦ – عن ان الحدث لا يحدث في زمان خاص ، ولكنه يحدث في كل زمان ، ولا يلاحظ فيه زمان معين ، كقولهم : الانسان يدبر والله يقدّر ، وتقدرون فتضحك الاقدار ، بالبر يستعبد الحر ، تعيش النسور على صغار الطيور .

٧ – عن حدث يكون مستقبلا بالنسبة الى حدث وقع قبله في الماضي الذي سبق زمن التكلم ، نحو : ثم استوى على العرش يدبر الامر ، ارسل اليه يعلمه بذلك .

---

١ المفصل، ص ٣٠٦ .

٨ – عن حكاية حال وقعت في الزمان الماضي ، نحو قوله تعـالى : « وزلزلوا حتى يقول الرسول » وقولنا : سرت حتى أدخلُها (بالرفع) .

٢) صيغة (كان يفعل) وما على مثالها :

تستعمل للتعبير عن استمرار الحدث في فترة من الزمان الماضي نحو : كان سيبويه يختلف الى مجلس الخليل بن احمد . وكقول جرير في رثاء الفرزدق :

فتى عاش بين المجد تسعين حجة   وكان الى الخيرات والمجد يرتقي

ويتم مثل هذه الدلالة ايضاً مع (امسى ، وبات ، واصبح ، وظـل) بدلا من (كان) ، نحو : أمسى المطر ينهمر ، وبات الاسد يزأر ، واصبح الجو ينـــذر بالعاصفة ، وظل القطار يسير في الصحراء .

ونفيه : (لم يكن يفعل) ، نحو : لم يكن الفراء يختلف الى مجلس يونس بن حبيب ، الى غير ذلك .

الدائم :

١) صيغة (فاعل) المجردة من السوابق واللواحق ،تستعمل للتعبير عن استمرار الحدث ، نحو : زيد قائم ، وعمر ضاحك .

٢) صيغة (فاعلُ كذا) غير منونـة ، تستعمل للتعبير عن وقوع حـدث في زمان ماض ، نحو : انا صائم يوم الخميس ، اي صمت يوم الخميس .

٣) صيغة (فاعلٌ كذا) منونة ،تستعمل للتعبير عن وقوع الحدث في المستقبل نحـــو : انا كاتب رسالةً ، وانا صائمٌ يوم الخميس ، اي : سأكتب رسالة ، وسأصوم يوم الخميس .

٤) صيغة (كان فاعلا) ، وتستعمل للتعبير عن استمرار الحدث بـلا انقطاع فترة من الزمان الماضي ، نحو : كان محمد مرحاً . بينما كنت واقفاً عند

باب الدار إذ مر بي الموكب .

ويتم مثل هذه الدلالة اذا استعمل (فاعل) مع امسى،وبات ، واصبح،وظل) بدلا من (كان) ، نحو : امسى القمر تماً ، وبات الجو غائماً ، واصبحت السماء صحواً ، وظل البرَد متساقطاً .

*

وتستعل صيغة (فاعل) للتعبير عن استمرار الحدث في الماضي بلا انقطاع حتى اللحظة الحاضرة ، وذلك مع (ما زال) و (وما انفك) و (ما فتيء) و (مابرح)، نحو : ما زال الجو ملبداً ، وما انفكت النجوم متلألئة ، وما فتىء محمد ذاكراً اخاه ، وما برح القوم ضاحكين .

*

وفي العربية – بالاضافة الى ذلك كله سبل كثيرة للتعبير عن خلوص الصيغ الزمنية لزمان معين ، كالسين وسوف في تخليص (يفعل) للمستقبل ، نحو قوله تعالى : « وسيعلم الذين ظلموا اي منقلب ينقلبون » ونحو قوله تعالى : « سنسمه على الخرطوم » .

ونفي (يفعل) المقرونة بالسين او سوف : (لن يفعل) ، لأن (لن) تستعمل لنفي (يفعل) في المستقبل ، قال الخليل : « إن (سيفعل) جواب (لن يفعل) » [1] .

ونحو (لم) و (لمّا) في تخليص (يفعل) للماضي ، نحو : لم يقم زيدٌ ، ولما يقم زيد . واثبات الاول : (فعل) ، واثبات الثاني : (قد فعل) .

ونحو (ما) في تخليص (يفعل) و(فاعل) للحاضر ، نحو : ما يقوم زيد ، اي الآن ، وما زيد قائماً ، اي : الآن ايضاً . ومثلها « ليس » و « إن » في النفي نحو: ليس الجو غائماً ، وإن زيد قائم .

---

١ المفصل ، ص ٣١٧ .

وكالنون في التوكيد ، مشددة او مخففة في تخليص (يفعل) للمستقبل، نحوقوله تعالى : « تالله لأكيدن اصنامكم » .

وكأنْ الموصولة ، او المصدرية الناصبة في تعبير النحاة ، في تخليص (يفعل) للمستقبل ايضاً ، نحو : يسرني ان يقوم زيد ، ويسعدني ان يتماثل عمرو .

الى غير هؤلاء من الادوات التي اذا دخلت على (يفعل) او (فاعل) خلصتهما الى زمان بعينه مما هو مثبوت في النصوص المنقولة ، وفي الموسوعات المعنية بذلك .

تنازع الأفعال

هذا باب عقده النحاة لعرض مشكلةٍ افتعلوها ، فشغل بها الدارسون زماناً ،ولم يكن ليكون مشكلة لو ان النحاة كانوا ينهجون في دراستهم نهجاً لغوياً بعيداً عن التمحلات الفلسفية التي تجافي طبيعة هذا الدرس ، لأن اللغة لا ترى في اجتماع فعلين او اكثر من فعلين مشكلة اذا دعت الحاجة الى اجتماعها ، ولا ترى في تقديم الفاعل على الفعل محذوراً ، اذا كان تقديمه يحقق غرضاً اقتضاه الكلام ، وتطلبته ملابسات القول وحال المخاطب .

وليس الفعل إلا مسنداً ، اسند الى المسند اليه الذي اصطلح على تسميته بالفاعل ، ولعل تسمية الصيغة الزمنية فعلا كان مما دفعهم الى ان يسموا المسند اليه الذي اسند اليه الفعل فاعلا ، واذا لم يكن الفعل إلا كغيره مما يسند ، فأي ضير في تعدده ما داموا اجازوا تعدد الخبر ، وهو مسند ايضاً . كانوا قد اجازوا ان يخبر باثنين او بأكثر من اثنين عن مبتدأ واحد ، وذلك كقوله تعالى : « وهو الغفور الودود ذو العرش المجيد فعّال لما يريد » ، فالمسند اليه في هذه الآية واحد ، وهو

(هو) ، وقد اسند اليه الغفور الودود وذو العرش ، وفعّال .

وقد يتعدد المسند اليه والمسند واحد، كأنْ يقال : خالد وبكر قائمان،وخالد وبكر وعمرو قائمون ، والمسند اليه هنا متعدد ، والمسند واحد .

فليس بدعاً ان يجتمع في جملة واحدة فعلان ، او اكثر من فعلين، يسندان الى فاعل واحد ، فقد يكتفي الفاعل باحداث فعل واحد ، وقد يجمع بين فعلين او اكثر ، كأن يجلس وينام ويستيقظ ، وكل انسان مختار ان يحدث عدة افعال ، او يقتصر على فعل واحد يحدثه .

ولكن النحاة – بعد ان سيطرت فكرة العامل على اذهانهم ، ونزلوا العامل منزلة العلة ، وكان الفعل عندهم اقوى العوامل ، كما سبقت الاشارة اليه – اخذوا يعالجون موضوع اسناد الفعل الى فاعله في ضوء ما انتهجوه من اعتبارات فلسفية ، وعالجوا قضية الفعل كما لو كان عاملا حقيقة ، وكما لو كان بمنزلة العلة حقيقة ، فليس للفعل عندهم إلا فاعل واحد ، ولا للفاعل اكثر من فعل واحد ، ولا يجوز ان يتقدم الفاعل على الفعل ، لأن الفاعل معمول للفعل ، ورتبة المعمول بعد العامل .

ان الاصل الذي عقدوا عليه باب التنازع هو : ان يتقدم عاملان ، ويتأخر عنهما معمول ، ويكون كل من العاملين طالباً للمعمول ، نحو: دخل وجلس خالدٌ فقد تقدم في هذه الجملة عاملان ، هما : (دخل) و (جلس ، وتأخر عنهما معمول ، وهو : (خالد) ، وكان كل من (دخل) و (جلس) طالباً له ، ولا يجوز عندهم ان يكون (خالد) معمولاً للفعلين جميعاً،فلا بد ان يكون لأحدهما فقط ، اما الثاني فيعمل في ضميره .

ان هذا الاصل الذي بنوا عليه هذا الباب ، اعني باب التنازع – باطل من اساسه ، فليس الفعل عاملا ، وليس هو الذي يرفع او ينصب ، لان الرفع والنصب

وغيرهما عوارض يقتضيها الاسلوب ، وتقتضيها طبيعة اللغة . واذا لم يكن الفعل عاملا بطل كل ما بُني على هذا من احكام ، ثم بطل هذا الباب وغيره مما كان مبنياً على مثل هذا الاساس .

ان للفعل وظيفة لغوية تختلف عما زعموه ، وما هيأوا الاذهان له من عمل في الفاعل ، او في المفعول ، او غيرهما ، فوظيفة الفعل في اللغة هي : النص على تجدد نسبة المسند الى المسند اليه في فترة من فترات الزمان غالباً ، ولم يكن من وظيفته ان يرفع ، او ينصب . فينبغي ألا يوضع الفعل في الموضع الذي وضعه القدماء فيه .

وكان جديراً بالمحدثين ان يعيدوا النظر فيه من اول ، مستفيدين مما توصل اليه النحاة الاولون امثال الخليل بن احمد ، ويحيى بن زكرياء الفراء ، ومن كان من مستواهما وطبقتهما ، مستهدين بما سمعوا ، او قرأوا او رووا من نصوص ، وما فهموا من اساليب عاصروها ولابسوها ، ومما تركوا لنا من مواد صالحة لبناء نحو جديد ، لا نحس فيه بأثر لعامل ، ولا نلوك فيه مصطلحات غريبة اقحمت في النحو إقحاماً .

يجب ان نعمل على ازالة كل ما علق بالنحو من شوائب ناء بها النحو ، وناء بها الدارسون ، وعلى محو كل اثر للمنهج الخطأ الذي انتهجه القدماء في دراسة النحو . وفي مقدمة هذه الآثار : ابواب في النحو ندرسها فلا نحس اننا ندرس نحواً او لغة او اسلوباً ، كباب التنازع ، وباب الاشتغال .

ليس هناك تنازع بين فعلين حين يليهما فاعل ، وليس صحيحاً ان المسند اليه ، او الفاعل لأحدهما لا لكليهما . كيف ذاك والفعلان كلاهما له ومن فعله ، فقولنا : دخل وجلس خالد : جملة فعلية فيها فعلان وفاعل واحد ، وكان هذا الفاعل قد احدث الفعلين جميعاً .

وهنا لا بد ان نبدي اعجابنا بمعالجة الفراء هذا الموضوع ، وبما انتهى الينا لهمن اقوال ، فلم يأبه لسخط البصريين ، ولا عبىء باتهامهم اياه انه انما يعمل على افساد النحو ، فقد كان من رأيه : « ان الفعل الثاني ان طلب ايضاً الفاعلية ، نحو : ضرب واكرم زيد عمراً جاز ان نعمل العاملين في المتنازع ، فيكون الاسم الواحد فاعلا للفعلين » [1] .

كان رأيه هذا مخالفاً لأصول البصريين ، ولما الفوه من اعتبارات منطقية، وقد انكروه عليه ، لأن « اجتماع المؤثرين التامين على اثر واحد مدلول على فساده في الاصول ، وهم يجرون عوامل النحو كالمؤثرات الحقيقية » [2] .

ومؤدى رأي الفراء هنا : ان الفعلين المتقدمين اذا كان اقتضاؤهما واحداً كان الاسم بعدهما لهما جميعاً ، كأن يقتضيا الرفع ، كقولهم : يحسن ويسيء ابناك ، او النصب كقولنا : اشتريت واكلت رطباً .

ففي التنازع اذن نوعان مختلفان :

اولهما : أن يكون الاقتضاء واحداً ، كأن يحتاج كل من الفعلين الى فاعل واحد ، او الى مفعول واحد ، كقوله تعالى : « آتوني افرغ عليه قطرا » ، وقوله تعالى : « هاؤم اقرأوا كتابيه » ، وقوله ﷺ : « تسبحون ، وتكبرون ، وتحمدون دبر كل صلاة ثلاثاً وثلاثين » .

وثانيهما : ان يختلف الاقتضاء ، كأن يقتضي الاول فاعلا ، والثاني مفعولا مثلا وهذا في اكبر الظن هو الاساس الذي عقد عليه باب التنازع .

وللنحاة المتأخرين في هذا جولات ومباريات تنافسوا فيها بما توصلوا اليه من تخريجات ، وما غلوا فيه من نتائج تكلفوها ، وكانوا يستهدون في هذا كله

---

١ شرح الرضي الكافية، ج ١، ص٧٩.

٢ الرضي – شرح الكافية ،ج١ ،ص٧٩ ،٨٠ .

بما وصل اليهم من شواهد صحت روايتها عندهم ، وما وضعوه من امثلة صنعوها هم انفسهم ، مما تقدم فيه (عاملان) ، وتأخر عنهما (معمولان) ، وكان اقتضاء احد العاملين لأحد المعمولين يختلف عن اقتضاء الآخر .

ولو جمعت هذه الشواهد لعرفت انها معدودات ، وانها من الشعر خاصة ، كقول الشاعر :

اذا كنت ترضيه ويرضيك صاحب جهاراً فكن في الغيب احفظ للود

وكقول طفيل الغنوي :

وكمتا مدمّاة كأنّ متونها جرى فوقها واستشعرت لونُ مذهب

وقول الشاعر :

جفوني ولم اجف الاخلاء إنني لغير جميل من خليلي مهمل

وقول الشاعر :

هويني وهويت الغانيات الى ان شبت فانصرفت عنهنّ آمالي

وقول عمر بن ابي ربيعة :

اذا هي لم تستك بعود أراكة تُنُخّل فاستاكت به عودإسحِلِ

وقول الشاعر :

جيء ثم حالف وقف بالقوم انهم لما اجاروا ذوو عزّ بلا هون

وقول الشاعرة : « عاتكة بنت عبد المطلب » :

بعكاظ يعشى الناظريـ ـن اذا هم لمحوا شعاعُه

وقول الفرزدق :

ولكن نَصْفا لو سببت وسبني بنو عبد شمس من مناف وهاشم

وتكاد تكون هذه الشواهد كل ما رووا في موضوع (التنازع) ، وكلها من

من الشعر ، وقد عرض سيبويه لبعضها في كتابه [1] ، واحتذاه الآخرون ، وزادوا عليه ابياتاً اخرى ، مما عثروا عليه من شواهد في هذا الباب كما اورد ابن الناظم من قول الشاعر :

عُهِدْتَ مغيثاً مغنياً من اجرته فلم اتخذ إلا فنـاءك موئلا [2]

ولم أقف على نص مماثل صحيح من النثر ، وكل ما استطعت الوقوف عليه من النثر : أمثلة مصنوعة جيء بها تمثيلا ، وقد غلوا في التمثيل لها غلواً كبيراً ، فحشوا الباب بأمثلة غريبة ، بادية التكلف . من ذلك قول ابن مالك :

نحو اظن ويظناني اخـا زيداً وعمراً اخوين في الرخا

وقول الاشموني في التمثيل للمعتدي الى ثلاثة عنـد اعمال الاول : « أعلمني وأعلمته إياه إياه زيدٌ عمراً قائماً » ، و « وأعلمني وأعلمت زيداً عمراً قائماً إياه إياه » و « أعلمت وأعلمني زيدٌ عمراً قائماً إياه إياه » [3] .

ألا ترى معي ان العربية لم تع مثل هذه التراكيب في عهد من عهودها ، وان هذه الامثلة ليست من العربية في شيء ، بل هي بالهذر وكلام السحرة أشبه !!

ان امثلة من الشعر لم تؤيد بأمثلة من النثر الصحيح لا يصح ان تكون اساساً لاصل من الاصول العامة ، او معقداً لباب كامل ، فللشعر اسلوبه الخـاص ، وطريقته الخاصة ، وللشعر جمله ومفرداته ، وللشاعر من احكام الضرورة سبيل الى تعبيرات لا سبيل للناثر الى مثلها ، وللشاعر من ترخص في ارتكاب الضرورات ما ليس للناثر ، فقد « يجوز في الشعر ما لا يجوز في الكلام » [4] .

---

١ الكتاب ، ج ١ ، ص٣٨، ٣٩، ٤٠ .

٢ ابن الناظم، شرح الفية ابن مالك ،ص ١٠٤ .

٣ شرح الاشموني ،ج،ص١٠٧ .

٤ الكتاب ، ج ١، ص ٨ .

ولذلك ابيح للشاعر ان يصرف ما لا ينصرف ، وان يقصر الممدود ، وأن يمد المقصور ، وان يحذف جملة كاملة في مثل قولهم :

أفد الترحل غير ان ركابنا   لما تزل برحالنا وكأن قدِ

أي : وكأن قد زالت ، كما يقدر النحاة . وان يعيد الضمير على متأخر لفظاً ورتبة في مثل قول النابغة :

جزى ربه عني عديّ بن حاتم   جزاء الكلاب العاويات وقد فعل

وأن يرخم في غير النداء ، كقول زهير :

خذوا حظكم يا آل عكرم واذكروا   اواصرنا والرحم بالغيب تذكر

يعني : آل عكرمة . وقول جرير :

ألا أضحت حبالكم رماما   وأضحت منك شاسعة أُماما

يعني : أمامة .

واذا ابيح للشاعر ما ذكرناه هنا ، وما لم نذكره مما لا يقع تحت حصر ، كان ما يستخلص من الشعر وحده من احكام وقواعد لا يصلح ان يكون أساساً لدرس نحوي عام .

ولهذا يحمل ما ورد في جميع الشواهد التي تروى في موضوع (التنازع) على الاضطرار ، وعلى نحو من التقديم الذي دعت اليه الضرورة ، واملاه اسلوب الشعر في تصريف الكلام على الشاعر .

اما في النثر فما ورد فيه من امثلة هذا الموضوع خاص بالنوع الاول ، مما كان الاقتضاء فيه واحداً ، كما مر من آية وحديث . وقد اثبتنا رأينا في ذلك النوع ، وكان الفراء قد سبق الى القول به .

ومهما يكن من امر فان تصور النحاة ان بين الفعلين تنازعاً تصور عقلي محض ، لا ينبني على اساس ، ولا يستند الى واقع ، فالفعلان اللذان تصوروا انهما تنازعا

المعمول مما ورد مثلا في قول الشاعر :

جفوني ولم اجف الاخلاء انني   لغير جميل مـــن خليلي مهمل

لم يعد بينهما تنازع بعد ان عمل الاول – على حد تعبيرهم – في الضمير، والثاني في الاسم الظاهر، وقد حلت مشكلتهما منذ ان قيل البيت ، وقبل ان يفطن الدارسون الى وجود (عامل) في اللغة ، والى ان الفعلين في البيت (عامــلان) يقتضي كل منهما (معمولا) .

على ان اتصال الواو بالفعل – فيما ازعم – ليس اسناداً ، لأن الواو كناية عن الفاعل واشارة اليه ، وليست هي الفاعل بحال ، لأنها ليست اسماً بل حرف يـدل على عدد المسند اليه ، كما ان التاء في قولهم : أشرقت الشمس ، حرف يدل على نوع المسند اليه . فالفعل الاول يؤلف مع ما اتصل به جملة فعلية خلت من المسند اليه، واستغنت عن ذكره ، لوضوحه في ذهن السامع ، وسهولة تقديره بسبب من اتصال الفعل بما يشير الى المسند اليه ، ويلفت السامع الى وجوده ، وهو الواو التي تشير الى ان المسند اليه او الفاعل انما هو جمع لا مفرد ، فاذا بلغ السامع قول الشاعر : « ولم اجف الاخلاء » عرف الفاعل وادرك ما اشارت اليه الواو .

اشتغال العامل عن المعمول

في العربية ادوات لا يليها إلا جمل فعلية ، لانها لا تستعمل إلا في سياق فعلي ينبني على اساس من التجدد والحدوث ، وفيها أدوات لا يليها إلا جمل اسمية ، ولا تستعمل الا في سياق ينبني على اساس من الدوام والثبوت .

فالشرط سياق فعلي ، والتحضيض كذلـــك ، وكذلك الاستفهام في اغلب استعمالاته ، ولهذا لا يلي ادوات الشرط والتحضيض الا جمل فعلية ، كذلك يلي ادوات الاستفهام في اكثر استعمالاتها جمل فعلية .

و (اذا) الفجائية لا يليها الا جملة اسمية ، كقوله تعالى : « اذا لهم مكر في آياتنا » ، وقوله تعالى : « فاذا هي بيضاء » ، وقولهم : خرجت فاذا زيد يضربه عمرو . وهذه الجمل كلها اسمية ، ولذلك وليت (اذا الفجائية التي لا تدخل الا على جمل يتصف المسند اليه فيها بالمسند اتصافاً ثابتاً لا تجدد فيه .

وكان النحاة قد انتهوا الى تفريق لفظي محض بين الجملة الفعلية والجملة الاسمية ، فعرفوا الجملة الفعلية بأنها التي صدرت بفعل ، والاسمية بأنها هي التي صدرت باسم ،

ولم تقع ايديهم على ما يميز الجملتين احداهما من الاخرى تمييزاً ينبني على اساس من فهم طبيعتين مختلفتين . فجملة (طلع الفجر) جملة فعلية ، لانها مصدرة بفعل ، وجملة (الفجر طلع) جملة اسمية ، لأنها مصدرة باسم . وكانوا يسوون بين قولهم : الفجر يطلع ، والفجر طالع ، فكلاهما عندهم جملة اسمية ، ولو ادركوا ما بين الاسم والفعل من فرق في الدلالة لاعادوا النظر في تقسيمهم الجملة ، ولبنوا تقسيمهم على اساس هذا الادراك فان « موضوع الاسم على ان يثبت به المعنى للشيء ، من غير ان يقتضي تجدده شيئاً بعد شيء ، واما الفعل فموضوعه على ان يقتضي تجدد المعنى المثبت به شيئاً بعد شيء »[1] .

فأمام الدارس اذن جملتان مختلفتان تأليفاً ودلالة ، جملة كان المسند فيها فعلا ، وكانت دلالتها تثبيت المسند للمسند اليه تثبيتاً يقتضي تجدد المعنى شيئاً بعد شيء ، وجملة كان المسند فيها اسماً ، وكانت دلالتها تثبيت المسند للمسند اليه تثبيتاً لا تجدد فيه ، فطبيعة الاولى تختلف عن طبيعة الثانية ، ودلالتهما مختلفة ، والاولى هي التي ينبغي ان تسمى : فعلية ، والثانية هي التي ينبغي ان تسمى : اسمية ، لان طبيعة الاسناد في الاولى تختلف عنها في الثانية . وبناء على هذا تكون جملة (الفجر طلع) جملة فعلية لا جملة اسمية كما زعم النحاة .

كان هذا المأخذ اللفظي قد وضع النحاة امام مشكلات دفعتهم الى كثير من التمحل في التأويل والتقدير ، في محاولتهم التوفيق بين تعريفهم الجملة وما ورد من شرط وليه اسم مرفوع ، نحو قوله تعالى : « اذا السماء انشقت » ، او تحضيض وليه مسند اليه ، نحو : هلا زيد يقوم ، والشرط في الآية انما دخل – فيما زعموا – جملة اسمية ، وكذلك التحضيض في المثال . فاضطروا الى جعل المسند اليه فاعلا بعدان

---

١ عبد القادر الجرجاني ، دلائل الاعجاز ، ص ١٣٣ .

كان مبتدأ عندهم ، لا للفعل المذكور ، لان الفاعل لا يتقدم على الفعل ، بل لفعل قدروه محذوفاً مفسراً بالفعل المذكور .

ولم يكن ذلك ليكون لو انهم ادركوا ان كلا من قوله تعالى : « اذا السماء انشقت » ، و (زيد يقوم) جملة فعلية لا اسمية ، لان المسند فيها فعل ، والشرط والتحضيض جاءا هنا في السياق الملائم لهما ، ومثل هذا الكلام شائع مقبول لا يحس الدارس فيه ان الشرط والتحضيض كانا في غير موضعهما . وكان مثل هذا من اهم مسائل الاشتغال ، والاساس الذي انطلقوا منه لتقدير فعل محذوف مفسر بفعل مذكور .

وعلى اساس ما فطن النحاة له من خصائص لفريق من الادوات ، ثم على اساس ما اطمأنوا اليه من تأثير بعض الكلمات في بعض ، او من وجود العامل والمعمول عقدوا بابا جديداً لا يجدر به ان يكون موضع بحث الدارسين ، او ان يبحث فيه بوصفه باباً قائماً بذاته ، اعني باب الاشتغال .

اساس هذا الباب : « ان يتقدم اسم على فعل صالح لان ينصبه لفظاً او محلا ، وشغل الفعل عن عمله فيه بعمله في ضميره »[1] .

وقسموا الاسم الواقع بعده فعل ناصب لضميره خمسة اقسام : ١ـ ما يجب نصبه ، ٢ـ ما يجب رفعه ، ٣ـ وما يرجح نصبه على رفعه ، ٤ـ وما يرجح رفعه على نصبه ، ٥ـ وما يستوي فيه الرفع والنصب ، وهو تقسيم عقلي يقوم على استيفاء الوجوه المحتملة عقلا .

ومثلوا للاول بقولهم : إنْ زيداً رأيته فأكرمه ، وهلا زيداً كلمته .

ومثلوا للثاني بقولهم : خرجت فاذا زيد يضربه عمرو .

---

١ ابن الناظم ، شرح الالفية ، ص ٩٦ .

ومثلوا للثالث بقولهم : زيداً أكرمه .

ومثلوا للرابع بقولهم : زيد لقيته .

ومثلوا للخامس بقولهم : زيد قام وعمرو كلمته ، فان قدرت العطف على (زيد قائم) رفعت ، وكان من قبيل عطف جملة اسمية على جملة اسمية ، وان قدرت العطف على (قام) نصبت ، وكان من قبيل عطف جملة فعلية على جملة فعلية .

واذا انعمت النظر في هذه الاقسام ، وفيما بنوا عليها من احكام رأيت ان تفسيراتهم عقلية لا اثر فيها لفقه لغوي ، او مراقبة للاستعمالات اللغوية التي تفرضها ظروف لغوية خاصة .

اما القسم الاول ، وهو ما يجب فيه النصب بفعل مقدر لا يجوز اظهاره ، لانه مفسر بالفعل الظاهر فمتهافت ، وكان من حق الاسم المنصوب ان يكون مفعولاً للفعل المنطوق به ، لا لفعل مقدر ، لأن (زيداً) في المثال المذكور لم يطرأ عليه جديد ، الا حظوته بشيء من الاهتمام انتهى به الى التقديم ، وكلما اهتم العرب بكلمة قدموها ، وكان سيبويه - وهو في معرض الحديث عن الفاعل والمفعول - يقول : « كأنهم يقدمون الذي بيانه اهم لهم ، وهم بشأنه اعني ، وان كانا جميعاً يهمانهم ويعنيانهم »[1] . والامثلة كثيرة ، والاسلوب معروف ، واصل الكلام هو : إن رأيت زيداً فأكرمه ، فاذ حظي بشيء من الاهتمام قدم ، فقيل : إن زيداً رأيت فأكرمه ، واذا احتاج الكلام الى شيء من التأكيد على ان الاسم المتقدم هو المفعول اتصل ضميره بالفعل ، ليشير اليه ، وليكسبه شيئاً من التحضيض ، فاعراب (زيداً) في هذا المثال لم يتغير ، فهو مفعول للفعل المنطوق به نفسه ، لا لفعل مقدر مفسر بالفعل الظاهر .

---

١ الكتاب ، ج ١ ،ص .

يؤيدنا في هذا ما كان الكوفيون يرونه من جواز نصب الفعل الاسم الظاهر وضميره [1] .

وأما القسم الثاني فمثلوا له بقولهم : خرجت فاذا زيد يضربه عمرو ، والتمثل صحيح لا غبار عليه ، و (زيد) في المثال مسند اليه ، فهو مرفوع ، لان المعني بقولهم هذا هو التحدث عن (زيد) بحديث هو قولهم : (يضربه عمرو) ، فالجملة اسمية ، لا شك في ذلك ، والسياق هو ما يلائم (اذا) الفجائية و (اذا) هنا انما دخلت في الموضع الذي يجب ان يوضع فيه امثالها .

ولكن مثل هذا المقال لا يقتضي ان يبحث فيه في هذا الباب ، وبابه هو : الجملة الاسمية ، وكل ما فيه انه مثال لما يجب فيه الرفع ، فرأوا فيه ما يكمل لهم الوجوه المحتملة في بيان اوجه الاسم المتقدم فحشروه في هذا الباب حشراً .

واما القسم الثالث ، وهو ما يرجح فيه النصب على الرفع ، فقدمثلوا له بقولهم : (زيداً أكرمه) ، ونرى انه اذا قصد بزيد ان يكون مسنداً اليه فلا بد من رفعه وما يرد على رفعه من ان ما بعده لا يصلح ان يكون خبراً ، لانه طلب فضعيف ، لورود ذلك في الكلام كثيراً . قال تعالى : « السارق والسارقة فاقطعوا ايديهما » . ومثل هذا كثير ، اضطر النحاة معه الى تجويز الاخبار بالطلب ، واذا قصد بزيد في المثال ان يقدم للاهتمام به فقد وجب نصبه ، لأنه ما يزال مفعولاً للفعل الظاهر ، وان قدم للاهتمام به ، او اتصل الفعل بضميره .

واما القسم الرابع ، وهو ما يرجح فيه الرفع على النصب فقد مثلوا له بقولهم : زيد لقيته ، وذلك لانه لم يسبقه – على حد تعبيرهم – ما يوجب نصبه ، ولا ما يوجب رفعه ، ولان الفعل كان قد استغنى بضميره عنه ، فلم يجز عندهم ان يكون

---

[1] الرضي ، شرح الكافية ، ج ١ ، ص

مفعولاً له ، او منصوباً به .

ان الكلام في هـذا القسم كالكلام في سابقه . اي اذا كان قصد المتكلم ايراد (زيد) ليتحدث عنه فلا بد من رفعه ، لأن المسند اليه مرفوع ابداً ، وان كان قصده تقديمه للاهتمام به فلا بد من نصبه ، لأنه مفعول للفعل الذي تأخر عنه عرضاً وللنص على الاهتمام بالمفعول ، فلا معنى للقول برجحان الرفع على النصب . على ان الامر في كثير من الامثلة الصحيحة جاء على غير ما قرروا ، فقد انشد ابن الشجري لنصب الاسم المتقدم في مثل هذا المثال ، قول الشاعر :

(فارساً مـــا) غادروه مُلْحَمَا غيرَ زُمَّيْل ولا نِكْس وَكِلْ

وقد قرأ بعضهم قوله تعالى : « جنات عدن يدخلونها » بالنصب [1] .

ففارساً ، وجنات ، هما فيما نزعم مفعولان للفعلين الظاهرين ، لا لفعلين مقدرين مفسرين بالمذكورين .

واما القسم الخامس فقد مثلوا له بقولهم : زيد قام وعمرو كلمته . وملاكه : ان يؤتى بجملة مصدرة باسم ، ثم يعطف عليها جملة مصدرة باسم ايضاً . وقـد قرر النحاة ان الاسم الثاني يتساوى فيه الرفع والنصب .

اما الرفع فللانسجام بين المعطوف والمعطوف عليه ، لان الجملة الاولى عندهم اسمية مصدرة بالمبتدأ ، فاذا رفع الثاني تحقق ذلك الانسجام المطلوب .

واما النصب فللانسجام ايضاً بين المعطوف والمعطوف عليه ، لانه اذا قيل : زيد قام وعمراً كلمته « تكون في اللفظ كمن عطف جملة فعلية على جملة فعلية » [2] ، لأن الجملة الاولى عندهم اسميه الصدر فعلية العجز .

ان القول بأن جملة (زيد قام) جملة اسمية ضعيف ، لأن (زيد) هوالفاعل ،

---

١ ابن الناظم ، شرح الالفية ، ص ٩٨ .
٢ ابن الناظم ، شرح الالفية ، ص ٩٨ .

وان قدم للاهتمام به ، وتقديمه لا يخرج به عن كونه فاعلا ، ليضعه موضع المبتدا، فالجملة اذن فعلية .

وكذلك القول في جملة (عمر كلمته) لا يرفع عمرو الا اذا قصد به ان يكون متحدثاً عنه ، والا فهو مفعول به مقدم ، ولا يمنع كونه مفعولاً به اشتغال الفعل بضميره ، لان الضمير – فيما ازعم – ليس مفعولا ، ولكنه ضمير جيء به كناية عن المفعول به ، او اشارة اليه .

أفعال الكينونة أو الوجود
كان وأخواتها

وهي : كان ، وظل ، وبات ، واضحى ، واصبح ، وامسى ، وصار ، وليس ، وما زال ، وما برح ، وما انفك ، وما فتيء ، وما دام .

هذه الافعال تسمى عندهم بالافعال الناقصة ، لأنها لا تكتفي بالمرفوع ، فلا بد لها من منصوب معه ، وهي عندهم ناسخة ، تنسخ حكم المبتدأ والخبر ، فتغير حكمها ، ترفع الاول ، ويسمونه اسمها ، وتنصب الثاني ، ويسمونه خبرها .

وحق هذه الافعال عندهم ان تنسب معانيها الى المفردات ، لا الى الجمل ، فان الكلمات التي تنسب معانيها الى الجمل هي الحروف لا الافعال ، الا انهم توسعوا في الكلام ، فأجروها مجرى الحروف ، فنسبت معانيها الى الجمل ، وادخلوها على المبتدأ والخبر ، ورفعوا المبتدأ بها ، كما يرفع الفاعل بعد الافعال ، ونصبوا الخبر بها ، كما ينصب المفعول .

هذه الابنية ابنية افعال ، تتصل بها تاء التأنيث الساكنة ، فتقول : كانت ، واضحت ، وصارت ، وباتت الى آخر الاخوات ، وتتصل بها ضمائر الرفع، فتقول:

كنتُ ، واصبحتُ ، وصرتُ ، وبتُّ ، الى آخرها ، وكانوا ، واضحوا ، وصاروا ، وباتوا ، الى آخرها ، وكنَّ ، وأضحَيْنَ ، وصرن ، وبتن الى آخرها .

وقد يستعمل بعض هذه الافعال استعمال الافعال التامة الاخرى ، فتكتفي بالمرفوع ، ولا تحتاج الى المنصوب . قال ابن مالك :

« وذو تمام ما برفع يكتفي »

ويزعم ابن الناظم ان « جميع افعال هذا الباب تصلح للتمام ، إلا فتيء ، وليس وزال »[1] .

ومثلوا للتام من هذه الافعال بقوله تعالى : « وان كان ذو عسرة فنظرة الى ميسرة » ، وقوله تعالى : « فسبحان الله حين تمسون وحين تصبحون » ، وقوله تعالى : « خالدين فيها ما دامت السماوات والارض » وقول الشاعر :

ان كان الشتاء فأدفئوني فان الشيخ يهرمه الشتاء

وقول الشاعر :

تطاول ليلك بالأثمد وبات الخليّ ولم ترقد
وبات وباتت له ليلة كليلة ذي العائر الأرمد

وذهب ابن هشام الى مثل ما ذهب اليه ابن مالك وابنه ، فقال : « ويختص ما عدا فتيء وزال وليس من افعال هذا الباب بجواز استعماله تاماً »[2] .

ومقتضى هذه المزاعم ان الافعال الناقصة تستعمل تامة الا فتيء وزال وليس ، ولكنهم لم يمثلوا في التام إلا لكان واصبح وامسى وبات ، اما صار واضحى وظل ، وما برح وما انفك ، فلم يشيروا الى استعمالها تامة في تمثيلهم للتام من هذه الافعال . وكان الرضي يقول : « قالوا : ولم نستعمل (ظل) الا ناقصة . وقال ابن مالك :

---

[1] شرح الالفية ، ص ٥٦ .
[2] قطر الندى ، ص ٦٩ .

تكون تامة بمعنى طال ، او : دام ، والعهدة عليه »[1] . ولا ادري كيف تكون صار ، وما برح ، وما انفك تامات ؟!

ان من يستعرض هذه الابنية ، واستعمالاتها ، يعجب من جمعها كلها في اطار واحد ، وانتظامها في باب واحد ، فليست هذه الافعال بمنزلة واحدة ، لا في الدلالة ولا في الاستعمال ، ولا جامع لها إلا ما لاحظوه من شبه فيما يأتي بعدها ، فهي تشترك في ان يليها مرفوع ومنصوب ، نحو : كان زيد قائماً ، وظل المطر منهمراً ، وصار الطين ابريقاً ، وليس زيد قائماً ، وما يزال الجو غائماً ، الى غير ذلك ، وليس هذا بالعذر ، ولا هو بالمصحح لما قاموا به ، وارسلوه ارسال المسلم به .

على ان النحاة لم يتفقوا في تفسير المنصوب بعدها ، فالبصريون يرون انه خبر ، والكوفيون يرون انه حال ، وقد تغلب رأي البصريين في هذا ، كما تغلب في غيره ، ودرج الدارسون عليه في خلال العصور .

ليست هذه الافعال سواء في الدلالة والاستعمال ، فبعضها متصرف ، وبعضها جامد ، والمتصرف منها بعضه تام التصرف ، وهو (كان) و (صار) ، وبعضها ناقص التصرف ، وهو ما عداهما . وبعضها نفي ، وهو (ليس) ، وبعضها اثبات ، وهو ما عداها . وليس من الطبيعي ان تكون كلها بمنزلة واحدة ، او ان تجمع في باب واحد .

ينبغي ان نفصل (صار) من هذه المجموعة ، لانها انما تدخل في الغالب على ما ليس اصله مبتدأ وخبراً ، لانك تقول : صار الطين ابريقاً ، وصار الحق باطلا ، ولو حذفت (صار) من هذين المثالين لكان الكلام : الطين ابريق ، والفقير غني ، والحق باطل ، والباطل حق ، وليس هذا بالمقبول ، فليس الطين ابريقاً ، ولا الفقير

---

[1] شرح الرضي على الكافية ، ج ٢ ، ص ٢٩٥ .

غنياً ، ولا الحق باطلا ، ولا الباطل حقاً .

والمنصوب بعدها – فيما يبدو لي – ليس خبراً ولا مفعولاً ، وانما هو تمييز ، وظيفته اماطة ابهام في نسبة الصيرورة الى الفاعل ، فاذا قيل : تحول الطين ،اوصار كان في الامر ابهام ، وموضعه نسبة التحول الى الطين ، فأتي بكلمة (ابريقاً) لتزيل ذلك الابهام ، كما ازيل الابهام عن النسبة بكلمة (عسلا) في قولنا : امتلأ الوعاء عسلا ، فنسبة الامتلاء الى الاناء مبهمة ، تفتقر الى ما يوضحها ، ويميط الابهام عنها، فاذا قيل عسلا ، بان المعنى ، وزال الابهام .

وينبغي ان تفصل (ليس) من هذه المجموعة ايضاً ، لانها تدل على نفي ان يكون الخبر بعدها وصفاً للمبتدأ في المعنى ، او يكون عين المبتدأ ، فاذا قلت : محمد قائم ، كان الخبر في هذه الجملة وصفاً للمبتدأ في المعنى ، وكان من المبتدأ كأنه : هو هو ، فاذا قلت : ليس محمد قائماً فقد نفيت ان يكون (قائماً) وصفاً للمبتدأ ، فلذلك نصب الخبر بعدها ، حملا على نصب الخبر في قوله تعالى : « ما هذا بشراً » ونحوه ، فنصب الخبر بعدها اذن على الخلاف ، ونصب الخبر بعد (كان) على انه (خبر) لكان ، فيما يقول البصريون ، وعلى انه (حال) فيما يقول الكوفيون .

ثم ان بين (ليس) و (كان) فرقاً آخر ، وهو ان (ليس) بناء مركب ، و (كان) بناء مفرد ،و (ليس) مركب من (لا وأيس)، فهي دالة على نفي الوجود ، وقد نزلت في الاستعمال منزلة الكلمة الواحدة ، واستعملت استعمال الادوات ، فانتهت الى انها لا تدل الا على ما تدل عليه (لا) في النفي ، وإن احتفظت بخصائص الفعل الاولى ، من اتصال بتاء التأنيث الساكنة، وضمائر الرفع: ليسَتْ ، لسْتُ ، ليسا ، ليسوا ، لَسْنَ ، الى غير ذلك ، فأي جامع بعد هذا الذي بسطناه ، يجمع بين (ليس) و (كان) في باب واحد ، فتكون (ليس) من اخوات (كان) ؟!

ينبغي ان تصنف هذه الافعال بعد اخراج (صار) و (ليس) منهـــا ، بحسب دلالاتها على معانيها ، وهي انما تدل على الكينونة ، او الوجود ، وهي بحسب هذه الدلالات ثلاثة اقسام :

١) القسم الاول : يدل على الكينونة العامة ، وهو (كان) ، وينبغي ان يلحق بها : استقر ، وحصل ، ووُجد ، وحدث .

٢) والقسم الثاني : يدل على الكينونة الخـــاصه ، وهو : اصبح ، وامسى ، واضحى ، وظل ، وبات ، لان (اصبح) تدل على الوجود في الصباح ، و(امسى) تدل على الوجود في المساء ، و (اضحى) تدل على الوجود في الضحى ، و(وظل) تدل على الوجود في النهار ، و (بات) تدل على الوجود في الليل ، وينبغي ان يلحق بهذه الافعال الدالة على الكينونة الخاصة فعل آخر ، لا ادري لماذا اهملوه ؟ مع انه لا يختلف عنها دلالة ولا استعمالاً ، وذلك هو : (غدا) فهو يدل عـــلى الوجود في الغداة ، وهو لا يكتفي بالمرفوع ، نحو : غدا النهار جميلًا .

٣) والقسم الثالث : يدل على الكينونة المستمرة ، وهو : ما زال، ومانفك، وما برح ، ومافتيء ، وينبغي ان يكون منها : استمر ، وما دام ، وما وُجد ، وما استقر ، وما حصل ، لانهن وامثالهن مما يدل على الوجود المستمر .

وسواء أكان الوجود عاماً ام خاصاً ، ام مستمراً ، فهو معلوم غالباً للمتكلم والسامع جميعاً ، فاذا قال المتكلم : امسى زيد ، او كان زيد ، او ما زال زيد ، لم يكن قوله مفيداً ، لان وجود زيد مما يعرفه السامع ، كما يعرفه المتكلم ، فلم يأت المتكلم اذن بجديد ، ولم يكن كلامه مما ينطوي على فائدة يتطلبها السامع ، فاذا قال المتكلم : كان زيد قائماً ، او : ما زال زيد قائماً ، او غير ذلك ، كان قائماً) مناط فائدة الخبر ، وجاعلا قول المتكلم خبراً مفيداً .

فاذا كان السامع يجهل وجود شيء صح الاكتفاء بذكر الموجود ، وايقاع

نسبة الوجود اليه ، كما يقال : كان صباح ، و كان مساء ، او كما يقال : كان الله ولا شيء معه .

وبهذا المعنى ينبغي ان يفسر ما قيل من حذف الكينونةالعامة ، اوالاستقرار العام من الكلام ، حين يقال : زيد في الدار ، او زيد امامك . فزيد موجود ، لا شك في ذلك لدى السامع والمتكلم ، والتصريح بلفظ الوجود عبث ، يميل الكلام الى ضرب من التطويل والحشو ، فلا معنى لذكره ، ولكن الشيء الذي يجهله المخاطب هو : الوجود في مكان معين عرفه المتكلم ، وجهله المخاطب، فاخبار المخبر حينئذ يقوم على اساس ذكر هذا المكان الخاص ، وهو : (في الدار) ، او (امامك) . ففائدة الخبر حينئذ انما تستند الى التصريح بالمكان ، فالمكان هو الخبر الذي يتم به الاخبار ، وهو معقد الفائدة المتوخاة من الخبر .

فاذا اريد الى اعراب مثل قولنا : محمدٌ في الدار قيل :

محمدٌ : مسند اليه ، او مبتدأ مرفوع .

في الدار : مسند ، او خبر .

ولا يحتاج المعرب الى ان يعلق هذا الخبر بشيء مقدر ، وهو الوجود العام ، او الكينونة العامة ، ويجد نفسه في دوامة من التقديرات ، هذا يقدره فعلا : كان او : استقر ، لان الاصل في العامل ان يكون فعلا ، وهذا يقدره اسماً مفرداً : كائن ، او حاصل ، او مستقر ، لان الاصل في الخبر ان يكون مفرداً ، مع ان ذلك مما لم ينعقد عليه الخبر ، لانه معلوم للمتكلم والسامع ، ولان ذلك ليس هو الخبر ، لان الفائدة لا تتم به ، فلو كان هو الخبر لجاز للمتكلم ان يقتصر على قوله : محمد استقر ، او محمد كان ، او محمد حصل ، ويسكت ، ولا كتفى المخاطب به ، ولكن واقع الامر غير ذلك .

وكان رأي الكوفيين في معالجة الخبر الظرف رأياً مقبولاً ، غير غريب على

طبيعة الاسلوب ، وغير متمحل فيه بمثل تلك التقديرات التي طال جدل البصريين فيها ، فالخبر في قولنا : خالد امامك هو الظرف نفسه ، ولم يتصوروا له متعلقاً ، ولم يتجادلوا فيما يجب ان يكون عليه المقدر .

ونصب الخبر – ظرفاً – عندهم ليس على انه مفعول فيه ، متعلق بالخبر، ولكن الظرف المنصوب هو الخبر نفسه ، وقد احتجوا لرأيهم هذا بما ورد على لسان ابي البركات بن الانباري ، وهو يعالج مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين .

قال الكوفيون : « انما قلنا : انه (يعنون الخبر الظرف) ينتصب بالخلاف ، لأن خبر المبتدأ في المعنى هو المبتدأ ، ألا ترى انك اذا قلت : زيد قائم ، وعمرو منطلق ، كان (قائم) في المعنى هو (زيد) ، ومنطلق في المعنى هو (عمرو) ، فاذا قلت : زيد امامك ، وعمرو وراءك ، لم يكن (امامك) في المعنى هو (زيد) ، ولا (وراءك) في المعنى هو (عمرو)، كما كان (قائم)في المعنى هو(زيد)، و(منطلق) في المعنى هو : (عمرو) ، فلما كان مخالفاً له نصب على الخلاف ليفرقوا بينهما »[1] .

وخلاصة القول في افعال هذا الباب ، اعني : باب (كان) واخواتها : ان الاخبار بتلك الافعال الدالة على الكينونة الخاصة ، او الكينونة المستمرة ، وبالوجودات التي اسندت اليها تلك الافعال اخبار لا يصح السكوت عليه ، ولا تتم به الفائدة المتوخاة ، لانها انما تدل على وجود يعرفه كل من المتكلم والسامع ، فلا بد ان يستكمل الخبر فائدته بذكر المنصوب الذي نؤيد الكوفيين في تسميته حالا لا خبراً ، كما زعم البصريون ، لأنه انما يبين هيئة خاصة للموجود المتحدث عنه .

« كان » واستعمالاتها

و (كان) هي ام الباب ، وعليها حملت الافعال الاخرى ، وهي اكثر افعال

---

١ الانصاف في مسائل الخلاف ، (المسأله ٢٩) .

هذا الباب تصرفاً ، فلها صيغة الماضي : (كان) ، وصيغه الحاضر : (يكون) ، وصيغة الطلب : (كن) ، وصيغة الدائم : (كائن) ، ولها مصدر جار مجراها فعلا : (كون) .

ولكان في العربية استعمالات مختلفة :

١) تستعمل تامة ، مكتفية بالمرفوع ، أي : تستعمل كسائر الافعال اللازمة، ومعناها : (وُجد) ، نحو قوله تعالى : « وان كان ذو عسرة فنظرة الى ميسرة) .

٢) وتستعمل (ناقصة) ، لا بد لها من منصوب ، تتحقق به فائدة الاخبار بها ، نحو : كان زيد قائماً .

٣) وتستعمل مفرَّغة من الدلالة على الحدث ، او الوجود ، ولا تدل حينئذ إلا على الزمان ، وذلك في المواضع التي قالوا انها زائدة فيها ، او حشو كما قال ابن مالك :

وقد تزاد (كان) في حشو كما — كان اصحَّ علمَ من تقدّما

ومثلوا لزيادتها بقول ام عقيل :

انت تكون ماجد نبيل — اذا تهبّ شمأل بليل

وقول الشاعر :

سراة بني ابي بكر تسامى — على (كان) المسوَّمة العراب

وقول الشاعر :

فكيف اذا مررت بدار قوم — وجيرانٍ لنا (كانوا) كرام

٤) وتستعمل مع الفعل للدلالة على صيغة زمانية معينة ، نحو : (كان فَعَلَ ، او : كان قد فعل ، او : قد كان فَعَلَ ، او كان يفعل ، او كان فاعلا ، مما مر تفصيل الكلام عليه .

و (كان) هنا ليست مستقلة في الدلالة على الزمان ، ولكنها ضميمة للفعل

الماضي ، لتدل معه على زمن بعد منقطع ، واذا كان الفعل حاضراً ، او مستقبلا ، أي : بصيغة (يَفْعل) كانت (كان) ايضاً ضميمة للفعل ، لتدل معه على موقع زمني في الماضي ، حاضر او مستقبل بالنسبة الى حدث وقع في الزمان الماضي، فاذا قلت : كان زيد يضحك دل قولك على وجود ماض، وضحك حاضر ، اومستقبل بالنسبة الى ذلك الوجود ، فيضحك ، وان كانت بصيغتها دالة على حاضر او او مستقبل - تعبر عن حدوث الضحك في الماضي ، ولكنها بالنسبة الى حدث وقع في الماضي وهو : وجود زيد - دلت على حاضر او مستقبل .

مَا يُسمّى " أفعَال المقَاربَة "

كان النحاة قد جروا على إلحاق ما سموه : افعال المقاربة بأفعال الكينونة او الوجود اعني : (كان) واخواتها . وافعال (المقاربة) عندهم هي :

١) الافعال الدالة على المقاربة ، وهي : كاد ، وكرب ، واوشك .

٢) والافعال الدالة على الرجاء ، وهي : عسى ، وحرى ، واخلولق .

٣) والافعال الدالة على الشروع ، وهي : أنشأ ، وطفق ، وجعل ، واخذ ، وعلق .

وكان النحاة قد خلطوا هذه المجموعات الثلاث ، وجعلوهاباباً واحداً، وسموها جميعاً : افعال المقاربة كما فعل ابن مالك ، وغيره . وكان ينبغي ان تعزل هذه المجموعات بعضها عن بعض ، لانها تختلف فيما بينها من حيث الدلالة ، فبينما تدل افعال الشروع على ان الفاعل قد بدأ بايقاع الفعل ، اذ تدل افعال الرجاء على ان الفعل لم يحدث ، ولم يبدأ به بالرغم من توقعه ، وتدل افعال المقاربة على امكان قرب الفعل من الحدوث ، ولكنه لمّا يحدثْ بعد . وقد قال ابن يعيش : «تقول:

كاد زيد يفعل ، أي : قارب الفعل ، ولم يفعل »[1] .

فأفعال الشروع اذن ليست من افعال المقاربة ايضاً ، لانها لا تدل على مقاربة البتة ، وكل ما تدل عليه هو : توقع ايقاع الفعل . وخير ما يستند اليه في هذا قول (الرضي) ، وهو من حذّاق هذا الدرس ، عند تناوله (عسى) احد افعال الرجاء.

قال الرضي : « ارى ان (عسى) ليس من افعال المقاربة ، اذ هو طمع في حق غيره تعالى ، وانما يكون الطمع فيما ليس الطامع على وثوق من حصوله ، فكيف يحكم بدنو ما لا يوثق بحصوله ؟ ولا يجوز ان يقال : ان معناه : رجاء دنو الخبر ، كما هو مفهوم من كلام الجزولي والمصنف . اي : ان الطامع يطمع في دنو مضمون خبره ، فقولك : عسى الله ان يشفي مريضي ، اي : اني ارجو قرب شفائه ، وذلك لان (عسى) ليس متعيناً بالوضع للطمع في دنو مضمون خبره ، بل لطمع حصول مضمونه مطلقاً »[2] .

ويكاد (عسى) يكون الفعل الوحيد الذي يدل على الرجاء في هذا الباب . اما حري ، واخلولق ، نحو : حري زيد ان يفعل كذا ، واخلولق عمرو ان يقوم ، فمعناهما : صار زيد حرياً ان يفعل كذا ، وعمرو خليقاً ان يقوم ، اي : جديراً ، « واصلها : حري بأن يفعل ، واخلولق بأن يقوم ، فحذف حرف الجر ، كما هو القياس مع أنْ ، وأنّ »[3] .

واذا اريد لهما ان يدلا على ما يدل عليه (عسى) فلا بد من استعمالهما بلفظ الماضي فقط ، ودلالتهما على الرجاء مستفادة من دلالتهما على الجدارة ، فكون زيد جديرا بالوفاء مثلا يدل التزاماً على ان الوفاء مما يطمع فيه او يتوقع منه .

---

١ شرح المفصل ، ج ٢ ص ١١٩ .
٢ شرح الكافية ، ج ٢ ، ص ٣٠١ .
٣ شرح الكافية ، ج ٢ ، ص ٣٠٤ .

ولم يصدق هذا الاسم ، اعني (افعال القاربة) الا على الافعال التي تدل على الدنو والمقاربة فعلا ، وهي : كاد ، وكرب ، واوشك .

اما (كاد) فمعناه : قرب ، فاذا قيل : كادت الشمس تغرب ، دلت على قرب غروب الشمس .

واما (كرب) فمعناه : قرب ايضاً ، يقال : كربت الشمس تغرب ، اي : دنت للغروب .

واما (اوشك) فمعناه : اسرع ، وقرب ، فله اذن دلالتان واستعمالان، فنحو قولهم : اوشك خالد في السير ، دل على السرعة ، والمعنى : اسرع خالد في السير، ومنه قولهم : (وشك البين) ، اي : سرعة الفراق ، وهو في هذا المعنى ، وهذا الاستعمال ، ليس من افعال هذا الباب . ولا يدل (اوشك) على المقاربة إلا اذا استعمل استعمال (كاد) ، كأن يقال : اوشك المسافران يصل ، والمعنى : قارب المسافر الوصول .

*

والذي دعا النحاة الى جمع هذه الاشتات التي لا يربطها رابط من دلالة هو ما تصوروه من عمل لهذه الافعال ، وما لاحظوه من شبه بينها في الاستعمال وطريقة (العمل)، وكان تشبثهم بفكرة العامل ، وتحديد الدرس النحوي بالحدود التي رسمتها لهم (فكرة العمل) قد اوقعهم في هذا الخلط وامثاله .

وعلى اساس من فكرة العمل ألحقت افعال هذه المجموعات الثلاث بأفعال الكينونة ، او الوجود ، اعني : (كان) واخواتها ، تمسكاً بما بين هذه المجموعات و (كان) واخواتها من شبه واهٍ في طريقة الاستعمال ، مع انها في واقع الامر تختلف عنها دلالة واستعمالاً .

اما من حيث الدلالة فكان واخواتها – كما سبق بيانه – تدل على الوجود العام

او الوجود الخاص ، او الوجود المستمر . وافعال هذه المجموعات لا تدل على الوجود ، فأفعال المقاربة انما تدل على مقاربة الفعل الحدوث ، ولكنه لم يقع ، وافعال الرجاء انما تدل على توقع حدوث الفعل ، ولكنه لم يقع ، او لمّا يقع بعد، وافعال الشروع انما تدل على ان الفعل قد بدىء احداثه ، ولا علاقة لهذه الدلالات بما تدل عليه (كان) واخواتها .

واما من حيث الاستعمال فكان واخواتها عندهم مما يدخل على مبتدأ وخبر ، نحو : كان زيد خطيباً ، وكان عمرو يخطب . وقد يكون الخبر مفرداً، كالمثال الاول ، وقد يكون فعلا ، كالمثال الثاني .

اما افعال هذه المجموعات فلا يكون خبرها الا فعلا ، اللهم الا نوادر جاء فيها الخبر مفرداً ، كقول الشاعر :

اكثرت في العذل ملحاً دائماً   لا تكثرن اني عسيت صائما

وقول تأبط شراً :

فأبت الى (فَهْم) وما كدت آيبا   وكم مثلها فارقتها وهي تصفر

واغلب الظن ان ما في افعال المقاربة ، وافعال الرجاء وافعال الشروع من دلالة على مقاربة الفعل الحدوث ، او توقع حدوث الفعل ، او البدء به هو الذي اقتضى ان تكون (اخبارها) افعالاً ، لان ترقب الحدوث او امكان مقاربته ، البدء به معناه : ان الشيء لم يكن ، ولكنه متوقع ان يكون ، او محتمل ان يكون ، او بدىء به منذ حين ، وهذا مما يناسبه الفعل دون غيره .

ففي قول الشاعر : « اني عسيت صائماً » وقول الآخر : « وما كدت آيباً » تعارض واضح بين ما يدل عليه (عسيت) و (كدت) ، ومايفهم من(صائماً) و(آيباً) من دلالة على الدوام والاستمرار .

فاذا كانت افعال هذه المجموعات الثلاث تخالف (كان) واخواتها في الدلالة

والاستعمال فالحاقها بها خلط ، وجمع غريب للمتفرقات المختلفات .

ووظائف هذه الافعال هي : الدلالة على المقاربة ، والدلالة على الرجاء ، والدلالة على الشروع ، وليس لهذه الافعال وظائف اخرى ، كالتي تصورها النحاة ، من اقتضاء للمرفوع والمنصوب ، وعمل لها فيهما .

ويبدو ان الجمل التي تليها ، جملٌ فعلية ، تتألف من فعل وفاعل ، يتأخر الفاعل فيها عن الفعل في موضع ، ويتقدم على الفعل في موضع آخر ، نحو : كاد يقوم زيد ، وكاد زيد يقوم .

اما دخول (ان) على الفعل بعد (اوشك) و (عسى) مثلا ، نحو . اوشك عمرو ان يقوم ، وعسى زيد ان يسافر ، ونحو قوله تعالى « وعسى ان تكرهوا شيئاً وهو خير لكم ، وعسى ان تحبوا شيئاً وهو شر لكم » فلن يغير طبيعة الجملة بعدهما ، ولن تحول بعدها الى جملة اسمية .

الأفعَــالُ الشَّــاذّة

في العربية ، كما في غيرها ، افعال شاذة ، لم تنهج السبيل التي سلكتها الافعال، فهي افعال متخلفة ، لم تتطور ، ولم يدركها الاستعمال الواسع ، فيخضعها لما اخضع له سائر الافعال ، وهي من اجل ذلك افعال جامدة على حال واحدة ، لم تتصرف تصرف الافعال ، ولم تنطو في احد القوالب ، او احدى الصيغ التي انطوت فيها الافعال .

هذه الافعال – كما وصلت الى النحاة – متفاوتة في تخلفها وجمودها ، فبعضها ظل في قالبه القديم ، وبعضها جاء في بناء جديد ، لا صلة له بأبنية الاسماء ، ولا بأبنية الافعال ، وهو بناء مركب من بناءين مختلفين ، كبناء (ليس) ، وقد سبقت الاشارة الى هذا ، وبناء (حبذا) ، وبناء (حيَّهل) ، وغيرها من ابنية المركبات المعروفة ، وبعضها اتخذ لنفسه قالباً فعلياً الا انه قصّر عن ادراك الافعال الاخرى ، فلم يتصرف تصرفها ، ولا توسع في الاستعمال توسعها ، نحو . عسى .

لقد عرف النحاة هذه الافعال ، وعرضوا لها في دراستهم ، ولكنهم لم يتح لهم ان يفسروها تفسيراً لغوياً صحيحاً ، لأنهم كانوا يفتقرون الى درس (مقارن) ،والى وقوف على بعض اللغات التي تتألف منها ومن العربية فصيلة لغوية واحدة ، وهي الفصيلة السامية ، ولكن الدرس (المقارن) لم يعرف الا حديثاً ، بعد ان نضج علم اللغة الذي قدم للدارسين تفسيرات قريبة جداً من واقع اللغة ، واوضح بها كثيراً من الظواهر اللغوية .

ولم اجد من النحاة من حام حول الظواهر اللغوية ، وحاول تفسيرها كالخليل ابن احمد ، فقد نهج في دراسته اللغوية منهجاً اشبه ما يكون بالمنهج اللغوي الحديث ، فقد ادرك ان الدراسة اللغوية يجب ان تتدرج تدرجاً طبيعياً ، ويجب ان يبدأ بها من اول ، فبدأ بدراسة الاصوات اللغوية ، ودرسها فعلا ، فتوصل الى نتائج مهمة لا يستغني عنـــها دارس يريد ان يتفهم الظواهر اللغوية العربية التي تنبني عليها ، كالإمالة ، والإبدال ، والإعلال ، والإدغام ، وانك لواجد لهذا ظـلا ممدوداً فيما املاه على سيبويه .

ثم اتضح لديه ، وهو يدرس الكلمات المؤلفة من تلك الاصوات التي انتهى من دراسة مخارجها ، وصفاتها واحوالها المختلفة في اثناء تآلفها وتمازجها ،ان من الكلمات ما كان مفرداً ، ومنها ما كان مركباً ، ورأى ان التركيب ظاهرة لغوية تمخضت عنها الاستعمالات ، ووضع يده على مركبات في الادوات والاسماء والافعـال ، واشار الى ان المركب ما كان مؤلفاً من كلمتين تلازمتا في الاستعمال ، وتعرضتا لعملية التركيب ، او النحت فأصبحتا كلمة واحدة ، او بمنزلة الكلمة الواحدة . كلَنْ المركبة مـــن (لا وأن) ، واذن ، المركبة من (إذ وأن) و (مهما) المركبة من (ما وما) ، وكالبسملة والحوقـلة والحيعلة ، وكحبـذا ، وحيَّهل ، وحيعل ، وغيرها ، وراقبها في الاستعمالات ، فتوصل الى الاصل الصحيح المعروف ،

وهو ان الكلمتين اذا ركبتا ، وكان لكل منهما معنى على حدة صار لهما بالتركيب معنى جديد ، وحكم جديد .

وكان الخليل بهذا قد سد الطريق امام كثير من الاعتراضات المنطقية التي اعترض بها عليه نحاة مناطقة رفضوا القول بتركيب الادوات ، ووضعوا رأيه بالشذوذ .

وكان منهج الخليل بداية حسنة المعنيين بالدرس اللغوي ، غير انهم كانوا بعيدين عن ان ينهجوا نهجه ، وكانوا ينظرون الى الدرس اللغوي على خلاف ما كان الخليل يفعل ، واخذوا يعالجون مسائل هذا الدرس وموضوعاته معالجة لا تمت الى طبيعة الدرس بصلة ، وراحوا ينشدون في المنطق والفلسفة ما كانوا يرون انه يحقق لهم غرضاً ، فابتعدوا بالدرس اللغوي عن منهجه ، فأصيب بالتخلف والجمود ، وجاءت تفسيراتهم للظواهر اللغوية تفسيرات يقوم اكثرها على اعتبارات عقلية لا يمكن ان يفسر بها اسلوب لغوي .

كانت تفسيرات النحاة التي حفلت بها موسوعاتهم ومختصراتهم تخترع اختراعاً ، وتلتمس من الحدس ، ولذلك لم تدرس هذه الافعال كما ينبغي ان تدرس ، ولم يجد النحاة من منهجهم العقلي ما يعينهم على تفهم ما احاط بهذه الافعال من تخلف وجمود .

ويكفي هنا ان نعرض لآرائهم في معالجة (ليس) مثلا ، لتعرف كيف كانوا — وقد ابتعدوا عن منهج هذا الدرس — يتمحلون في تفسير ظواهر اللغة وعوارضها ولتدرك مدى ابعادهم في التمحل والتكلف ، والجري وراء الحدس الخابط ، ولست واجداً لهم عذراً في تمحلهم هذا ، وتخبطهم هذا ، وخاصة بعد ما كانوا قد وقفوا على اعمال الخليل ، وعلى آرائه واقواله التي نقلها سيبويه عنه نقلا اميناً في الكتاب الذي كانوا يزعمون انهم قرأوه ووعوه ، واشبعوه شرحاً وتفسيراً ، فان الذي

وصل به الامر الى هذا الحد لا ينبغي له ان يتمحل في تفسير (ليس) كما تمحل ابن سيده فيما يرويه ابن منظور عنه :

« ابن سيده : وليس كلمة نفي ، وهي فعل ماض ، قال : واصلها : لَيِسَ ، بكسر الياء ، فسكنت استثقالاً ، ولم تقلب ألفاً ، لانها لا تتصرف من حيث استعملت بلفظ الماضي للحال . والذي يدل على انها فعل ، وان لم تتصرف تصرف الافعال ، قولهم : لست ، ولستما ، ولستم ، كقولهم : ضربت ، وضربتما ، وضربتم ، وجعلت من عوامل الافعال نحو (كانَ) واخواتها التي ترفع الاسماء ، وتنصب الاخبار ، الا ان الباء تدخل في خبرها وحدها دون اخواتها » [1] .

ويجيء ابن هشام بعده ، فيجد في مقالة ابن سيده ضالته ، فيقول : « وهي فعل لا يتصرف ، وزنه (فَعِلَ) بالكسر ، ثم التزم تخفيفه ، ولم نقدره (فَعَلَ) بالفتح لأنه لا يخفف ، ولا (فَعُلَ) بالضم ، لإنه لم يوجد في يائي العين الا في (هَيُؤَ) ، وسُمع : لُسْتُ ، بضم اللام ، فيكون على هذه اللغة كهيؤ » [2] ، ويسكت هو ، كما سكت ابن سيده عن رأي الخليل ، ومن هذا حذا حذو الخليل في تركيب (ليس) ، ولا يشير اليه ، ولو تضعيفاً ، وكأنه فيما جاء به مما نقلناه عنه هنا قد جاء بالقول الفصل .

*

والافعال الشاذة في جملتها :

١) فعل الرجاء : عسى .

٢) وفعلا المدح والذم : نعم وبئس .

٣) والافعال المركبة التي يتألف كل واحد منها من كلمتين ، تلازمتا في

---

١ لسان العرب – ليس .

٢ مغني اللبيب ، ج١، ٢٩٣ .

الاستعمال ، ونزلتا منزلة الكلمة الواحدة ، فاتخذت لها استعمالا خاصاً ، ومنها : ليس ، وحبذا ، وحيَّهل .

٤) والافعال البدائية المتخلفة ، التي سماها النحاة المناطقة : اسماء الافعال ، كهيهات ، وشتان ، وأفّ ، وأوّاه ، وصَهْ ، ومَهْ ، ونَزالِ ، وتراكِ ، وامثالها .

وكانت هذه الافعال – على اختلافها – مما تناوله النحاة بالدرس ، الا انهم درسوها في ابواب منفصل بعضها من بعض ، ومخلوط بعضها ببعض ، وكانوا يجهلون اصولها ، وفعل الاستعمال فيها ، فجاءت دراستهم لها مشوهة مبتورة لا ترسم لها صورة واضحة مكتملة .

فعل الرجاء : عسى .

اما فعل الرجاء (عسى) فهو فعل شاذ جامد ، لم يستطع الدارسون ان يتبينوا واقعه، ولذلك اختلفوا فيه ، كما اختلفوا في امثاله ، فذهب بعضهم الى انه فعل ، وذهب بعضهم الى انه حرف ، وذهب بعضهم الى انه يستعمل فعلا في موضع ، ويستعمل حرفاً في موضع آخر .

(عسى) : من هذه الافعال المتخلفة التي اخذت – بتخلفها – تتخلى عن دلالتها القديمة واستعمالها القديم ، واخذت تستعمل استعمال الادوات، للدلالة على الرجاء، مثل (لعلّ) ، فقد روى ثعلب انهم يقولون : عسى زيد قائم ، فأصل الكلام : زيد قائم ، وهو مؤلف من مبتدأ وخبر ، وجيء بعسى للدلالة على الرجاء ، ولم تستعمل (عسى) لغير هذه الدلالة ، ولم يظهر لها تأثير فيما يليها ، ولم يطرأ على الجملة بعدها ما يغير حكمها ، فما يزال الجزآن مرفوعين .

اما ما ذهب اليه ابن هشام ، من ان (عسى) – على رواية ثعلب – فعل

ناقص ، وان اسمه ضمير الشأن ، والجملة الاسمية خبر [1] ، فتمحل لا يلتفت اليه .

وتدخل (عسى) على جملة اسمية ، كما روى ثعلب ، وكما قال الشاعر :

عسى الكرب الذي امسيت فيه   يكون وراءه فرج قريب

وهو اقل استعمالاتها ، وتدخل على جملة فعلية ، وهو اغلب استعمالاتها ، واكثرها شيوعاً . ومن الامثلة على دخولها على الجملة الفعلية قوله تعالى : « وعسى ان تكرهوا شيئاً وهو خير لكم ، وعسى ان تحبوا شيئاً وهو شر لكم » ، وقولهم : عسى زيد ان يقوم .

اما الآية فالامر فيها واضح ، وليس لعسى فيها ما زعموا من عمل ، وكل ما تؤديه في الكلام هو التعبير عن الرجاء ، و (أن) موصول حرفي ، او وصل جيء به لايصال الرجاء الى الجملة ، ولتخليص الفعل للاستقبال ، ولفصل (عسى) عن الفعل بعدها ، لأنهم لم يؤلفوا جملة فعلية يتوالى فيها فعلان بلا وصف ، ولذلك استغني عن (أن) حين وليت (عسى) جملة اسمية ، كما مر من رواية ثعلب ، وقول الشاعر :

واما المثال : (عسى زيد ان يقوم) فجملة : زيد يقوم جملة فعلية ، تقدم فيها المسند اليه ، وهو الفاعل ، ولم يمنع من كونها فعلية تقدمُ الفاعل ، وابتداء الجملة به ، ما دام المسند فعلا ، لان كون المسند فعلا هو الذي يفرق بين الجملة الفعلية ، والجملة الاسمية .

و (عسى) هنا تعبر عن الرجاء ، مثل (لعلّ) ، و (أن) وصل ، ومخلص الفعل للاستقبال ، وفصل لها عن الفعل الذي يليها ، ولا تأثير لها فيما بعدها ، وليس (زيد) اسماً لها ، كما زعموا ، لأن كونه اسماً لها يضعهم امام مشكلة الإخبار بالمصدر عن

---

[1] (مغني اللبيب) ج ١ ، ص ١٣٧

الذات ، لان الفعل — بناء على مأخذهم — مؤول بالمصدر ، ولم يحل المشكلة تقديرهم مضافاً « قبل الاسم ، اي : عسى امر زيد القيام ، او قبل الخبر ، اي : عسى زيد صاحب القيام » [1] ، بل زاد هذا التقدير المتمحل هذه المسألة تعقيداً والتباساً .

وربما استعملت (عسى) استعمال الفعل ، فاتصلت بها التاء كناية عن الفاعل ، ونصب الخبر تشبيها بما ينصب بعد الفعل ، اما على انه خبر ، كما يقول البصريون ، او على انه حال ، كما يقول الكوفيون ، وذلك كقول الشاعر :

اكثرت في العذل ملحاً دائما لا تكثرن اني عسيت صائما

وقد تستعمل استعمال (لعل) ، فيتصل بها ضمير النصب الذي يتصل بلعل ، نحو : لعلي ، ولعلك ، ولعله ، فيقال : عساي ، وعساك ، وعساه ، مما دعا سيبويه الى ان يقول بحرفيتها اذا استعملت على هذا النحو .

اما حمل النحاة (عسى) على كان ، او كاد ، فقد اوقعهم في مشكلات لم يستطيعوا الخروج منها ، كما بينا ، وخاصة اذا اقترن الفعل بأنْ بعد اسم ، نحو : عسى زيد ان يقوم ، او بعدها مباشرة ، نحو : عسى ان يقوم زيد ، لانهم اذا اوّلوا الفعل بالمصدر ، فان جاء الفعل بعد اسم اشكل عليهم الاخبار بالمصدر عن الذات ، وان جاء بعد (عسى) مباشرة اشكل عليهم عدم تبين الاسم والخبر بعدها ، ولذلك ذهب ابن مالك فيما يروي ابن هشام عنه الى ان (أنْ والفعل) سدا مسد الجزءين ، كما سدا مسد المفعولين في قوله تعالى : « احسب الناس ان يتركوا » [2] ، وفي هذا من التحكم ما فيه .

فعسى اذن في جميع هذه الاستعمالات فعلٌ جامد ، شذ عن سائر الافعال ، فلم يتصرف تصرفها ، ولم يستعمل استعمالها ، وتخلى عن الدلالة على الحدث ،

---

١ مغني اللبيب ، ج١، ص١٥١ .

٢ مغني اللبيب ، ج١، ص١٥٢ .

فاستعمل استعمال الادوات .

نعم وبئس :

واما نعم وبئس فهما فعلان جامدان شاذان ، وصلا الينا على هيئة لم تعهد في الافعال ، فليس مثال (فِعْلَ) من امثلة الافعال ، وان اتصل بهما احياناً ما يتصل بالافعال المتصرفة ، وهو تاء التأنيث الساكنة ، يقال : نعمت المرأة هند، وبئست المعاملة هذه .

و (نعم وبئس) : عند البصريين فعلان بدلالة قبولها تاء التأنيث الساكنة التي هي من علامات الافعال ، وان لم يكن بناؤهما من ابنية الافعال ، وذهبوا يتمحلون التعليلات لها ، فهما في الاصل عندهم : نَعِمَ وبَئِسَ ، على (فَعِلَ) ، بفتح الفاء ، وكسر العين ، ولكنهما خففا بسكون العين ، وكسر الفاء .

وهما عند الكوفيين اسمان بدلالة دخول حرف الجر عليهما ، فيما رووا من قول بعضهم : والله ما هي بنعم الولد ، وقول بعضهم : بئس السير على بئس العير .

وكلا الفريقين كان قد تشبث في تأييد مذهبه باعتبارات لفظية ، لا تنهض دليلا على صحته ، فقد تمسك البصريون في ذهابهم الى فعليتها بدخول تاء التأنيث الساكنة ، وسكتوا عن الاشارة الى عدم قبولها علامات الافعال الاخرى، وتمسك الكوفيون في ذهابهم الى اسميتها بدخول اداة الخفض عليها ، فيما رووا من المثالين، وسكتوا عن الاشارة الى عدم قبولها علامات الاسماء الاخرى .

وذلك لانهم جميعاً ، كانوا لا يعبئون بفعل الاستعمال وتأثيره فيما يكثر دورانه فيه ، ولا اقول انهم كانوا يجهلون ذلك ، فلدى شيوخهم من ائمة النحو ، وفي مقدمتهم : الخليل والفراء ، من الاقوال والتفسيرات اللغوية ما لا يدع مجالاً للشك في ان هؤلاء الرواد الاوائل كانوا يضعون الاستعمال في مقدمة الاعتبارات

التي يستندون اليها في تفسير الظواهر اللغوية ولكن المتأخرين منهم - وقد انحرفوا بالنحو الى غير منهجه - كانوا لا يعبئون بغير الاعتبارات العقلية يحكمونها في تفسير تلك الظواهر .

الافعال المركبة :

واما الافعال المركبة فلم يرد منها الا امثلة قليلة ، منها : ليس وحبذا ، لأن التركيب في العربية ، وفي غيرها من الساميات لم يعد ظاهرة من ظواهرها البارزة، فلم يرد من المركبات الا بعض الادوات ، كلَنْ و (لم) ، وبعض الظروف ، كبَيْنَ بَيْنَ ، وبعض الكنايات ، كأنت ، ومها ، وبعض الافعال ، كليس وحبذا، وحيّهل ،وحيعل ، وهلمّ . واستحدث قبل الاسلام وبعده بقليل مركبات معدودات ، كعبقسيّ (نسبة الى عبد القيس) وعبدري (نسبة الى عبد الدار) وعبشمي (نسبة الى عبد شمس) ، وكالبسملة ، والحمدلة والحوقلة ، وغيرها ، ووقفت ظاهرة التركيب في العربية عند هذا ، محدودة الخطى بطبيعة لغوية يبدو انها لم تكن تستريح الى الاتساع فيها ، وبمحافظة متزمتة اتسم بها الدارسون الا قليلا منهم ، فلم يترخصوا فيها ، ولم تتجاوز المركبات ما ذكرناه الا الى امثلة اخرى معدودات .

اما (ايس) : فقد مر الكلام عليها .

واما (حبذا) : فقد اختلفوا فيها ايضاً ، كما اختلفوا في (ليس) ، وكما اختلفوا في غيرها من الافعال الجامدة ، كنعم وبئس . فقد ذهب فريق من النحاة الى انها فعل ، وهو رأي الخليل ، كما نقله سيبويه عنه ، وذهب فريق منهم الى انها اسم ، فاذا ارادوا الى اعراب نحو قولهم : (حبذا انت) قالوا :

حبذا : مبتدأ في محل رفع .

وانت : خبر المبتدأ .

(حبذا) : فعل مركب جامد ، ليس له إلا استعمال واحد ، فقد ألحقت به (ذا) ، وصارت معه بمنزلة الكلمة الواحدة ، واستعمل استعمال (نعم) في إرادة المدح ، ولم يلحق به تاء التأنيث الساكنة ، لأن فاعله مذكر دائماً ، ولا ضمائر الرفع لان فاعله هو اسم الإشارة : (ذا) وهو كالجزء منها .

وكان الخليل يقول : « ان حبذا بمنزلة حب الشيء ، ولكن (ذا وحب) بمنزلة كلمة واحدة ، نحو : (لولا) ، وهو « يشير الى (ذا) في حبذا » اسم مرفوع ، كما تقول : يا بن عم ، فالعم مجرور ، ألا ترى انك تقول للمؤنث : حبذا ، ولا تقول : حبذه ، لانه صار مع (حب) على ما ذكرت لك ، فصار المذكر هو اللازم ، لانه كالمثل » [1] .

واما (**حيَّهل**) : فهو فعل مركب ، اشكل امره على النحـــاة فجعلوه في اسماء الافعال ، لانه يدل على الحدث ، فهو فعل في المعنى ، ولكنه لا يقبل احدى علاماته .

(حيَّهل) : جاء على بناء ليس في ابنية الافعال مثله ، لأنـــه ليس مفرداً ، ولكنه بناء مركب من بناءين ، هما : حيّ ، وهل ، وتلازما واختلطا ، فأصبحا بمنزلة البناء الواحد .

وقد عرض الخليل بن احمد له في اثناء معالجته ائتلاف الحروف وكان من رأيه ، ومما استقرأه : ان الحاء والهاء لا يأتلفان ، « ولكنهما يجتمعان في كلمتين ، لكل واحدة معنى على حدة ، كقول لبيد :

وتمـــادى في الذي قلت له　　　ولقد يسمع قولي : حيَّهل

وانما جمعها (يعني : الحاء والهاء) في كلمتين : حيّ ، كلمة ومعناها : هلمَّ ،

---

[1] الكتاب ، ج١ ، ص٣٠٢ .

و (هل) : حثَّيثي ، فجعلها كلمة واحدة »[١] .

واما (حَيْعَلَ) : ففعل مركب، جاء على مثال (دحرج) ، وتصرف تصرفه وربما كان ذلك لكثرة استعماله ، وخضوعه لشرائط الاستعمال .

وانما كانت (حيعل) مركبة ، لانه ليس في العربية كلمة مفردة اجتمعت فيها الحاء والعين ، على النحو الذي اجتمعتا فيه هنا ، لان العين لا تأتلف مع الحاء في كلمة واحدة مفردة ، لانها متقاربان في المخرج ، والصفة ، « فلولا بحة في الحاء لاشتبهت بالعين ، لقرب مخرج الحاء من العين »[٢] ، كما كان الخليل يقول .

ولم تجتمع الحاء والعين الا في كلمة مركبة ، كأن تكون (الحاء) في كلمة ، و (العين) في كلمة ، ثم ينحت من الكلمتين كلمة واحدة ، كما فعل بحَيْعَلَ ، وكان الخليل يرى انها مركبة من كلمتين ، هما : حي ، وعلى[٣] .

لكن هذا المركب جاء وزان (دحرج) ، فتصرف تصرف الفعل الرباعي مياسي ، وقيل فيه : حَيْعَلَ يُحَيْعِلُ حَيْعَلَةً ، وقال الشاعر :

فبات خيال طيفك لي عنيقا　　　الى ان حيعل الداعي الفلاحا

فحيعل : فعل ماض ، والداعي : فاعله ، والفلاحا : مفعول .

وقال الآخر :

ألا رب طيف منك بات معانقي　　　الى ان دعا داعي الصباح فحيعلا

واما (هلمَّ) : فهو فعل مركب ، يدل على تركيبه بناؤه وتأليفه ، وقد قيل: انه مركب من (هل) و (أمّ) . وقيل : وقيل انه مركب من (ها) في التنبيه ، و (لمَّ) . ومعنى الفعل : أقبل ، او ايت ، او أحضِرْ . ومهما يكن من امر ،

---

١ لسان العرب ، حرف الحاء .
٢ لسان العرب ، المقدمة.
٣ لسان العرب ، المقدمة.

فتأليفه ومجيئه على بناء ليس من ابنية الافعال المعروفة ينمان على تركيبه .

وله في العربية استعمالان :

٢) يستعمل استعمال الفعل الجامد ، فيلزم حالة واحدة ، مع المفرد، والمثنى ، والجمع ، ومع المذكر، والمؤنث . فيقال : هلمّ يا خالد ، وهلمّ يا خالده ، وهلمّ خالدان ، وهلمّ يا خالدون ، وهلمّ يا خالدات ، وهي لغة اهل الحجاز ، وبها جاء التنزيل ، قال تعالى : « قل هلمّ شهداءكم »، اي : ايتوا بشهدائكم ، او احضروهم ، وقال تعالى : « والقائلين لاخوانهم هلمّ الينا » ، اي : ايتوا الينا .

٢) ويستعمل استعمال الفعل المتصرف ، فيطابق المخاطب في النوع والعدد ، فيقال : هلمّ يا خالد ، وهلمي يا خالدة ، وهلما يا خالدان ، وهلموا يا خالدون ، وهلممن يا خالدات ، وهي لغة بني تميم .

وكان ابن هشام يرى ان (هلمّ) في لغة اهل الحجاز : اسم فعل ، وفي لغة بني تميم : فعل ، وذلك لدلالتها على الطلب ، وقبولها ياء المخاطبة [1] ، وهما علامة فعل الامر عندهم .

ويبدو لي ان ابن هشام وهم في هذا ، فهلمّ في لغة اهل الحجاز هي (هلمّ) في لغة بني تميم بناء ودلالة . وما تمسك به في القول بفعليتها في لغة بني تميم وحدها من اتصال الضمائر البارزة بها لا يقوم بها دليلا على فعليتها ، فهذه التي يسميها : ضمائر بارزة ، ليست الا علامات تدل على نوع المخاطب وعدده ، وهي كما تتصل بالافعال تتصل بالاسماء ايضاً .

وفعليتها انما تثبت بما تدل عليه من طلب احداث فعل ، وهذا المعنى مستفاد منها في الحالتين ، وفي اللغتين جميعاً ، فهي اذن/فعل في لغة اهل الحجاز ، وفي لغة بني

---

١ قطر الندى ص ١٧ .

تميم ، ولكنها فعل مركب جاء على مثال ليس من امثلة الافعال .

اسماء الافعال :

واما الافعال الشاذة الجامدة التي سميت بأسمـــاء الافعال ، نحو : هيهات ، وشتان ، واف ، وآه ، وأواه ، ودى ، وصه ، ومه ، ونزال ، وهات ، وتعال ، ونحوها ، فقد تناولها البصريون ، والكوفيون ، واختلفوا فيها :

فالبصريون يرون ان هذه الكلمات ليست افعالاً ، لانها – وان تضمنت معانيها واستعملت استعمالها – لا تقبل واحدة من علامات الافعال . وليست اسمـاء ، لأنها – وان قبلت بعض علامات الاسماء، وهو التنوين - تدل على الحدث والزمان، فهي بمنزلة بين الاسماء والافعال ، وهي لذلك : اسماء افعال .

وهي عند البصريين ، بحسب ما تقترن به مدلولاتها من زمان ثلاثة اقسام :

١) اسم الفعل الماضي ، نحو : هيهات ، وشتان .

٢) واسم الفعل المضارع ، نحو : أف ، آه ، أواه ، وي .

٣) واسم فعل الامر ، نحو : صه ، ونزالِ ، وتعال ، واليك ، ومكانك .

وغلا المتأخرون ، فنسبوا اليها التعريف والتنكير ، ومنهم ابن مالك في قوله :

واحكم بتنكير الذي ينوّن منها وتعريف سواه بـــين

وذلك لانهم رأوا انها تنوّن ، كصهٍ ، ومهٍ ، وأفٍ ، وآهٍ ، فاذا نونت فهي نكرات ، واذا لم تنون فهي معارف .

اما الكوفيون فيرون انها افعال حقيقية ، لدلالتها على الحدث مقرونة بالزمان ولاجرائها مجرى الافعال في الاستعمال ، ولم اقف عـــلى تفسير ما في بعضها من تنوين .

واكبر الظن ان الكوفيين كانوا على حق في عدها افعالا حقيقية ، لانها افعال في دلالاتها ، واستعمالاتها ، فقد يليها الفاعل ، فيرتفع اي : انها تسند الى الفـاعل

اسناد الافعال اليه ، وذلك نحو قول الشاعر :

فهيهات هيهات العقيق ومن به   وهيهات خــل بالعقيق

فهيهات : فعل ماض . والعقيق : فاعله .

وقول الآخر :

شتان ما يومي على كورها   ويومُ حيان اخي جـابر

فشتان : فعل ماض ، ويومي : فاعله .

وكل ما جعل النحاة يختلفون فيها هو انها وصلت اليهم على هيئات ليس في هيئات الافعال ما يشبهها ، يضاف الى ذلك انهم رأو بعضها مما يدخله التنوين ، وما هي في واقع امرها – في اغلب الظن – الا افعال جامدة تخلفت عن سائر الافعال ، فلم تتخذ لها صيغها ، ولم تتصرف تصرفها .

اما التنوين الذي تمسك به البصريون في تسمية هذه الافعال بأسماء الافعـال ، والذي حمل ابن مالك وغيره على ارتكاب ما ارتكبوا من تقسيم لها الى معـارف ونكرات ، ، فلا يصح سنداً لمزاعمهم ، لأن التنوين في نحو : صهٍ ومهٍ ليس تنوين التنكير الذي هو من خصائص الاسماء ، ولكنه نون لحقت هـذه الابنية الثنائية لتكثيرها ، او تثليثها بعد ان استقرت الوحدة الكلمية في الثلاثي ، ولذلك لم ينون منها ما كان كثير الحروف ، كهيهات ، وشتان ، وأوّاه ، ونزال ، وامثالهـا ، وما نون منها فثنائي غالباً ، كصهٍ ومهٍ ، وقد ألحقت بهما هذه النون ، لتكون على ثلاثة احرف ، ليسهل النطق بها ، لأن اخف الابنية على لسانهم هو الثلاثي ، فاذا زاد البناء على ثلاثة ثقل ، واذا قل عن الثلاثة ثقل ايضاً .

ولا ادري كيف يصورون التنكير او التعريف فيما يسمونه باسم الفـعل ، وكيف يفرقون بين ما كان نكرة منه في زعمهم ، وما كان معرفة !

الواقع انهم لم يستطيعوا ان يقدموا لنـا تفسيراً مقبولا للتعريف والتنكير في

هذه الافعال التي هي ابعد ما تكون عن التعريف والتنكير .

وكان من خلط النحاة في معالجة هذه الافعال ان جمعوا في هذا الباب ابنية بعضها دخيل . ككلمة (آمين) التي يظن انهـا سامية الاصل . وبعضها مركب ككلمة : (حيَّهل) و (هلمَّ) ، وهما مركبتان . فحيَّهل : مركبة من (حيَّ) بمعنى اقبل ، و (هل) ، وعي حث ، او : حثيثي ، كما يقول الخليل. وهلمَّ مركبة من (هل) و (أمَّ) ، كما يقول الفراء ، او من (ها) في التنبيه ، (ولمَّ) بمعنى: ضم ، كما يقول غيره .

كذلك جعلوا من هذا الباب ظروفاً ليست افعالاً ، ولا اسماء افعال ، لان لها استعمالات اخرى شائعة مألوفة في العربية ، نحو : عليك ، واليك ، ودونك ، ووراءك ، وامامك ، ومكانك . وهذه الظروف من متعلقات الافعال ، ولكن كثر استعمالها وحدها ، لتؤدي الاغراض التي تؤدي بالافعـال في اقصر لفظ ، واسرع دلالة ، فكأنها تحملت معاني الافعال التي تعلقت بها، وليست هي الافعال ولا بأسماء الافعال ، ولكنها ظروف استعملت حيث تستعمل الافعـال التي لم يصرح بها بدلالة قرائن القول ومناسباته ، كما تقول لمن تراه يسدد سهما : القرطاس وكأنك تقول له : ارم القرطاس ، ولا تجـد فرصة ان تقول : ارم ، لان السهم يوشك ان ينطلق من قوسه ، ولا تجد فرصة تسمح لك بالتصريح بلفظ الفعل ، ولا تجد لزاماً عليك ان تصرح بالفعل ، لان ملابسات القول تشعر به ، وتشيراليه فكذلك اذا قلت له : مكانك مثلا. وكأن تقدير الكلام : اثبت مكانك ،ولكنك لم تجد فرصة للتصريح بلفظ الفعل ، فقد يقع المخاطب في خطر قبل ان تنتهي من اللفظ بالفعل ، او لم تجد مـا يلزمك بالتصريح به ، لان ملابسات القول ، وتهيؤ المخاطب بالتحرك مما يدل على الفعل ، ويشير اليه فلا حاجة بك الى اظهـاره . وهكذا بقية الظروف المستعملة في مثل هذه الاحوال التي لم يصرح فيها بالفاظ

الافعال .

وتختلف هذه الظروف عما يسمى بأسماء الافعال بما لها من استعمالات اخرى مألوفة في الكلام ، مما لم يتح لاسماء الافعال مثله .

ومما يدل على ما بينت هنا : ان هذه الظروف لا تستعمل مثل هذا الاستعمال متصلة بضمير المتكلم ، نحو : مكاني ، وإليّ ، وعليّ ، ودوني ، او بضمير الغائب ، نحو : مكانه ، واليه ، وعليه ، ودونه ، لان المتكلم اسرع في الالتفات الى مايواجهه ، والى الالتزام بما يراد من المخاطب الالتزام به ، فلا يوجه لنفسه طلباً من هذاالقبيل . ولان الغائب بعيد عن المتكلم ، غائب عن نظره ، فلا يدري المتكلم ما يجري له ، ولذلك لا معنى لتوجيه الطلب اليه .

ولو كانت هذه الظروف تتحمل معاني الافعال لاستعملت مع المتكلم والغائب استعمالها مع المخاطب ، ولاستعملت مع الغائب مثلا ، كما يستعمل نحو : ليجتهد خالد ، في امر الغائب .

*

وشيء آخر يلاحظه الدارس ، وهو يعالج افعالاً شاذة عن سائر الافعال المتصرفة ، فيعجب له ، ويحار في التوفيق بينه وبين ما عليه هذه الافعال من شذوذ وتخلف ، ذلك هو نوع من (اسماء الافعال) قالوا عنه : انه مطرد ، وهو : ما كان وزان : (فَعالِ) ، فهو — كما يقول ابن الناظم — مطرد « صوغه من كل فعل ثلاثي ، كنَزالِ ، بمعنى : انزل ، وتَراكِ ، بمعنى : اترك ، وحَذارِ ، بمعنى : احذرْ » .

وواضح ان القول باطرادها يتعارض مع ما عليه (اسماء الافعال) من جمود وشذوذ .

و (فَعالِ) من الابنية التي تدل على ما تدل عليه صيغة (افعَلْ) من طلب

إيقاع الفعل فوراً ، ولا يدخل التنوين الذي تذرع البصريون بـه الى تسمية هـذه الافعال بأسماء الافعال ، فهي بعيدة كل البعد عن ان تكون اسماً ، فعزلها من الافعال القياسية ، وجعلها مما يسمى بأسماء الافعال تحكمٌ ليس له ما يصححه .

الذي يبدو لي من ملاحظة اقوال النحاة ، واشتراطهم ان يكون صوغ (فعالِ) من الثلاثي ، ومن امتناع صوغه من غير الثلاثي ، ثم من ملاحظة الامثلة التي مثلوا بها ، ان هذا البناء : (فَعالِ) طلب كافْعَلْ ، يدل على طلب احداث الفعل فوراً ، كما يدل عليه (افْعَلْ) ، وانه بدل مـــن صيغة الفعل الساكن الاول ، الذي تزاد في اوله همزة وصل ، يتوصل بها الى النطق بالساكن ابتداء ، نحو : اكْتُبْ ، واحْذَرْ ، وافْتَحْ ، وانْزِلْ ، واتْرُكْ ، وانه صيغة اخرى للامر ، مساوية في معناها ودلالتها الصيغة المألوفـــة : افْعَلْ ، وتصاغ بتحريك اوله الساكن بعد حذف ما يسمى بحرف المضارعة .

وكأنهم كانوا يسلكون في بناء الامر طريقين :

إحداهما : الابقاء على سكون اوله ، وزيادة همزة الوصل ، لينطلق اللسان بالبناء ، فان ألسنة العرب لا تنطلق بالساكن ابتـداء ، وهي اشيـع الطريقين ، واكثرهما استعمالا .

وثانيتها : تحريك الساكن ، فتتغير صورة الفعل ببنائه على : (فَعالِ) .

ولذلك لم يسمع مثال (فَعالِ) مما كان الامر منه متحركالاول ، من الابنية ذات الاربعة الاصول ، كدحرج ، وزلزل ، او الابنية التي آلت الى اربـــعة احرف بالزيادة ، كقدّم ، وقاتل ، ونحوهما .

إضمارُ الفِعْل

الفعل من اهم اجزاء الجملة ، بل هو اهمها ، فهو لا يقتصر على الدلالة على الحدث حسب ، ولكنه يحدثنا عما فعل الشخص ، او الشيء، وعما يفعلان ، وعماسيفعلان: كتب خالد ، يكتب خالد ، سيكتب خالد ، نزل المطر ، ينزل المطر ، سينزل المطر . وهو بالاضافة الى ذلك يساعد على الاسناد ، ويعبر عن سؤال ، وعن امر وغيرهما ، والجملة الفعلية ، وهي الجملة التي يكون فيها المسند فعلا - اكثر الجمل شيوعاً في الاستعمال ، بل تعد اساس التعبير في العربية .

تقتضي مناسبات القول احياناً ذكر الفعل ، فيذكر ، وتدل هذه المناسبات ، وقرائن القول عليه احياناً ، فلا يذكر ، ويكون سياق الكلام بما يحف به من ملابسات ، وما يدل عليه من قرائن كالبدل منه على حد تعبير الخليل .

وترك اظهار الفعل ، او اضماره ظاهرة ملحوظة في العربية ، ففي كثير من التعبيرات يضمر لفظ الفعل ، ولا يراد الى ذكره ، ولا تكون بالمتكلم او السامع حاجة الى تقديره ، لانه من الوضوح في درجة لو ذكر معها لكان الكلام حشواً

لا جدوى منه .

ولسنا من الذين يقولون بالعامل ، وبأن النصب والرفع والجر آثار للعامل ، يدل وجودها على وجود العامل لفظاً او تقديراً ، ولذلــك فاننا نرى — في مثل قولهم : مكانك ، ودونك واليك ، مما كان النحـــاة يعدونه اسم فعل ناب مناب الفعل لتضمنه معناه — ان هذه الظروف استعملت هنا لتؤدي الوظيفة اللغوية التي خصصت لها في الاستعمال . امـا سياق الكلام الفعلي الملحوظ فأمر خارج عنها ، تعاونت على الدلالة عليه ملابسات الخطاب ، ومناسبات القول .

وقد مر بنا في الفصل السابق ان هـذه الظروف لم يصرح معهـا بلفظ الفعل ، اكتفاء بدلالة القرائن ، كمن تقول لمن تراه يسدد سهما : القرطاسَ ، فكأنــك تقول له : ارم القرطاسَ ، ولا تجد فرصة لتقول : ارمِ ، لان السهم يوشك ان ينطلق من قوسه ، ولا وقتاً يسمح لك بالتصريح بلفظ الفعل ، بل لا ترى لزامـاً عليك ان تصرح بلفظ الفعل ، لان كل شيء يكتنف الخطاب يُشعِرُ بـه ويشير اليه ، وكذلك اذا قلت له : مكانك ، مثلا ، لا ترى لزاماً ان تظهر فعلا ، كأن تقول له : اثبت مكانك مثلا ، لان تهيُّؤ المخاطب للتحرك وما يحيط به ما يدل على الفعل ، ويشير اليه ، فلا حاجة بك الى اظهاره .

بمثل هذا كان الخليل يعالج هذه الظاهرة ، اعني ظاهرة اضمار الفعل ، او ترك اظهاره ، وكان ينبغي للنحاة الذين اخذوا عنه ، او عن تلاميذه ان يدركوا هذا ، وان يتجنبوا كل ما من شأنه ان يفسد الكلام ، ويحيله الى ضرب مــن الحشو والتطويل ، من تقديرات لا نفع فيها ، ولا موجب لها ، الا ما ألزموا به انفسهم من ايمان بفكرة (العمل) في اللغة ، وتمسك بالقول بالعامل .

لقد عرض الخليل لمثل قولهم ، أتميمياً مرة ، وقيسياً اخرى ؟ فلم ينسب نصب (تميمياً) او (قيسياً) الى فعل ناصب بعينه محذوف ، ولم يردالى تقدير ذلكالفعل ،

ولكنه صرف ظرف القول ، بما فيه من مناسبات وقرائن ، فأورد سيبويه رأيه بما جاء في الكتاب ، فقد قال بعد ان اورد هذا المثال: (أتميمياًمرة وقيسياً أخرى): « انما هذا انك رأيت رجلا في حال تلوُّن وتنقُّل . فقلت : أتميمياً مرة وقيسياً اخرى ؟ كأنك قلت : أتحوَّل تميمياً مرة وقيسياً اخرى ، فأنت في هذه الحال تعمل في تثبيت هذا له ، وهو عندك في تلك الحال في تلون وتنقل ، وليس يسأله مسترشداً عن امر هو جاهل به ، ليفهِّمه اياه ، ويخبره عنه ، ولكنه وبخه بذلك »[1] .

فالخليل في هذا لم يخرج الكلام عن ظرفه الذي هو فيه ، ولم يُبعد في تقدير محذوف بعينه ، ولم يلزم الدارسين بفعل يكون الناصب لتميمي وقيسي ، وكل ما قاله هو : « كأنك قلت : أتحول تميمياً مرة ، وقيسياً اخرى » ، وليس ما قاله هنا إلا توضيحاً للمقام ، وتصويراً لما يشير اليه من دلالة .

فانما نصب (تميمياً) و (قيسياً) لأنك تريد الى حمله على شيء ، ولان السياق الذي يكتنف الكلام انما هو سياق فعلي ، وكان هذا السياق مغنياً عن اللفظ بالفعل ، فاذا اريد الى اعرابه قيل : تميمياً وقيسياً ، نصبا حالين على التوبيخ .

ومثل هذا تفسيره النصب في (خيراً) في قوله تعالى : « انتهوا خيراً لكم »فانما نصب (خيراً) لأنك حين قلت له : (انته) فأنت تريد ان تخرجه من امر ، وتدخله في آخر ، وكأنك قلت : انته ، وادخل فيما هو خير لك ، « فنصبته ، لانك قد عرفت انكاذا قلت له : انته ، انك تحمله على امر آخر ، فلذلك انتصب وحذفوا الفعل لكثرة استعمالهم اياه في الكلام ، ولعلم المخاطب انه محمول على امر حين قال : انته ، فصار بدلاً من قوله : إيت خيراً لك . وادخل فيما هو خير لك »[2] .

---

١ الكتاب ج ١ ، ص ١٧٢ .

٢ الكتاب ، ج ١ ،ص ١٤٣ .

والخليل في هذا لم ينسب نصب (خيراً) الى فعل ، ولكنه نسبه الى وقوعه في سياق فعل دلت عليه قرائن القول ، ومناسباته . وقوله : (كأنك قلت : انته ، وادخل فيما هو خير لك) لا يشعر بفعل ناصب ، ولا نص فيه على فعل بعينه ، وانما يشير الى ان (خيراً) كان ــ بعد ان تقدم الامر الاول ، وهو : (انتهوا) ــ قد وقع في سياق امر آخر ، فنصب لعلم المخاطب انك تحمله على امر آخر ، أي : لعلم المخاطب ان السياق الذي وقع فيه (خيراً) انما هو سياق فعلي ، لا يناسبه إلا النصب .

*

ويضمر الفعل ، او يترك اظهاره في ابواب من المنصوبات الشائعة التي لا يمكن حملها على اسناد ، ولا على اضافة ، وقد عولجت هذه المنصوبات في (الكتاب) معالجة لغوية حسنة ، وكان سيبويه قد اتخذ من اقوال الخليل المبثوثة في هذه الابواب اساساً لتفسير النصب ، فلم تنصب هذه الموضوعات ، لأنها معمولات لافعال (محذوفة) ، او منصوبات بأفعال (محذوفة) ، كما تراءى ذلك للمتأخرين الذين لم يتبينوا وجهة نظر الخليل ، بل لانها وقعت في سياق فعلي ، غير محمولة على اسناد ، ولا على اضافة .

وقد مر بنا الآن تفسير الخليل (خيراً) في قوله تعالى : « انتهوا خيراً لكم » ، فقد لاحظنا انه لم ينسب نصبه الى فعل ، بل لم يقدر فعلا بعينه . واذ كان الخليل يقدر ما كان حذراً من الجزم بما يقدره ، فكان يقول : « كأنك قلت : انته وادخل فيما هو خير لك » .

والموضوعات التي تنصب بوقوعها في سياق فعلي ، او على اضمار الفعل المتروك اظهاره ، كما يقول سيبويه عند مفتتح كل باب منها ــ كثيرة :

١) المنصوبات التي تقع في سياق فعلي ، من نهي أو أمر ، كما مر من قوله

تعالى : « انتهوا خيراً لكم » ، ونحو قولهم : وراءك وسعَ لك .

٢) المنصوبات التي تقع في سياق فعلي ليس نهياً ، ولا أمراً ، كقولهم : أخذته بدرهم فصاعداً ، وقولهم : مرحباً واهلا ، فقد نصب (صاعداً) ، لأنه لا يحمل على اسناد ولا على اضافة ، فقد « آمنوا ان يكون على البـــاء »[1] ، أي : آمنوا ان يكون (فصاعداً) معطوفاً على (درهم) المخفوض بعد الباء ، فلو قيل : أخذته بدرهم فصاعدٍ بالخفض لكان قبيحاً « لانك لا تريد ان تخبر ان الدرهم مع (صاعـد) ثمن لشيء »[2] .

وقد نصب قولهم : (مرحباً واهلا) ، وهو مرسل ارسال المثل ، لانه وقع في سياق فعلي ، غير محمول على ما يقتضي ان يكون مرفوعاً ، او ان يكون مخفوضاً ، ولأنك تقول : مرحباً واهلا « حين ترى رجلا قاصداً الى مكان ، او طالباً امراً ، أي : أدركت ذلك واصبت »[3] .

٣) المصادر المنصوبة على الدعاء ، نحو : سقيا ، ورعيا .

٤) المصادر المنصوبة على غير الدعاء ، كأن تكون في سياق (حمـد) ، نحو : حمداً ، وشكراً ، او سياق (تعجب) نحو : عجبـاً ، ونحو : بهراً في قول ابن ابي ربيعة :

قال قوم : تحبها ؟ قلت : بهرا   عدد الرمل والحصى والتراب

٥) المصادر المنصوبة على التشبيه ، نحو قولهم : مررت به فاذا له صوتٌ صوتَ حمار ، ومررت به فاذا له صراخٌ صراخَ الثكلى ، فانمـــا نصب (صوتَ حمار) و (صراخَ الثكلى) ، لأنك مررت به في حال تصويت وصراخ ، وكأنك قلت :

---

١ الكتاب ج ١ ،ص١٤٣ .

٢ الكتاب ، ج ١ ،ص١٤٧ .

٣ الكتاب ، ج ١ ، ص١٤٩ .

يصوت او يصرخ ، ولم ترد الى ان تجعل من صوت او صراخ صفة لما قبله ، او بدلا منه ، « ولكن لما قلت : لهصوتٌ علم انه قد كان ثمّ عمل » [1] ، فهو منصوب ، لأنه واقع في سياق فعلي ، غير محمول على اسناد او اضافة .

٦) المصادر غير المتصرفة ، مما يلزم النصب ، ويمتنع عن (ال) ، نحو قولهم : سبحان الله ، ومعاذ الله .

٧) المشتقات الجارية مجرى الافعال ، المنصوبة على التنبيه ، نحو قولهم : أقائماً وقد قعد الناس ؟ اقاعداً وقد سار الركب ؟ وقد فسر هذا سيبويه بقوله: «وذلك انه رأى رجلا في حال قيام ، او حال قعود ، فأراد ان ينبهه ، فكأنه لفظ بقوله : « اتقوم قائماً ، وأتقعد قاعداً » [2] . وهو تفسير لم يخرج عن الحدود التي رسمها الخليل في تفسير امثال هذه المنصوبات .

٨) الامثال المنصوبة على التحذير ، نحو قولهم : إياك إياك ان تجادل في غير الحق وقولهم : إياك والكذب ، وقوله تعالى : « ناقة الله وسقياها » .

المقام في هذه المواضع نصب ، لأنها داخلة في سياق طلب ، غير محمولة على اسناد ولا على اضافة ، وانما تقول مثل هذا حين ترى رجلا يهم بالقيام بعمل ما ، وتدرك ان فيما يقدم عليه خطر ، ثم تريد الى ان تنبهه الى ما يواجهه ، وتحذره منه ، في اقصر لفظ ، واوجز عبارة ، فلا ترى لزاماً عليك ان تذكر فعلا بعينه ، بل لا تجد فرصة ان تذكر فعلا بعينه ، فيضمر الفعل اكتفاء بقرائن الخطاب ، والملابسات المحيطة بالقول . فالاسماء في مثل هذه المواضع منصوبة مع التحذير . والتحذير اسلوب يعتمد على القرائن والدلالات التي تكتنف الخطاب ، ويكتفى فيه بذكر ما يراد

---

١ الكتاب ، ج ١ ، ص ١٧٨ .

٢ الكتاب ، ج ١ ، ص ١٧١ .

الى التحذير منه ، فلا يذكر معه فعل .

وليس لازماً في التحذير – بوصفه اسلوباً له حس خاص ، ودلالة خاصة – ان يكون فيه عطف نحو قولهم : إياك والكذب ، ورأسَك والسيف ، او يكون فيه تكرار ، نحو قولهم : إياك إياك في المثال السابق ، وفي قول الشاعر :

ألقاه في اليم مكتوفاً وقال له   إياك إياك أنْ تبتلّ بالماء

فمن التحذير ما لا يكون فيه هذا ولا ذاك ، وذلك نحو قولهم : السيارةَ ، لمن يرونه يسير في الشارع غافلا عن سيارة توشك ان تصدمه . فالفعل في مثل هـذا متروك اظهاره ايضاً ، لا يذكر بحال ، ولو ذكر – كما يجوز ذلك النحاة – فقيل احذر السيارة ، لخرج الكلام من اسلوب التحذير إلى اسلوب من الطلب يختلف عنه .

٩) الاسماء المنصوبة على الاغراء ، نحو قوله :

أخاك أخاك ان من لا أخا له   كساعٍ الى الهيجا بغير سلاح

والاغراء نصب في جميع صوره ، كالتحذير .

١٠) الاسمـاء المنصوبة على التحضيض ، او الاختصاص ، نحو قولهم : نحن العربَ أقرى الناس للضيف ، ونحو قوله صلى الله عليه وسلم : « نحن معاشرالانبياء لا نورث » .

اما ما مثل له ابن مالك من نحو قولهم : ارجوني ايها الفتى ، ومـا مثل له ابن الناظم – متابعاً – من نحو قولهم : اللهم اغفر لنـا ايتها العصابة ، فليس – فيما اظن – من هـذا الباب ، وانمـا هو صورة من صور النداء خرجوا به الى وجـه آخر .

١١) الاسماء الجـارية مجرى المشتقات ، منصوبة على التوبيخ ، كما مر من نحو قولهم : أتميمياً مرة ، وقيسياً اخرى ؟

١٢) الصفات المنصوبة على (الشتم) ، نحو قوله تعالى : « وامرأته حمالةَ الحطب » ، او على (الترحم) ، كالذي ذهب اليه الخليل في تفسير نصب (المسكين) في قولهم : مررت به المسكينَ .

١٣) المصادر المنصوبة على الامر ، كقوله تعالى : « فاذا لقيتم الذين كفروا فضرب الرقاب » ، وقول الشاعر ، وهو قطري بن الفجاءة :

فصبراً في مجال الموت صبرا   فما نيل الخلود بمستطاع

وانما نصب هذا المصدر ، لانه ارسل ارسال الامر ، ولم يرد به الى ان يكون متحدثاً عنه ، او مسنداً اليه . ولست أرى (فضرب الرقاب) و (صبرا) بمختلفين في الدلالة على الامر عن قولهم : (اضرب ، واصبر) ، ففيهما مادة الامر ومعناه ، وفعل الامر ـ في اساسه ـ هو المادة الاولى للفعل ، التي لما تتخذ لها صيغة معينة بعد ، كصيغة (افْعَلْ) الحديثة .

فاذا اضيف الى احتوائها مادة الامر الاولى ما اكتنف القول من ملابسات ، وما نم عليه من ارادة الامر ، صارا أمراً بمادتها ومعناهما ، من دون حاجة الى تقدير فعل ناصب لهما ، او الزعم بأنهما قاما مقام الفعل . كما ذهب اليه ابن الاثير في تفسير النصب في قوله تعالى : «فضرب الرقاب» ، بقوله : « اصله : فاضربوا الرقاب ضرباً ، فحذف الفعل واقيم المصدر مقامه ، وفي ذلك اختصار مع اعطاء معنى التوكيد المصدري »[1] .

فليس في الكلام ما يشير الى ما كان عليه الاصل الذي افترضه ابن الاثير ، ولا الى فعل ينسب اليه النصب ، ولكن هذا النوع من التخريج المتكلف من عمل النحاة الذين لا يصدقون ان يكون في اللغة منصوب ، غير منسوب الى فعل

---

١ المثل السائر ، ج٢ ، ص٩٥ .

ينصبه .

☆

وهناك مواضع اخرى ينتصب فيها الاسم محمولاً على فعل اضمر لسبق ذكره، وذلك كقوله تعالى : «بلى قادرين» أي : بلى نجمعها قادرين . وكان سيبويه يرى ان (قادرين) منصوب « على الفعل الذي اظهر » [١] ، أي : على الفعل الذي اظهر قبل هذا الكلام ، فقد سبق قوله تعالى : « أيحسب الانسان ان لن نجمع عظامه » ، وانما لم يكرر لفظ الفعل : (نجمع) اختصاراً ، واكتفاء بذكره في مبتدأ الكلام .

ويكثر اضمار الفعل في جواب الاستفهام ، كهذه الآية ، وكقوله تعالى : « واذا قيل لهم ماذا انزل ربكم قالوا خيراً » أي : انزل خيراً ، وقد اضمر (أنزل) في الجواب اكتفاء بوروده في السؤال .

ومنه ما نصب في الحوار الذي وقع بين النبي ﷺ، وجابر ، فقد ورد في الاخبار النبوية : « ان جابراً تزوج ، فقال له رسول الله ﷺ : ما تزوجت ؟ فقال : ثيباً . فقال له : فهلا جارية ، تلاعبها وتلاعبك » [٢] ، فقد جاءت (ثيباً) منصوبة ، لأنها مفعول لفعل لم يذكر في الجواب لذكره في السؤال ، وجاءت (جارية) منصوبة ايضاً ، لأنها مفعول لفعل مضمر ايضاً ، ترك اظهاره اختصاراً ، واكتفاء بذكره في السؤال .

☆

وليست هذه المنصوبات التي عرضناها في هذا الفصل بمنزلة واحدة في تقدير الفعل او حملها على فعل بعينه ، ويمكن اعتبارها طائفتين :

---

١ الكتاب ،ج١،ص١٣٧ .

١ المثل السائر ،ج٢،ص٩٣ .

١) الطائفة الاولى : تنتصب لوقوعها في سياق فعلي ، عبرت عنه قرائن القول ومناسباته ، ولم يسبق للفعل ذكر ، ولم يظهر للفعل في اثناء الكلام لفظ ، كنصب المصادر ، والصفات ، والاسماء التي عرضناها ، ولم يعن النحاة بأكثرها ، لأنها لا تحقق لهم غرضاً في نسبة النصب الى فعل ناصب بعينه .

٢) والطائفة الثانية : تنتصب لوقوعها في سياق فعلي دل عليه ذكر الفعل في الكلام ، وقد ترك اظهاره اختصاراً ، واكتفاء بذكره .

واذ كان عمل النحاة مقصوراً على ما للفعل من تأثير في متعلقاته ، وعلى ما له من وظيفة توهموها له وهي : (العمل) في المتعلقات ، كان اهتمامهم منصباً على التعبيرات التي وجدوا فيها مجالاً للخوض في العامل ، وتخريج الكلام على هذا الاساس .

ولم يتناولوا ظاهرة (حذف) الفعل ، او اضماره – في تعبير اصح – على انها ظاهرة لغوية تحتاج الى توضيح وتفسير ، ولكن على انها مظهر من مظاهر (العامل) الذي كان له نفوذ وتأثير فيما يقولون ، وفيما يوجهون ، ولم يعجبهم – فيما اظن – المنهج الذي نهجه الخليل في تفسيرات المنصوبات التي لم يذكر معها افعال ، او لم يجدوا فيه تحقيقاً لمنهجهم العقلي في حمل كل منصوب او مرفوع على عامل ينصبه ، او يرفعه ، وراحوا يطيلون القول في مسائل ليست من هذا الباب ، ليس فيها حذف ولا تقدير ، ولكنهم ظلوا يتجادلون في مسائل حشروها في هذا الباب حشراً ، وراحوا يلتمسون لها العامل ، فحملوا النصوص اكثر مما تحتمل من تأويل وتخريج .

وجملة هذه المسائل :

١) مسألة (حذف الفعل) بعد أداة الشرط ، اذا تقدم الفاعل في عبارة الشرط . كقوله تعالى : « وأن احد من المشركين استجارك » ، وقوله تعالى : « اذا السماء انشقت » ، وقوله تعالى : « قل لو أنتم تملكون » ، ونحو ذلك .

٢) مسألة (حذف الفعل) بعد الادوات الخاصة بالفعل ، نحو قولهم : هلا زيداً أكرمته .

٣) مسألة (حذف الفعل) اذا وقع خبراً ، وكان كوناً عاماً ، نحو قولهم : زيد في الدار ، وعمرو أمامك .

٤) مسألة (حذف الفعل) المجاب به شرط ، في المواضع التي يتقدم فيها جواب الشرط ، نحو قولهم : أزورك إن تزرني .

اما المسألة الاولى فقد عولجت على اساس ان الجمل التي وليت اداة الشرط في الآيات المذكورة ، جمل اسمية لأنها مصدرة بالاسم ، والجملة الاسمية عندهم ما كان صدرها اسماً ، وادوات الشرط لا تليها الجمل الاسمية لان الشرط سياق فعلي ، فلا بد اذن من تقدير فعل من لفظ الفعل الظاهر ، ليتسنى لهم صيرورة الاسم المرفوع فاعلا لذلك الفعل المفسر ، وكان تقدير الكلام عندهم : وان استجارك احد من المشركين استجارك ، واذا انشقت السماء انشقت ، ولو تملكون تملكون ، «لان الاصل في (لو انتم تملكون) : لو تملكون تملكون ، فلما حذف الفعل انفصل الضمير ، قاله الزمخشري ، وابو البقاء واهل البيان » [١] .

ان ورود مثل هذا الاسم المرفوع بعد ادوات الشرط كثير مألوف ، ورد مثله في الشعر ، وفي النثر ، ولم يحسّ الدارس بأن ادوات الشرط وقعت في غير سياقها الملائم لها ، وسبب هذا فيما اظن ، هو تخبطهم في تحديد الاسمية والفعلية في الجمل ، فان تقسيمهم الجمل الى اسمية وفعلية مبني على اساس لفظي محض ، لم يلحظوا فيه الفرق بين طبيعتين مختلفتين ، فضيقوا مجال الجمل الفعلية حتى قصروها على ما تقدم فيها الفعل ، ووسعوا مجال الجمل الاسمية ، حتى ادخلوا فيها ما ليس منها من

---

١ مغني اللبيب ، ج٢ ، ص٦٣٢ .

جمل فعلية تقدم فيها الفاعل على الفعل ، كما في تلك الآيات ، وفي غيرها من كلام العرب شعراً ونثراً .

ولو كان تحديهم الاسمية والفعلية قائماً على اساس من ملاحظة واعية للفرق بين طبيعتي الجملتين لكان عملهم اجدى ، ولكفوا أنفسهم والدارسين والنصوص المدروسة عناء ما تكلفوه من تأويل وتخريج .

ولكنهم لا يستطيعون ان يتصوروا فاعلا يتقدم على الفعل ، لان الفاعل انما يجيء بعد الفعل ، لانه معمول للفعل ، والمعمول بمنزلة المعلول ، ناسين ان اللغة ليست مجموعة من كلمات تخضع في تآلفها للاعتبارات اللغوية ، ولما يحيط بالكلام من مقتضيات ، ويكتنف الخطاب من مناسبات .

فالنظام الطبيعي في مثل هذه العبارات في الآيات المذكورة وغيرها : ان يتقدم الفعل ، لانها جمل فعلية ، والجمل الفعلية في نظامها الطبيعي ـ ان يتصدرها الفعل ، فيقال : استجارك احد من المشركين ، وانشقت السماء ، وتملكون ، ولكن اعتبارات لغوية خاصة اقتضت ان يتقدم الفاعل ، فيكون الكلام : احد من المشركين استجارك ، والسماء انشقت ، وانتم تملكون ، ولم تخرج الجمل ـ وقد كانت فعلية ـ عن طبيعتها بعد تقدم الفاعل ، بحيث تصير جملا اسمية ، كما زعموا ، فاذا دخلت ادوات الشرط وجدت مجالها الفعلي قائماً ، لم يحل دونه تقدم الفاعل ، فكان الكلام طبيعياً ، ولم يحس الدارس بشيء من النبوّ فيه ، ولا بأن ادوات الشرط وقعت في غير سياقها الملائم لها .

وليس هذا بالجديد ، فأساس الكلام على تقديم الفاعل على الفعل قال به الكوفيون ، تمسكاً بقول الزباء :

يا للجمال مشيُها وئيدا اجندلا يحملن ام حديدا

وقد سخر البصريون من مقالتهم هذه ، وعدوها افساداً للنحو ، لانها اجتراء

على ما حكم العقل بخلافه .

واما المسألة الثانية فقد عولجت على اساس ان الفعل (أكرمته) فعل متعد الى واحد ، وقد اتصل به ضمير المفعول ، فسدت حاجته ، ولم تعد به حاجة الى ان يتعدى الى غيره ، واذا بطل ان يكون الاسم المنصوب المتقدم مفعولاً للفعل الظاهر فلا بد ان يكون مفعولاً لفعل آخر ترك اظهاره، فكان اصل الكلام عندهم : هلا أكرمت زيداً أكرمته.

ولكن الاساس الذي بنوا عليه هذا التخريج باطل ، لان الضمير الذي اتصل به بالفعل لا يصلح ان يكون مفعولاً ، لانه ليس اسماً ، وانما هو ضمير ، او كناية يشار به الى المفعول المتقدم ، ولان الفعل وان كان متعدياً الى واحد ، يجوز تعديته الى الاسم الظاهر وضميره ، ما داما شيئاً واحداً .

وليس هذا مما يفترض افتراضاً ايضاً ، ولكنه رأي قديم مستحسن ، قال به جماعة من النحاة لا غبار على منحاهم في دراسة النحو ، اعني : الكوفيين ، الذين كانوا في دراستهم اللغوية والنحوية ابعد ما يكونون عن التنطع بمصطلحات الفلاسفة والمناطقة ، وكان منهجهم اقرب ما يكون الى طبيعة هذا الدرس ، فيما نرى .

واما المسألة الثالثة فقد عولجت على اساس ان الجار والمجرور والظرف متعلقان بالفعل ، او بما يشبهه ، في كل موضع وجد فيه ظرف او جار ومجرور ، فاذا وقع الظرف خبراً ، نحو : زيد في الدار ، وعمرو امامك ، كان الخبر في الحقيقة هو الذي تعلق به الظرف او الجار والمجرور ، وكان تقدير هذا المحذوف فعلا اولى عند جمهور النحاة البصريين ، لان الاصل في العامل ان يكون فعلا . واصل الكلام عندهم : زيد استقر (او حصل او كان) في الدار ، وعمرو استقر (او حصل او كان) امامك ، وقد حذف الفعل هنا ، لانه كون عام مفهوم مدلول عليه

بقرائن القول .

ولم يتصور البصريون ان يكون الجار والمجرور ، او الظرف هو الخبر ، لأن الاول في محل نصب دائماً ، والثاني منصوب على الظرفية ، وعلى انه مفعول فيه ، فلابد ان يكون الخبر هو ناصبها ،وناصبهافعل او شبيه بالفعل ، كما قال ابن مالك :

واخبروا بظرف او بحرف جر ناوين معنى كائن او استقر

وفي هذا ابعاد في التخريج ، وتحميل للكلام ما لا يحتمل ، لان الظرف او الجار والمجرور هو الذي يتحدث به عن المبتدأ فهو نفسه الخبر ، اما تقدير فعل الكينونة الذي يبدو ان العربية كانت قد تخلت عنه فممكن في كل جملة اسمية ، ولو لم يكن الخبر ظرفاً او جاراً ومجروراً ، لان كل خبر جامد يصح نسبته الى المخبر عنه بلفظ الكون ، تقول : هذا زيد ، وان شئت قلت : هذا يكون زيداً ، او هذا كائن زيداً [1] ، ومنه قول ام عقيل :

انت تكون ماجد نبيل اذا تهب شمأل بليل

ولكن فعل الكينونة لم يعد مراداً تقديره ، بعدما استغنت العربية عنه في الدلالة على وقوع الاسناد بالدلالة عليه بعلم الاسناد ، وهو الضمة .

ولنا فيما ذهب الكوفيون اليه ما يؤيدنا في معالجة مثل هذه المسألة على هذا النحو ، فقد ذهبوا الى ان الظرف في قولنا : عمرو امامك ، هو الخبر ، ولم ينصب الظرف هنا ، لانه مفعول فيه ، او لانه معمول للفعل ، ولكنه نصب لانه خبر خالف المبتدأ فلم يكن عينه ، ولا صفة له في المعنى .

واما المسألة الرابعة فقد عولجت على اساس ان اداة الشرط تقتضي فعلين، وانها

---

١ مغني اللبيب ،ج ١ ،ص ٤٠

عاملة فيها جميعاً ، جازمة لهما جميعاً ، ولا تعمل أداة الشرط إلا فيما تأخر عنها ، لأنها (عامل) ضعيف ، فلا يجوز حينئذ ان يتقدم جواب الشرط عليها ، ولكنه يحذف عندهم احياناً ، فيقدرونه بدلالة ما سبق الاداة من كلام .

وقد عقدنا لاسلوب الشرط وجملة الشرط فصلا خاصاً ،وسنرى فيه ان نظام الجملة في الشرط في العادة: أن تتصدر الاداة ، ويليها فعل الشرط ، ثم الجواب .وسنرى ان هذا النظام ليس لازماً ، ولا ثابتاً ، فقد يطرأ عليه شيء من التغيير بتقدم عبارة الجواب على الاداة ، كقولنا : أزورك ان تزرني ، وقوله تعالى : « يا نساء النبي لستن كأحد من النساء ان اتقيتن » ، ويتقدم الجواب ، فـلا تفوت الدلالة على الشرط .

اما أن (إن) في الشرط عامل ضعيف ، لا يقوى على العمل في المتقدم فكلام متهافت ، لا يلتفت اليه ، لأن تصور وجود العامل في اللغة باطل من اساسه ، فليس من وظيفة الفعل او ما يشبهه ان يعمل فيما بعده رفعاً او نصباً ، وليس من وظيفة الادوات – وان اختصت – ان تعمل فيما بعدها جراً او نصباً او جزماً ، واذا بطل القول بالعامل ، وبتأثير الفعل او الاداة فيما بعدهما لم يبق للنحاة حجة في الالتزام بتأخير جواب الشرط ، واذا ذهبت حجتهم لم يبق للقول بحذف الفعل هنا موضع .

واذا انعمنا النظر في هذه المسائل التي قالوا : ان فيها افعالاً محذوفة لم نجد فيها اثراً لتلك الافعال ، لا في اللفظ ، ولا في التقدير .

اما المسألة الاولى فالجملة فعلية ، والمرفوع فيها فاعل مقـدم ، وأداة الشرط واقعة في سياقها ، وليس بالكلام حاجة الى تقدير فعل زعم النحـاة انه حذف مفسراً .

واما المسألة الثانية فليس فيها حذف ايضاً ، لان (هلّا) وقعت في السياق الملائم لها ، وهو السياق الفعلي ، والاسم المنصوب المتقدم مفعول للفعل المتأخر ، لا الفعل زعم النحاة انه حذف مفسراً ايضاً .

واما المسأله الثالثة ، وهي المسألة التي كان المحذوف فيما زعموا فعل الكينونة ، فليس بنا حاجة الى تقدير فعل . لأن العربية – كما استظهرنا – كانت قد استغنت عن هذا الذي كانت قد استخدمته لايقاع النسبة ، وربط المسند بالمسند اليه ، بما اصطنعته لهذه الوظيفة ، وهو الضمة التي صارت في العربية علماً للاسناد .

واما المسألة الرابعة ، فاذا صح تقدم جواب الشرط على الاداة – وهو فيما يبدو من الامثلة التي ذكرناها وغيرها ، صحيح - فليس بنا حاجة الى تقدير فعل آخر متصيد من الكلام السابق الاداة .

ان القول بحذف الفعل في هذه المسائل يقتضينا افتراض وجود الفعل اولا ، وهذا مما لم يحدث لتلك المسائل في وقت من الاوقات .

فالفعل الذي هو من اهم مقومات الجملة ، والذي ينبغي ان يحرص على ذكره ليستوفي الكلام كل دلالته ، يترك اظهاره احياناً لدلالة القرائن والملابسات عليه ، دلالة يصير ذكره معها تطويلا لا غناء فيه .

وهو انما يترك اظهاره في حالين :

١) الاولى : ان تتضافر الدلائل والقرائن والملابسات المحيطة بالقول على الاشعار به ، وان لم يسبق له ذكر في الكلام ، كما ترك اظهاره في مثل قولهم : مرحباً واهلا ، وهنيئاً مريئاً ، وأتميمياً مرة وقيسياً اخرى ، الى غير ذلك من الصور التي عرضت في هذا الفصل .

٢) والثانية : ان يسبق له ذكر في هذا الكلام ، فلا يرى المتكلم ان هناك

حاجة الى ذكره مرة اخرى اقتناعاً من المتكلم ان السامع على علم به ، لطروقه سمعه في اثناء الكلام ، وذلك كقوله تعالى : « وإذا قيل لهم ما انزل ربكم قالوا : خيراً » ، أي قالوا : انزل خيراً ، ولو شاء لاعاد لفظ الفعل ، ولكنه ترك اظهاره او ذكره هنا ، اكتفاء بوروده في مفتتح الآية .

وهذه الظاهرة ليست ظاهرة (حذف الفعل) ، ولكنها ظاهرة إضمار ، او ترك الاظهار له ، لان الفعل المدلول عليه بالقرائن والمناسبات والملابسات لم يذكر ، وقد ترك اظهاره واضمر ، لوضوحه بالدلائل والقرائن .

وكان سيبويه يسمي هذه الظاهرة بإضمار الفعل ، او بترك اظهـــاره ، وهي التسمية التي اتخذتها عنواناً لهذا الفصل ، ولم يسمها (حذف الفعل) ، كما سماها النحاة المتأخرون ومن تابعهم من اهل المعاني . وتسمية سيبويه إياها بهذا الاسم اصدق في الدلالة على موضوع هذا الفصل ، لان الفعل لم يذكر اصلا ، ولذلك لم يقل بحذفه ، لان القول بحذفه يشعر بسبق ذكره ، وهذا ما لم يكن .

ولذلك كانت تقديرات القوم عند معالجة هذه الموضوعات ، ومقالتهم بأن « الاصل في هذا : كذا وكذا » وهما وصنع خيال .

كما فعل ابن الاثير في تقدير الفعل في قوله تعالى : « فاذا لقيتم الذين كفروا فضرب الرقاب » فقد قال : « قوله : فضرب الرقاب ، اصله : فاضربوا الرقـاب ضرباً ، فحذف الفعل واقيم المصدر مقامه » .

وكما فعل ابن هشام في تقدير الفعل في قوله تعالى : « قل لو انتم تملكون » ، فقد قـــال : « الاصل ، لو تملكون تملكون ، فلما حذف الفـــعل انفصل الضمير » .

فلم تكن الآيتان ، كما قدر ابن الاثير ، وابن هشام ، ولم يسبق فيهـا ذكر لفعل ، ثم حذف ، كما زعما ، ولو صح افتراضهما بأن في الآيتين فعلا ، لكان هذا الفعل مما لم يذكر اصلا ، وانما يصدق القول بحذف الفعل اذا ثبت ان الفعل كان مذكوراً ، ثم صير الى حذفه ، وهذا مما لم ينطبق على شيء مما ذكر مـــن صور تعبيرية ، اضمر فيها الفعل ، او ترك اظهاره ، ولم يكن هناك من حذف إلا في وهم النحاة وخيالهم .

أساليب التعبير

لقد سبق ان فصلنا القول في الجملة ، وتوصلنا الى ان الجملة اساس التعبير ، والصورة اللفظية الصغرى التي تطوي في ثناياها فكرة تامة صدرت عن نفس المتكلم لتصل بها الى مخاطب منتظر .

والجملة خاضعة لمناسبات القول ، وللعلاقة بين المتكلم والمخاطب ، ولا يتم التفاهم في أية لغة إلا إذا روعيت تلك المناسبات ، واخذت العلاقة بين اصحابها بنظر الاعتبار ، ولن يكون الكلام مفيداً ، ولا الخبر مؤدياً غرضه ما لم يكن حال المخاطب ملحوظاً ليقع الكلام في نفس المخاطب موقع الاكتفاء والقبول .

ومن اجل هذا تكلم اصحاب علم المعاني ، واسهبوا في مقتضى الحال ، وظاهر الحال ، عرفاناً منهم بما للكلام من ظروف قولية تتحكم فيما يصدر عن المتكلم من كلام ينقل بــه افكاره الى المخاطب ، وبما يكتنف الكلام من اسلوب تمليه تلك الاحوال على المتكلم املاء .

وليست ملاحظة المناسبات القولية ، والعلاقـة بين المتكلمين والمخاطبين بجديدة

١٤

على الدرس النحوي ، بل هي الاساس الذي ينبني عليه تأليف الجملة ، او تأليف الكلام في اساليب مراعى فيها مطابقة الكلام لمتطلبات هذه المناسبات ، وهذه العلاقات .

وانك لتجد كثيراً من هذه الاقوال التي تؤكد هذا مبثوثة في كتب النحو ، ولكن هذه الاقوال كانت وكأنها معزولة لا تجد لها ظلا في معالجة النحاة اصول هذه الدراسة ومسائلها ، وكان لاهمال النحاة هذه الملاحظة اثر في فصل دراسة النحو عن دراسة المعاني ، وفي ذهاب كل فريق من الدارسين بشطر من شطري الدراسة الواحدة ، وفي ظهور تعبيرات ومصطلحات مصطنعة لتقسيم دراسة واحدة لها موضوع واحد هو الجملة ، من مثل : الصحيح والفصيح . ويقصدون بالصحيح ما كان صحيحاً نحوياً ، وبالفصيح معنى يزيد على الصحة النحوية ، من مطابقة الكلام لمقتضى الحال ، او مطابقته لمناسبات القول .

والذي أزعمه هو ان الجملة الصحيحة لغوياً ونحوياً هي الجملة الفصيحة عند اهل المعاني ، لا فرق بين هذي وتلك ، لان الشرط الذي أخذ به في فصاحة الجملة شرط يؤخذ به في صحتها ، فاذا كانت الجملة مؤلفة من كلمات صحيحة مستوفية لكل ما يتطلبه (الصرف) ، واذا كانت الكلمات مؤلفة من اصوات مؤتلفة خلو من كل ما يسيء الى فصاحتها ، من تنافر بين الاصوات ، مما قرر في دراسة الاول للاصوات اللغوية شرطاً لا بد منه لصحة الكلمة بقيت الجملة مع ذلك تفتقر الى اهم مقومات الصحة ، وهو مطابقتها متطلبات المناسبات ومقتضيات الاحوال . ولن تكون الجملة صحيحة اذا لم يراع ذلك فيها ، فالدراسة اذن واحدة ، والموضوع واحد .

كان الزمخشري يقول ـ وهو يعالج اسلوب التوكيد في دراسته النحوية ـ : « انك اذا كررت فقد قررت المؤكد ، وما علق به في نفس السامع ، ومكنته في قلبه ، وامطت شبهة ربما خالجته ، او توهمت غفلة ، او ذهاباً عما انت بصدده

فأزلته ، وكذلك اذا جئت بالنفس والعين فان لظان ان يظن حين قلت : (فعل زيد) ان اسناد الفعل اليه تجوز ، او سهو ، او نسيان »[1] .

فلم يغب عن الزمخشري ما بين المتكلم والسامع من علاقة ، ولم ينس متطلبات المناسبات القولية ، ولا مقتضيات الحال ، بل بنى معالجته هذا الموضوع على اساس واع لهذا كله .

ويتناول الرضي في شرحه الكافية هذا الموضوع ، فيعالجه مثل هذه المعالجة ، فيصرح بأن الغرض الذي وضع له التوكيد احد ثلاثة اشياء :

١ ـ ان يدفع المتكلم ضرر غفلة السامع عنه .

٢ ـ وان يدفع ظنه بالمتكلم الغلط .

٣ ـ وان يدفع المتكلم عن نفسه ظن السامع به تجوزاً[2] .

ففي ما اثبته للزمخشري والرضي ، هنا ، نص على الالتزام بمراعاة حال السامع ، وملاحظة ما بينه وبين المتكلم من علاقة ، واشارة واضحة الى اهمية مراعاة المناسبات القولية عند تعبير المتكلم عما في نفسه من افكار تعبيراً صحيحاً وافياً بكل متطلبات الفصاحة التي ظن الدارسون انها شيء فوق صحة الكلام .

ولم تختلف معالجة هذين الدارسين النابهين عن معالجة الخطيب في ايضاحه موضوع التوكيد ، فقد كان الكلام الفصيح عنده ما اقتصر فيه من التركيب على قدر الحاجة ، وما روعي فيه حال المخاطب ، فان كان المخاطب خالي الذهن استغنى المتكلم عن مؤكدات الكلام ، وان كان المخاطب طالباً منتظراً حسن تقوية الكلام بمؤكد ، وان كان منكراً ، او حاكما بخلاف ما في نفس المتكلم وجب

---

١ المفصل ، ص ١١١ ، ١١٢ .

١ شرح الكافية ، ج٤ ، ص٣٢٨ .

توكيد الكلام بحسب ما تشعر به حال المتكلم من شدة في الانكار ، او ضعف فيه

ونقل الجرجاني عن ابن الانباري انه قال : « ركب الكندي المتفلسف الى ابي العباس (لعله يعني ابا العباس المبرد) ، وقال له : اني لاجد في كلام العرب حشواً . فقال له ابو العباس : في اي موضع وجدت ذلك ؟ فقال : اجد العرب يقولون : عبد الله قائم . ثم يقولون : ان عبد الله قائم ، ثم يقولون : ان عبد الله لقائم ، فالالفاظ متكررة والمعنى واحد . فقال ابو العباس : بل المعاني مختلفة ، لاختلاف الالفاظ ، فقولهم : عبد الله قائم ، اخبار عن قيامه ، وقولهم : ان عبد الله قائم ، جواب عن سؤال سائل ، وقولهم : ان عبد الله لقائم ، جواب عن انكار منكر قيامه ، فقد تكررت الالفاظ لتكرر المعاني »[1] .

وما اورده الكندي امثلة من كلام العرب ، وصور لغوية تحفل بها العربية . والبحث عن امثال هذه التعبيرات بحث نحوي خالص ، تناوله النحاة بالاسلوب الذي تناوله به علماء المعاني . وكان مراعاة ما احاط بالقول من مناسبات عند النحاة اساساً لصحة الكلام ، كما كانت مراعاة ذلك عند علماء المعاني اساساً لفصاحته . فأين الفرق اذن بين الدرس النحوي ودراسة المعاني ؟ لن يكون هناك من فرق ما دام موضوع الدراستين هو : **الجملة** .

وينطبق هذا على الاساليب اللغوية المختلفة من توكيد ، او نفي ، اواستفهام ، لان الاساليب انما تستخدم على النحو الذي يتفق مع ما تتطلبه مناسبات القول ، وحال المخاطب فيها ، فلا توكيددون ان تشعر حال المخاطب بحاجتها الى التوكيد ، ولا نفي دون ان يلاحظ ما في نفس المخاطب من احاسيس ساورته خطأ ، مما اقتضى

---

١ دلائل الاعجاز ، ص ٢٤٢ .

المتكلم ان يسعى لازالة ما علق في ذهنه منـــها بأسلوب النفي ، وباحدى طرائقه المتنوعة الاستعمال ، فاذا كان المخاطب شاكاً في وقوع فعل ما او في عدم وقوعه ، وأردت ان تزيل الشك من نفسه قلت : ما فعلت ، واذا كان المخاطب قد اعتقد ان فعلا ما قد وقع ثم اردت ان تنفي عنك فعله قلت : مـــا انت فعلت . وبين التعبيرين فرق واضح ، فأنت في الاول تنفي عنك فعلا يجوز ان يكون غيرك فعله ، وألا يكون قد فعل اصلا ، وانت في الثاني تنفي عنك فعلا كان قد ثبت وتحقق ، ولكنك اردت في قولك ان تنفي ان تكون انت الفاعل ، ولو استعملت الثـاني مكان الاول ، او الاول مكان الثاني لم يفهم كلامك ، لانه لم يراع فيه حـــال المخاطب ولا مناسبات القول .

ومن عبارات النفي ان تقول : لم افعل ، ولمّا افعل ، ولكل منهما استعمال خاص ، فلم افعل ، لنفي وقوع الفعل في الماضي المنقطع عن زمن التكلم ، و (لمّا افعل) لنفي وقوع الفعل في المـــاضي نفياً متصلا بزمن التكلم ، ولا يجوز استعمال احدهما مكان الآخر ، وإلا فات الغرض من الاخبار ، ولم يفد المخاطب بما قلت . وكان سيبويه يقول : لما افعل : نفي لقد فعل ، و (قد فعل) عندهم اخبـار لقوم يتوقعون مؤداه ، وينتظرونه ، فاذا نفي ما كانوا يتوقعون بالطريقة الخاصة ، وبالتعبير الخاص بهذا المعنى ، وهو : (لمّا افعل) فقد ادى النفي غرضه .

ولا استفهام دون ان يراعى فيه مقتضيات الاحوال ، ومتطلبات القول ، لأن الاستفهام كما نعلم : طلب الفهم ، وطلب الفهم يتفاوت فيما يراد فهمه ، فقد يستفهم عن وقوع نسبة ، وقد يستفهم عمن اوقع النسبة ، او عمن تلقاها ، فاذا كنت تجهل وقوع الفعل اصلا سألت عن النسبة بالاسلوب الذي يحقق هذا وبالاداة التي تستخدم فيه ، كأن تقول : هل فعلت هذا ؟ تريد ان تتحقق من وقوع الفعل من المخاطب . واذا كنت تعلم ان النسبة قد تحققت وان فاعلا قد فعل الفعل او قام به ، ثم أردت

أن تسأل عن هذا الفاعل وقلت : هل فعلت هذا ؟ لم يكن كلامك صواباً ، لان مثل هذا انما يقوله من يجهل وقوع النسبة ، فلا بد ان تستخدم تعبيراً آخر يحقق لك غرضك ، وأداة اخرى تستخدم عادة في مثل هذه الاحوال ، ولا يتم ذلك إلا بتقديم من تريد السؤال عنه ، وإلا بأداة يسأل بها عن المفرد وهي الهمزة ،فتقول: أأنت فعلت هذا ؟ وكذلك اذا كان السؤال عن مفعول ، او عن مكان وقوع الفعل ، او عن زمان وقوعه . تقول : أخالداً أكرمت ؟ أفي المسجد اعتكفت ؟ أيوم الجمعة صمت ؟ الى غير ذلك من التعبيرات المختلفة التي تقتضيها مناسبات قولية خاصة .

وبالاضافة الى ما لتلك المناسبات القولية من اهمية فان الجملة تطرأ عليهاطوارىء وتعرض لها احوال مختلفة ، وكلها مما يقع في نطاق الدرس النحوي ، لأنها من احوال الجملة التي هي موضوع النحو ، وموضوع كل علم هو ما يبحث فيه .

واهم ما يعرض للجملة من معان عامة او احوال :

١ – حال الجملة في سياق التوكيد .

٢ – وحال الجملة في سياق النفي .

٣ – وحال الجملة في سياق الاستفهام .

وهي احوال شائعة ، كثيرة الترداد على الالسنة ، ويستخدم فيها ادوات خاصة تتصل بالجملة فتسبغ عليها معنى من هذه المعاني العامة ، وتضعها في اسلوب معين من اساليب التعبير .

وأدوات التعبير كلمات بعضها مؤلف من حرف ، او حرفين ، وبعضها مؤلف من اكثر من حرفين ، وتتألف من هذه الادوات طوائف ، تشترك كل طائفة منها في معنى خاص تؤديه .

ولا يعني اشتراك الطائفة الواحدة في المعنى الخاص ان ادواته كلها بمنزلةواحدة

من حيث الاصالة في تأدية ذلك المعنى ، فبعضها اصل ، وهو ما يستفاد منه ذلك المعنى اصالة ، وبعضها تضمن معنى الاصل فأدى وظيفته ، وان كان له قبل تضمنه معنى الاصل معنى آخر ، واستعمال آخر ، ووظيفة اخرى يؤديها في اثناء التأليف .

هذا المعنى الذي تؤديه هذه الادوات في اثناء اتصالها بالجملة هو ما كان يعنيه الدارسون من مصطلح (المعنى الحرفي) ، ويعنون بالمعنى الحرفي : المعنى العام الذي يعرض للجملة ، ولا دلالة للاداة عليه قبل ان تتألف مع اجزاء الجملة في تأليف متماسك .

وهذا المعنى هو الذي زعم النحاة انه يستلزم بناء الكلمة التي تضمنته ، وهو الاساس الذي انبنى عليه بناء الاسم ، وتقسيم الاسم بحسب تضمنه اياه وعدمه الى مبني ومعرب . وكان ابن مالك يقول :

والاسم منه معرب ومبني   لشبه من الحروف مدني

والشبه المعول عليه في بناء الاسم هو الشبه في المعنى القائم على تضمن الاسم اياه ، كبناء (أين) و (متى) ، وبناء (هنا) ، لتضمنها الاستفهام والشرط والاشارة وهي معان حرفية ، دل عليها اصالة ادوات تفتقر في اظهار ما لها من معنى الى ان تتصل بغيرها من أجزاء الجملة .

وسنشير الى الادوات الاصل ، أو أمات الباب على حد تعبير النحاة ، والى الادوات الاخرى المحمولة عليها لتضمنها معانيها ، وذلك حين نعرض لدراسة كل طائفة منها على حدة .

كان النحاة يدركون هذا ، ويعرفون ما كان اصلا ، وما كان محمولا على الاصل ، ولكنهم لم يدرسوها إلا مفرقة في ابواب مختلفة ، او لم يدرسوها إلا لما لها من تأثير – كما يزعمون – فيما بعدها ، تأثير العامل في المعمول ، او بعبارة اخرى

لعلها اوضح ، لم يدرسوها إلا لانها تؤدي في نظرهم وظيفة (العامل) الذي كان محور دراستهم ، فلم يمكنوا لهذا من رسم صورة واضحة لما تؤديه ادوات الطائفة من وظيفة لغوية ، وافلت من ايديهم ان يدركوا ما لكل طائفة على حدة من خصائص لفظية من نحت او تركيب مثلا ، ومن دلالات ومن استعمالات ، ولذلك كانوا يمرون على اقوال فقهاء اللغة الذين استنبطوا للأدوات احكاماً ، واشاروا الى ما لها من مزايا مرور العجلان ، كالاقوال التي جاءت عن الخليل بن احمد ، وعن الفراء ، وعن غيرهما ممن تيسر لهم السماع الواسع ، وكانوا على صلة وثيقة بمصادر هذه الدراسة من نقول وروايات ، ومن نقلة ورواة ، ومن جماعات عربية كبيرة انتشرت في بوادي نجد والحجاز ، وهي ما تزال الى عهدهم تحتفظ بمزايا العربية في محادثاتها ومخاطباتها .

وكان النحاة في اقبالهم على ما للأدوات من عمل يخلطون أدوات من طائفتين مختلفتين ويجمعونها على صعيد واحد ، كجمعهم (بل) مثلا بواو العطف ، مع انهما مختلفان معنى ووظيفة ، فالواو تدل على اشتراك ما بعدها وما قبلها في حكم واحد ، و (بل) على العكس ، لأنها تدل على الاشتراك نصاً ، لان ما بعدها اثبات ، وما قبلها نفي ، فلا صلة لها بالواو لا في معناها ، ولا في وظيفتها .

ويجمعون بين (إنّ) و (أنّ) ، ومعناهما مختلف ، ووظيفتهما مختلفة ، فانّ : أداة توكيد ، و (أنّ) أداة وصل ، او موصول حرفي ، ولا دلالة لها على التوكيد البتة ، و (إنّ) تقع في صدر الجملة ، و (أنّ) تقع في اثنائها ، وليس هناك من جامع يجمعها .

ويجمعون بين (لم) و (إنْ) ، لانهم لاحظوا ان الفعل المضارع يجزم بعدهما ، وكان هذا كافياً عندهم في الجمع بين أداتين تنتسب كل منهما الى طائفة بعينها ، لاصلة لها بالطائفة الاخرى في الدلالة ولا في الوظيفة . فلم : أداة نفي ، والنفي اسلوب

خاص له استعمالاتـــه ودلالاته ، و (إن) : اداة شرط ، والشرط أسلوب خاص ايضاً ، لا صلة له بالنفي ، وله استعمالاته ودلالاته ايضاً . و (لم) تقتضي بعدها فعلا مضارعاً واحداً ، و (إن) تقتضي بعدها فعلين قد يكونان ماضيين ، وقد يكونان مضارعين ، وقد يكونان مختلفين ، بحيث تكون منها ومما يتعلق بهما جملة واحدة لا تقبل التجزئة .

ويجمعون بين اسلوبين مختلفين ، لكل منهما اداة خاصة ، لا صلة لها بالاخرى، إلا شبه لفظي محض ، فيعالجون اسلوب الحصر أو القصر مع ما يعالجون من صور تعبيرية في الاستثناء . الفرق كبير بين قولهم : سافر القوم إلا زيـداً ، وقولهم : ما سافر إلا زيد ، او بين قولهم ما جاءني احد إلا خالد ، وقولهم : ما جاءني إلا خالد . فالمثال الاول استثناء ، والمثال الثاني توكيد ، ولا صلة لاحـد الاسلوبين بالآخر . وأداة الاستثناء هي : (إلا) ، اما أداة القصر هنا فهي : (ما وإلا) .

ومن اجل ان نرد الى الدرس النحوي ما اقتطع منه ، وتوجيهه الوجهة الـتي تلائم طبيعته لا بد من معالجة اساليب التعبير المختلفة التي تقوم على ما للادوات من دلالات ، او المعاني العامة التي تقع الجمل في سياقها في اثناء تأديتها الوظيفة اللغوية، من توكيد ونفي واستفهام ونحوها .

أسلوب التوكيد[٧]

التوكيد : تثبيت الشيء في النفس ، وتقوية أمره .

والغرض منه : إزالة ما علق في نفس المخاطب من شكوك ، واماطة ما خالجه من شبهات .

وللتوكيد طرائق مختلفة ، وأدوات مختلفة ، وكان جديراً بالنحاة ان يولوا هذا الموضوع ، وامثاله عناية كبيرة ، ويدرسوه دراسة شاملة فاحصة .

وكان النحاة قد عرضوا للتوكيد، وعقدوا باباً خاصاً به، ولكنهم قصروا معالجتهم هذا الموضوع الحيوي على جانب من جوانبه . ولم يكن هذا الجانب اجمل جوانبه ولا اهمها ، لانهم لم يكونوا ليعنوا به لولا ما له من صلة بالعامل ، وبالتبعية للمعمول . وتسلط العامل عليه ، وبهذا فاتهم من هذا الموضوع الحي اكثر جوانبه قوة وحياة . وكان الجانب الذي عنوا به يقوم على اساس من التكرار واللفظ، أو التكرار بايراد كلمات لها معنى المؤكد ، وهي ألفاظ التوكيد المألوفة للنحاة : النفس والعين وكلا وكلتا ، وامثالها .

ليس التكرار ـ وهو ما قصروا العناية عليه ـ هو كل ما في التوكيد من صور التعبير ، فللتوكيد صور اخرى لها مجال اوسع من اعادة اللفظ نفسه بتكراره ، فهناك التوكيدبالقسم ،والتوكيدبالقصر ،والتوكيدبالتقديم ، وهناك ادوات كثيرة مفرقة مبثوثة هنا وهناك من ابواب النحو ، يؤكد بها الجمل الفعلية ، ويؤكد بها الجمل الاسمية ، وهناك صور اخرى لا ازعم انهم كانوا يجهلونها ، ولكني ازعم انهم تجاهلوها ، لأنها لا تحقق لهم هدفاً ،ولاتظهرلهم براعة ، وليس لها صلة بالعامل الذي كان له نفوذ لا يقاوم على اساليب تفكيرهم .

هذا الزمخشري يبحث في التوكيد ، فلا يتعدى حدود التوكيد اللفظي ،ولكنه اشبعه درساً وتحليلا ، ويعرض لجدوى التوكيد فاذا به محدود الخطا ، فلا يعرض إلا لجدوى التوكيد بالتكرار ، او ما يشبهه ، من ايراد ألفاظ التوكيد المعروفة فيقول : « وجدوى التوكيد انك اذا كررت فقد قررت المؤكد ، وما علق به في نفس السامع ، ومكنته في قلبه ، وامطت شبهة ربما خالجته ، او توهمت غفلة ، او ذهاباً عما انت بصدده فأزلته ، وكذلك اذا جئت بالنفس والعين ، فان لظان ان يظن حين قلت : فعل زيدٌ ، ان اسناد الفعل اليه تجوُّز ، او سهو ، او نسيان »[1] .

وهذا الرضي في شرحه الكافية يحذو حذو الزمخشري ، فلا يتجاوز الحدودالتي وقف عندها الزمخشري ، وعرض للجدوى من التوكيد ضمن الحدود التي عرض لها الزمخشري فيها . قال : فالغرض الذي وضع له التأكيد احد ثلاثة اشياء :

احدها : ان يدفع المتكلم ضرر غفلة السامع عنده .

وثانيها : ان يدفع ظنه بالمتكلم الغلط ، فاذا قصد المتكلم احد هذين الامرين

---

١ المفصل، ص ١١١،١١٢.

فلا بد ان يكرر اللفظ الذي ظن غفلة السامع عنه ، او ظن ان السامع ظن به الغلط فيه ، تكريراً لفظياً ...

والغرض الثالث : ان يدفع المتكلم عن نفسه ظن السامع به تجوزاً »[1] .

واستعاد ابن مالك ، وشرّاح ألفيته ما قاله هذان الامامان ، لم يزيدوا عليهما شيئاً ، ولم يتجاوزوا الحدود التي وقفا عندها . وجاء الدارسون بعد هؤلاء واولئك يعيدون ما قالوه . اما موضوع التوكيد بوصفه اسلوباً او معنى عاماً من معاني الجمل فلم يحظ من اهتمامهم بما هو جدير به .

والحق ان النحاة كانوا قد عالجوا ادوات التوكيد ، ولاحظوا ما لها من دلالات واستعمالات ووظائف ، وتقصوا مواضعها فيما كتبوا ، وفيما كتب ابن هشام خاصة ، ولكنهم كانوا يبحثون في كل اداة على حدة بحثاً مقطعاً ، لا صلة لبعض اجزائه ببعض ، فهم يبحثون في (إنّ) حين يعرضون للمبتدأ والخبر ، او لنواسخ حكم المبتدأ والخبر ، ويبحثون في نون التوكيد حين يعرضون للفعل المضارع ، اعرابه وبنائه . وقد يقتصر بحثهم فيها على ما تترك من اثر في المضارع حين تتصل به اتصالا مباشراً ، فيبنى على الفتح . ويعرضون لِمنْ وإنْ والباء وزيادتها ، اذا عرضوا لليس و (ما) وغيرهما . ويعرضون للام عرضاً مشوهاً مقطعاً ، يعرضون لها في باب (إنّ) ، ويسمونها المزحلقة ، وكثيراً ما كانوا يمرون عليها دون ان يشيروا الى ما تؤديه من توكيد ، ويعرضون لها باسم آخر حين لا تتصل (إنّ) بالمبتدأ ، ويسمونها (لام الابتداء) ، ولا يشيرون غالباً الى ما تؤديه من تقوية وتوكيد لنسبة الخبر الى المبتدأ . ويعرضون لها في باب الفعل المضارع الواقع في سياق القسم باسم اللام الواقعة في جواب القسم ، وفي باب (لو ، ولولا) باسم

---

[1] شرح الكافية ، ج ١ ، ص ٣٢٨ .

اللام الواقعة في جوابها ، وهي في واقعها أداة توكيد في كل هذه المواضع ، ولكنك لم تجد لما تؤديه ظلا في اقوالهم . ويعرضون لما وإلا ، فلا يشيرون الى مالهـا من دلالة واضحة على التوكيد ، ويحشرونها مع (إلا) في الاستثاء، دون ان يدركوا ما بين (إلا) في الاستثناء و (ما وإلا) في القصر من فرق لا يصح اغفاله .

هذا وان للتوكيد في العربية صوراً تعبيرية مختلفة؛ بالاداة حيناً ، وبغيرهـا أحياناً ، وتختلف هذه الصورة شدة وضعفاً ، وتستعمل وفق الحـاجة ، ووفق متطلبات الظروف .

التوكيد بالاداة :

وتستخدم لارادة التوكيد في العربية أدوات يختص بعضها بالاسم ، وبعضها بالفعل ، وبعضها اوسع استعمالا ، فيتصل بالاسماء والافعال .

١) ما يختص بالاسماء : وهو (إنّ) ، وهي أداة لتوكيد النسبة في الجمل ،نحو: إنّ خالداً شاعرٌ ، ولا تتصل إلا بالمسند اليه ، ولكن يكثر مجيء الظرف والجار والمجرور بعدها مباشرة ، نحو : إن في الدار رجلا ، وإن امامك عملا شاقاً ،وذلك لأنهم تجوزوا في الظرف ما لم يتجوزوا في غيره . ولها صدر الجملة دائماً .

ووظيفتها تثبيت الشيء حين يكون المخاطب طالباً ذلك ، فاذا كان طلبه اشد بأن كان حاكا بخلاف ما في نفس المتكلم قويت (إنّ) بمؤكد آخر ، هو الـلام وحدها ، أو اللام ولفظ القسم ، وذلك مثل قوله تعالى : «واضرب لهم مثلا اصحاب القرية اذ جاءها المرسلون ، إذ أرسلنا اليهم اثنين فكذبوهما فعززنا بثالث ، فقالوا: إنا اليكم مرسلون . قالوا : ما أنتم إلا بشر مثلنا ، وما أنزل الرحمن من شيء انـ انتم إلا تكذبون . قالوا : ربنا يعلم إنا اليكم لمرسلون » .

ومثله ما سمعناه من جواب ابي العباس (المبرد) عن سؤال الكندي في التفريق

بين قولهم : عبد الله قائم ، وإن عبد الله قائم، وان عبد الله لقائم . وما رأيناهمنه : أن الاول اخبار عن قيام عبد الله ، والثاني : جواب عن سؤال سائل ، والثالث : جواب عن انكار منكر .

٢) ما يختص بالافعال : وهو نون التوكيد ، وهي أداةتوكيد مختصة بيَفْعَل، وافعَلْ غالباً ، وبفاعل نادراً ، وتتصل به من آخره ، فيفتح آخره باتصالها المباشر به ، كما يفتح آخر الاسم اذا لزمته هاء التأنيث ، وكما يفتح آخر (فعل) اذااتصلت به تاء التأنيث : بدأت سنة جديدة .

وهي مشددة ، ومخففة ، فاذا خففت فأنت مؤكد ، واذا شددت فأنت اشد توكيداً ، وهذا هو مأخذ الخليل .

وتقع النون – مشددة او مخففة – مصاحبة للام ، او مفارقة لها في الفعلالذي يقع جواباً لقسم مذكور ، او مقدر ، فالمذكور نحو : والله لأسافرنّ معك ، والمقدر نحو قول الشاعر :

لأستسهلنّ الصعباو ادرك المنى فما انقادت الآمـــال إلا لصابر

٣) ما يتصل بالاسماء والافعال : وهو أداتا القصر . وأداتا القصر هما : (انما) و (ما وإلا) . والقصر صورة توكيدية تعتمد في اداء وظيفتها على الاداة .

(انما) وهي : (إن) المتصلة بما الزائدة ، وقد نزلت مع (مـــا) منزلة الكلمة الواحدة . و (ما) هذه هي التي يسميها النـــحاة بالكافة ، أي التي تحجب (إنّ) وتكفها عن (العمل) .

وقد نتج من هذه الملازمة بين جزأيها تغير في الوظيفة التي كانت (إنّ) تؤديها منفردة ، لأن الكلمتين « اذا ركبتا ، وكان لكل منهما معنى على حدة اصبح لهما بعد التركيب معنى جديد وحكم جديد » ، وقد تغيرت دلالتها على التوكيد من كونه توكيداً عادياً الى كونه توكيداً قاصراً او حاصراً ، او بعبارة اوضح : من

كونه توكيداً مخففاً ، الى كونه توكيداً مشدداً ، كقوله تعالى : « انمـــا حرم عليكم الميتة » ، وقولهم : انما زيد شاعر

مثال (ما وإلا) : وهو كل ما كان مؤكداً بالا مسبوقة بأداة من ادوات النفي المعروفة : ما ، وإن ، ولا ، وهل المستعملة في النفي ، كقوله تعالى : «هل جزاء الاحسان إلا الاحسان » ، ولن ، وليس .

ويقوم اسلوب التوكيد بالقصر على : ما يسمى بالمقصور ، وما يسمى بالمقصور عليه ، وموضع المقصور بانما بعد (إنما) وفي القصر بـ (ما وإلا) قبل (إلا) .

فاذا كان المقصور اسماً كان من قبيل قصر الموصوف على الصفة ، نحو : مازيد إلا كاتب ، وان كان المقصور صفة ، كان من قبيل قصر الصفة على الموصوف .

وتفصيل الموضوع بكل تفصيلاته مما اشبعه اهل المعاني بحثاً واستقصاء ،فليرجع اليه للوقوف على اقسامه ، وانواعه ، ومسائله .

وليس القصر بانما ، و (ما والا) بمنزلة واحـــدة ، ولم تستعملا لتكونا بمنزلة المترادفين ، لأنها - كما يقول الجرجاني - « لو كانا سواء لكان ينبغي ان يكون في (انما) من النفي مثل ما يكون في (ما وإلا) ، وكما وجدت (انما) لا تصلح فيما ذكرنا تجد (ما وإلا) لا تصلح في ضرب من الكلام قد صلحت فيه (انما)، وذلك في قولك : انمـــا هو درهم لا دينار ، لو قلت : ما هو إلا درهم لا دينار لم يكن شيئاً ، واذ قد بان بهذه الجملة انهم حين جعلوا (إنما) في معنى (ما وإلا) لم يعنوا ان المعنى فيهما واحد على الاطلاق ، وان يسقطوا الفرق »[1] . وهي التفاتة طريفةمن الجرجاني ، جديرة بالتأمل .

اما النحاة فيبدو انهم سووا بين الصورتين ؛ صورة القصر بانما ، وصورة القصر

---

[1] دلائل الاعجاز ، ص ٢٥٤ .

بما وإلا ، فقد نقل الجرجاني عن ابن علي الفارسي في (الشيرازيات) قوله : « يقول جماعة من النحاة في قوله تعالى : « انما حرم ربي الفواحش ما ظهر منها وما بطن» ، إن المعنى فيها : ما حرم ربي إلا الفواحش » [1] .

وعن ابي اسحاق الزجاج انه قال : « والذي اختاره في قوله تعالى : « انما حرم عليكم الميتة » انه في معنى ما حرم عليكم إلا الميتة ، لأن (انما) انما تأتي اثباتاً لما يذكر بعدها ، ونفياً لما سواه » [2] .

و (الا) هذه ليست استثناء ، وانما هي مسبوقة بالنفي اداة قصر ، ووظيفتها قصر ما قبلها على ما بعدها ، والقصر توكيد وايجاب ابداً ، وهذا هو ما يفرق بينها وبين (إلا) في الاستثناء لأن ، لأن وظيفة (إلا) في الاستثناء اخراج ما بعدها من حكم ما قبلها ، فهما مختلفتان ، ولذلك كان عدّ النحاة اياها في الاستثناء خلطاً، وتسميتها بالاستثناء المفرغ ضرباً من التكلف .

وهناك ضرب آخر من القصر يقوم على الاداة ايضاً ، وهو القصر بالتعريف ، وأداة التعريف هي : (ال) مع ضمير الفصل ، او العماد ، او بدونه ، كقولهم : زيد هو الشجاع ، اذا قصد ألا تعتد بشجاعة غيره ، وكقول الاعشى :

هو الواهب المائة المصطفا ة اما مخاضاً واما عشارا

« ألا ترى ان المعنى في بيت الاعشى : انه لا يهب هذه الهبة إلا الممدوح» [3].

*

ومن الادوات التي تستخدم لتوكيد الكلام وتقويته : الباء ، ومن ، وإنْ ، وتأديتها التوكيد انما تقوم على زيادتها بعد ادوات النفي غالباً :

---

١ دلائل الاعجاز ، ص ٢٥٢ .
٢ دلائل الاعجاز ، ص ٢٥٣ . الطراز ، ج ٢ ص ٠٠ .
٣ دلائل الاعجاز ، ص ١٣٩ .

(الباء) : تزاد للتوكيد في مواضع ، أهمها : زيادتها في سياق النفي لتوكيد النفي وتقويته ، كقوله تعالى : « وما الله بغافل » ، و « لست عليهم بمسيطر » ، وقول الشاعر :

ولست بمستبقٍ أخا لا تلمه   على شعث ، اي الرجال المهذب ؟

وقد كثر دخولها على المسند في الجملة المنفية ، ولذلك توهم (زهير) فجر المعطوف على خبر (ليس) في قوله :

بدا ليَ اني لست مدركَ ما مضى   ولا سابقٍ شيئاً إذا كان جائيا

فقد عطف (سابق) مجروراً على (مدرك) منصوباً ، توهماً ان المعطوف عليه قد اتصل بالباء ، لأن اتصال الباء بالمسند هنا كثير وشائع .

وقد تزاد (الباء) لهذا الغرض في مواضع اخرى وصل في عدها ابن هشام الى الستة . ومن ذلك : زيادتها في (الحال) المنفي ما قبلها ، نحو قول الشاعر :

فما رجعت بخائبة ركاب   حكيم بن المسيَّب منتهاها

وبعد (اذا) الفجائية ، نحو : خرجت فاذا بزيد ، وبعد (كيف) ، في نحو : كيف بك اذا كان كذا وكذا ، الى غير ذلك من المواضع التي استعرضها ابن هشام ، ومثل لها .

(مِنْ) : وتزاد (من) لهذا الغرض بعد النفي ، نحو : ما جاءني من احد ، وقوله تعالى : « ما تسقط من ورقة إلا يعلمها » ، وقوله تعالى : « ما ترى في خلق الرحمن من تفاوت » ، وقوله تعالى : « ما اتخذ الله من ولد ، وما كان معه من إله » .

وبعد الاستفهام ، كقوله تعالى : « فارجع البصر هل ترى من فطور » ، وقولهم : « هل من سبيل اليك » ؟

(إنْ) : وأما (إن) في النفي فأكثر ما تزاد للتوكيد ، بعد (ما) في النفي ،

سواء أوليتها جملة فعلية ، كقوله :

ما إن اتيت بشيء انت تكرهه   اذن فلا رفعت سوطي الي يدي

ام جملة اسمية ، كقوله :

فما إن طبنا جبن ولكن   منايانا ودولة آخرينا

وبعد (ما) المصدرية ، كقوله :

ورجّ الفتى للخير ما ان رأيته   على السن خيراً لا يزال يزيد [1]

التوكيد بغير الاداة :

ومن صور التوكيد بغير أداة :

(١) **التوكيد بالتقديم** : وهو مبني على ان من اسلوب العرب في كلامهم : انهم اذا خصوا شيئاً باهتمامهم قدموه وفجئوا المخاطب به ، ليقع ذلك في نفوسهم موقعاً ثابتاً .

ومن اجل ما للتقديم من فضل توكيد عده اهل المعاني صورةمن صور القصر، كقوله تعالى : « اياك نعبد واياك نستعين » ، وقولهم : في الدار يعتكف زيد . وذلك لقصر العبادة عليه سبحانه ، وقصر الاعتكاف على الدار دون غيرها .

فقد كان تقديم المفعول في الآية ، والظرف في المثال ضرباً من ضروب التوكيد لان التقديم لم يكن ليكون الا على اساس منح المقدم شيئاً من الاهتمام والتخصيص وكان سيبويه – وهو في معرض الحديث عن الفاعل والمفعول يقول : « كأنهم يقدمون الذي بيانه اهم لهم ، وهم بشأنه اعني ، وان كانا جميعاً يهمانهم ويعنيانهم» .

ولكن ليس كل تقديم توكيداً ، فبعض الاجزاء من الجملة يقدم ، لان وضعه اللغوي يقتضي تقديمه ، ككون المقدم مما له صدر الكلام ، من استفهام او شرط ،

---

١ راجع الفصل الخاص بان في (مغني اللبيب) .

نحو : من أكرمت ؟ واين ذهبت ؟ واي رجل زرت ؟ وأينما تذهبْ أذهبْ ، ومن تزرْ ازرْ ، الى غير ذلك . وككونه واجب التقديم ، لانه اذا تأخر اوقع في لبس ، او شبهة ، كتقديم الخبر الظرف على المبتدأ النكرة ، نحو : امامك اسد ، وفي الدار رجل . وككون المقدم فعلا في الجملة الفعلية ، لان نظام الجملة الفعلية في العربية ان تبدأ الجملة بالفعل ، ويليه الفاعل ، فاذا كان الفعل متعدياً ذكر المفعول بعد الفاعل . وككون المقدم مبتدأ في الجملة الاسمية ، لان المبتدأ فيها متقدم في وضعه اللغوي الاصيل ، ونظام الجملة الاسمية في العربية : ان تبدأ الجملة بالمبتدأ،ويليه الخبر.

فالتوكيد بالتقديم انما يقوم على اساس الخروج بجزء الجملة عن مكانه المخصص له وتقديمه على الجزء الذي قبله ، كتقديم الفاعل على الفعل ، في نحو : خالد يقوم ، وكتقديم المفعول على الفعل والفاعل ، في نحو : زيداً اكرم محمد ، وكتقديم الخبر على المبتدأ ، في نحو : شاعرٌ زيد ، وفي الدار عمرو .

فقوله تعالى : « بل الله فاعبد وكن من الشاكرين » من باب التقديم للتوكيد ، « فانه انما قيل : بل الله فاعبد ، ولم يقل : بل اعبد الله ، لانه اذا تقدم وجب اختصاص العبادة به دون غيره ، ولو قال : (بل اعبد) لجاز ايقاع الفعل على اي مفعول شاء »[1] .

(٢) **التوكيد بالتكرار** : وله في العربية طريقان :

اولاهما : اعادة اللفظ الذي يراد تثبيته ، او دفع غفلة السامع عنه ، او دفع الظن بأن السامع ظن به الغلط . ويتحقق ذلك بتكرار اللفظ نفسه ، نحو : ضربت زيداً زيداً ، وضربت ضربت زيداً ، وإنّ إنّ زيداً منطلق ، وجاءني زيد جاءني

---

١ المثل السائر ج ٢ ، ص ٣٩ .

زيد ، وانت انت اخي ، وهو هو صديقي ، ونحو ذلك .

وثانيتهما : بايلائه كلمات تؤدي ما يؤديه تكرار اللفظ نفسه ، وذلك في توكيد الضمير المتصل ، او المستتر بالضمير المنفصل . نحو : اكرمت انت ضيفك ، واكرمتما انتما ضيفكما ، واكرمتم انتم ضيوفكم ، ونحو قوله تعالى : « اسكن انت وزوجك الجنة » ، ونحو ذلك .

او في ايراد ألفاظ التوكيد المعروفة . وهي : النفس ، والعين ، وكلا وكلتا ، وكل وجميع ، وغيرهن مما هو معروف ، جاءني زيد نفسه ، او جاءني زيد عينه ، وجاءني الزيدان كلاهما ، وجاءني الرجال كلهم ، والنساء كلهن .

وجدوى التوكيد بهذا وذاك مما عبر عنه الزمخشري والرضي مما سبق بيانه

*

ومن التوكيد بالتكرار ما كان قائماً على تكرار المعنى دون اللفظ ، وقد فصل اصحاب علم المعاني الكلام عليه ، ويكفينا هنا الاشارة اليه .

ومن الامثلة لهذا الضرب من التكرار قوله تعالى : « ولتكن منكم امة يدعون الى الخير ، ويأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر » . ففي قوله تعالى : « يأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر » تكرار في المعنى لقوله تعالى: «يدعون الى الخير » ، لتثبيت المعنى وتوكيده . وقوله تعالى: « فيها فاكهة ونخل ورمان» « فانما خص النخل والرمان بالذكر ، وان كانا داخلين تحت (الفاكهة) ، تعظيما لامرهما ، ومبالغة في رفع قدرهما » [1] .

*

ولم يكن النحاة بجاهلين هذه الضروب من التوكيد ، فقد عرضوا لاكثرها ، وخاصة التوكيد بالادوات ، ولكنهم لم يتناولوا التوكيد بوصفه موضوعاً عاماً ،

---

١ الطراز ،ج ٢،ص١٧٦ .

او معنى عاماً تتعرض له الجملة في الاستعمال ، بل تناولوه اجزاء متفرقة لا ترسم صورة للتوكيد ، ولا تستوعب ضروبه ، ولا تستجلي فوائده .

ولم يكن ما عرضت له هنا هو كل ما للتوكيد من صور ، فقد استوفى اصحاب علم المعاني صوره ، ومن اليسير الرجوع الى اقوالهم وآرائهم ، والى ما بسطوه من صور ، وما اسهبوا فيه من بيان .

ولكني حاولت هنا ان اعرض له عرفاناً بأن البحث في هذا الموضوع ، وفي اشباهه من اساليب التعبير المختلفة ، والمعاني العامة التي تعرض للجمل في اثناء التأليف ، وفي دوران الكلام في الاستعمال انما هو بحث نحوي خالص يؤدي ارجاعه الى حظيرة النحو الى رد اعتبار هذا الدرس ، واستعادة حيويته ، فقد كفى النحو تحملا ان يحرم هذه الموضوعات الحية ، وهي منه طوال هذه القرون .

أسلوبُ النَّفي

النفي اسلوب لغوي تحدده مناسبات القـول ، وهو اسلوب نقض وانـكار ، يستخدم لدفع ما يتردد في ذهن المخاطب ، فينبغي ارسال النفي مطابقاً لما يلاحظه المتكلم من احاسيس ساورت ذهن المخاطب خطأ مما اقتضاه ان يسعى لازالة ذلك بأسلوب النفي ، وباحدى طرائقه المتنوعة الاستعمال .

فاذا كان المخاطب شاكاً في وقوع فعل ما منك ، او في عدم وقوعه، وأردت ان تزيل الشك عن نفسه قلت : ما فعلت . واذا كان المخاطب قد اعتقد ان فعلا ما قد وقع ، ثم اردت ان تنفي عنـك فعله قلت : ما انا فعلت . وبين التعبيرين فرق واضح . فأنت في الاول تنفي عنك فعلا يجوز ان يكون غيرك قد فعـله ، وألا يكون قد ُفعل اصلا ، وانت في الثاني تنفي عنك فعلا كان قد ثبت وتحقق وقوعه ، ولكنك اردت بقولك ان تنفي ان تكون انت الفاعل ، ولو استعملت الثاني مكان الاول ، او عكست ، لم يفهم كلامك.

وينبني اختلاف المعنى في التعبيرين ، اعني : (ما فعلت) و (ما انا فعلت) ،

على ما طرأ على الجملة الفعلية من تغيير ، فقد قدم الفاعل على الفعل في التعبير الثاني ، وتقديم الاسم في الجملة الفعلية يشعر بتحقق النسبة ، وباكتساب الاسم المتقدم شيئاً من التخصيص ، مما كان له اثر في دلالة قولك : (ما انا فعلت) على ما بينا من انك لم تنف بقولك هذا وقوع النسبة ، لان النسبة ـ كما يدل عليه وضع الجملة ، ويشعر به تقديم الاسم ـ واقعة ، ولكنك نفيت ان تكون انت الفاعل .

ولتوضيح هذا نقول : اذا كان المخاطب يشك ، او يظن انك كتبت رسالة واردت ان تزيل هذا الظن من نفسه قلت : ما كتبت رسالة . فاذا كان المخاطب يعتقد ان الرسالة كتبت فعلا ، ولكنه يظن انك كاتبها ، ثم اردت ان تزيل هذا الظن عن نفسه قلت : ما انا كتبت رسالة .

كذلك ينبغي ارسال النفي بحسب ما تمليه ملابسات القول ومناسباته ، فاذا كان المخاطب يتوقع مثلا ان يقدم زيد من سفره ، ثم اردت ان تزيل عن نفسه مثل هذا التوقع قلت : لمّا يَقْدَمْ زيد من سفره ، ولو قلت : لم يقدم زيد من سفره كان القول لغواً ، لانه يعرف انه لم يقدم فيما مضى ، ولكنه يتوقع قدومه في الزمان القريب من الحال .

واذا تردد في ذهن المخاطب ان زيداً سافر في الماضي ، ولم يكن يتوقع ان يكون سافر في زمان قريب من الحاضر ، ثم اردت ان تنفي ما تردد في نفسه ، قلت : لم يسافر زيد ، ولا يليق بمثل هذه الحال ان تقول : لمّا يسافر زيد ، لانه لم يتردد في ذهنه ان سفره كان في الزمان القريب ، ولكنه علق في ذهنه انه سافر في الماضي .

*

ويؤدي النفي في العربية ادوات :

١) بعضه مفرد ، وهو : لا ، ما ، إنْ ، هل .

٢) وبعضه مركب ، وهو : لم ، لمّا ، لن ، ليس ، لات .

الادوات المفردة :

واهم هذه الادوات ، وادلها على النفي هو : (ما) و (لا) ، لانها الاصل في النفي . و (لا) اشمل نفياً من اختها ، فهي تنفي ما بعدها احياناً نفياً شاملا مستغرقاً ، كنفيها الجنس في نحو : لا شك في ذلك ، ولا رجل في الدار ، ولا شجرة في الصحراء ، ولأنها تخرج من النفي الى النهي ، في نحو لا تضرب زيداً ، ولا تقرب من عمرو ، ولانها تستعمل مفردة ، وتستعمل مركبة في : لم ، ولمّا ، ولن ، وليس ، ولات ، ولم ترد (ما) مركبة في الكلام ، وذلك لان اللام في اول (لا) — وهو عماد الدلالة على النفي — كأن قد اضفى عليها من الخفة والسهولة ما لم تحظ به (ما) ولا غيرها ، لان اللام احد اصوات الذلاقة ، ومخرج اصوات الذلاقة — وهي ايسر الاصوات نطقاً ، واخفها على اللسان — من ذلق اللسان وهو طرفه الحاد ، وذلق اللسان اكثر عضل النطق حركة ، واشدها سرعة ، واوفاها مرونة .

ما و لا

وهما اداتا نفي اصيلتان ، تنفيان الاسم والفعل ، يقال : ما زيد قائماً او قائم ، وما يقوم زيد ، فالنفي هنا مسلط على قيام زيد في الجملتين ، ولم ينف بها (زيد) وحده في الجملة الاولى ، ولا الفعل وحده في الجملة الثانية .

ويقال : لا يقرأ زيد ولا يكتب عمرو ، وفي التنزيل « فلا صدق ولاصلى » ، ويقال : لا زيد في الدار ولا عمرو . والنفي في جميع هذه الامثلة مسلط على النسبة بين المسند اليه والمسند ، لا على المفرد الذي اتصلت (لا) به ، لانه لا معنى لنفي القراءة وحدها ، ولا الكتابة وحدها ، ولا لنفي التصديق والصلاة

وحدهما ، ولا معنى لنفي زيد او عمرو كذلك .

حتى (لا) التي تنفي الجنس في نحو قولهم : لا رجـل في الدار ، ولا شجرة في الصحراء . النفي مسلط على وجود رجل في الدار ، ووجود شجرة في الصحراء .

ولا تنفي (لا) المفرد إلا في مواضع ركبت فيها (لا) مع الاسم تركيباً اصبحا معه كلمة واحدة ، واصبحت (لا) جزءاً من الاسم ، نحو قولهم : سرت في الطريق بلا رفيق ، اي سرت وحيداً ، ونحو يمشي عمرو بلا حذاء ، اي يمشي عمرو حافياً ، فلا رفيق ، ولا حذاء ، كل منها كلمة واحدة ، تؤدي معنى مفرداً .

أما (ما) فهي اداة نفي تدخل على الاسماء والافعـال ، وكان حقها ألا تعمل عند النحاة ، لأنهـا غير مختصة ، ولا يعمل من الحروف إلا المختص ، كحروف الإضافة ، وحروف الجزم ، وحروف النصب ، ولكنها مع ذلك (عملت) في الجمل الاسمية ، عمل (ليس) ، وكان ذلك مما لم يستطيعوا الاعتذار عنه ، إلا انهم — مع ورودها (عاملة) كثيراً في لغة اهل الحجاز ، ومن والاهم من القبائل ، ممثلة في قوله تعالى : « ما هذا بشرا » — كانوا يصرحون بأن لغة تميم التي تهمل (ما) اقيس ، لينسجم حال (ما) مع ما اتسمت به من عدم الاختصاص .

(ما) هذه تدخل على (فَعَلَ) ، وعلى (يَفْعل) ، لتدل على النفي المحض ، اما الدلالة على الزمان فمستفادة من صيغة (فَعَل) الدالة على الماضي ، و (يفعل) الدالة على الحاضر ، وتدخل على المبتدأ والخبر ، فينتسب الخبر بعدها في لغة اهل الحجاز ، ولا يتغير الخبر بعدها في لغة بني تميم .

ويبدو لي ان اساس هذا الاختلاف بين اللغتين قائم على ما بين اللغتين مـن تفاوت ، فلغة اهل الحجاز اعلى في التطور من لغة بني تميم ، وادق في التعبير عن معانيها ويبدو للدارس ان العربية في الحجاز جرت على أن الخبر يرتفع اذا كان صفة للمبتدأ ، او كان عين المبتدأ ، فاذا لم يكن عينه نصب ، كما نصب الخبر في قولهم : زيد

أمامَك ، ونصب الاسم بعد (واو) فقدت دلالتها على المشاركة ، ودلت على المصاحبة ، في نحو قولهم : سرت وشاطىء البحر ، مما اخذ به الكوفيون في مقالتهم بالنصب على الخلاف .

فاذا كان الخبر في قولنا : (محمد قائم) عين المبتدأ ارتفع الخبر تبعاً لارتفاع المبتدأ ، فاذا دخلت (ليس) نفت ان يكون الخبر عين المبتدأ ، او صفةله ، فنصب ، ولو قيل في تعليل النصب بعد (ليس) بالخلاف لكان القول صواباً ، ولم يخرج القائل عن حدود التفسير اللغوي لظاهرة النصب في هذا الموضوع وامثاله .

و (ما) هذه مثل (ليس) اذا دخلت على المبتدأ والخبر كان لها ما لليس من دلالة على النفي ، ونفت ان يكون الخبر عين المبتدأ ، او صفة له ، فانتصب على الخلاف .

ولعل ارتفاع الخبر بعد (ما و لا) و(ليس) ايضاً عند بني تميم اذا انتقض النفي بإلا يعود الى أن الخبر اصبح بانتقاض النفي عين المبتدأ ، او صفة له ، ولذلك ارتفع الخبر حتى عند الحجازيين ، اذا قيل ما زيد إلا شاعر ، لان الشاعرية اصبحت بعد انتقاض النفي بالا صفة لزيد ، بل اصبح التركيب توكيداً لوصف زيد بالشاعرية .

واما (لا) فلها مع الاسم عند النحاة استعمالان :

١) اولهما : انها تستعمل لنفي الواحد ، نحو قولهم : لا رجلٌ في الدار بل رجلان ، ولا رجلٌ افضلَ منك ، وقول الشاعر :

تعزَّ فلا شيءٌ على الارض باقيا ولا وزرٌ مما قضى الله واقيا

و (لا) في نفي الواحد من الموضوعات التي اختلفت فيها اللغتان الكبيرتان ، لغة اهل الحجاز ، ولغة بني تميم ، فأهل الحجاز ينصبون الخبر بعدها ، وبنو تميم يرفعونه ، والنحاة يقفون ازاء هذا الاختلاف كما يقفون ازاء الاختلاف في نصب الخبر بعد (ما) في لغة اهل الحجاز ، ويرون ان رفع الخبر بعد (لا) اقيس من نصبه ، لعدم اختصاص (لا).

٢) وثانيهما : انها تستعمل لنفي الجنس ، نحو قولنا : لا حولَ ولا قوة إلا بالله وقولنا : لا رجل في الصحراء ، وقوله تعالى : « ذلك الكتاب لا ريب فيه » .

هكذا قسموا (لا) بحسب ما وقفوا هم عليه من استعمالات انتهت اليهم ، غير اننا نشك في سلامة هذا التقسيم ، ، وفي ان تكون (لا) نافية للواحد ، فيما ذكروا من امثلة ، ذهاباً مع ما جاء في (احياء النحو) .

فقولهم : لا رجلٌ افضلَ منك ، وقول الشاعر : « تعز فلا شيء على الارض باقيا » مما يعسر حمله على نفي الواحد ، لان نفي الجنس هو المقصود ، كما يعرب عنه سياق الكلام . واما تمثيلهم بنحو : لا رجلٌ في الدار بل رجلان فلا اظنه إلا مفتعلا ، ولا اظن (لا) تناسبه .

(لا) النافية للجنس عندهم من اخوات (إنّ) ، او من الادوات (العاملة) المحمولة عليها ، وكان النحاة يرون ان نصب الاسم بعدها بتأثيرها ومن عملها ، ومحل الاسم بعدها عندهم النصب .

لا شك ان (لا) تدخل على الجملة الاسمية ، كما تدخل على الجملة الفعلية ، والجملة الاسمية في وضعها اللغوي الطبيعي تتألف من مسند اليه مقدم، ومسند تابع مؤخر. وتدخل (لا) لتنفي النسبة المدركة بين المسند اليه والمسند، ولا وظيفة لها إلا النفي ، اما العمل فمن اختراعهم ، ومن انخداعهم بظاهرة نصب الاسم بعدها .

ويواجهون بعض المشكلات ، فيحاولون حلها ، ولكنهم لم يوفقوا الى حل لغوي ، يواجهون امثلة عطف فيها على (اسم لا) اسم مرفوع ، نحو قول الشاعر :

هذا لعمركم الصغار بعينه   لا أم لي ان كان ذاك ولا أبُ

ونحو قولنا : لا حولَ ولا قوةٌ إلا بالله ، في احد الاوجه الجائزة عندهم في كل موضع تكررت فيه (لا) ، فيحملون ذلك على العطف على محل (لا) مع اسمها، ومحلها عندهم الرفع على الابتداء ، و (لا) الثانية لغو .

ان ارتفاع المعطوف على اسم (لا) يؤيد ما ذهبنا اليه من ان الاسم بعد (لا) لم يخضع لتأثيرها ، ولم ينتصب بها ، فما يزال مبتدأ ، ومن حقه ان يكون مرفوعاً،

ولكنه انتصاب انتصاب المركبات بعد اتصال (لا) به ، وملازمتها إياه .

ومن المعروف عندهم : ان (لا) هذه اذا فصلت عن الاسم بطل عملها ، وهو دليل آخر على ان الفتح في الاسم كان بسبب التركيب ، لا بعمل (لا) ، لأن التلازم والتركيب قد انتفيا بالفاصل .

ويؤيد ما ذهبنا اليه ايضاً : ان الاسم بعدها يتبع احياناً بنعت ، ويشتد تلازم الاسم والنعت ، فيركبان، وينزلان منزلة الكلمة الواحدة، ويفتح الاسم والنعت، كما تفتح المركبات في مثل قولهم : بيتَ بيتَ ، وصباحَ مساءَ ، وخمسةَ عشَرَ ، وكما تفتح الاسماء المركبة مع (هاء) التأنيث ، كفاطمَة وقائمَة، وغيرها من الاسماء المختومة بهاء التأنيث ، وتكون (لا) حينئذ بمعزل عن الاسم ، غير مركبة معه ، لان الاسم قد ركب مع النعت ، فامتنع تركيب (لا) معهما ، لان التركيب لا يكون من ثلاثة اجزاء ، وذلك نحو قولهم : لا رجلَ ظريفَ في الدار ، فلا : نافية للجنس ، و (رجلَ ظريفَ) بمنزلة الكلمة الواحدة في محل رفع مبتدأ ، وفي الدار : خبر . فالنصب اذن بتأثير التركيب ، وطول الكلام ، لا بالعمل المزعوم .

إنْ وهل :

(إنْ) اداة نفي تدخل على الجمل الاسمية ، نحو قوله تعالى : « إن الكافرون إلا في غرور » ، وقوله تعالى : « وإن منكم إلا واردها » ، وقوله تعالى : « إنْ كلُّ نفس لمّا عليها حافظ » ، بتشديد الميم ، اي : ما كل نفس إلا عليها حافظ . وقول الشاعر :

إن هو مستوليا على احد   إلا على اضعف المجانين

وقوله تعالى : « إن الذين تدعون من دون الله عباداً امثالكم » [1] كما جاء في قراءة سعيد بن جبير .

وتدخل على الجمل الفعلية ، نحو قوله تعالى : « إن أردناالا الحسنى » ، وقوله تعالى : « إن يدعون من دونه إلا إناثاً » ، وقوله تعالى : « وتظنون إن لبثتم إلا قليلا » ، وقوله تعالى : « إن يقولون إلا كذبا » ، وقوله تعالى : « قل إن أدري أقريب ما توعدون » ، وقوله تعالى « ولئن زالتا إن امسكهما من احد من بعده » .

و (إن) هذه لا تعمل عند سيبويه ، ولا عند الفراء ، وذهب الكسائي الى إعمالها عمل (ليس) [2] ، استناداً الى قراءة سعيد بن جبير ، فقد نصب (عبادا) .

ويبدو أن اكثر ما تستعمل (إن) هذه قبل (إلا) ، او ما في معناها ، كما مر من قوله تعالى : « ان كل نفس لمّا عليها حافظ » ، أي اكثر استعمالاتها في القصر ، وقد تستعمل في غير القصر ، كما مر هنا من آيات ، نحو قوله تعالى : « قل إن أدري أقريب ما توعدون » .

و (هل) في احد استعمالاتها كان النافية معنى واستعمالا ،تستعمل في القصر ، كقوله تعالى : « هل جزاء الاحسان الا الاحسان » ، وتستعمل في غير القصر ، كقول الشاعر :

يقول اذا اقلولى عليها واقردت ... ألا هل اخو عيش لذيذ بدائم

أي ما اخو عيش لذيذ بدائم .

وكقول امرىء القيس :

وان شفائي عـــبرة مهراقـــة ... وهل عند رسمٍ دارسٍ منمعوّل

---

١ ابن الناظم ، شرح الالفية ،ص ٦١ . ومغني اللبيب ، ج١،ص٢٤ .

٢ مغني اللبيب ، ج١،ص٢٣،٢٤ .

اي ما عند رسم دارس من معول .

وتدخل (هل) على الجمل الاسمية ، كما مر من امثلة ، وعلى الجمل الفعلية ، كقولنا : هل قام الا زيد ؟ وقوله تعالى « هل ينظرون الا الساعة » .

الادوات المركبة :

١- لم ولما :

وهما اداتا نفي مختصتان بالفعل ، لا تدخلان على غيره ، وبيفعل خاصة ، فلا تدخلان على (فَعَل) ، وتدل (يفعل) معهما على نفي وقوع الفعل في الماضي ، الا ان هناكَ فرقاً بين قولنا : لم يفعل ، وقولنا : لمّا يفعل .

فلَمْ يفعلْ : تدل على نفي وقوع الحدث في الماضي المنقطع، وايجابها: (فَعَلَ) الذي يدل على وقوع الحدث في الماضي المنقطع .

ولمّا يفعل : تدل على نفي وقوع الحدث في الماضي القريب من الحال ، او المتصل به ، وإيجابها : قد فَعَلَ ، الذي يدل على وقوع الحدث في الماضي القريب من الحال .

ويبدو ان (لم ، ولمّا) اداتان مركبتان لامفردتان، وبناؤهما يشعر بالتركيب لان الذي يدل على النفي اصالة هو : لا وما ، ومن (لا) اشتقت العربية ادوات نفي مركبة بطريق النحت ، فدلالة (لم) و (لمّا) على النفي لم تكن مستفادة منهما اصالة ، ولكنها من (لا) المدلول على وجودها فيها باللام التي يبدأ بها كل منهما .

يقول برجستراسر : « ان اصل النفي في العربية أن يكون بلا وما ، وان العربية قد اشتقت من (لا) ادوات منها : ليس ، ولن ، ولم »وقال «لن: مركبة من لا وأن ، ولم : ربما كانت مركبة من (لا) و (ما) الزائدة » [1] .

---

١ التطور النحوي للغة العربية، ص ١١٩ .

و (ما) الزائدة التي اشار اليها (برجستراسر) هنا ، والتي كان الخليل قديماً قد اشار اليها في مقالته بتركيب بعض الادوات ، هي التي نراها في (أيّاما) في قوله تعالى : « أيّاما تدعوا فله الاسماء الحسنى » ، وفي (مهما) التي قال الخليل : ان اصلها : (ما ما) ، ولكنهم « استقبحوا ان يكرروا لفظاً واحداً ، فيقولوا : ما ما فأبدلوا الهاء من الالف في الاولى »[1] ، وفي (انما) التي تتألف من (إنّ) و (ما) الزائدة ، والتي اصطنعت لنفسها حكما جديداً ، وفي غير هذه المواضع مما يتردد في الاستعمال كثيراً .

فلَمْ اذن هي : (لا) و (ما) الزائدة ، ثم حذفت الالف من (لا) ، والزقت اللام بالميم ، فصارت (لما) ، ثم حذفت الف (ما) لتطرفها ، فصارت (لَمْ) ، وترددت في الاستعمال كثيراً ، فصارت كأنها كلمة واحدة ، وكأنها اداةمفردة لا تركيب فيها ، وهذا – في اكبر الظن – هوما دعا الفراء الى ان يزعم ان اصل (لم) و (لن) : (لا) ، ثم ابدلت الفها ميما ، فصارت (لم) ، ونوناً فصارت (لن) ، واختصت (لم) بنفي الحدث في الماضي ، و (لن) بنفي الحدث في المستقبل. ثم اقترنت دلالة (يفعل) على الماضي بدخولها عليها .

ثم اريد ليفعل المسبوقة بلَمْ ان تدل على الماضي المتصل بالحال ، فزيدت (ما) على (لم) ، فصارت (لمّا) ، للدلالة على معنى جديد ، لم يمنحه الاستعمال (لم)،وهي الدلالة مع (يفعل) على وقوع الحدث في الماضي المتصل بالحال .

وكانت العربية قد التجأت الى هذا –فيما يظن– لما ارادت التفريق بين دلالتين: احداهما : الدلالة على وقوع الحدث في الماضي المنقطع ، وهو ما كان مستفاداً من قولهم : (لم يفعلْ) . وثانيتهما : الدلالة على وقوع الحدث في الماضي المتصل

---

[1] الكتاب ، ج ١ ، ص٤٣٣ .

بالحاضر ، وهو ما يستفاد من قولهم : (لمّا يفعل) .

٢ – (لَنْ) :

وهي اداة نفي مختصة بيفعل ، ويفعل بعدها تشعر بالدلالة على ما يأتي من الزمان ، وربما دلت (لن) على نفي مؤكد ، او مؤيد ، كما كان الزمخشري يستظهر من استعمالاتها المختلفة [١] ، والزمخشري – فيما يبدو – على حق في استظهاره ذلك ، لانها نفي (سوف) في قولهم : سوف يفعل ، وسوف نص على المستقبل . ويؤيد دلالتها هذه قوله تعالى : « قال رب بما انعمت علي فلن اكون ظهيراً للمجرمين » . ومقتضى ظاهر هذه الآية : ان ذلك عهد قطعه على نفسه لا يحيد عنه ، ومثل هذا قول ابي طالب :

والله لن يصلوا اليك بجمعهم حتى اوسّد في التراب دفينا

وهي مركبة لا مفردة ، واصلها : « لا أن » ، وهو رأي الخليل ، وكان الخليل يقول : انها « لا أن » ، ولكنهم حذفوا لكثرته في كلامهم ، كما قالوا : ويلمّه ، يريدون : وي لأمه ، وكما قالوا : يومئذٍ ، وجعلت بمنزلة حرف واحد » فقد حذفوا الهمزة من « ان » لكثرة دوران الكلمتين متصلتين في الاستعمال ، ثم الزقت اللام بالنون بعد حذف الالف من « لا » لالتقاء الساكنين ، فصارت : لَنْ .

ولكن القدماء والمتأخرين من النحاة كانوا لا يرون النحت في الادوات ، يصفون رأي الخليل بالشذوذ ، وقد تمسكوا برأيهم هذا تقليداً لسيبويه الذي لم يرقه رأي استاذه ، ولم يدرك الاساس الذي بنى عليه رأيه في المنحوتات ، والمركبات ، فقد كان يرد على الخليل بأنه « لو كانت – يعني لن – على ما يقول الخليل لما قلت : أما زيداً فلن اضرب ، لان هذا اسم ، والفعل صلة له ، فكأنه قال : اما

---

١ مغني اللبيب ، ج١ ، ٢٨٤ .

زيدا فلا الضرب له »[1] .

والذي اوقع سيبويه في مثل ما وقع فيه انه لم يفهم وجهة نظر الخليل في ذلك، ولم يدرك ان الخليل لم يفته مثل ما ظن انه استدركه عليه ، فان الخليل كان يرى ان الكلمتين « اذا ركبتا ، ولكل منهما معنى ، وحكم صار لهما بالتركيب حكم جديد » ، فلم يعد لأن ، المركبة مع (لا) حكمها الاول ، وصار لها بعد التركيب استعمال جديد ، وحكم جديد ، ولذلك لم يعد لاعتراض سيبويه مكان .

٣) **ليس :**

كلمة مركبة من (لا) و (أيس) ، وقد قال بهذا من النحاة العرب ، الخليل بن احمد والفراء ، وكان الخليل يقول : « أصله : لا أيس ، فطرحت الهمزة، والزقت اللام بالياء »[2] ، وكان الفراء يقول : « اصل ليس لا أيس ، ودليل ذلك قول العرب : ائتني من حيث أيس وليس ، وجيء به من أيس وليس ، اي : من حيث هو وليس هو »[3] .

وتدل رواية الفراء على ان الاستعمالات القديمة كانت تعرف فعل الكينونة القديم : (أيس) الذي كان وما يزال له نظائر ، في اللغات السامية .

ومعنى (ليس) : نفي الوجود ، ولا دلالة لأيس ، ولا لليس على زمن معين ، غير ان النحاة كانوا يزعمون انها تدل على الحال ، وان هناك ادوات تضمنت الحال، فأشبهت (ليس) ، فعملت كما تعمل (ليس) .

وقد اختلف النحاة في (ليس) ، فذهب اكثرهم الى انها فعل ، وذهب ابن

---

١ الكتاب ،ج١،ص ٤٠٧ .

٢ لسان العرب – ليس .

٣ المصدر نفسه.

السراج وابو علي الفارسي ، وابن شقير وجماعة [1] ، الى انها حرف . ولم يكن هذا الاختلاف ليكون الا لأنها فقدت بعد التركيب والاستعمال الطويل كل ما لها من دلالة ، وإلا لأن (أيس) لم يعد له في العربية دلالة الفعل ، بل لم يعد له وجود اصلا إلا مركباً مع (لا) في (ليس) .

وربما رجح القول بحرفيتها بالرغم من انها تتصل بتاء التأنيث الساكنة في قولهم : ليست الشمس طالعة ، وتتصل بالكنايات التي تتصل بالافعال ، مما يشير الى متكلم او مخاطب ، او غائب ، نحو : لست ولستما ولستم وليسا وليسوا ولسن ، لأن لحاق مثل هذه بليس انما هو بقايا استعمالاتها القديمة التي كان لليس فيها ما للفعل من دلالة على حدث واقتران بالدلالة على الزمان ، وقد فقدت كل هذه الدلالات ،واصبحت في الاستعمالات المتأخرة ، لا تدل إلا على ما تدل عليه (ما) في النفي .

يؤيد هذا قول ابن سيده : « ليس كلمة نفي » بالرغم من انه قال بعد ذلك : « وهي فعل ماض » لأن تخليها عن دلالة الفعل ، ودلالتها على النفي هي التي املت عليه ان يقول : انها كلمة نفي . اما مقالته بأنها فعل ماض ، فمن اجل ما درج عليه النحاة من تمييز الفعل الماضي بتاء التأنيث الساكنة ، وضمائر الرفع ، مما نزعم ان اتصالها بها اثر من آثار استعمالاتها القديمة .

والنحاة ، مع انهم يقولون : انها فعل ماض يذهبون الى انها تدل على الحال ، وفي الوقت الذي يزعمون انها تدل على الحال يرون انها قد تدل على غير الحال بالقرينة نحو : « ليس خلق الله » في الدلالة على الماضي ، ونحو قول الاعشى :

له نافلات ما يغب نوالها وليس عطاء اليوم مانعه غدا [2]

---

١ مغني اللبيب ، ج ١ ،ص ٢٩٣

٢ مغني اللبيب ، ج ١ ،ص ٢٩٣

في الدلالة على المستقبل .

واكبر الظن انها خلو من الدلالة على الزمان ، فاما هذه الدلالات المختلفة التي عرضوا لها فلم تكن لها بل لما دخلت عليه ، فالدلالة على الماضي في نحو « ليس خلق الله مثله » مستفادة من (فَعَلَ) ، والدلالة على المستقبل في البيت مستفادة من قوله: (غدا) .

ويؤيد القول بحرفيتها ما كان بنو تميم يفعلون من رفع الخبر بعدها عند انتقاض النفي بإلا ، فيما روي من قولهم : ليس الطيب إلا المسكُ (برفع المسك)،وما علل به النحاة ذلك من حمل لها (اي : ليس) ، على (ما) في الاهمال .

ويؤيد حرفيتها ايضاً : استعمالها استعمال (الا) في الاستثناء في نحو قولهم : اتوني ليس زيداً ، فليس، هنا بمنزلة (الا) معنى واستعمالا ، والمستثنى بها منصوب لانه مخرج مما ادخلت فيه غيره ، على حد تعبير الخليل ، ولم يكن منصوباً ، لأنه خبر (ليس) ، لأن جعل المنصوب خبراً لليس يستتبع تقدير اسم له ، وقد تمحل النحاة في تقدير الاسم تمحلا كبيراً . فقالوا: « ان اسمها ضمير راجع للبعض المفهوم مما تقدم ، واستتاره واجب » [1] . ولو اظهر هذا الاسم لكان تقدير الكلام : اتوني ليس بعضهم زيداً ، ولو قيل مثل هذا القول لجرد الكلام من كل سمات الاستثناء، يضاف الى هذا ما في رأيهم من وجوب استتار الضمير ، وهو ضمير الغائب ، من نقض لرأيهم السائد من ان الضمير الواجب الاستتار انما هو ضمير المتكلم ، وضمير المخاطب .

يؤيد هذا ما كان بين حماد بن سلمة وسيبويه ، وهو يأخذ عنه الحديث ، فقد كان سيبويه يستملي من حمّاد قوله ﷺ : « ليس من اصحابي احد الا ولو شئت

---

[1] مغني اللبيب ، ج ١ ،ص ٢٩٤

لأخذت عليه ليس ابا الدرداء » ، فقال سيبويه « ليس ابو الدرداء » ، فصاح حماد: لحنت يا سيبويه ، انما هو استثناء » .

فرفع سيبويه (ابو الدرداء) مبني على ما كان يعرفه من فعلية (ليس) التي تقتضي فاعلا ، او اسماً مرفوعاً ، ولكن حماداً انتبه الى ان (ليس) هنا ليست هي التي عرفت ، ولكنها بمنزلة (الا) في الاستثناء حكما ومعنى ، ولذلك نصب الاسم بعدها ، ولو كان حماد ينظر اليها نظرة النحويين لنبهه الى ان (ابا الدرداء) خبر (ليس) ، وان اسمها محذوف ، ولكنه لم يفعل ، وانما قال له : « انما هو استثناء».

فمن الخلط اذن ان نعد (ليس) في طائفة ما سموه بالافعال الناقصة ، اعني (كان) واخواتها ، فليس لها بكان صلة ، لان كان اثبات ، و(ليس) نفي . ولان (كان) فعل و (ليس) فعل جامد شاذ تخلف عن سائر الافعال فأخذ يستعمل استعمال الادوات بعد تخليه عن دلالته على الحدث ، فأي جامع يجمعها بها ، وكان الذي حمل النحاة على عدها في اخوات (كان) ما لاحظوه من نصب الخبر بعدها ، ولا يكفي هذا الشبه اللفظي في تصحيح ما اقدموا عليه .

٤) **لات :**

كلمة مركبة من (لا وايت) ، ولم يقل احد من النحاة بذلك ، وهي مثل (ليس) بناء ودلالة ، اما من حيث الاستعمال فليس : اوسع استعمالا من(لات) ، ولذلك اختصت (لات) بالحين ، فلم تدخل على سواه الا نادراً ، كقول الشاعر :

لهفي عليك للهفة من خائف ... يبغي جوارك حين لات مجيرُ

فقد دخلت هنا على (مجير) ، وليس هو من الفاظ الحين . وقد دعا ذلك النحاة الى ان يخرجوا هذا البيت على اساس ان يكون (مجير) مرتفعاً على الابتداء ، او الفاعلية ، « أي لات يحصل مجير ، او لات له مجير، و (لات) مهملة ، لعدم دخولها

على الزمان »[1] .

واختصت (لات) ايضاً بأن يحذف احد جزئي الجملة بعدها . وذلك كقوله تعالى : « ولات حين مناص » ويعربها النحاة هكذا :

لات : من اخوات (ليس) .

حين مناص : حين : خبرها منصوب ، و(مناص) : مضاف اليه .

اما اسمها فمحذوف ، ويقدر بالحين ايضاً ، فيكون تقدير الكلام : ليس الحين حينَ مناص .

وربما قصر بعض النحاة وحول (لات) على لفظ الحين خاصة ، كالآية ، ولكن الفراء كان يرى ان (لات) « يكون مع الاوقات كلها . وانشد :ولات ساعة مندم »[2] .

واختلف النحاة فيها اختلافهم في (ليس) ،فذهب فريق منهم الى انها فعل ماض، وذهب فريق الى انها حرف . والقائلون بحرفيتها يذهبون في تفسيرها مذهبين :

الاول : انها كلمتان : (لا) النافية ، والتاء لتأنيث اللفظة ، كما في ثُمّتَ ، ورُبَّتَ[3] .

والثاني : انها اداة خفض ، خافضة لاسماء الزمان خاصة ، وهو رأي الفراء في تفسير الخفض بعدها في قول الشاعر :

طلبوا صلحنا ولات اوان فأجبنا أن لات حين بقاء

وكلا الرأيين انما يستند الى اجتهاد لا يمتُّ الى طبيعة اللغة بصلة . فأما الفريق الذي ذهب الى فعليتها ، فيرى ان اصلها : « ليس ، قلبت الياء الفاً،والسين تاء »[4] .

---

١ شرح الاشموني ،ج١،ص٢٥٦.

٢ شرح الرضي على الكافية ، ج ، ص ٢٧١ .

٣ مغني اللبيب ، ج ١ ،ص ٢٥٤

٤ شرح الاشموني ، ج ١،ص٢٥٦

واما الفريق الذي ذهب الى حرفيتها فيرى انها : « لا النافية ، زيدت عليـــها تاء التأنيث ، كما في رُبَّتَ ، وثمتَ » [١] .

وكلا الفريقين مغرب في تخريجه ، اما الاول فقد ضعفه النحاة انفسهم [٢] ،واما الثاني فالقول بأن التاء للتأنيث ضعيف واهٍ ، لانه لا وجه لتأنيث الاداة .

واما ما ذهب اليه ابو عبيدة ، وابن الطراوة ، فيما نقل ابن هشام ، من ان (لات) مركب من كلمة ، وبعض كلمة « وذلك انها لا النافية ، والتاء زائدة في اول الحين » ، وما وجه به ابو عبيدة رأيه هذا في (لات) من انه « وجدهـــا في الامام – وهو مصحف عثمان رضي الله عنه – مختلطة بحين في اللفظ » ، فقد كفانا ابن هشام تضعيفه [٣] .

اساس كل هذه التخريجات الغريبة هو الحيرة ازاء امثال هذه الابنية المجهولة ، ومحاولة التخريجات التي لا تنبني على اساس من فقه اللغة ، وفهم الاستعمال ، وفعله في الابنية المختلفة .

واكبر الظن ان (لات) هذه تعريب *lait* الآرامية التي يرى (برجستراسر) انها مركبة من (لا) واسم معناه الوجود ، وان معنى *lait* لا يوجد [٤] .

فليت *lait* الآرامية مثل (ليس) العربية ، وقد انتقلت الى العربية بسبب من الاتصال الذي كان يبدو قائماً بين العرب وغيرهم من الاقوام السامية ، كالعبريين والآراميين وغيرهم . ولكن العربية لم تألف مثل هذا الصوت المدغم : (*ai*) [٥] ، فمالت الى التخلص منه بصيرورته ألفاً عربية ، فصارت : لات .

١ شرح الرضي على الكافية ،ج١ ،ص٢٧١ . شرح الاشموني ،ج١ ،ص٢٥٦ . مغني اللبيب ، ج١ ،ص ٢٥٣ .

٢ شرح الاشموني ، ج١ ،ص٢٥٧ .

٣ مغني اللبيب ،ج١ ، ص ٢٥٣ .

٤ التطور النحوي للغة العربية ، ص ١١١ .

٥ الدكتور ابراهيم انيس ، الاصوات اللغوية ، ص ١٩ .

ولدينا من كلام الفراء ما يشعر بأنه كان لا يفرق بين (لات) و (ليس) من دلالة كل منهما على نفي الوجود ، فقد فسر قوله تعـــالى : « فنادوا ولات حين مناص » بقوله : ليس بحين فرار .

والفراء مع ذهابه الى حرفيتها ، واستعمالها اداة اضافة او خفض [1] ، كان – في اكبر الظن – يرى ان (التاء) فيها ليست للتأنيث ، بل هي من اصل الكلمة، لانه كان يقول : « اقف على لات بالتاء »[2]. ولم اقف للخليل على رأي خاص بلات

هذا وان تركيبها ، وعدم شيوعها كانا قد قصراها عـــلى استعمال خاص ، وخصصاها بالحين ، وقد ذكر النحاة انها « لا تعمل الا في اسماء الاحيان ، نحو : حين وساعة وأوان » [3] ، وكان الفراء يرى ان (لات) « يكون مع الأوقات كلها ، وانشد : « ولات ساعة مندم » [4].

وليس غريباً – بالنظر الى قلة استعمالها ، وانحطاطها عن (ليس) – ما زعمه (برجستراسر) من انها حرف نفي ، لانها اذا كانت تدل عـــلى نفي الوجود ، وتتضمن الدلالة على الحدث ، فقد ادى بها تخلفها الى جمودها وتفرغها مـن دلالتها القديمة شيئاً فشيئاً ، وصارت تستعمل استعمال الادوات ، وتؤدي ما تؤديه ادوات النفي في العربية ، كما ، ولا ، وليس ، وغيرها .

---

١ مغني اللبيب ، ج١ ص ٢٥٥ .
٢ معاني القرآن ، ورقة ١٦١ .
٣ شرح الاشموني ، ج١،ص ٢٥٥ .
٤ شرح الرضي على الكافية ،ج١،ص٢٧٠ .

أسلوبُ الاستِفهام

الاستفهام : اسلوب لغوي ، اساسه طلب الفهم ، والفهم هو صورة ذهنية تتعلق احيانا بفرد ، شخص او شيء ، او غيرهما ، وتتعلق احيانا بنسبة ، او بحكم من الاحكام ، سواء ا كانت النسبة قائمة على يقين ام على ظن ، ام على شك .

واذا كان الاستفهام استعلاماً عن نسبة فلا بد ان تكون النسبة خبراً ، سواء أكان الخبر مثبتاً ، ام منفياً ، ولهذا لا يستفهم عن طلب ، ولا يستفهم عن انشاء .

فالطلب ، نحو : افعلْ ، وليفعل ، ونحوهما .

والانشاء ، نحو افعال العقود والمعاملات والمعاهدات ، نحو : بعت ، قبلت ، زوجت ، طلقت ، اوقفت ، ونحوها . وافعال المدح والذم ، نحو : نعم ، وبئس ، وحبذا ولا حبذا . وافعال التعجب ، نحو : ما افعلَهُ ، وأفْعِلْ به ، نحو : ما اجمل النجوم واجمل بها . وافعال الدعاء واللعن ، نحو : رحمه الله ، وفقه الله ، غفر الله له ، ونحوها ، ولعنه الله ، واخزاه الله ، ونحوهما .

كل هؤلاء لا يستفهم عنها ، لانها تتضمنت نسبة تحققت بتمام الكلام ، فلا مجال للاستفهام عنها ، لان الاستفهام هو استعلام عن وقوع نسبة يجهل المستفهم تحققها .

فطلب الفهم عن مفرد نحو : اخالداً أزرت ؟ (السؤال هنا عن شخص) ، ونحو : أفي الجامعة عرفت خالداً ؟ (السؤال هنا عن مكان) ، ونحو : ايوم الجمعة تسافر ؟ (السؤال هنا عن زمان) ، ونحو : اشاعر زيد أم كاتب ؟ (السؤال هنا عن صفة) الى غير ذلك من الامثلة .

والاستفهام عن نسبة نحو : هل تكتب رسالة الى اخيك ؟ (المطلوب فهمه هنا هو كتابة الرسالة وهي نسبة بين مسند اليه ، وهو المخاطب ، ومسند ، وهو الكتابة) ونحو : اسلمت الرسالة الى خالد ؟ (المستفهم عنه هنا هو تسليم الرسالة في الماضي ، وهو نسبة بين المخاطب وما اسند اليه) .

*

ويستخدم لتأدية هذه الوظيفة اللغوية ادوات :

أ — بعضها اصل في الاستفهام ، وهو الهمزة ، و (هل) .

الهمزة :

اما الهمزة فهي عند النحاة ام الباب ، لانها تدل على الاستفهام اصالة ، ولانها يستفهم بها عن مفرد ، نحو : أهناك يلتقي المؤتمرون ؟ أزيداً قابلت في رحبة الكلية؟ ويستفهم بها عن نسبة ، نحو : أيلتقي المؤتمرون هناك ؟ أقابلت زيداً في رحبة الكلية ؟

ولانها تستخدم للتعبير عن معان اخرى ، لا تقوم على اساس من طلب الفهم ، كاستخدامها للتقرير ، نحو : أأنت قابلت زيداً ؟ ونحو قوله تعالى : « أأنت فعلت هذا بآلهتنا يا ابراهيم » . فلا شك ان الغرض من الاستفهام في الآية ان يقر ابراهيم بأنه هو الذي فعل كيت وكيت بآلهتهم ، وليس القصد الاستفهام عن اصل ما

جرى لآلهتهم .

وكاستخدامها للتعبير عن انكار ان يكون الشيء قد كان ، نحو قوله تعالى : « أفأصفاكم ربكم بالبنين ، واتخذ من الملائكة إناثاً انكم لتقولون قولاً عظيما » . ففي هذه الآية تكذيب لمن زعم ذلك ، وانكار لان يكون ما قد زعموه واقعاً .

او كاستخدامها للتعبير عن معان يعبر عنها بصورة استفهامية ، ولا تقوم على اساس من طلب الفهم ، مما يرد في الاستعمالات المختلفة ، من توبيخ ، او تعجب ، او نحوهما .

والمستفهم عنه يقدم على سائر اجزاء الجملة ، فيلي الهمزة مباشرة ، فاذا كان المستفهم عنه فعلا قدم الفعل ، نحو : أأكرمت زيداً ؟ أحججت هذا العام ؟

واذا كان المستفهم عنه هو الفاعل ، قدم ، نحو : أزيد يقوم ؟

واذا كان المستفهم عنه هو المفعول صدرت الجملة بالمفعول ، نحو : أزيداً أكرمت ؟

وكذلك اذا كان المستفهم عنه هو زمان وقوع الفعل ، نحو : اغداً ترجع القافلة ؟ او : أيوم الخميس يصل الركب ؟ او مكان الفعل ، نحو : أهنا يجتمع الطلبة ؟ افي الدار يحتفل بالقادم ؟

هل :

واما هل فهي اداة استفهام عن النسبة ، سواء اكانت في جملة فعلية ام في جملة اسمية ، ولا يستفهم بها عن مفرد ، ولذلك لا يقال : هل زيداً ضربت « لان تقديم الاسم يشعر بحصول التصديق بنفس النسبة » [1] ، كما يقول ابن هشام . اي ان تقديم الاسم لا يتم الا بعد تمام النسبة ، لان تقديم الاسم هنا يدل على معنى زائد على

---

[1] مغني اللبيب ، ج٢ ، ص٣٤٩ .

اصل تحقق النسبة ، ولا يراد الى هذا المعنى الزائد إلا بعد الفراغ من تحقيق النسبة ، وذلك المعنى الزائد هو الاهتمام به ، ومنحه شيئاً من التخصيص .

ولا يستفهم بها عن جملة الشرط ، لأن الجملة الشرطية تدل على ان هناك شيئاً معلقاً وجوده على وجود شيء آخر ، والمعلق عليه لا يشير الى تحققه ولا الى عدم تحققه ، فطرفا التصور محتملان جميعاً ، ولهذا لا مجال للاستفهام بهل .

ولا يستفهم بها عن جملة مصدرة بأنّ في التوكيد ، لان وجود (إنّ) في الكلام يدل على ارادة توكيد مضمون ما بعدها ، ومعنى هذا : ان مضمون ما بعدها مفروغ من تحققه ، فاذا كان ما بعدها واقعاً ، ومؤكداً فلا سبيل الى الاستفهام عنه .

ولا يستفهم بها عن اسم بعده فعل [1] ، فقولهم : هل زيد يقوم ، ممنوع مثله ، لان المستفهم عنه هنا هو : المفرد ، وهو (زيد) المتقدم على الفعل ، ولا يستفهم بهل عن المفرد بحال .

وذلك لان هذه الجملة ، اعني : زيد يقوم ، جملة فعلية ، والنظام المألوف في الجملة الفعلية هو ان يتقدم الفعل ، ويليه الفاعل ، ثم المفعول ، ثم متعلقات الفعل الاخرى . فاذا طرأ على الجملة الفعلية ما يقتضي تقديم بعض اجزائها من ارادة التخصيص او الاهتمام ، قدّم ، ولا يتم التقديم إلا بعد الفراغ من تحقق النسبة ، فتقديم الاسم في الجملة الفعلية يشعر بتحقق النسبة ، كما قال ابن هشام ، واذا كان في ذلك اشعار بتحقق النسبة فلا مجال للاستفهام بهَلْ .

النحاة — في اكبر الظن — على حق في ذهابهم الى ان (هل) لا يليها اسم بعده فعل ، سواء اكان ذلك الاسم منصوباً ، نحو : زيداً اكرمت ، ام مرفوعاً ، نحو

---

١ مغني اللبيب ،ج٢ ،ص ٣٥٠

زيد يكرم ضيفه .

ان مقالة النحاة هذه تقدم لنا دليلا آخر على ان الاسم المتقدم في نحو : زيـد يكرم ضيفه ، فاعل مبتدأ ، لانه لو كان مبتدأ لـكانت الجمـلة اسمية ، ولو كانت الجملة اسمية لـكان الاسم في موضعه الطبيعي في الكلام ، لان نظام الجمـلة الاسمية يقوم على ان يتصدر المسند اليه ويليه المسند و (هل) يستفهم بها عن الجملةالفعلية ، نحو : هل يقوم زيد ? وعن الجملة الاسمية ، نحو : هل زيد قائم ? فلو كانت هذه الجملة ، اعني جملة (زيد يقوم) اسمية ، كما زعموا ، لما كان هناك ما يمنع الاستفهام عنها بهلْ ، ولكن عدم استعمال مثل هذا يدل دلالة واضحة على ان الاسم المرفوع المتقدم فاعل لا مبتدأ ، وتقدم الفاعل هنا لم يحل الجملة الى كونها اسمية ، بعد ان كانت فعلية ، لأن منع الاستفهام عنها بهل نص على انها ما تزال فعلية ، وان المتقدم المرفوع هو الفاعل .

اذن فجملة (زيـد يكرم ضيفه) جملة فعلية ، ترتيبها الطبيعي المألوف هو : يكرم زيد ضيفه ، ولكن (زيد) خص بشيء من الاهتمام ، فقدم لاعلى انه مبتدأ، بل على انه فاعل ، لأن تحويله من كونه فاعلا الى كونه مبتدأ يذهب بما طرأ عليه من معنى ، هو تخصيصه ، ومنحه الاهتمام .

ولهذا لا يصح الاستفهام عنه بهَل ، فلا يقال : هل زيد يكرم ضيفه ، لا لأن (هل) دخلت هنا على جملة صدرها اسم ، وعجزها فعل ، كما زعم النحاة ، ولكن لأن تقديم الفاعل هنا ، كتقديم المفعول ، في نحو : زيداً اكرمت ، اريد به الى ان يخصص ، « وتقديم الاسم يشعر بحصول التصديق بنفس النسبة » كما قـال ابن هشام .

*

وقد تستعمل (هل) في غير الاستفهام ، لتدل على مالا تدل عليه فيالاستفهام ،

وذلك انها :

١) تستعمل بمعنى (قد) ، لتؤدي ما تؤديه من تحقيق ، او تقريب الزمان الماضي من الحاضر ، كقوله تعالى « هل اتى على الانسان حين من الدهر لم يكن شيئاً مذكورا » .

قال الزمخشري : « هل اتى ، اي قد اتى ، على معنى التقرير والتقريب جميعاً، اي اتى على الانسان قبل زمان قريب طائفة من الزمان الطويل الممتد لم يكن فيه شيئاً مذكورا ، بل شيئاً منسياً ، نطفة في الاصلاب » .

وربما ذهب الزمخشري الى انها بمعنى (قد) ابداً ، وان الاستفهام مستفاد من همزة مقدرة معها ، وقد تظهر هذه الهمزة احياناً ، كما في قول الشاعر :

سائل فوارس يربوع بشدتنا ... اهَلْ رأونا بسفح القاع ذي الاكم

ومن قال باستعمال (هل) بمعنى (قد) من القدماء فيما روى ابن هشام : ابن عباس ، والكسائي ، والفراء ، والمبرد ، وقد نقل عن المبرد في مقتضبه قوله : « هل للاستفهام ، نحو : هل جاء زيد ؟ وقد تكون بمنزلة (قد) ، نحو قوله جل اسمه « هل اتى على الانسان » [1] .

٢) وتستعمل نفياً ، بمنزلة (ما) ، وذلك في القصر كقوله تعالى : « هل جزاء الإحسان إلا الاحسان » ، وفي غير القصر ايضاً ، كقول امرىء القيس :

وان شفائي عبرة مهراقة ... وهل عند رسم دارس من معول

وذلك بدليل زيادة (مِنْ) التي لا تزاد الا في سياق النفي . ومثل قوله الآخر :

يقول اذا اقلولى عليها واقردت ... ألا هل اخو عيش لذيذ بدائم

---

١ مغني اللبيب ، ج٢، ص٣٥١.

فقد زيدت الباء بعدها ، ولا تزاد الباء إلا في سياق النفي .

ب – وبعضها كنايات ، حملت على الهمزة ، وهل حملا ، ويستفهم بها عن المفرد ، وهي :

(ما) : وهي كناية عن غير العاقل ، من حيوانات ، او اشياء ، او غيرها ، ولها في العربية استعمالات :

تستعمل موصولة بجملة كالذي وصلتها ، نحو : ما كان لله يبقى ، وما كان لغيره يفنى ، اي الذي كان لله يبقى ... الخ .

وتستعمل بمعنى شيء ، تامة في (أفعل) في التعجب ، نحو : ما احسن زيداً ، وناقصة موصوفة ، نحو : مررت بما معجبٍ لك ، ونحو قول الشاعر :

لما نافعٍ يسعى اللبيب، فلا تكن ... لشيء بعيد نفعه الدهرَ ساعيا [1]

وتستعمل وصلا ، او موصولاً حرفياً ، نحو قوله تعالى : « ودُّوا ما عنتُّم » ، ونحو قوله تعالى : « ما دمت حيا » ، ونحو قول الشاعر :

أجارتنا ان الخطوب تنوب ... واني مقيم ما اقام عسيب

وتستعمل شرطاً مفردة ، نحو قوله تعالى : « وما تفعلوا من خير يعلمه الله » ، ومركبة مع (ما) الزائدة ، في (مهما) ، نحو قول امرىء القيس :

أغرك مني ان حبك قاتلي ... وانك مهما تأمري القلب يفعل

وتستعمل استفهاماً بمعنى : اي شيء ، نحو : ما هذا ؟ وما لونه ؟ ونحو قوله تعالى : « وما تلك بيمينك » .

وتحذف ألفها في الاستفهام اذا سبقتها اداة اضافة ، نحو قوله تعالى « عم يتساءلون » وقول شوقي :

---

١ مغني اللبيب ، ج١ ، ص ٢٩٧.

الى مَ الخلف بينكم الى مـــا وهذي الضجة الكبرى على ما

وانما ثبتت ألفها فيما وقع رويا ، لانها قامت مقام ألف الاطلاق في الشعر

وربما سكنت الميم ضرورة ، او تخفيفاً ، وذلـــك في الشعر خاصة ، كقول الشاعر :

يا ابا الاسود لِمْ خلفتني لهموم طارقاتٍ وذِكَر

وقد تركب (ما) هذه مع (ذا) ، فتكونان بمنزلة الكلمة الواحدة ، فتدلان معاً على الاستفهام ، كقولهم : لماذا جئت ؟ ولماذا ذهبت ؟

(ومَنْ) : وهي كناية عن العاقل ، ولها استعمالات :

تستعمل موصولة بجملة كالذي وصلتها ، نحو قوله تعـــالى : « ألم تر ان الله يسجد له من في السموات ومن في الارض » .

وتستعمل نكرة موصوفة ، كقولهم : مررت بمن معجبٍ لك ، وكقول حسان :

فكفى بنا فضلا على مَنْ غيرِنا حب النبي محمـــدٍ إيانا

وتستعمل شرطاً نحو : من يكرمْني أكرمْهُ ، ونحو قول زهير :

ومن لم يذد عـن حوضه بسلاحه يهدّم ومن لا يظلم النـاس يظلم

وتستعمل استفهاماً ، نحو قوله تعالى : « من بعثنا من مرقدنا » ، وقولهتعالى « فمن ربكما يا موسى » ، وترد (ذا) بعدها موصولة ، نحو قولنا : من ذا لقيت ؟ أي من الذي لقيت ؟ او زائدة ، ويكون (مَنْ) حينئذٍ هي المفعول به ، وهو مما قاله الكوفيون ، حملا على زيادتها مع (ما) في الاستفهام ، وجعلها معهـا بمنزلة الكلمة الواحدة .

و (اي) : وهي كناية عن العاقل وغيره ، ولها في العربية استعمالات :

تستعمل موصولة بجملة ، كالذي وصلتها ، نحو قولهم : سلم على ايُّهم افضل،

اي سلم على الذي هو افضل .

وتستعمل شرطاً مفردة نحو : أيا تزرْ أزرْ ، او مركبة مع (ما) الزائدة ، للنص على خلوصها للشرط نحو قوله تعالى « اياما تدعو فله الاسماء الحسنى » .

وتستعمل « دالة على الكمال » [1] ، حالاً بعد المعرفة ، نحو : مررت بعبد الله ايَّ رجل ، ونعتاً بعد النكرة ، نحو : زيد رجل أيُّ رجل .

وتستعمل وصلا ، يتوصل به الى نداءما فيه (ال) ، نحو : يا ايها الرجل أقبل ، ويا ايها الناس اسمعوا .

وتستعمل استفهاماً ، نحو قوله تعالى : « أيكم زادته هذه ايماناً » وقوله تعالى « فبأي حديث بعده يؤمنون » . وقول الشاعر :

أرأيت اي سوالف وخدود   برزت لنا بين اللوى فزرود

و (كَمْ) : وهي كناية عن العدد ، وتستعمل استعمالين ، وهي في كلا الاستعمالين مبهمة تحتاج الى ما يميزها ، تستعمل خبراً ، نحو قوله :

« كم ملوكٍ باد ملكهم »

وقول الفرزدق :

كم عمةٍ لك يا جرير وخالة   فدعاء قد حلبت علي عشاري

وقد ميزت الاولى بجمع مجرور ، وميزت الثانية بمفرد مجرور ، فتمييزها اذن مجرور ابداً ، ويجيء جمعاً ومفرداً .

وتستعمل استفهاماً ، فيكون تمييزها مفرداً منصوباً ، نحو: كم كتاباً عندك ؟ وكم رجلا لاقيت ؟

و (**كيف**) : وهي كناية عن الحال ، ولها في العربية استعمالان :

---

[1] مغني اللبيب ، ج ١ ، ص ٧٨ .

١ ـ تستعمل شرطاً ، نحو قولنا : كيف تصنعُ اصنعُ ، ونحو قولهتعالى: « يصوركم في الارحام كيف يشاء » .

٢ ـ وتستعمل استفهاماً ، نحو قولنا : كيف زيد ؟ ، ونحو قول الشاعر :

قيل لي كيف انت ؟ قلت عليل   سهرٌ دائمٌ وحـــزن طويـــل

وقد تستعمل استفهاماً حقيقة ، كما مر ، او تعجباً ، نحو قوله تعالى « كيف تكفرون بالله » .

وقد يخفف لفظها ، فتحذف (الفاء) منها للضرورة ، او لأن ذلـــك لغة ، كما زعموا ، كقول الشاعر :

كَيْ تجنحون الى سلم وما ثئرت   قتلاكم ، ولظى الهيجاء تضطرم

أي كيف تجنحون الى سلم ؟

وتقع (كيف) في موضع نصب دائماً عند سيبويه ، وفي موضع رفع من المبتدأ ، عند السيرافي والاخفش [١] .

و (انـّى) : وهي بمعنى (كيف) ، فهي كناية عـن الحال ايضاً ، ولهـا في العربية استعمالان :

١ـ تستعمل شرطاً ، كقول الشاعر :

خليليّ أنّى تأتيانيَ تأتـــيا   اخا غير ما يرضيكما لا يحاول

٢ـ وتستعمل استفهاماً بمعنى (كيف) ، في نحو قوله تعـــالى « انّى يكون لي غلام ، وكانت امرأتي عـاقراً » ، وبمعنى : (من أين) ، في نحو قوله تعالى « أنـّى لك هذا » .

و (اين) : وهي كناية عن المكان ، ولها في العربية استعمالان :

---

١ مغني اللبيب ج١ ، ص٢٠٦

١- تستعمل شرطاً مفردة، نحو : اين تجلسْ اجلسْ ، ومركبة مع (ما) الزائدة ، لتخلص للشرط ، نحو قوله تعالى « اينما تولوا فثم وجه الله » .

٢- وتستعمل استفهاماً ، نحو : اين اخوكَ ؟ واين تقضي عطلتك ؟ واين تذهبون ؟

و (متى) : وهي كناية عن الزمان ، ولها في العربية استعمالان :

١- تستعمل شرطاً نحو : متى تسافرْ اسافرْ ، وتتصل بها (ما) الزائدة ، لتخلص للشرط ، كقولنا : متى ما تأتني آتك » .

٢- وتستعمل استفهاماً نحو : متى تعود الطائرة من رحلتها هذه ؟ اي : في اي وقت تعود ؟ وكقوله تعالى : « متى هذا الوعد » .

و (ايان) : وهي كناية عن الزمان ، ولها في العربية استعمالان :

١- تستعمل شرطاً ، قال ابن سيده فيما روى ابن منظور : « أيان مثل متى ، فينبغي ان تكون شرطاً » ومن الامثلة على استعمالها شرطاً قول الشاعر :

أيان نؤمنك تأمن غيرنا واذا لم تدرك الامن منا لم تزل حذرا

٢- وتستعمل استفهاماً ومعناها : (أي حين) ، « وهو سؤال عن زمان ، مثل (متى) » [١] ، كقوله تعالى « أيان مرساها » .

✲

قد يكون من المقبول ان يقال : ان الاستهفام في العربية على طريقتين :

١) الطريقة الاولى : تقوم على استخدام اداة تدل اصالةعلىسؤال يتعلق بفرد ، او بنسبة ، كاستخدام الهمزة و(هل) .

٢) والطريقة الثانية : تقوم على (التقديم والتأخير) ، وذلك فيما مر من

---

١ لسان العرب ،باب النون ،حرف الهمزة.

كنايات ، وذلك لان المستفهم عنه بها هو ما تتضمنه (الكناية) نفسها من معنى ، فالمسئول عنه بمَنْ : هو الشخص ، وهو مدلول (من) نفسها ، والمسئول عنه بما : هو الشيء وهو مدلول (ما) نفسها ، والمسئول عنه بأيْنَ هو المكان ، وهو ما تدل عليه (اين) نفسها ، والمسئول عنه بكيف ، هو الحال ، والحال هو ما تدل عليه (كيف) نفسها ، وهكذا سائر الكنايات .

فليس هناك اداة استفهام ، والقول بتضمن هذه الكنايات معنى الاستفهام يقوم على اساس ما يدل عليه الكلام المصدر باحدى هذه الكنايات من استفهام ، حيث لم تذكر اداة استفهام ، ولم يقولوا بتقديرها قبلها ، بل لم يصح ذلك فيها ، غير ان الدارس يرى ان لها استعمالات مختلفة اكثرها في غير الاستفهام ، وان مكانها في اكثر استعمالاتها في اثناء الجملة لا في صدرها ، وتقديمها ووضعها في صدر الكلام عند ارادة الاستفهام هو الذي خلصت به الجملة للاستفهام ، فمن المقبول الذهاب الى ان الاستفهام في جميع هذه الكنايات يستند الى ما طرأ على نظام الجملة من تغير ، بتقديم الكنايات ،فالاستفهام اذن بهذه الكنايات ليس بالاداة ، ولا بها نفسها ، ولكنه بالتقديم والتأخير ، اي بتقديم ما حقه التأخير ، وتأخير ما حقه التقديم .

نظام الجملة في الاستفهام:

لجملة الاستفهام نظام يغلب اتباعه ، وذلك ان تتصدر اداة الاستفهام ويليها المسئول عنه ، فعلا ، او اسماً ، او زماناً ، او مكاناً ، او حالاً .

وقد تحذف اداة الاستفهام ، وتبقى الدلالة عليه معتمدة على لحن القول ، كقول عمر بن ابي ربيعة :

فوالله ما ادري وان كنت دارياً   بسبع رمين الجمر ام بثمان ؟

وكقوله :

ثم قالوا تحبها ؟ قلت بهرا   عدد الرمل والحصى والتراب

وكقول الكميت :

طربت وما شوقاً الى البيض اطرب ولا لعبا مني ، وذو الشيب يلعب

وكقول ابي الطيب :

احيا وايسرُ ما قاسيت ما قتلا ؟ والبين جار على ضعفي وما عدلا

ولا يحذف من ادوات الاستفهام إلا الهمزة ، لانها هي ام الباب ، كما يقولون ، ولأن للاستفهام بها اسلوباً متميزاً في الغالب ، كورود (أم) بعدها في سياق الكلام.

اما غير الهمزة فلا يحذف ، لأن حذفه يذهب بالدلالة على الاستفهام .

اما (هل) فلها دلالة خاصة يخشى ذهابها اذا حذفت ،وهي الاستفهام عن النسبة.

واما الكنايات ، فلأن المسئول عنه بها انما هو منها ، ومدلول لها ، فاذا حذفت ضاعت الدلالة ، وذهب الاستفهام .

أسلوبُ الجَواب

والكلام على اسلوب الجواب يتصل اتصالا وثيقاً بالكلام على اسلوب الاستفهام وهما متلازمان تلازماً يقتضيه حال الخطاب ، وتستدعيه مناسبات القول ، ويكاد الاسلوبان – لتلازمهما – يكونان من واد واحد ، فلا جواب الا بعد استفهام ، ولا استفهام الا عند الحاجة الى جواب .

ولم تنفصم عرى الارتباط بين الاستفهام والجواب الا في نحونا ، ولم يكن ذلك ليكون لو ان النحو درس في منهجه الملائم لطبيعته ، والنحاة فهموا موضوع دراستهم .

ولم تفرد كتب النحو الواسعة الانتشار ، والمتدارسة في خلال قرون ، للاستفهام باباً خاصاً ، ولا عنيت بدراسة ادوات الاستفهام وطرائقه في فصل خاص بها ، ولا تناولت الاستفهام إلا تناولاً عارضاً ، اقتضته حاجة طارئة :

كذلك خلت كتب النحو ، او كادت ، من الكلام على (الجواب) بوصفه اسلوباً ، ومن دراسة ادواته ، اللهم الا ما قام به الزمخشري في مفصله ، وابن

هشام في (مغني اللبيب) . ولكن ما قام به هؤلاء كان عرْضاً لادوات الاستفهام ، وادوات الجواب ، لا درساً فاحصاً لاسلوبيهما ، ولا لعلاقة احد الاسلوبين بالآخر ، حتى ان الزمخشري ، وابن الحاجب في تناولهما طوائف الادوات لم يوفقا الى وضعها وضعاً طبيعياً ، فقد رتبا الطوائف ترتيباً املته عليهما المصادفة وحدها ، فلم يرتباها بحسب ما لها من الاهمية في الكلام ، او الانتشار في الاستعمال ، ولم يلحظا حتى الرابطة التي تربط ادوات الجواب بأدوات الاستفهام ، فوضعا ادوات الجواب بعيداً عن ادوات الاستفهام ، وكأن صلة احدى الطائفتين بالاخرى مقطوعة .

اما ابن هشام فقد جعل من ادوات الجواب ، كما جعل من غيرها ، اشتاتاً مبعثرة ، لا ينتظمها باب ، ولا يجمعها مكان ، فقد درس ادوات الاستفهام مفرقة في كتابه تفريقاً ضاعت معه صلة بعضها ببعض ، فالهمزة في اول الكتاب ، لان باب الهمزة هو اول ابوابه ، و (هل) في آخر كلامه على الحروف تقريباً ، لان باب الهاء من ابواب الحروف الاخيرة . اما الكنايات المستعملة في الاستفهام فمواضعها بحسب مواضع اوائلها من ترتيب حروف الهجاء ، وكذلك فعل بأدوات الجواب . فأجل وإي ، وإنَّ ، في باب الهمزة ، و (بلى) في باب الباء ، و(جَيْرِ) في باب الجيم ، و (لا) في باب اللام ، و (نعم) في باب النون .

وتقرأ الكتاب الخاص بالحروف من اوله الى آخره فلا تكاد تشعر بما لهذه الادوات من عمل تؤديه في الكلام ، ولا بما لبعضها من علاقات ببعضها الآخر ، بحيث تتألف منها طوائف ، تتعاون ادواتها على اظهار المعاني العامة ، التي تقتضيها علاقة المتكلمين بالمخاطبين ، ولا بما لبعض ادوات الطائفة الواحدة من صلة بعضها ببعضها الآخر .

ولو كان ابن هشام وغيره اقاموا دراستهم على منهج لغوي واضح لما فرقوا الادوات اشتاتاً ، وهي بمجموعها انما تمثل اسلوباً خاصاً ، لا يلم الدارس به الا

باجتماع ادواته ، ودراستها دراسة تقصٍّ وشمول .

ادوات الجواب :

وادوات الجواب الذي تقتضيه ملابسات القول ، وتمليه علاقة المتكلم بالمخاطب هي : نَعَمْ ، بلى ، أجَلْ ، اي ، جَيْرِ ، انّ ، لا .

وليست هذه الادوات كلها بمنزلة واحدة في الاستعمال ، فبعضها مما اتصل استعماله ، وبعضها مما لم يبق له اثر في الاستعمال الا نصوصاً قديمة حفظت ، ولم يبق لها ظل في الاستعمالات المتأخرة .

(**نعم**) : فأما (نعم) فأداة تصديق بعد خبر ، واداة اعلام بعد استفهام .

فاذا قال القائل : قام زيد ، او لم يقم زيد صدّق قوله بنعم .

واذا قال : هل قام زيد ؟ او الم يقم زيد ؟ اجيب بنعمْ اعلاماً .

واذا اريد الى نقض الخبر او تكذيبه استخدمت (لا) في تكذيبه ، اذا كان الخبر مثبتاً ، و (بلى) ، اذا كان الخبر منفياً ، كما يوضحه الجدول الآتي :

	الجملة	التصديق	التكذيب او النقض
في الخبر	قام زيد .	نعم	لا
	ما قام زيد .	نعم	بلى
في الاستفهام	هل قام زيد ؟	نعم	لا
	ألم يقم زيد ؟	بلى	نعم

(**بلى**) : واما (بلى) فجواب لنفي ، سواء أكان المنفي خبراً أم استفهاماً ، كما اوضحه الجدول .

(**إي**) : واما (اي) فأداة اعلام ، كنعم ، الا انها لا تقع الا مع القسم . ويبدو من كلام ابن الحاجب ، ومن تمثيل الزمخشري ، انها تأتي جواباً لسؤال ،

فقد قال ابن الحاجب : « و (اي) اثبات بعد استفهام ، ويلزمها القسم » [1] . وقال الزمخشري : « و (اي) لا تستعمل الا مع القسم ، اذا قال لك المستخبر : هل كان كذا ؟ قلت : اي والله ، واي لعمري ، واي ها الله ذا » [2] .

اما ابن هشام فيرى انها حرف جواب ، كنعم ، « فيكون لتصديق الخبر ، ولإعلام المستخبر ، ولوعد الطالب ، فتقع بعد : قام زيد ، وهل قام زيد ؟ ، واضرب زيداً ، ونحوهن ، كما تقع (نعم) بعدهن » [3] .

والظاهر ان الاستعمالات انما تؤيد ما قاله ابن الحاجب ، والزمخشري ، فلا تقع الا اعلاماً ، اي جواباً لاستفهام ، على ان يصحبها القسم ، كما مر من تمثيل الزمخشري .

(اجل) : واما (اجل) فهي اداة تصديق ، اي لا يجاب بها الا الخبر ، سواء ا كان مثبتاً ام منفياً ، فاذا قال القائل : اقبل الركب او لم يقبل الركب ، قيل له : اجل ، تصديقاً لخبره ، وتقريراً لقوله .

ولا يجاب بها الاستفهام ، ولا الامر عند الزمخشري، وابن الحاجب، والرضي.

قال الزمخشري: «و (اجل) : لا يصدق بها إلا في الخبر خاصة. بقول القائل : قد اتاك زيد ، فتقول : اجل ، ولا تستعمل في جواب الاستفهام » [4] .

وقال ابن الحاجب : « واجل ، وجَيْر ، وانّ تصديق للخبر » [5] .

وقال الرضي في تعليقه على هذا القول : « واجل ، وجير ، وانّ ، لتصديق

---

١ متن شرح الكافية ، ج ٢ ، ص ٣٨١ .

٢ المفصل، ص ٣١٠ .

٣ مغني اللبيب ، ج١ ،ص ٧٦ .

٤ المفصل ،ص ٣١٠ .

٥ شرح الكافية ، ج ٢، ٣١٨ .

الخبر ، سواء اكان الخبر موجباً او منفياً ، ولا تجيء بعدما فيه الطلب ، كالاستفهام والامر »[1] .

وزعم ابن هشام ان لها استعمالات اخرى ، فهي عنده اداة تصديق بعد الخبر ، واداة إعلام بعد الاستفهام، واداة وعد بعد الامر، وقد نسَب اختصاصها بالتصديق بعد الخبر الى الزمخشري ، وابن مالك ، وجماعة[2] .

(جَيْرِ) : واما (جير) فهي بفتح الجيم ، وسكون الياء ، وكسر الراء[3] ، وقد تفتح الراء[4] ، نحو قول الشاعر :

وقـــلن على الفردوس اول مشرب   أجل جَيْرَ إن كانت ابيحت دعاثره

فقد رواه الزمخشري بفتح الراء ، وابن هشام بكسرها .

وهي اداة جواب ، وتأتي تصديقاً لخبر مثبت ، او منفي ، فاذا قال القائل : تماثل المريض ، او : لم يتماثل المريض ، قيل له : اجل ، تصديقاً .

ولا تقع إعلاماً ، ولا وعدا ، وكان الزمخشري يقول ، بعدان عرض لأجَلْ : « وجيرِ ، نحوها ، بكسر الراء وقد تفتح »[5] .

وقال ابن الحاجب : « وأجَلْ وجَيْرِ ، وإنَّ ، لتصديق الخبر »[6] . وقد مر بنا في الكلام على (أجل) رأي الرضي في (جير) .

(إنَّ) : واما (إنَّ) فهي في احـــد استعمالاتها اداة جواب ، بمعنى (نعم) ، واستشهد لذلك بقول ابن قيس الرقيات :

ويقـــلن شيب قـــد علا   ك وقد كبرت فقلت : إنـَّه

---

١ شرح الكافية ، ج٢ ، ص٣٨٢
٢ معني اللبيب ، ج ١ ص ٢٠ .
٣ مغني اللبيب ،ج ١ ص ١٢٠ .
٤ المفصل ، ص ٣١٠ .
٥ المصدر نفسه .
٦ متن شرح الكافية ، ج٢، ص٣٨١ .

وبقول ابن الزبير لفضالة بن شريك ، حين قال له : لعن الله ناقة حملتني اليك : « إنّ وراكبها » ، أي : نعم ، ولعن راكبها .

وهي فيما يرى الزمخشري ، وابن الحاجب ، والرضي : أداة تصديق لخبر ،سواء أكان مثبتاً ، ام منفياً ، ولا تكون اداة اعلام ، ولا اداة وعد .

(لا) : واما (لا) فهي اداة جواب ينقض بها الخبر المثبت ، فاذا قال القائل : حضر الضيوف قيل له : لا ، نقضاً ، واذا قال : أحضر الضيوف ؟ قيل له : لا ، نقضاً ايضاً ، اي : لم يحضروا .

ويبدو من كلام ابن هشام انها نقض لنَعَمْ في استعمالاتها المختلفة ، في الاثبات، والنفي ، قال : « الوجه الرابع : ان تكون جواباً مناقضاً لنعمْ ، وهذه تحذف الجمل بعدها كثيراً ، يقال : اجاءك زيد ؟ فتقول : لا . والاصل : لا، لم يجيء» .

ومقتضى ظاهر كلامه انها نقض لما تحققه (نعم)حتى بعد النفي ، ولا اظن ذلك جاريا في الاستعمال ، لأن نقض (نعم) المصدقة لنفي هو : (بلى) وحدها .

ولا ادري ، لماذا خص ابن هشام (لا) دون اخواتها بالاشارة الى جملة محذوفة بعدها ، فليس بلازم ان يعيد السامع كلام المتكلم ما دام سمعه ووعاه ، واذا كان مثل هذا التقدير مقبولا بعد (لا) فهو مقبول ايضاً بعد (نعم) وغيرها ، وليس ذلك بمراد .

*

والشائع المستعمل من هذه الادوات هو : نَعَمْ ، وأجَلْ ،وإي في التصديق، وبلى ، و (لا) في النقض . اما جير ، وإنّ فلم يكن لهما اثر إلا في نقول محفوظة ، واكثرها في الشعر كما مر .

وهذه الادوات انما تقع في جواب الاستفهام بهَلْ ، او الاستفهام بالهمزة في اكثر صوره . اما الاستفهام بهمزة التسوية ، والاستفهام بالكنايات فلا يجاب شيء

منه بهذه الادوات .

فاذا قيل : أزيد جاء ام عمرو ؟ اجيب بالنص على احدهما ، فان كان (الجائي) زيداً قيل في الجواب : زيد ، وان كان الجائي (عمرو) قيل في الجواب : عمرو .

وكذا يجاب عن الاستفهام بالكنايات ، فاذا قيل : من حضر ؟ اجيب بالنص على اسم الحاضر ، فقيل : خالد ، مثلا . وإذا قيل : متى سفرك ؟ قيل في الجواب : غداً ، او : بعد غد ، مثلا . واذا قيل : اين بيتك ؟ كان الجواب بالنص على اسم المكان الذي فيه بيتك ، فقيل : في الرياض ، او في القاهرة ، الى غير ذلك . واذا قيل : كيف انت ؟ قلت : على خير ، او : على احسن حال .

وهكذا سائر الكنايات . ولا يقع الجواب عن ذلك كله بنعم ، ولا باحدى اخواتها من ادوات الجواب .

أسْلوبُ الشّرط

الشرط اسلوب لغوي ، ينبني - بالتحليل - على جزءين ، الاول : منزل منزلة السبب ، والثاني : منزل منزلة المسبب ، يتحقق الثاني اذا تحقق الاول ، وينعدم الثاني اذا انعدم الاول ، لان وجود الثاني معلق على وجود الاول ، نحو : ان جاء خالد جئت ، ففي هذه الجملة شيئان ، هما : مجيء خالد ، والذهاب ، وثانيهما –وهو الذهاب – معلق في وجوده على اولهما ، وهو مجيء خالد ، فان جاء خالد تحقق الذهاب ، وان لم يجيء لم يكن ذهاب .

فجملة الشرط اذن تتألف من عبارتين لا استقلال لإحداهما عن الاخرى . تسمى العبارة الاولى شرطاً ، وتسمى العبارة الثانية جواباً او جزاء . وليست عبارة الشرط جملة ، كما يراد من (الجملة) فيما اثبتناه في الفصل الخاص بها وان تألفت في ذاتها من مسند اليه ومسند ، لأنها – على حدة – لا تعبر عن فكرة تامة ايضاً . وهذه الفكرة التامة انما يعبر عنها بجملة الشرط التي تعتمد في وجودها على الشرط والجواب جميعاً .

وكان عبد القاهر الجرجاني يجعل من الشرط وما عطف عليه ، نحو قوله تعالى: « ومن يكسب خطيئة او اثماً ، ثم يرم به بريئاً فقد احتمل بهتاناً واثماً عظيما » ـ جملة واحدة ، وكان يقول : « الشرط ـ كما لا يخفى ـ في مجموع الجملتين ، لا في كل واحدة منهما على الانفراد ، ولا في واحدة دون الاخرى » [١] .

والجرجاني على حق في هذا ، لان هذا هو ما يستفاد من اداة العطف التي هي نص على شركة ما بعدها وما قبلها في الحكم ، واذا كان الجرجاني على حق في هذا فجعل عبارتي الشرط والجزاء جملة واحدة اولى والزم ، لأن العبارتين في جملة الشرط ترتبطان ـ بواسطة اداة الشرط ـ ارتباطاً وثيقاً ، لا يتصور معه استقلال احدى العبارتين عن الاخرى .

وكان النحاة قد عرضوا لاسلوب الشرط حين تناولوا الجزم بوصفه اعراباً ، وبوصفه اثراً لأحد العوامل ، وقرروا انه انما يقوم على جملتين ، سموا الاولى منهما: الشرط ، وسموا الثانية منهما : جملة الجواب .

واذا خص ابن هشام الجملة بشيء من الاهتمام عرض لجملة الشرط على النحو الذي سبقه اليه القدماء ، وقد شطر جملة الشرط شطرين ، وافاض في الحديث عن جملة الجواب ، فعرض لها اكثر من مرة ، عرض لها حين استعرض الجمل التي لا محل لها من الإعراب ، وعرض لها حين استعرض الجمل التي لها محل من الاعراب ، وهي عنده من الطائفة الاولى .

١) حين تقع جواباً لشرط غير جازم ، نحو : لو جاءني زيد لأكرمته ، لان الإعراب المتصور في هذا الكلام هو الجزم ، والجزم اثر من آثار ادوات الجزم ، واذا كانت جملة (لأكرمته) جواباً لشرط غير جازم لم يكن لها محل من الإعراب .

---

١ دلائل الاعجاز ، ص ١٨٩ .

٢) وحين تقع جواباً لشرط جازم ، ولم تقترن بالفاء ، ولا باذا الفجائية ، نحو قولهم : ان تذهب يذهب خالد معك ، فهذه الجملة لا محل لها من الاعراب ايضاً ، لان تأثير الاداة الجازمة : (إن) لم يتسلط على الجملة كلها ، وانما اقتصر على الفعل وحده ، وهو جزء من الجملة ، فلم يكن للجملة بجموعها محل من الإعراب .

وهي عنده من الطائفة الثانية حين تقع جواباً لشرط جازم ، وتقترن بالفاء ، او باذا الفجائية ، نحو قولنا : ان تذهب فسيذهب خالد معك . فجملة (فسيذهب خالد معك) عنده جملة لها محل من الاعراب ، لان الجزم لم يتسلط على الفعل وحده ، بسبب اقترانه بالسين ، ولكنه تسلط على الجملة كلها ، فمحل الجملة بمجموعها الجزم ، وهو اعراب .

وهذا فيما ارى – من النظر العقلي المحض ، وكان ينبغي ان يعالج الشرط – بعبارتيه – على انه جملة واحدة لا جملتان ، فليست جملة الشرط – بجزءيها المتصورين – إلا جملة واحدة ، تعبر عن فكرة واحدة ، وليست جملة الشرط بجزءيها إلا وحدة كلامية يعبر بها عن وحدة من الافكار . ليست جملة الشرط جملتين الا بالنظر العقلي ، والتحليل المنطقي ، اما بالنظر اللغوي فعبارتا الشرط والجزاء جملة واحدة ، وتعبير لا يقبل الانشطار ، لان الجزءين المعقولين فيها ، انما يعبران معاً عن فكرة واحدة ، لانك اذا اقتصرت على واحدة منهما اخللت بالافصاح عما يجول في ذهنك وقصرت عن نقل ما يجول فيه الى ذهن السامع .

واذا كان الامر كذلك فمن فضول القول ان نطيل الكلام في بيان ما له محل من الاعراب ، وما ليس له محل منه ، ومن التصعيب على الدارسين عقد فصول وابواب لا تفسر اسلوباً ، ولا توضح مبهما منه ، واذن ليس هناك في الاعتبارات اللغوية جملة اسمها : جملة الشرط ، واخرى اسمها : جملة الجواب ، وانما هناك جملة واحدة ، هي جملة الشرط .

دلالة جملة الشرط:

جمله الشرط – كما قلنا – تعتمد على عبارتين، هما: عبارتا الشرط والجزاء، والشرط منزل منزلة السبب، والجزاء منزل منزلة المسبب، اعني ان وجود الجزاء معلق على وجود الشرط، فاذا وجد الشرط وجد الجزاء، واذا انعدم الشرط انعدم الجزاء، وليس في عبارة الشرط نص على تحققها، او عدم تحققها، و كل ما يدل عليه هو انه يجوز ان يقع، ويجوز ألا يقع. فكلا الامرين محتمل، لا رجحان لاحدهما على الآخر، فاذا قيل: ان جاءك زيد فأكرمه لم نجد في الشرط مايحملنا على تصور تحققه، وكل مايشعر به هو انه يجوز ان يجيء زيد فيتحقق الاكرام، ويجوز ألا يجيء فلا يتحقق الاكرام. على مثل هذا تقوم طبيعة الشرط.

وهذا المعنى هو الذي يفسر لنا دخول الفاء على عبارة الجواب في بعض صور الشرط، والفاء انما تقترن بها عبارة الشرط اذا كانت اسمية، او فعلا طلبياً، او فعلا جامداً، او فعلا مقترناً بقد، او فعلا مقترناً بالسين او سوف، او فعلا مقترناً بما في النفي، او فعلا مقترناً بلنْ.

اما الاسمية فنحو قولنا: ان اعتزمت السفر فزيد معتزم البقاء. عبارة الجواب هنا هي قولنا: زيد معتزم البقاء، وهذه العبارة تدل على تحقق النسبة وثبوتها ودوامها – كما هو المستفاد من ايراد المسند دالا على الدوام والثبوت، اسماً كان او (دائماً) – واذا كانت هذه دلالتها فهي تتعارض مع ما للجواب في الشرط من دلالة، ومن تعليق لتحققه على تحقق الشرط. فاستعين بالفاء على ربط هذه العبارة الاسمية بالشرط.

واما الفعل الطلبي ففي نحو قولنا: ان جاءك زيد فأكرمه، فقولنا: (اكرمه) نص على طلب احداث الفعل فوراً، وهو مما يتعارض مع ما للجواب في جملة

الشرط من دلالة .

واما الفعل الجامد فمثل : نعم وبئس ، وغيرهما في قولك : نعم الرجل زيد ، وبئس الرجل عمرو ، ولا يصلح مثله ان يكون جواباً لشرط ، لانه يدل على مدح وذم انشئا انشاء ، ووقعا بتمام الكلام ، وهذا ـ اعني ما فيهما من نص على تحققهما ـ يتعارض مع طبيعة الجواب الذي يتوقف وقوعه على وقوع الشرط .

واما الفعل المقترن بقَدْ فنحو قولنا : قد افلح المجتهد ، و (قد) هنا نص على تحقق النسبة ، سواء أكانت (قد) هنا للدلالة على التحقيق والتوكيد ، ام للدلالة على التوقع ، وتقريب الماضي من الحاضر ، وهو يتعارض مع ما عليه الجواب من تعليق وجوده على وجود الشرط .

واما الفعل المقترن بالسين ، او سوف ، نحو : سيقوم خالد ، وسوف يقوم زيد ، فلا يصح ان يكون جواباً لشرط ، لانه يدل على ان الحدث سيتحقق فيما يجيء من الزمان ، وليس هناك احتمال آخر ، فهو يتعارض اذن مع ما عليه الجواب في جملة الشرط .

واما الفعل المقترن بما في النفي ، نحو : ما يقوم زيد ، فهو نص على عدم قيامه في الوقت الحاضر ، لان « يفعل » مسبوقة بما في النفي تشعر بالدلالة على عدم وقوع الفعل في الزمان الحاضر ، وهو زمن التكلم ، فلا يصلح ان يكون جواباً لشرط ، لعدم تعلق مضمونه على تحقق الشرط .

واما الفعل المقترن بلَنْ ، نحو : لن يقوم زيد ، فهو نص على عدم قيام زيد في المستقبل ، بل ربما كان نصاً على توكيد عدم قيامه ، وهو يتعارض مع ما يدل عليه الجواب في الجملة الشرطية .

هذه الجمل كلها لا تصلح ان تكون جواباً معلقاً تحققه على تحقق الشرط ، ومن اجل هذا يؤتى بالفاء للتوسط في جعل هذه الجمل جواباً مرتبطاً بالشرط ، كما

توسطت ادوات الاضافة في اضافة ما لا يقبل الاضافة ، كالفعل ونحوه ، كقولنا : سافرت من الرياض الى جدة ، وكما توسطت (أنَّ) في جعل الجملة بعدها فاعلا او مفعولاً ، نحو : أعجبني أنك فرِحٌ ، وعلمت أنك مسافر ، وكما توسطت (أن) في جعل الفعل مبتدأ مسنداً اليه ، نحو قوله تعالى : « وأن تصوموا خير لكم ».

والفاء هنا اداة وصل ، او موصول حرفي يستخدم للقيام بمثل هذه الوظيفة اللغوية ، كغيرها من ادوات الوصل ، التي عرضنا لبعضها الآن .

وقد عرض النحاة لهذه الصور التعبيرية في جمل الشرط ، وقرروا ان جواب الشرط يقترن بالفاء اذا لم يصلح ان يكون شرطاً ، كما عبر عنه ابن مالك بقوله :

واقرن بفا حتما جواباً لو جُعِل　　　شرطاً لإن او غيرها لم ينجعل

فالقياس عندهم للجملة التي تقترن بالفاء هو ألا تصلح ان تلي (إن) فتكون شرطاً لها ، فالجملة الاسمية يجب اقترانها بالفاء ، لانها لا تصلح ان تكون شرطاً ، لان سياق الشرط فعلي ، وهكذا ما سواها .

ووقفوا عند هذا الحد ، فلم يتقدموا بتوضيح ، او تفسير يقرب المسألة من ذهن الدارس ، والمسألة هنا ليست لفظية ، وليست ابتكاراً عقلياً ، ولكنها تقوم في اكبر الظن – على ما قررناه للشرط من دلالة ، وعلى عدم تحمل هذه الصور التعبيرية لها منفردة غير مقترنة بالفاء .

نظام الجملة في الشرط

لجملة الشرط نظام خاص يغلب اتباعه ، وذلك ان تتصدر اداة الشرط ، وتليها عبارة الشرط ، ثم عبارة الجواب ، نحو : إن يسافر اخوك اسافرْ معه .

وقد يتغير نظام جملة الشرط بتقديم عبارة الجواب على اداة الشرط ، فتبقى الدلالة ، ويبقى الاسلوب ، وذلك نحو قوله تعالى « فذكّر إن نفعت الذكرى»

وقوله تعالى : « يا ايها المــلأ أفتوني في رؤياي ان كنتم للرؤيا تعبرون » . وقوله تعالى : « قل هاتوا برهانكم إن كنتم صادقين » ، وقوله تعــالى : « يا نساء النبي لستن كأحد من النساء إن اتقيتن » .

فهذه الآيات ونحوها من آيات وشواهد فصيحة اخرى كلها ممــا تقدم الجواب فيها ، ولم نشعر بعد هذا أن بنا حاجة الى تقدير جواب نفترض انه محذوف لدلالة ما قبل الاداة من كلام عليه ، كما كان النحاة يفعلون ، فيقدرون في كل جمـلة من هذا القبيل جواباً مستخلصاً من الكلام السابق الاداة ، ويعدون هذا لازماً ، لانهم يمنعون ان يتقدم الجواب على أداة الشرط ، لأن الشرط له صدر الكلام ، ولأن اداة الشرط لا (تعمل) فيما قبلها ، لضعفها وانحطاطها عن مستوى الفعل في القدرة على العمل فيما قبله ، وفيما بعده ، ولم يكن النحاة ليلتزموا بهذا لولا التزامهم بفكرة العامل ، ولولا مقالتهم بأنّ (إن) في الشرط عاملة جازمة ، ولولا التزامهم هذا لما كان هناك ما يمنع من اعتبار المتقدم نفسه هو الجواب ، وخاصة اذا احتفظ بالمعنى، ولم تضِـع الدلالة على الشرط .

أدوات الشرط

اسلوب الشرط يعتمد في دلالته على طائفتين من الادوات :

اولاهما : أدوات دلت على الشرط اصالة ، وهي : إن ، وإذا ، ولو .

فأما (إنْ) فهي اداة تدل على الشرط ، نحو : إن يزرك خالد ازرْكَ ، وقوله تعالى : « إن يسرق فقد سرق اخ له من قبل » .

وقد زعم اهل المعاني : انها تستعمل مع المشكوك في وقوعه ، فقد قال الخطيب في الايضاح : « إن الاصل في (إنْ) ألا يكون الشرط فيها مقطوعاً بوقوعه ، كما تقول لصاحبك : إن تكرمني اكرمْك ، وانت لا تقطع بأنه يكرمك » [١] .

---

[١] الايضاح ، ص ٦٧ .

واما (اذا) فهي اداة تدل على الشرط غير منظور اليها ظرفاً خافضاً لشرطـه ، منصوباً بجوابه ، فذلك ما لا يتطلبه الكلام ، وكل ما يريد المتكلم الى التعبير عنه باذا ان يعلق شيئاً على شيء ، نحو قوله تعالى : « اذا جـــاء نصر الله والفتح ... فسبح » ، ويرى اهل المعاني انها تستعمل مع المتوقع وقوعه ، فالاصل « في (اذا) ان يكون الشرط مقطوعاً بوقوعه ، كما تقول : اذا زالت الشمس آتيك »[1] .

واما (لو) فهي اداة شرط تستعمل فيما لا يتوقع حدوثه ، وفيما يمتنع تحققه ، او فيما هو محال ، او من قبيل المحال ، كقول الشاعر :

لو كنت من مازن لم تستبح إبلي بنو اللقيطة مـن ذهل بن شيبانا

ويرى اهل المعاني انها « للشرط في الماضي مع القطع بانتفاء الشرط ، فيلزم انتفاء الجزاء ، كانتفاء الاكرام في قولـك : لو جئتني لأكرمتك ، ولذلـك قيل : هي لامتناع الشيء لامتناع غيره »[2] .

وثانيتهما: كنايات تدل على الاشخاص ، والاشياء ، والازمنة ، والامكنة ، والاحوال، وغيرها أصالة ، ولكنها تستعمل استعمال الادوات في الشرط بتعليق الجواب على الشرط ، وهذه الكنايات كثيرة ، منها :

(ما) ، وهي كناية عن غير العاقل من الحيوانات والاشياء ، وغيرها ، ولهـا استعمالات مختلفة ، تستعمل موصولة بجملة ، كقوله تعالى : « والله خلقكم ومـــا تعملون » ، وتستعمل استفهاماً ، نحو قولك : ما رأيك في كذا وكذا ، ونكرة تامة او موصوفة ، نحو قولنا : ما اجمل السماءَ ، وقولهم : مررت بما معجب لك ، مما سبق بيانه والتمثيل له . وتستعمل شرطاً ، نحو ، ما تصنعْ اصنعْ ، وقولـه

---

١ المصدر نفسه .

٢ الايضاح ، ص ٦٧ .

تعالى : « وما تفعلوا من خير يعلمه الله » .

ومن (ما) هذه : (مهما) التي لا تستعمل إلا في الشرط ، وهي اداة مركبة من (ما) هذه ، و (ما) الزائدة ، وقد تلازما في الاستعمال ، فصارا بمنزلة الكلمة الواحدة ، ثم قلبت الف الاولى هاء ، لانهم « استقبحوا ان يكرروا لفظاً واحداً ، فيقولوا (ما ما) فأبدلوا الهاء من الالف في الاولى »[1] ، كما قال الخليل ، وذلك كقول زهير :

ومهما تكن عند امرىء من خليقة وان خالها تخفى على الناس تعلم

وقول امرىء القيس :

اغركِ مني أن حبك قاتلي وأنك مهما تأمري القلب يفعل

و (مَنْ) : وهي كناية عن العاقلين ، ولها مثل ما لما هذه من استعمالات ، تستعمل موصولة بجملة ، نحو قولنا : رأيت مَنْ رأيته امس ، وتستعمل استفهاماً نحو قوله تعالى : « من بعثنا من مرقدنا » ، وتستعمل نكرة موصوفة ، كقول حسان :

فكفى بنا فضلا على مَنْ غيرِنا حب النبي محمدٍ إيانا

وتستعمل شرطاً نحو قوله تعالى : « من يعمل سوءا يجزيه » ، ونحو قول ابي الطيب :

من يهن يسهل الهوان عليه ما لجرح بميت ايلام

وقول زهير بن ابي سلمى :

ومن لم يذدْ عن حوضه بسلاحه يهدّمْ ومن لا يظلم الناس يظلم

ومن (مَنْ) هذه : (مَهْمَنْ) ، ولم يقل بها غير الكوفيين ، وهي خاصة

---

[1] الكتاب ج ١ ، ص ٤٣٣ .

بالشعر ، وتستعمل استعمال (مهما) إلا انها للعاقلين .

و (اي) ، وهي كناية عن العاقل وغيره ، وتستعمل في العربية استعمالات مختلفة ، تستعمل موصولة ، نحو قولهم : سلم على ايهم افضل ، وتستعمل استفهاماً نحو : أي كتاب قرأت ؟ وتستعمل وصلا ، نحو : يا ايها الرجل آقبل ،وتستعمل شرطاً ، نحو : أياً تكرم أكرم ، وتصحبها (ما) الزائدة للنص على الشرطية ،لانها لا تتصل بها الا في الشرط ، كقوله تعالى : « أيّاما تدعو فله الاسماء الحسنى » .

و (اين) ، وهي كناية عن المكان ، وتستعمل في العربية استعمالين:

احدهما : في الاستفهام ، نحو : اين تسكن الآن ؟

وثانيهما : في الشرط ، نحو : اين تجلس اجلس ، وربما اتصلت بها (ما)الزائدة، لتخلص بها للشرط ، نحو قوله تعالى : « اينما تولوا فثم وجه الله » ، وقوله تعالى : « اينما تكونوا يدركم الموت ».

و (متى) ، وهي كناية عن الزمان ، وتستعمل استعمالين :

احدهما : في الاستفهام ، نحو قولنا : متى تغادر الرياض ؟

وثانيهما : في الشرط ، نحو قولنا : متى تسافر اسافر ، وقول طرفة:

ولست بحـــلال التلاع مخافـة ولكن متى يسترفد القوم ارفد

وقول الحطيئة :

متى تأته تعشو الى ضوء ناره تجد خير نار عندها خيرُ مُوقد

وتتصل بها (ما) الزائدة لتخلص للشرط ، كقولنا : متى ما تأتني آتك .

و (ايّان) ، ومعناها : اي حين « وهو سؤال عن زمان مثل متى »[١] ، كقوله تعالى : « أيان مرساها » . وتستعمل شرطاً ، وقد قـــال ابن سيدة فيما روى ابن

---

١ لسان العرب ، باب النون ، حرف الهمزة .

منظور : « ايان مثل متى ، فينبغي ان تكون شرطاً »[1] ، ومن الامثلة على استعمالها شرطاً قول الشاعر :

ايان نؤمنك تأمن غيرنا واذا   لم تدرك الامن منا لم تزل حذرا

وقول الآخر :

« فأيان ما تعدل به الريح ننزل »

و (**كيف**) ، وهي كناية عن الحال ، وتستعمل في العربية استعمالين :

احدهما : في الاستفهام ، كقول الشاعر :

قيل لي كيف انت ؟ قلت عليل   سهر دائم وحزن طويل

وثانيهما في الشرط ، مقرونة بما الزائدة ، نحو : كيفما تقعد اقعد ، ومجردة منها، نحو : كيف تصنع اصنع ، ونحو قوله تعالى : « ينفق كيف يشاء » ، وقوله تعالى : « يصوركم في الارحام كيف يشاء » .

و (**انّى**) ، وهي مثل (كيف) ، في نحو قوله تعالى : « أنى يكون لي غلام» اي : تستعمل استفهاماً بمعنى كيف . وتستعمل شرطاً ، نحو قول الشاعر :

خليلي أنى تأتـياني تأتـيا   اخا غير ما يرضيكما لا يحاول

وقول الآخر :

فأصبحت انى تأتها تستجر بها   تجد حطباً جزلاً وناراً تأجّج

و (**حيثما**) ، وهي (حيث) اتصلت بها (ما) الزائدة . و (حيث) : كناية عن مكان ، نحو : جلست حيث جلس زيد ، اي جلست في المكان الذي جلس فيه زيد ، وعن زمان . نحو :سافرت حيث سافر زيد ، اي في الوقت الذي سافر فيه زيد ونحو : تكلمت حيث سكت خالد ، اي في الوقت الذي سكت فيه خالد .

---

[1] المصدر نفسه .

ولها في العربية استعمالان :

احدهما : وهو اشيع الاستعمالين ، ان تستعمل استعمال الظروف ، لتعبر عن مكان او زمان ، وهي مثلثة الثاء ، اي تضم وتفتح وتكسر . وهي – ظرفا – مضافة ابداً ، واكثر مــا تضاف الى الجمل ، سواء اكانت فعلية ام اسمية ، نحو قولنا : سرت حيث سار زيد ، وسرت حيث زيد سائر . وتسبقها (مِنْ) كثيراً، تقول : أبتدىء من حيث تنتهي انت ، وقال تعالى : « من حيث لا يعلمون » .

وتضاف الى المفرد ايضاً ، والكسائي يجعل ذلك قياساً ، نحو قول الشاعر :

اما ترى حيث سهيلٍ طالعاً ... نجما يضيء كالشهاب لامعا

وقول الآخر :

ونطعنهم تحت الكلى بعد ضربهم ... ببيض المواضي حيث ليّ العمائم

وحمل ابن هشام على اضافتها الى المفرد قول الفقهاء : من حيث ان كذا »[١] ، بفتح همزة (أنّ) .

وثانيهما : ان تستعمل شرطاً ، ولا تستعمل شرطاً إلا مع (ما) الزائــدة ، فتحجب عن الاضافة ، وتنزل منزلة الادوات ، كقول الشاعر :

حيثما تستقم يقدر لك الله نجاحاً في غابر الازمان

*

ولا بد لهذه الادوات من سياق فعلي ، ولا بد ان يكون شرطها فعلا ، وقد مر بنا ان فعل الشرط يحتمل الامرين ، التحقق وعدمه ، اي : يجوز ان يقع . ويجوز انلايقع .هذا هو ما يعبر عنه اسلوب الشرط .

اما ما ذهب اليه الخطيب في ايضاحه ، من ان الاصل في (إنْ) ألا يكون

---

١ مغني اللبيب ،ج١،ص١٣٢.

الشرط فيها مقطوعاً بوقوعه » ، وان « الاصل في (اذا) ان يكون الشرط فيها مقطوعاً بوقوعه » فيما مر بنا من نقول عنه – ففيه من تحميل لهذا الاسلوب ما لا يحتمل ، كل ما هنالك ان المتكلم باستعماله صيغة الماضي يوهم السامع برجحان احد الطرفين على الآخر ، ومعنى هذا ان تصور الطرف الثاني ما يزال قائماً .

ولا سند للخطيب فيما كان يراه من استعمال صيغة الماضي بعد (اذا) غالباً، ولا فيما ذهب اليه من انه « غلب لفظ الماضي مع (اذا) ، لكونه اقرب الى القطع بالوقوع نظراً الى اللفظ » [٢] ، مستشهداً بقوله تعالى : « فاذا جاءتهم الحسنة قالوا لنا هذه ، وان تصبهم سيئة يطيروا بموسى ومن معه » .

لانّ استعمال (إنْ) مع الماضي كثير وغالب ايضاً ، نحو قوله تعالى : « إن كان قميصه قدّ من قبل فصدقت وهو من الكاذبين ، وان كان قميصه قدّ من دبر فكذبت وهو من الصادقين » ، وقوله تعالى : « يا نساء النبي لستن كأحد من النساء إن اتقيتن » ،وقوله تعالى : « فان طلقها فلا جناح عليهما ان يتراجعا ان ظنا ان يقيما حدود الله » ، وقوله تعالى : « فان تولوا فان الله عليم بالمفسدين »، وقوله تعالى : « وان خفتم ألا تقسطوا في اليتامى » ، وقوله تعالى : « فان طبْنَ لكم عن شيء منه نفساً فكلوه هنيئاً مريئاً » وذلك كثير جداً فلاحجة له فيما تمسك به .

ولان (لو) التي ذهب هو الى انها تدل على القطع بانتفاء الماضي انما يليها (فَعَلَ) في اغلب استعمالاتها ، فاستعمال (فَعَلَ) مع (إذا) لا يدل على ما ذهب اليه .

هذا وان الفعل الذي يلي ادوات الشرط خلو من الدلالة على الزمان ، سواء اكان على (يفعل) ، ام على (فَعَلَ) ، والماضي المستعمل مع (إن) و (إذا)

---

١ الايضاح ،ص ٦٧ .

و (لو) ماض غير حقيقي ، ماض في اللفظ فقط ، وهو بعد (لو) اوضح دلالة على ما ازعم ، لأن (لو) تستعمل للتعبير عن البعيد التحقق ، أو الممتنعة ، والشرط بلو انما يعبر عن امنية من الاماني ، او عما لا رجاء في تحققه ، ولا طمع في وقوعه ، وذلك كقول توبة :

ولو ان ليلى الاخيلية سلمت — علي ودوني جندل وصفائح
لسلمت تسليم البشاشة اوزقا — اليها صدى من جانب القبر صائح

وقول كثيّر :

رهبان مدين والذين عهدتهم — يبكون من حذر العذاب قعودا
لو يسمعون كما سمعت كلامها — خرّوا لعزّة ركّعاً وسجودا

وقول الآخر :

ولو أن ما أبقيت مني معلق — بعود ثمام ما تأوّد عودها

وقول ابي تمام :

ديمة سمحة القياد سكوب — مستغيث بها الثرى المكروب
لو سعت بقعة لإعظام نعمى — لسعى نحوها المكان الجديب

الى غير ذلك من الامثلة التي لا حصر لها ، مما يقال لاظهار امنية مقطوع بعدم تحققها ، أو للتعبير عما لا رجاء في تحققه ، ولا طمع في وقوعه .

انجزام الفعل بعد اداة الشرط

ان معالجة النحاة موضوع الجزم بعد اداة الشرط لا تختلف عن معالجاتهم الاخرى في تفسير النصب والرفع والجر من أنواع الإعراب ، وفعلا الشرط

---

١ الايضاح ، ص ٦٧ .

والجواب يجزمان بعد هذه الادوات ، وهـذه الادوات مختصة بالفعل ، فهي اذن – فيما يرون – عاملة فيه ، لأن ما يختص من الادوات يعمل فيما يختص به .

ومن اجل هذا بحثوا في ادوات الشرط في اثنـــاء بحثهم في انجزام الفعل ، ووصعوا أدوات الشرط في الموضع الذي وضعوا فيه أدوات النفي التي رأوا انهـا عاملة ، وخلطوا بهذا اسلوبين لا صلة لأحدهمـا بالآخر ، أسلوب النفي ، وأسلوب الشرط ، ولا جامع بينهما إلا ما تصوروه من عمل .

ولذلك جرى النحاة على افراد باب خاص ، أدرجوا فـــيه النفي والشرط ، وكأنهما موضوع واحد ، كما فعل ابن مالك بقوله :

بلا ولام طالباً ضع جزمـا   في الفعل هكذا بـلم ولمّـا

واجزم بإن ومن وما ومهما   أي متى أيان أين إذ مـــا

وحيثما أنى وحرف إذ مـا   كإن وباقي الادوات أسما

مع ان الفرق بين الاسلوبين كبير ، وان كلا منهما مـــن واد ، ولكل منهما دلالة ، فأسلوب النفي يعبر عـن حكم ، واسلوب الشرط لا يعبر عـن حكم ، ولا دلالة على تحقق محتواه ، او على عدم تحققه ، ولكنهم في ضوء اشتراك هذهالادوات في ظاهرة انجزام الفعل بعدها راحوا يعالجون الجزم على النحو الذي جروا عليه في معالجة الحركات ، واعتبارها آثاراً لعوامل .

والعوامل في الفعل عندهم نوعان :

١) لفظي ، وهو أدوات النصب ، وأدوات الجزم .

٢) ومعنوي ، وهو وقوعه موقع الاسم ، او تجرده من الناصب والجازم .

وإذ رأوا ان الفعل ينجزم بعد أدوات النفي : لم ولمّا وغيرهما ، وبعد أدوات

الشرط : إنْ ، واخواتها – نسبوا الجزم اليها .

وفي انجزام الفعل بإنْ راح البصريون والكوفيون يختلفون في مدى تأثير هذه الادوات ، فالبصريون يرون أن أداة الشرط تجزم الفعلين جميعاً ، لانها تقتضيهما جميعاً ، والكوفيون يرون ان مدى تأثيرها لا يتجاوز الفعل الاول ، اما الفعل الثاني فمجزوم على الجوار .

وكلا الفريقين لم يعر الوظيفة اللغوية المؤداة بهذه الادوات شيئاً من اهتمامهم ، وراح يبحث في اثر جديدلعامل جديد ، وانتهى بهم الامر الى هذا الاختلاف .

ويبدو ان الجزم في (يفعل) بعد الادوات الجازمة إنما تم لبيان حال جدت لهذه الصيغة ، فالصيغة مرفوعة تدل على الحال ، او لا تدل على زمان ، ولكنها تدل على ان العمل قد بدىء به ، وانه لما ينته بعد ، والصيغة منصوبةً تتضمن حساً بالدلالة على ما يجيء من الزمان ، وخاصة بعد (لن) التي تدل في وضوح على نفي وقوع الفعل في المستقبل .

و (يفعل) بعد أدوات الشرط لا تدل على زمان ، كما بينا ، لأن مؤدّى الشرط تعليق الجواب على الشرط ، ولا شيء غيره ، فلا دلالة له ، ولا إشعار بمثل هذه الدلالة – على الزمان ، فحرك آخر هذه الصيغة – اذا صح هذا التعبير – بالسكون ، تمييزاً لها عن حالة الرفع وحالة النصب .

اما (فَعَلَ) بعدها فلا يتغير آخرها ، لأن حركات أواخرها لا دلالة لها على شيء ، لأنها خصصت في اكثر استعمالاتها بالدلالة على وقوع الحدث في الماضي ، ولكن (يفعل) بعد ان جردت من الدلالة على الماضي كان ما بقي لها من دلالة على الزمن اوسع من دلالة (فَعَلَ) وظلت مترجحة بين الحاضر والمستقبل .

ولذلك كانت حركات آخره تتعاقب ، لتعاقب الدلالات المختلفة ، فهي اما أن تدل على الحاضر فترفع ، او تدل على المستقبل فتنصب ، فاذا دلت على غير الحاضر والمستقبل لم يكن لها غير الجزم ، وصار الجزم شركة بين (يفعل) الدالة على الماضي ، نحو : لم يفعل ، ولما يفعل ، و (يفعل) التي لا تدل على زمان البتة ، كالتي بعد أدوات الشرط

أسلوبُ النِّداء

النداء : هو تنبيه المنادى ، وحمله على الالتفات .

ويعبر عن هذا المعنى ادوات استعملت لهذا الغرض . منها :

١) الهمزة : وينادى بها القريب ، لانها لا تقتضي رفع الصوت ، ولا مده ، ولان قرب المنادى لا يستدعي ان تمد الصوت ، او ترفعه لينتبه، او يلتفت ، ومنه قول امرىء القيس :

افاطم مهلا بعض هذا التدلل وان كنت قد ازمعت صرمي فأجملي

٢) (يا) : وينادى بها المتوسط البعيد ، لانها تنتهي بصوت مد يعين المنادي (بكسر الدال) على ايصال ندائه الى المنادى البعيد عنه حقيقة او حكما . فالاول نحو : يا محمد أقبل ، اذا كان محمد بعيداً عنك بعداً يقتضي مد الصوت . والثاني كقول ابي الطيب :

يا من يعز علينا ان نفارقهم وجداننا كل شيء بعدكم عدم

ولم يمنع قرب سيف الدولة من ابي الطيب وقت انشاده هذا البيت من استعمال

(يا) التي لا تستعمل عادة في نداء القريب ، لانه نزل سيف الدولة منزلة البعيد عنه ، لانه احس بأن الوشايات التي ملأت نفس سيف الدولة كانت قد ابعدته عن نفسه بعداً يناسبه استعمال (يا) في ندائه هنا .

٣) (أيا ، هيا) ، وهما مثل (يا) . فيهما ما يعين على مد الصوت ورفعه ، وقد اختصا بنداء البعيد .

والظاهر انهما كلمة واحدة ، والهاء في (هيا) بدل من الهمزة في (أيا)، وكثيراً ما كان العرب يقلبون الهمزة هاء في كلامهم ، لصعوبة الهمزة وشدتها ، فيتخففون منها بحذفها . كما كان في (ويلمّه) من وي لامه ، و (يومذٍ) في يومئذ ،و(بُراء) في براءة ، او بقلبها هــاء ، كما في قولهم : هرقت في ارقت ، وهِيَّاك في إيّاك ، واتمهلّ (انتصب) في اتمألّ ، ومن هذاهيا في أيا .

٤) (وا) : وهي أداة تنبيه تقتضي الاطالة ومد الصوت ، وتستعمل فيالندبة مع الف الندبة التي تلحق المنادى من آخره ، وحدها ، أو مع هاء ، ليكون ذلك عونا على مد الصوت ، نحو : وا رأساه ، ووا من نصر محمدا .

تستخدم هذه الادوات في مواضع تقتضي رفع الصوت ومده لتنبيه المخاطب او المنادى ، وليس لها كما يبدو من استعمالاتها – وظيفة اخرى ، ولكن النحاة تناولوها بالدرس على انها تؤدي وظيفة اخرى ، لعلها عندهم اهم مــن اية وظيفة اخرى ، وهي قيامها مقام فعل زعموا انها تضمنت معناه ، وحلت هي محله ، وقدروه بـ (أدعو) او (أنادي) . وكان اساس القول بالنيابة ينبني على فكرة العمل ، لان نصب المنادى بعدها انما يكون بالفعل الذي زعموا انها نابت منابه ،

---

(١) السيوطي في المزهر ، ج١ ، ٤٦٢ .

او بها نفسها ، كما زعم المبرد ، لسدها مسد الفعل [1] ، وتضمنها معناه .

واكبر الظن ان هذه الادوات لا تتعدى كونها أدوات تنبيه ، مثل (ألا) التي للتنبيه ، ومثل (ها) التي تدخل على اسماء الاشارة ، نحو : هذا وهذه وهؤلاء ، إلا انها اقوى تنبيهاً منهما ، وأدعى لالتفات المنادى واسماعه الصوت .

ولكن النحاة كانوا سادرين في تطبيق فكرة العمل على كل ما يقع في ايديهم من مسائل ، وكانوا مشغوفين بهذا شغفاً ابعدهم عن ان يحسوا بالدلالات المختلفة لهذا الاسلوب او ذاك ، وإلا فكيف يتصورون ان (يا) نابت مناب (أدعو) ! ولنفترض اننا ابطلنا هذه النيابة ، وأعدنا المنوب عنه الى الكلام ، فقلنا بدلا من (يا عبد الله) مثلا : أدعو عبد الله ، ألسنا نحس بأن هذا الكلام عاد ولا اثر فيه لتنبيه أو نداء ؟ اولم يعد الكلام خبراً بعد ان كان انشاء ؟

ولا يقوم عذراً في هذا ما اجاب به الصبان في حاشيته ، فقد قال : « واعترض نيابة حرف النداء عن (أدعو) بأن (أدعو) خبر . والنداء انشاء، واجيب بأن (أدعو) نقل الى الانشاء » [2] .

ولا ما فسر به الرضي كلام سيبويه من ان اصل الفعل عنده : « يا ادعوا زيداً فحذف الفعل حذفاً لازماً ، لكثرة الاستعمال ، ولدلالة حرف النداء عليه ، وافادته فائدته » [3] ، مما يدل ظاهره على ان الفعل الذي قدره سيبويه طلب ، فهو اذن انشاء .

وذلك لان الفعل وان كان انشاء اصالة ، كما يدل عليه كلام الرضي ، او

---

١ شرح الكافية ، ج ١ ، ص ١٣١ .

٢ حاشية الصبان على شرح الاشموني ، ج ٣، ص ١٣٣ .

٣ شرح الكافية ، ج ٣، ص ١٣١ .

منقولا الى الانشاء ، كما زعم الصبان ، لا يدل على ما تدل عليه (يا) من تنبيه او نداء ، لان اشتقاق النداء من ندى الصوت ، وهو بُعده ، « يقال : فلان اندى صوتاً من فلان اذا كان ابعد صوتاً منه »[1] ، فاذا كان النداء يقوم في اساسه على مد الصوت وبعده ، فالذي يدل على هذا هو (يا) ، لا (أدعو) ، ولا (ادعوا) ، لان قلة بناء (يا) وانتهاءها بصوت المد أدعى إلى تحقيق الغرض من النداء من الفعل مهما يكن تقديره .

ان اسلوب النداء ينبني على شيئين : أداة نداء ، ومنادى، ومنهما ينشأ مركب لفظي ليس فيه معنى فعل مقدر ، وليس فيه اسناد ، ولا يصح عده في الجمل الفعلية كما قصد النحاة اليه ، ولا يصح ايضاً اعتباره جملة حتى ولو كانت جملة غير اسنادية كما زعم الدكتور عبد الرحمن محمد ايوب[2] ، الا اذا أراد أن يوسع مفهوم الجملة ، فيطلقها على مثل هذا المركب ، وهو خروج بالجملة الى معنى غريب حقاً .

فليس في مثل قولهم : يا زيد ، ويا رجل ، ويا عبد الله ، ويا طالعاً جبلا ، ويا رجلا صالحاً شيء من اسناد ، او تقدير فعل ، لان ذلك كله نداء ، والنداء تنبيه ولا شيء غيره .

ويدل على كون (يا) مثلا استعملت هنا دالة علي التنبيه اصالة لا نيابة : دخولها علي الفعل ، حيث لا يذكر منادى ، ولا يقصد الى تقدير منادى في مثل قول ذي الرمة:

ألا يا اسلمي يا دار مي على البلا   ولا زال منهلا بجرعائك القطر

فالمنادى هنا هو (دار ميّ) ، وقد نوديت بيا الداخلة عليها . اما (يا) الداخلة

---

١ شرح الاشموني ،ج٣،ص١٤٠ .

٢ دراسات نقدية في النحو العربي ،ج١،ص١٢٩ .

على الفعل فأداة تنبيه ، لم يرد بعدها منادى ، ولا يصح تقديره بعدها ، لان تقدير اي منادى يحيل الكلام الى ضرب من الحشو والفضول لا يليق بالمتكلم العادي فضلا عن الاديب او الشاعر . وقد استعملت (يا) قبل الفعل هنا لتعبر عما تعبر عنه (ألا) لزيادة في التنبيه ، وتوكيد له ، ومثله قول الشاعر :

يا ليتني كنت صبياً مرضعا   تحملني الذلفاء حولا اكتعا

فلم يرد الشاعر الى نداء شخص بعينه ، ولا الى تقدير منادى ، ولكنه أراد الى تنبيه السامعين كل السامعين الى ما يتردد في نفسه من اماني عبر عنها بقوله هذا .

ومثل هذا كثير جداً ، وخاصة قبل التمني ، كما مر في هذا البيت ، وكما جاء في التنزيل من سورة النبأ : « يوم ينظر المرء ما قدمت يداه ويقول الكافر يا ليتني كنت ترابا » .

والغريب انهم حين يواجهون امثال هذه الشواهد لا يكتفون بأن يقولوا بمنادى مقدر ، ولكنهم يعربونه إعراباً مفصلا ، ويملئون بهذا الحشو صفحات طوالاً ، فقد قال شارح شواهد ابن عقيل في شرح بيت ذي الرمة المثبت هنا : « ألا : أداة استفتاح وتنبيه ، و (يا) : حرف نداء ، والمنادى محذوف ، تقديره : يا هذه مثلا ، فيا : حرف نداء ، و (هذه) : منادى مبني على ضم مقدر على آخره منع من ظهوره اشتغال المحل بحركة البناء الاصلي ، في محل نصب » [1] ، ولو اظهر هذا المنادى ، فقيل : ألا يا هذه اسلمي يا دار ميّ على البلا لعاد الكلام مشوهاً والتأليف ضعيفاً ، ولو صح تقدير (هذه) في بيت ذي الرمة فكيف يصح تقدير المنادى بعد (يا) في الآية .

فيا ، هنا وفي المواضع الاخرى للتنبيه ، والتنبيه مستفاد منها اصالة ، لا من

---

١ الجرجاوي ، شرح شواهد ابن عقيل ، ص ٤٥ .

تضمنها معنى (أدعو) أو (أنادي) ، ولو كانت (يا) قائمة هـنا مقام الفعل لاقتضى ذلك تقدير منادى ، ليكون له مفعولاً ، ولكن تقدير أي منادى في مثل هـذه الآية يحيل الكلام الى ضرب من الحشو والتطويل ، كما رأينا .

حركات المناديات :

أما الحركات التي تظهر في آخر المنادى فليست اثراً لعامل من العوامل. ولكنها حركات لا بد منها لوصل الكلام ، او تخفيفه ، وقد انتهى الينا ان آخر المنادى يحرك بالضمة حيناً وبالفتحة حيناً .

وللخليل بن احمد كلام ارى من المفيد بسطه هنا لتفسير نصب المنادى ورفعه ، وفي كلام الخليل اصابة ووجاهة ، واحتكام الى الاستعمال ، وانتهاج لغوي في معالجة موضوعات النحو ومسائله .

كان الخليل يقول : « انهم انما نصبوا المضاف ، نحو : يا عبد الله ، ويا اخانا ، والنكرة حين قالوا : يا رجلا صالحاً حين طال الكلام ، كما نصبوا هو قبلك ، وهو بعدك ، ورفعوا المفرد ، كما رفعوا قبلُ وبعدُ ، وموضعهما واحد [1] ».

وكان يقول ايضاً : إذا أردت النكرة ، فوصفت أو لم تصف فهذه منصوبة ، لأن التنوين لحقها فطالت ، فجعلت بمنزلة المضاف ، لما طال نصب ، ورد الى الاصل كما فعل بقبل وبعد » [2] .

فالخليل هنا — فيما يبدو — كان بعيداً عن التمحل في تعليل النصب والرفع ، وكان يبدو مستوعباً لأساليب العرب في كلامهم ، في شعرهم وخطبهم واحاديثهم مستقرئاً ما يجري للكلام في الاستعمال ، وواعياً للظواهر اللغوية والعوارض النحوية

---

١ الكتاب ، ج ١ ، ص ٣٠٣ .
٢ الكتاب ج ١ ص ٣١١ .

ولم يكن في كلامهم هنا وفي المواضع الاخرى ما نحس فيه بأثر لمنطق او فلسفة ، اشارة لعمل ، او ذكر لعامل .

فالمنادى المضاف ، والمنادى الذي يسميه المتأخرون بالشبيه بالمضاف ، والمنادى النكرة كل هؤلاء منصوب ، لا لأنه معمول لعامل ، ولا لانه مفعول لفعل محذوف ناب عنه حرف النداء ، ولكن لان الكلام فيها كان قد طال ، فقد طال المضاف بالمضاف اليه ، والشبيه بالمضاف بما اتصل به من مفعول او غيره ، وطالت الفكرة موصوفة وغير موصوفة بالتنوين ، واذ طال الكلام ثقل ، فاستعين على ثقله بالحركة الخفيفة التي يستريح اليها العرب كلما مالوا الى تخفيف .

وهذا هو ما يفسر فتح المركبات ، نحو : صباحَ مساءَ ، وبينَ وبينَ ، وبيتَ بيتَ ، وشذرَ مذرَ ، وحيص بيص . والعدد المركب ، نحو : خمسةَ عشرَ ، وغير ذلك مما هو شائع في الكلام .

على هذا النحو كان الخليل يعالج مثل هذا الموضوع ، وهو نوع من المعالجة ينبغي الاخذ بها في تفسير كثير من الظواهر النحوية ، او العوارض التي تعرض للكلام في اثناء الاستعمال ، ولكن النحاة — وقد وقفوا على اقواله — لم يرقهم منهجه ولا طريقته ، فراحوا يحملون نصب المناديات على اساس من تصور العامل ، فتمحلوا ما تمحلوا من تقدير وتأويل ، وتعليلات بعيدة عن طبيعة الدرس اللغوي .

اما رفع المنادى ففي بعض صور هذا الاسلوب ، وذلك اذا كان هذا المنادى مفرداً معرفة ، سواء أكان معرفة قبل النداء ، نحو : يامحمد ويا زيد ، ام كان معرفة بالنداء نفسه ، لانه كان مقصوداً بعينه من بين افراد امته على حد تعبير الخليل ، وهو ما يسميه النحاة بالنكرة المقصودة ، ومعنى كونها مقصودة : انها اصبحت معينة ، ومتى قصدت النكرة ، او عينت فقد أصبحت معرفة ، نحو : يا رجل ويا امرأة .

وهذا هو ما كان الخليل يعنيه بقوله : « لأنك انما قصدت قصد شيء بعينه ، وصار هذا بدلاً في النداء من الالف واللام ، واستغنى به عنهما » [1] .

وكان الخليل قد انتهى الى ان المنادى ينصب اذا طال بالاضافة او التنوين ، فاذا كان مفرداً رفع ، وكان قد حمل المناديات في نصبها ورفعها على (قبل وبعد) فاذا طالا بالاضافة نحو : هو قبلك ، وهو بعدك نصبا ، واذا افردا رفعا ، نحو قوله تعالى : « لله الامر من قبلُ ومن بعدُ » .

وللاستاذ ابراهيم مصطفى في احياء النحو تعليل آخر لنصب المناديات ورفعها ، اذا اختلف عن تعليل الخليل اسلوباً ، فلم يختلف عنه غاية او نتيجة ، « فالمنادى المعين او المعرف يمنع التنوين لتعيينه ، فاذا بقي للاسم بعد حذف التنوين كله ، وهو النصب اشتبه بالمضاف الى ياء المتكلم ، لانها تقلب في باب النداء ألفاً ، تقول : يا غلامى ، ويا غلاما ، وقد تحذف وتبقى الحركة القصيرة مشيرة اليها ، فيقال : يا غلامِ و يا غلامَ . ففروا من النصب والجر الى الضم حيث لا شبهة بياء المتكلم » [2] .

ان كلام الاستاذ هنا محمول على رأيه في جر الممنوع من الصرف بالفتحة . وكان قد علل هذا بالهرب من شبهة المضاف الى ياء المتكلم ، « لانه اذا جر بالكسرة ، وهو غير منون ، اشتبه بالمضاف الى ياء المتكلم التى تحذف في العربية كثيراً » وقد سبقت الاشارة الى ان هذا الرأي وجيه ، وانه ليس بالمتكلف ، وانه ربما كان قد لاح لبعض الدارسين قديماً ، كما اشار اليه السيوطي عند بحثه في احكام الممنوع من الصرف ، مما سبقت الاشارة اليه .

---

١ الكتاب ، ج ١ ، ص ٣١٠ .

٢ احياء النحو ، ص ٦٢ .

والذي يستخلص من كلام الخليل هو : ان حركات المناديات ليست آثاراً لعوامل ، وليس بفعل محذوف نابت (يا)منابه ، وانها تنصب اذا طالت بالاضافة او التنوين ، وترفع اذا افردت ، وقصدت قصد شيء بعينه .

وكان سيبويه يشرح كلام الخليل بما يشبه هذا ، فقد قال : « انما جعل الخليل المنادى بمنزلة (قبل وبعد) ، وشبهه بهما مفردين اذا كان مفرداً ، فاذا طال شبهه بهما مضافين . اذا كان مضافاً ، لان المفرد في النداء في موضع نصب ، كما ان (قبل وبعد) قد يكونان في موضع نصب وجر ، ولفظهما مرفوع ، فاذا اضفتهما رددتهما الى الاصل »[1] .

ويفهم من قوله : في موضع نصب ، ان من حق المنادى ان يكون منصوباً ، لانه ليس بمسند اليه ، فيرفع ، ولا بمضاف اليه فيجر .

ويؤيد الخليل فيما ذهب اليه :

١) ما لوحظ في المنادى المفرد الموصوف بابن بعده علم ، نحو : يا زيدَ بنَ سعيد . لقد قرر النحاة ، ومنهم ابن مالك انه يجوز في المنادى المعرفة الموصوف بابن مضاف الى علم ، ولم يفصل عن صفته بفاصل ، وجهان : الرفع والنصب ، والنصب عند المبرد اولى من الرفع[2] ، وانشد عليه قول الزاجر :

يا حكم بن المنذر بن الجارود سرادق المجد عليك ممدود

واشترطوا في ذلك ان يكون كثير الدوران في الاستعمال .

---

١ الكتاب ج ١ ،ص٣١١ .

٢ ابن الناظم ، شرح الالفية ،ص٢٣٣ .

وعلة ذلك – فيما ارى – هو ما قرره الخليل في نصب المنادى الذي طال بالاضافة وغيرها ، لان المنادى وصفته كانا قد اتصلا بالاستعمال اتصالا وثيقاً ، وكثر دورانهما فيه متصلين ، فنزلا منزلة الكلمة الواحدة ، وخرج المنادى بذلك عن كونه مفرداً ، لانه اصبح به بمنزلة المضاف ، ولذلك جاز نصبه ، فقالوا : يا زيد بن سعيد ، بل رجح نصبه على رفعه ، فيما نقل ابن الناظم من رأي للمبرّد .

٢) ما لوحظ في المنادى المفرد الذي نون اضطراراً ، نحو قول الشاعر :

سلام الله يا مطر عليها وليس عليك يا مطرُ السلام

وقول الشاعر :

ضربت صدرها إلي وقالت يا عدياً لقد وقتك الاواقي

من وروده مرفوعاً ومنصوباً ، أما رفعه فعلى الاصل ، واما نصبه فلأنه طال بالتنوين ، كما نصبت النكرة المنونة غير الموصوفة ، نحو : يا رجلا ، فيما مثل الخليل .

ومن الطريف ما ذهب اليه ابن الناظم – فهو المعروف بمنهجه العقلي – في تفسير نصب المنادى المنون اضطراراً فقد قال : « اذا ضطر الشاعر الى تنوينه (يعني تنوين المنادى المفرد المعرفة) جاز له فيه وجهان :

احدهما : الضم تشبيهاً بمرفوع اضطر الى تنوينه ، وهو مستحق لمنع الصرف .

الثاني : النصب ، تشبيهاً بالمضاف لطوله بالتنوين »[١] .

وهو رأي الخليل في نصب ما طال من المناديات ، ومقالته في نصب النكرة

---

١ ابن الناظم ، شرح الالفية ، ص ٢٣٣ .

المنونة غير الموصوفة .

*

وخلاصة القول : ان النداء ليس جملة فعلية ، ولا جملة غير اسنادية ، وانما هو مركب لفظي بمنزلة اسماء الاصوات ، يستخدم لابلاغ المنادى حاجة ، او لدعوته الى اغاثة او نصرة ، او نحو ذلك .

أدوات الوصْل في العربيّة

من الوظائف المهمة التي تؤديها الادوات في الكلام : الوصل . وأدوات الوصل التي عرض لها النحاة هي : ما ، وأن ، وأن ، ويسمونها ادوات المصدر ، ويسمون الجمل بعدها صلات .

أما (ما) فمختصة عند فريق من النحاة بالفعل ، ومنهم سيبويه ، وابن الحاجب ، وشارح الكافية ، وغير مختصة عند فريق ، منهم ابن يعيش في شرحه المفصل ، فهي عنده « تدخل على الفعل والفاعل ، والمبتدأ والخبر » [1] .

نحو : اعجبني ما صنعت وما تصنع ، وقوله تعالى : « وضاقت الارض بما رحبت » ، وقوله تعالى : « والسماء وما بناها » ، وقوله تعالى : « عزيز عليه ما عنتم » ، وقول الشاعر :

يسر المرء ما ذهب الليالي   وكان ذهابهنّ له ذهابا

واما (أنْ) فمختصة بالجمل الفعلية ، اي لا يليها إلا فعل ، نحو : بلغني ان جاء عمرو ، واريد ان تذهب معي ، وانت اهل ان تفعل ، واعجبني ان تمرح ،

---

١ ابن يعيش ، شرح المفصل ،ج٨،ص١١٣ .

وقوله تعالى : « فما كان جواب قومه إلا ن قالو » .

وكان النحاة قد قرروا : أن الادوات التي تختص ، ولم تنزل منزلة الجزءتعمل فيما تختص به [1] ، فاذا كانت (ما)مهملة ، لأنها لم تختص ، فان (أن) مما اتفق علىألا يليها إلا فعل ، فهي مختصة بـه ، وينبغي ان تعمل ، ولكننا إذا تتبعنا (أن) في الاستعمال ، وفي الامثلة التي أوردوها رأينا انها لا تختص بالمضارع وحده ، وانما يليها الماضي كثيراً ، نحو قوله تعالى : فما كان جواب قومه إلا أن قالوا » ، ونحو ما مثلوا به من قولهم : بلغني ان جاء عمرو . ولا يمكن حملها على (أنْ) المخففةمن الثقيلة . لأن (أنْ) المخففة – وان زال اختصاصها بالاسماء – يليها فعل ، إما « مضمن دعاء ، كقراءة نافع : « والخامسة أنْ غَضِبَ الله عليها إن كان من الصادقين » ، وإما غير متصرف ، نحو : « وأن ليس للانسان إلا ما سعى »، وإما متصرف مفصول من (أن) بقدْ ، نحو : علمت ان قد قام زيد ، او حرف تنفيس، نحو : « علم أن سيكون منكم مرضى » أو (لو) كقوله تعالى : « فلما خر تبينت الجن أن لو كانوا يعلمون الغيب ما لبثوا في العذاب المهين » [2] ، وهي افعال لها شروط ، وأوضاع خلت منها الامثلة التي مر ذكرها ، واذا لم تكن (أن) في الآية وفي المقال مخففة فذلك نص على انها لا تختص بالفعل المضارع ، واذا زال اختصاصها بالمضارع بطل ما اسندوا اليها من عمل ، لأن الادوات لا تعمل عندهم إلا إذا اختصت ، ولم تنزل منزلة الجزء مما اختصت به ، والنحاة يدركون ذلك ويعرفونه ، ولكنهم ما يزالون يصرون على أن (أن) هذه تنصب الفعل المضارع .

على ان الامثلة التي أوردوها (ما) تؤيد ما ذهب اليه سيبويه وابن الحاجب في

---

١ السيوطي – الاشباه والنظائر ، ج١،ص ٢٤٥ .
٢ ابن الناظم ،، شرح الالفية ص ٧٣ .

كافيته من اختصاصها بالفعل ، ولم يورد النحاة لها من الامثلة التي يليها الاسم فيها إلا ما يبدو عليه التكلف ، وما تؤيده النقول الصحيحة .

واما (أنّ) فهي عندهم من اخوات (إنّ) المكسورة الهمزة ، تدخل على المبتدأ والخبر فتنسخ حكمها ، فتنصب الاول وترفع الثاني ، وراحوا يبحثون عما منحها القوة على العمل ، فتوصلوا الى انها تشبه الفعل في معناها ، وفي لفظها ، فمعناها : أؤكد ، ولفظها على ثلاثة ، وهو البناء الذي استقر عليه الفعل العربي ، فعملت عملين : الرفع والنصب ، وذلك ما لم يكن لعامل غير الفعل .

ومع ان النحاة يصرون على انها أداة توكيد مثل (إنّ) وأنّ « إنّ وأنّ هما تؤكدان مضمون الجملة وتحققانه »[1] ، يعرضون لها في مواضع اخرى مع ما يعرضون له من الموصولات الحرفية .

وكان ابن هشام يقول : « انها موصول حرفي مؤول مع معموليه بالمصدر فان كان الخبر مشتقاً فالمصدر المؤول من لفظه ، فتقدير (بلغني انك تنطلق ، او انك منطلق) : بلغني الانطلاق ، ومنه : بلغني انك في الدار ، والتقدير : استقرارك في الدار ، لان الخبر في الحقيقة هو المحذوف من استقر او مستقر، وإن كان جامداً قدر بالكون ، نحو : بلغني أن هذا زيد ، تقديره : بلغني كونه زيداً ، لأن كل خبر جامد يصح نسبته الى المخبر عنه بلفظ الكون ، تقول : هذا زيد ، وإن شئت : هذا كائن زيداً ، إذ معناهما واحد »[2] .

فأن لها في الكلام عندهم وظيفتان :

الاولى : انها أداة توكيد عاملة .

---

١ الزمخشري، المفصل، ص ٢٩٣ .

٢ ابن هشام،مغني اللبيب ، ج١،ص٤٠ .

والثانية : انها موصول حرفي يؤتى به لتؤول ما بعدها بالمصدر ، وهذا مما يعسر إدراكه .

اكبر الظن ان لهذه الادوات الثلاث وظيفة غير ما تصوروه ، ذلك ، انها أدوات استخدمتها اللغة وسائط لوضع الجمل في مواضع المفردات ، وتحميها معانيها الإعرابية من فاعلية ومفعولية واضافة وغيرها .

فليس الغرض من (ما) في قولنا : اعجبني ما صنعت مثلا ان تؤدي ما أراد النحاة ان تؤديه من تأويل ما بعدها بالمصدر ، فذلك ما لا نقصد اليه في مثل قولنا هذا ، لاننا لم نرد الى ان نؤول المثال بقولنا : اعجبني صنعك ، ولو أردنا ذلك لاستعملنا (صنعك) منذ اول الامر ، ولم نكلف انفسنا مثل هذا التأويل ، بل اردنا الى استعمال الفعل ، وقصدنا اليه قصداً ، ذلك اننا لم نرد بهذا المثال الى ان نقول : إن صنعك مما اعجبني ، مثلا ، ولكننا اردنا الى القول : إن ما اعجبنا هو انك اديت الفعل بعد ان لم تكن فعلت ، وبين القصدين بون بعيد .

غير اننا لا نستطيع ايراد (صنعت) بعد (اعجبني) إراداً مباشراً ، فذلك ما لم يستعمل مثله ، لأن الفعل لا يكون بلفظه وهيئته فاعلا إلا باستخدام واسطة تصل ما قبلها بما بعدها ، وتنقل معنى ما قبلها إلى ما بعدها ، وهذه الواسطة هي: (ما) ، وهذا هو ما تؤديه (ما) من وظيفة لغوية .

وليس بعيداً عنا ما لاحظناه ، وما كان القدماء لاحظوه ايضاً من وظيفة كانت أدوات الخفض ، او الاضافة تؤديها ، فان (من) في قولنا : سرت من الكوفة الى البصرة مثلا ، لا عمل لها هنا ، والكسرة التي تظهر في الاسم بعدها ليس اثراً من آثارها ، ولكنها واسطة لاضافة ما لم يعد للاضافة ، فالفعل : (سرت) ببنائه وهيئته لا يضاف إلا بواسطة احدى ادوات الإضافة التي سماها البصريون بحروف الجر ، وهم بهذه التسمية يشعرون الدارس بما لها من عمل . وما تسمية الكوفيين

إياها بأدوات الاضافة إلا إشعار منهم انها انما تؤدي وظيفة اخرى غـــير الجر او الخفض . اما الكسرة بالاسم بعدها فهي الكسرة التي تدل على الاضافة ، وقـد سبقت الاشارة الى هذا الموضوع .

وليس الغرض من قولنا : اعجبني ان تمرح ، ان تؤدي (أن) ما اراد النحاةان تؤديه من نصب الفعل المضارع ، وتأويل ما بعدها بالمصدر ، فذلك ما لا نفكر فيه ، ولا نقصد اليه ، فلو اردنا ذالك لقلنا : اعجبني مرحُك . ولم نتمحل التأويل ولكان استعمال المصدر اوجز من استعمال الفعل ، ولكننا مع ذالك قلنا : ان تمرح احساساً منا بالفرق الكبير بين استعمال المصدر ، واستعمال الفعل ، لأن استعمال المصدر معناه : ان الذي يعجبني هو مرحك الثابت الدائم . اما استعمال الفعل فمعناه شيء آخر ، لان للفعل دلالة اخرى هي الدلالة على التجدد ، وهي مما استفيد مـن دلالته على الزمان ، فقول القائل لمخاطبه : اعجبني ان تمرح ، يدل على ان المخاطب كان من قبل على حال كئيبة لم تعجب محدثه ، فاذا جد عليه المرح سر القـــائل ، وواجه المخاطب بقوله ذاك .

فالقائل اذن كان يقصد الى التعبير بالفعل قصداً ، ولما لم يجز اتصال (تمرح) بأعجبني ، او لم يجز وضع (تمرح) في موضع الفاعل ، عمد لأنْ ، فاستخدمها واسطة ليكون الفعل ببنائه وهيئته فاعلا .

وليس الغرض ايضاً من قولنا : يسرني ان محمداً معافى ان نؤكد مضمون ما بعد (أن) ، كما زعم الزمخشري [1] ، وغيره ، ولا ان تعمل (أنّ) فيما بعدهـــا لتنصب اسمها ، وترفع خبرها ، كما زعم النحاة .

اما كون (أنّ) خلواً من التوكيد فذلك ما يلاحظ من استعمالاتها ، لأنها كما

---

[1] الزمخشري ، المفصل ،ض ٢٧٣ .

تجيء بعد افعال تدل على الاعتقاد ، او اليقين . نحو : علمت انك على حق ، وايقنت انك على صواب ، تجيء بعد افعال تدل على الظن او على الشك ايضاً ، نحو : ظننت انك مخطىء ، واشك انك مصيب .

(أنّ) ، كما يزعم النحاة ، تؤكد ما بعدها وتحققه ، كما تؤكد (إنّ) المكسورة الهمزة ما بعدها وتحققه ؟!! ويمثلون لها غالباً بما يشعر بالتوكيد ، فيصدرون القول بالعلم ، او الاعتقاد ، او اليقين ، نحو : علمت انك مسافر ، وايقنت انك تجيء ، ونحوهما ، ولكن ايبقى لها مثل هذه الدلالة لو سبقت بظن او شك ؟ او ليس هناك من التعارض الواضح بين ما زعموه لها من توكيد مابعدها وتحقيقه وما سبقها من ظن وشك ؟ والظن رجحان احد الطرفين ، لا الاعتقاد بأحدهما ، والشك تساوي الطرفين فضلا عن رجحان احدهما على الآخر ، فكيف يتسلط الظن والشك على ما نص على تحققه ؟

واما كون (أنّ) عاملة فيما بعدها نصباً ورفعاً فهو ما لا يقبل ، فليس للافعال فضلا عن الادوات ما نسب لها من قدرة على العمل ، وليست الحركات التي لاحظها النحاة في اواخر الكلمات في اثناء الاستعمال آثار العوامل ، كما ذهب اليه جمهرة النحاة ، او من عمل المتكلم ، كما ذهب اليه ابو الفتح بن جني ، وابن مضاء القرطبي والاستاذ ابراهيم مصطفى ، ولكنها من عمل اللغة نفسها ، ومما اقتضته الاساليب واصولها الثابتة ، وقواعدها التي تمليها على المتكلمين وظيفة اللغة في المجتمع ، وما تهدف اليه من تفاهم ، لا يتم اذا لم يستند الى نظام يستند الى مثل تلك الاصول .

فأنّ إذن ، ليست للتوكيد ، وليست عاملة ، ولكنها أداة وصل ، وواسطة تعبير تستخدم لتصنع من الجملة التي لم تكن – في تركيبها وهيئتها – لتكون مبتدأ

او فاعلا ، او مضافاً اليه مثلا جملة تقع في موضع المبتدأ ، والفاعل والمضاف اليه ، فجملة : (محمد) لا تصلح ان تكون فاعلا ، ولا تصلح ان تلي فعلا يتعدى معناه الى مفعول ، فتحل محل المفعول ، فلا يصح ان يقال : « اعجبني محمد قائم » مثلا ، فهو تأليف ضعيف لم تستسغ اللغة مثله ، فتوصلت اللغة الى استخدام (أنّ) واسطة لجعل هذه الجملة فاعلا ، ولو كانت تقصد الى تأويل ما بعدها بالمصدر لاستراحت الى المصدر من اول ، ولاستغنت به عن استعمال الجملة .

فهذه الادوات : ما ، وأنْ ، تشترك في هدف لغوي واحد ، وتحقق وظيفة لغوية معينة ، كلا في مجالها الذي خصصه الاستعمال له ، ونبحث في كتب النحو ، مختصرها ومطولها ، وننشد هذه الادوات فنراها مفرقة في ابواب لا يشبه بعضها بعضاً ، وكان من حقها على النحاة – ولها مثل هذه الوظيفة المشتركة – ان يجمعوها في باب واحد ، وان يقدموا للدارسين نتائج مراقبتهم اياها في دورانها في الكلام ، وما لها من وظيفة لغوية استخدمت من اجلها ، ولكنهم لم يفعلوا شيئاً من هذا ، اللهم الا ما رأينا فيما كتب الزمخشري في مفصله ، وابن الحاجب في كافيته ، مما يشعر باحساسها بما يربط هذه الادوات بعضها ببعض من صلة ، ولكنهما مع ذلك كانا مشدودين الى تلك الاعتبارات المنطقية ، مدفوعين – بحكم نشأتهما العلمية – بما دفع من قبلهم من النحاة من ايمان بالمنهج الدخيل ، وبما اوحي لهم من تفكير في العمل والعامل .

فالزمخشري كان يرى ان (ما و أنْ) هما الحرفان المصدريان ، ولم يذكر (أنّ) معها ، وهو اذا لم يحالفه التوفيق في اعتبار هاتين الاداتين مصدريتين ، ولا في اعتبار ان للتوكيد [1] ، فقد وفق الى عدم اعتبار (أنّ) مصدرية ، كما ذهب اليه

---

[1] الزمخشري ، المفصل ، ص ٢٩٣ .

غيره ، ولا سيما ابن هشام الذي فصل الكلام فيها ، وامعن في القول بمصدريتها[1] ، وذهب الى ذلك مذهباً بعيداً حتى ادى به القول الى ان يتصيد مصدراً من الكينونة للجمل التي لم يكن المسند فيها مشتقاً او مؤولاً بالمشتق ، نحو : بلغني أن هذا زيد ، والتقدير عنده : بلغني كونه زيداً .

وابن الحاجب - وان عقد لهذه الادوات فصلا خاصاً بها - ما زال يرى انها مصدرية ، وان ما بعدها يؤول بالمصدر ، لانه يرى أن (ما وأنْ) إنما يوصل بها الفعل المتصرف ، « إذ الذي لا يتصرف لا مصدر له حتى يؤول الفعل مع الحرف به »[2] .

*

وهناك اداة وصل اخرى يمكن حملها على اخوتها و وان كان استعمالها اداة وصل محدوداً ، ولا تقع كذلك إلا في موضع معين ،وفي استعمال خاص لا تتجاوزه الى غيره ، وتلك هي : (أيّ) التي تلحق المنادى المعرف بأل ، نحو قوله تعالى : « يا ايها الناس اتقوا ربكم » ، وقولنا : (يا ايها الرجل اقبل) .

وذلك لأن المنادى المعرف بأل ، كالناس في الآية ، والرجل في المقال ، لا تتصل به (يا) من قبله ، لما في اتصالها به من ثقل التقاء الساكنين ، ولكن التخاطب احيانا ، او ظروف القول تضطر الى ندائه متصلا بألْ ، فتستخدم (ايًّا) بينهما لتصل أداة النداء بما فيه (أل) من مناديات .

وربما ذكر النحاة ايضاً اداة اخرى للوصل تمحلوا كثيراً في جعلها من هذه الادوات ، وتلك هي : (ذو) ، وقد ذهبوا الى انها « دخلت وصلة الى وصف

---

١ مغني اللبيب، ج١، ٤٠، ص٤٠ .

٢ شرح الكافية ، ٣٨٦ .

الاسماء بالاجناس »[1] .

وأداة اخرى هي : (الذي) ، وغيرها من الاسماء الموصولات ، فانها «دخلت وصلة الى وصف المعارف بالجمل »[2] .

وهذا مما اعتمده السيوطي من رأي للاندلسي في شرح المفصل ، مما نصه : « اعلم ان (ذو) انما استعمل في الكلام وصلة الى الوصف بأسماء الاجناس ، كما وضع (الذي) وصلة الى وصف المعارف بالجمل ، فأرادوا أن يقولوا: زيد المال ، فوجدوا هذا يقبح في اللفظ والمعنى . اما اللفظ فلأنهم جعلوا ما ليس بمشتق مشتقاً ، لان الصفة حقها ان تكون مشتقة ، واما قبحه من حيث المعنى فلأنهم جعلوا ما كان قوياً ضعيفاً ، لان الاجناس هي القوية ، فلما جعلوها ضعيفة ، لانها مقدمة في الرتبة لجنسيتها ، فجعلوها متأخرة تابعة بعد ان كانت متبوعة ، فلما اجتمع هذا القبح اللفظي والمعنوي جاءوا باسم يكون معناه فيما بعده ، فجعلوه صفة في اللفظ ، وهم مريدون الصفة باسم الجنس الذي بعده ، لانه قد زال القبح اللفظي ، وبقي الآخر لم يمكنهم ازالته ، فلهذا لم يضف الى مضمر ، لأن المضمر لا يوصف البتة »[3] .

*

اكبر الظن أن مثل ذلك ليس وصلة كما زعموا ، و (ذو) التي نراها في مثل قولهم : هذا ذو علم ، وذاك ذو مال ، ليس لها مثل هذه الوظيفة ، فما بعدها مضاف اليه ، وهي تؤدي ما تؤديه كلمة (صاحب) اذا قلنا : هذا صاحب علم ،

---

١ الاشباه والنظائر ،ج١،ص٣١٨ .

٢ المصدر نفسه .

٣ الاشباه والنظائر ،ج١،ص٣١٩ .

وذاك صاحب مال ، وهي في ذينك المثالين خبر عن المبتدأ ، الا انهم استثقلوها لانها اسم على حرفين ، واقل البناء من الاسماء والافعال على ثلاثة ، فلم يشاءوا ان يتحدثوا منها تحدثهم عن الاسماء .

واما الذي ومثيلاتها من الاسماء الموصولات فهي أدوات يشار بها الى الامور الذهنية التي لا يشار اليها بأسماء الاشارة المعروفة ، نحو : هذا وهذه ، واذا كانت هذه الكلمات مبهمة كأسماء الاشارة اقتضى الامر أن تتحدد بمضمون ما بعدها المعهود في ذهن المخاطب ، كما اقتضى الامر ان تتحدد اسماء الاشارة المبهمة ايضاً ، بما يصحبها من اشارة يراها المخاطب من محدثه ، أو يحس بها .

فليست (ذو) ولا (الذي) من أدوات الوصل ، كما زعموا .

*

ينبغي للدارس المحدث الذي يحاول ان يضع الامور في نصابها ، والذي يريد الى تناول الادوات بالدرس على انها طوائف ، تشترك افراد الطائفة الواحدة فيها في غرض خاص ، ووظيفة لغوية خاصة ... أن يعمد لكل ما يرى انه وصل ليضعه كله في باب واحد ، وفي نطاق موضوع واحد ، لأن هذا هو ما نريد تحقيقه للدرس النحوي .

إن ادوات الوصل – فيما نرى – نوعان :

نوع : يليه المفرد ، وهو : ادوات الاضافة ، وما كانوا يسمونها بحروف الجر ، نحو : من ، والى في قولنا : سرت من الرياض الى جدة .

و (أيّ) ، من قولنا : يا أيها الرجل ، وفي قوله تعالى : « يا أيها الناس اتقوا ربكم » .

ونوع : تليه الجملة ، وهو :

(ما وأنْ) ، ولا يليها إلا الجمل الفعلية في اغلب الاستعمالات ، نحو : اعجبني

ما قلت وما فعلت ، يهمني ان تسافر غدا .

و (أنّ) : ولا يليها إلا الجمل الاسمية ، نحو يسرني أن زيداً متمائل .

و (الفاء) الواقعة في جواب الشرط ، وهي أداة تستخدم وصلا يتوصل به الى ربط الجزء الثاني بالجزء الاول من جملة الشرط ، وذلك في كل جملة لا تصلح أن تكون جواباً للشرط ، وهي الجملة الطلبية ، والجملة المصدرة بقد ، والجملة المصدرة بالسين او سوف الى غير ذلك من الجمل التي تقترن بالفاء مما هو مفصل في فصل سابق، وذلك نحو قوله تعالى : ان يسرق فقد سرق اخ له من قبل ، وقولنا : إن جاءك خالد فأكرمه .

فهرس مفصل لموضوعات البحث

مدخل

من ١٩ — ٣٠

وظيفة النحوي — القياس في النحو — نحاة قياسيون — حاجتنا الى ان نبدأ بدراسة النحو من اول — مراتب الدرس اللغوي — موضوع الدراسة الصوتية — موضوع دراسة الصرف — موضوع الدرس النحوي .

الجملة

من ٣١ — ٦٤

تعريف الجملة — أجزاء الجملة — فعل الكينونة في الجملة — ما يقوم في الجملة مقام فعل الكينونة — الجملة هي موضوع الدرس النحوي .

تقسيم الجملة عند القدماء ـ نقد القدماء في تحديد الفعلية والاسمية ـ المسند اليه في الجملة الاسمية ـ المسند اليه في الجملة الفعلية ـ النائب عن الفاعل والفاعل موضوع واحد .

الجملة عند ابن هشام : الجملة ثلاثة اقسام ـ مناقشته في (جملة) النداء ـ مناقشته في الفعل المفسر ـ مناقشته في جملة الشرط .

الجملة والإعراب : الجمل التي لا محل لها من الاعراب الجمل التي لها محل من الإعراب مناقشة ابن هشام في بعض آرائه واحكامه .

الإعراب

من ٦٥ ـ ٦٩

تعريف الإعراب ـ تعريف المعرب ـ مناقشة النحاة في تعريفهم الإعراب ـ رأي في الإعراب ـ علامات الإعراب .

الرفع

من ٧٠ ـ ٧٥

الضمة علم الاسناد ـ المرفوعات عند النحاة ـ رأي في المرفوعات .

المرفوعات اصالة : الفاعل ـ المبتدأ .

المرفوعات تبعاً : خبر المبتدأ ـ خبر إنّ ـ النعت ـ عطف البيان .

الخفض

من ٧٦ — ٨٠

الخفض علم الاضافة – الحروف المقدرة في الاضافة عندالقدماء – تفسيرالخفض بعد الادوات .

النصب

من ٨١ – ٩٩

ليست الفتحة علماً لشيء – الفتحة عند القدماء اثر لعامل – رأي الخليل في بعض المنصوبات – رأي الفراء – المنصوبات في العربية – منصوبات حقها ألا تنصب – رأي القدماء في نصب الاسم بعد إنَّ – رأي الاستاذ ابراهيم مصطفى – رأي آخر في تفسير النصب .

موضوعـــات شذت في الاعراب : المثنى – جمع المذكر السالم – المجموع بالألف والتاء .

تسمية المنصوبات بالمفضلات – مناقشة هذه التسمية – تسمية اصحاب المعاني .

الفعل

من ١٠٠–١١١

تعريف الفعل – تعريفه عند سيبويه – تعريفه عند الزجاجي – تعريفه عنـد ابن الحاجب .

مصدر الاشتقاق : المصدر اصل للفعل عند البصرين – الفعل هو الاصل عند

الكوفيين – ترجيح رأي الكوفيين .

اصل الافعال : الامر هو الاصل عند بعض المحدثين – الماضي هو الاصل عند بعض النحاة – المضارع عند آخرين .

اقسام الفعل في العربية

من ١١٢–١٢١

اقسام الفعل عند سيبويه – اقسامه عند الكوفيين – ترجيح رأي الكوفيين في فعلية (فاعل) – مناقشة النحاة في فعل الامر .

الافعال العربية في الاستعمال

من ١٢٢–١٢٦

بناء (فَعَلَ) واستعمالاته – بناء (يفعل) واستعمالاته – بناء (فاعل) واستعمالاته .

حركات اواخر الافعال

من ١٢٧– ١٤٠

المبني والمعرب من الافعال – (يفعل) هو المعرب عند النحاة – علة رفعه عند الكوفيين – اوجه الاعراب في (يفعل) رفع (يفعل) – نصب (يفعل)– جزم (يفعل) – ليس في الفعل اعراب – تفسير اختلاف آخر (يفعل) في الحركات – مناقشة القدماء في تفسيرهم .

الافعال الخمسة – تفسير اعرابها بالنون ثبوتاً وحذفاً – بناء (افعلْ) مبني

عند البصريين معرب عند الكوفيين – تفسير اختلاف الحركات في آخر (فاعل) : الفعل الدائم .

الصيغ الزمنية

من ١٤١– ١٦٠

الصيغ الزمنية عند النحاة صيغتان : فَعَلَ ، يَفْعَلُ – رأي بعض المستشرقين في زمان الفعل العربي – مناقشة القدماء وبعض المستشرقين في هذا .

صيغ زمنية اهملها النحاة :

الماضي : فَعَلَ – قد فَعَلَ = « كان فعل ، كان قد فعل ، قد كان فعل » .

الحاضر : يفعل – كان يفعل .

الدائم : فاعل (مجرداً) – فاعل (منوناً) – فاعل (مضافاً) كان فاعلا.

تنازع الأفعال

من ١٦١– ١٦٨

اساس **القول بالتنازع** – رأي الفراء فيما اتفقت فيه جهة الاقتضاء – الفعلان المتفقان في الاقتضاء – الفعلان – اقتصار الثاني على الشعر وحده – التنازع بين الافعال تصور عقلي محض – تفسير اجتماع الفعلين المختلفين

اشتغال العامل عن المعمول

من ١٦٩ – ١٧٥

اساس **القول بالاشتغال** – صور الاشتغال – مناقشة القدماء في هذه الصور .

افعال الكينونة

من ١٧٦ – ١٧٤

كان واخواتها : تسميتها بالناقصة - التام من هـذه الافعال - تفسير النصب بعدها عنـد البصريين والكوفيين – ترجيح رأي الكوفيين – رأي في المنصوب بعد (صار) – ليست (صار وليس) من اخوات (كان) – تصنيف .

افعال الكينونة – افعال الكينونة العامة – افعال الكينونة الخاصة – افعال الكينونة المستمرة – فائدة الاخبار بها في المنصوب بعدها .

كان واستعمالاتها : استعمالها تامة – استعمالها ناقصة – استعمالها مفرغة – استعمالها ضميمة للصيغة الزمانية .

افعال المقاربة

من ١٨٥ – ١٨٩

افعال المقاربة – افعال الشروع – افعال الرجاء – القدماء يجمعون هذه المجموعات في باب واحد – استقلال هذه المجموعات بعضها عن بعض دلالة واستعمالا – فكرة العمل هي التي دعت النحاة الى جمعها في باب واحد .

الافعال الشاذة

من ١٩٠ – ٢٠٦

طوائف الافعال الشاذة عسى واستعمالاتها – نعم وبئس واستعمالاتها – .

الافعال المركبة : ليس وآراء القدماء والمتأخرين فيها – حبذا واستعمالاتها –

آراء النحاة فيها – (حيهل) ورأي الخليل فيها – (حيعل) ورأي الخليل فيها – (هلمّ) واستعمالاتها .

اسماء الافعال : تقسيمها من حيث الزمان – رأي البصريين فيها – رأي الكوفيين – تفسير التنوين الذي يلحق بعضها – اسماء الافعال افعال حقيقية – اخراج الظروف التي ظن القدماء انها منها – اخراج مثال (فَعالِ) منها – تفسير (فعالِ) .

إضمار الفعل

من ٢٠٧ – ٢٢٤

الفعل اهم اجزاء الجملة – إضمار الفعل – رأي الخليل في منصوبات على إضمار الفعل – مصادر منصوبة – مشتقات منصوبة – اسماء منصوبة .

إضمار الفعل وتفسير النحاة إياه يقوم على اساس (العامل) – مقالتهم في حذف الفعل – المسائل التي قالوا فيها بالحذف – الاسس التي بنوا عليها الحذف فيها – مناقشة هذه الاسس – يضمر الفعل في حالين – ظاهرة الإضمار ليست حذفاً كما زعم النحاة – مناقشة ابن الاثير وابن هشام في هذا .

اساليب التعبير

من ٢٢٥ – ٢٣٣

الجملة الصحيحة هي الجملة الفصيحة – علم المعاني نحو – التدليل على هذا بأقوال النحاة واهل المعاني – دراسة الاساليب جانب مهم من الدرس النحوي – إهمال النحاة دراسة هذا الجانب – اهم ما يعرض للجملة من معان عامة – أدوات التعبير

دراسة الادوات عند النحاة اساسها فكرة العامل - الخلط في دراسة الادوات عند النحاة .

اسلوب التوكيد

من ٢٣٤ - ٢٤٥

تعريف التوكيد - الجدوى من التوكيد - لم يدرس التوكيد في النحو بوصفه اسلوباً .

التوكيد بالاداة : أدوات تختص بالاسماء - أدوات تختص بالافعال - ادوات تتصل بالاسماء والافعال - ادوات تستخدم لتقوية التوكيد .

التوكيد بغير الاداة : التوكيد بالتقديم - التوكيد بالتكرار - ضروب التوكيد بالتكرار .

اسلوب النفي

من ٢٤٦ - ٢٦٣

تعريف النفي - لا بد من مطابقه النفي لمناسبات القول .

ادوات النفي : تقسيمها الى مفردة ومركبة .

الادوات المفردة : (ما ولا) واستعمالاتها المختلفة - تفسير النصب بعدهما - (إن و هل) واستعمالاتها .

الأدوات المركبة : (لم ولمّا) واستعمالاتها المختلفة - (لن) وآراء القدماء في تركيبها وإفرادها - استعمالات (لن) - (ليس) واختلاف النحاة فيها إفراداً وتركيباً - اختلافهم فيها اسمية وفعلية - تفسير النصب بعدها «لات» - رأي القدماء فيها

رأي المحدثين – استعمالاتها .

اسلوب الاستفهام

من ٢٦٤ – ٢٧٦

تعريف الاستفهام – ضروب الاستفهام .

ادوات الاستفهام ادوات وكنايات.

الادوات : الهمزة – اصالة الهمزة في الاستفهام – الاستفهام بها عن المفرد والنسبة – خروجها الى غير الاستفهام – خصائصها واستعمالاتها .

(هل) : لا يستفهم بها عن النسبة – مواضع لا يستفهم فيها بهل – تفسير عدم الاستفهام بها – استعمالها بمعنى (قد) – استعمالها في النفي .

الكنايات : ما – من – أي – كم – كيف – انّى – أين – متى – أيان – معانيها واستعمالاتها – لا يستفهم بالكنايات إلا عن المفرد .

نظام الجملة في الاستفهام – رأي في الاستفهام بالكنايات .

اسلوب الجواب

من ٢٧٧ – ٢٨٣

اسلوب الجواب متمم لاسلوب الاستفهام – تفريط النحاة بالاسلوبين جميعاً .

ادوات الجواب :

(نعم) واستعمالها – (بلى) واستعمالها (أجل) واستعمالها – (جير) واستعمالها – (إنّ) واستعمالها – (لا) واستعمالها .

ادوات التصديق – ادوات الاعلام – ادوات النقص .

اسلوب الشرط

من ٢٨٤ – ٣٠٠

تعريف الشرط – جملة الشرط بعبارتيها جملة واحدة – دلالة جملة الشرط – تفسير الفاء في جواب الشرط – تعليل استخدامها – نظام الجملة في الشرط .

ادوات الشرط :

ادوات الشرط الاصيلة : إن ، إذا ، لو – دلالة كل منها واستعمالاتها .

الكنايات المحمولة على الادوات : ما ، من ، أين ، متى ، أيان ، كيف، أنى ، حيثما – دلالات كل منها واستعمالاتها .

لا فرق في الدلالة على الشرط بين (إن) و (إذا) – مناقشة الخطيب فيما قرر في الايضاح – مواضع الشرط بـ (لو) .

انجزام الفعل بعد أداة الشرط – أدات الشرط تجزم الفعلين عند البصريين – قصر الجزم على فعل الشرط عند الكوفيين تفسير انجزام الفعل في الشرط .

اسلوب النداء

من ٣٠١ – ٣١١

تعريف النداء – ادوات النداء : الهمزة – يا – ايا ، هيا – وا – استعمالاتها المختلفة .

وظيفة ادوات النداء هي التنبيه – ادوات النداء ليست نائبة مناب الفعل – النداء مركب لفظي – ليس النداء جملة – مناقشة النحاة في مقالتهم بالنيابة – اركان اسلوب النداء .

حركات المناديات – رأي الخليل فيما يرفع وفيما ينصب – مناقشة النحاة

في حمل النداء على فعل ونسبة نصب المناديات الى الفعل ـ تأييد رأي الخليل في حركات المناديات .

ادوات الوصل في العربية

من ٣١٢ – ٣٢٢

(ما) و (أنْ) ـ مواضع استعمالهما ـ وظيفتهما اللغوية .

(أنَّ) اداة وصل لا توكيد فيها ـ مواضع استعمالها .

امثلة لأنْ وأنَّ ـ بيان ما لهما من وظيفة لغوية ـ مناقشة من قال بدلالة (أنَّ) على التوكيد من النحاة .

ما ، وأنْ ، وأنَّ تشترك في هدف لغوي واحد .

ادوات وصل اخرى : (أيّ) في النداء ـ مناقشة النحاة في ادوات حملوها على هذا الباب .

تصنيف ادوات الوصل : الادوات التي يليها المفرد ـ الادوات التي تليها الجملة .

للمؤلف

★ مدرسة الكوفة النحوية ومناهجها في اللغة العربية .

★ الخليل بن احمد الفراهيدي .

مطابع «دار الرائد العربي»

ص.ب: ٦٥٨٥ ـ تلكس LE ٤٣٤٩٩ . رائد